

جمهورية مصر العربية



NATIONAL CENTER FOR EDUCATIONAL
RESEARCH AND DEVELOPMENT

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

**دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني
في مواجهة المشكلة السكانية
(دراسة ميدانية)**

الباحث الرئيسي

أ.د. سعيد جميل سليمان

إشراف عام

أ.د. نادية يوسف جمال الدين

مدير المركز

القاهرة ٢٠٠٣

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
مركز البحوث والتطوير والتعليم
في التعليم العالي والبحث العلمي
القاهرة
١٩٩٤
١٩٩٤
١٩٩٤

فريق البحث

قام بإجراء الدراسة فريق من الباحثين والمساعدین والمعاونین من شعبة بحوث السياسات التربوية، وشعبة بحوث التخطيط التربوی ، وشعبة بحوث المعلومات وشعبة بحوث التعليم الفنى على النحو الآتى :

* ا.د. سعيد جميل سليمان الباحث الرئيسى

- كتابة خطة الدراسة وتوزيع العمل على أعضاء الفريق
- متابعة العمل طوال فترة إنجاز الدراسة .
- عقد ندوة العصف الذهنى بمشاركة الزملاء من أعضاء الفريق (٢٠٠٢/١٢/٢٨)
- مراجعة فصول الدراسة وإبداء المقترحات لتحقيق الاتساق بينها .
- كتابة الفصل الأول من الدراسة بعنوان :
- " المشكلة السكانية والحاجة إلى تفعيل دور المؤسسات المختلفة فى مواجهتها "
- المشاركة فى كتابة الفصل السادس من الدراسة بعنوان :
- " خلاصة الدراسة وأهم التوصيات " .

* ا.د. يونس عبد الجواد مستشار البحث

- توفير المشورة العملية فى كافة مراحل إجراء الدراسة .
- المشاركة فى عقد ندوة العصف الذهنى حول موضوع الدراسة .
- تزويد فريق الدراسة بالمادة العلمية حول المشكلة السكانية .
- إبداء رأى بالنسبة للدراسة وبخاصة الفصل الخامس .

* ا.م.د. نادية محمد عبد المنعم

- كتابة الفصل الثانى من الدراسة بعنوان :
- " دور مؤسسات التعليم النظامى (قبل الجامعى) فى مواجهة المشكلة السكانية "
- المشاركة فى كتابة الفصل السادس بعنوان :
- " خلاصة الدراسة وأهم التوصيات "

* د. أحمد يوسف سعد

- كتابة الفصل الرابع من الدراسة بعنوان :
- " دور المؤسسات الإعلامية فى مواجهة المشكلة السكانية " .

*** د. آمال مسعود**

- كتابة الفصل الثالث من الدراسة بعنوان :
" دور مؤسسات التعليم غير النظامي (وبخاصة محو الأمية) في مواجهة
المشكلة السكانية "
- المشاركة في كتابة الفصل السادس بعنوان :
" خلاصة الدراسة وأهم التوصيات "

*** د. فاتن محمد عدلى**

- كتابة الفصل الخامس من الدراسة بعنوان :
" توجهات مؤسسات المجتمع المدني بإزاء القضايا السكانية والتعليمية "
- المشاركة في كتابة الفصل السادس بعنوان :
" خلاصة الدراسة وأهم التوصيات "

*** فريق الباحثين المساعدين والمعاونين**

- د. إيمان زغلول أحمد
 - أ. منار محمد إسماعيل بغدادى
 - أ. رانيا عبد المعز
 - أ. عزة جلال مصطفى
 - أ. عاشور إبراهيم الدسوقي
 - أ. جميل السيد فرغلى
 - أ. أحمد السيد عبد الغفار
- وقد شاركوا فى جمع المادة العلمية ، وفى التطبيق الميدانى وفى تفريغ الاستمارات
وجدولتها.

*** السيدة بثينة إبراهيم عبد ربه**

وقد قامت بكافة أعمال السكرتارية وكتابة الدراسة على الكمبيوتر .
وفى سبيل تحقيق الاتساق العلمى فقد تم اطلاع الباحث الرئيسى على الصورة المبدئية
للفصول مما أتاح بعض المقترحات والتعديلات لكن احترام مبدأ الاستقلالية العلمية جعل مراجعة
واقرار الفصول فى صورتها النهائية مسؤولية كل باحث عن الفصل أو الفصول التى اضطلع
بكتابتها .

تقديم

تعكس السياسة التي تم رسمها للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في السنوات الأخيرة الحرص على تحقيق أكبر قدر من التناغم بين ما يتم إجرائه من بحوث وبين مشكلات التربية والتعليم سواء ما يتعلق بالعوامل المعرّقة لمسيرة التطوير، أو ما تطرحه التقارير وزيارات المسؤولين من استكشاف لبعض الصعوبات التي تقلل من عائد العملية التعليمية بالمؤسسات التعليمية المختلفة والعوامل التي تقف وراءها ، والأساليب الممكنة لعلاجها، أو محاولة لإدخال الفكر التربوي الحديث إلى الساحة التعليمية.

وإذا كان المركز يضع هذا الخط الاستراتيجي نصب عينيه في اختياره لموضوعات البحوث التي يتناولها باحثيه ، إلا أنه لا يغض الطرف تجاه ما يموج به المجتمع المصري من قضايا فلا يقف بإزاءها متفرجاً أو محايداً بل يشجع على اقتحام تلك المشكلات في محاولة للوصول إلى المقترحات الكفيلة بمواجهتها بأسلوب علمي . والمشكلة التي يدور حولها موضوع الدراسة الحالية وهو " المشكلة السكانية وتفعيل دور المؤسسات في مواجهتها " خير شاهد على ذلك .

وهناك عدد من النقاط تستدعي الإشارة في الدراسة الحالية ، يتمثل أولها في الثقل الكبير الذي أولته للجانب الميداني مع تجنب الإغراق في المعالجات النظرية والمكتبية . ويتمثل الثاني في الطموح الذي اتسمت به الدراسة من حيث عدم الوقوف عند حدود ما كلفت ببحثه وهو استكشاف دور مؤسسات التعليم في مواجهة المشكلة السكانية بل مدت البصر إلى آفاق أرحب فأضافت إليها دور مؤسسات الإعلام سواء المسموع أو المقروء أو المرئي مع إلقاء نظرة عامة على دور مؤسسات المجتمع المدني تجاه المشكلة السكانية .

ومما يلفت الانتباه كذلك إفساح الدراسة المجال للتعرف على سبل تفعيل الدور الحالي للمؤسسات المشار إليها سواء التعليمية أو الإعلامية أو المدنية في مواجهة المشكلة .

ومن مظاهر التوفيق أن يعقد فريق الدراسة ندوة للعصف الذهني خلال ديسمبر ٢٠٠٢ دعا إليها كوكبة من المفكرين والخبراء وأساتذة الجامعات للإدلاء بدلوهم حول موضوع الدراسة مما أتاح لأعضاء الفريق الفرصة للتعرف على عدد من الرؤى الثرية والعميقة وغير التقليدية في مواجهة المشكلة السكانية .

وأنتى إذ أشكر ا.د. سعيد جميل سليمان رئيس فريق الدراسة والدكتور/يونس عبد الجواد يونس مستشار الدراسة وكافة أعضاء فريق الدراسة إتطلع إلى المزيد من الدراسات الجادة والطموحة لخدمة قضايا التعليم في مجتمعنا الناهض .

والله الموفق إلى سواء السبيل ،،،

مدير المركز

ا.د. نادية يوسف جمال الدين

فهرس محتويات الدراسة

الصفحة	المحتويات
أ	فريق البحث
ج	تقديم
١	الفصل الأول: المشكلة السكانية فى مصر والحاجة إلى تفعيل دور المؤسسات فى مواجهتها .
٢	- مقدمة
٦	- صلة التحدى السكانى بالتخلف والتنمية
١١	- مشكلة الدراسة
١٣	أولاً: التحدى السكانى فى مصر كمشكلة بحثية
١٤	ثانياً: أبعاد وتداعيات خلل التوازن السكانى
١٤	* خلل التوازن بين النمو السكانى والزيادة فى الموارد
١٨	* خلل التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان
٢٢	* خلل التوازن بين خصائص السكان ونوعية البشر القادر على تحقيق التنمية .
٢٨	ثالثاً: جهود مواجهة المشكلة السكانية ومدى فعاليتها
٢٩	* العوامل وراء النجاح فى تنفيذ البرنامج
٣٠	* العوامل التى حدثت من فعالية البرنامج
٣٤	رابعاً: المؤسسات وكفاءة مواجهة المشكلة السكانية
٣٧	* أفكار مطروحة لمعالجة تفعيل الدور المؤسسى
٤٢	- خطة الدراسة
٤٣	هوامش الفصل الأول
٥٢	الفصل الثانى : دور التعليم النظامى (قبل الجامعى) فى مواجهة المشكلة السكانية
٥٣	- مقدمة
٥٤	المحور الأول: طبيعة المؤسسة التعليمية ومحددات دورها
٥٦	* توقعات الدور
٥٦	* مكونات المؤسسة التعليمية

الصفحة	المحتويات
٥٧	* العمليات
٥٧	* المخرجات
٥٨	(ح) التربية السكانية بين النشأة والتطور
٥٩	* مرحلة السبعينيات
٦١	* مرحلة الثمانينيات
٦٥	مرحلة التسعينيات
٦٧	ثانياً: استكشاف الواقع الحالى لدور المؤسسة التعليمية فى مواجهة المشكلة السكانية
٦٧	* المعلم : اختياره واعداده وتنميته
٧١	* طرق وأساليب التدريس
٧٤	* الإشراف التربوى
٧٤	* عجز المباني والتجهيزات المدرسية
٧٥	* الإدارة المدرسية والتنظيمات المدرسية
٧٩	* ضعف مساهمات المجتمع المحلى
٧٩	المحور الثانى: بعض المداخل الإدارية والتدريسية لتفعيل دور المؤسسة التعليمية تجاه القضايا الإنسانية والبيئية والمجتمعية
٨٦	المحور الثالث: الدراسة الميدانية حول دور المؤسسة التعليمية فى مواجهة المشكلة السكانية .
٨٦	* الهدف من الدراسة الميدانية
٨٧	* أدوات الدراسة الميدانية
٨٩	* عينة البحث
٨٩	* تطبيق الأدوات
٨٩	* المعالجة الإحصائية للبيانات
٩٠	المحور الرابع : تفريغ النتائج وتفسيراتها
٩٠	* النتائج والتوصيات
١٠٦	هوامش الفصل الثانى

الصفحة	المحتويات
١١٧	الفصل الثالث: دور مؤسسات التعليم غير النظامي وبالأخص محو الأمية في مواجهة المشكلة السكانية
١١٨	- مقدمة
١٢١	أولاً: طبيعة التعليم غير النظامي وأبعاده
١٢٥	- برامج التعليم غير النظامي وموقع محو الأمية في إطارها
١٢٦	ثانياً: موقع محو الأمية من المشكلة السكانية والمشكلات المجتمعية الأخرى
١٢٧	أ - العلاقة في المنظور العام
١٢٩	ب - العلاقة في السياق المصرى
١٣٣	ثالثاً : الواقع الفعلى لمؤسسات التعليم غير النظامي وأهم المشكلات التى تكتنفه
١٣٣	أ - التنظيم الإدارى لبرامج التعليم غير النظامي
١٣٦	ب - إعداد وتدريب معلم التعليم غير النظامي
١٤٠	- الاتجاهات السلبية لدى الدارسين بمحو الأمية
	- برامج ومقررات محو الأمية
١٤٢	- مقررات التربية السكانية كأساس لمواجهة المشكلة السكانية
١٤٥	أساليب وطرق التدريس فى محو الأمية
١٥٠	الدراسة الميدانية حول دور مؤسسات محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية
١٥٠	أولاً : بناء الاستبيان
١٥٠	- الدراسة الاستطلاعية
١٥١	- صياغة الصورة المبدئية للاستبيانين
١٥١	- عرض الصورة المبدئية للاستبيان على عدد من الخبراء
١٥٢	- إعداد الاستبيانات فى صورتها النهائية
١٥٢	- ملامح الصورة النهائية للاستبيانات
١٥٣	ثانياً : اختيار ووصف العينة
١٥٣	ثالثاً : النتائج وتفسيرها

الصفحة	المحتويــــــــــــــــات
١٧٥	مقترحات الدراسة
١٧٨	هوامش الفصل الثالث
١٨٢	الفصل الرابع: تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في مواجهة المشكلة السكانية
١٨٣	- مقدمة
١٨٤	أولاً: حجم واتجاه تأثير وسائل الاتصال الجمعى
١٨٩	ثانياً : الخطابان السياسى والعلمى داخل المجال العام وموقفهما من المشكلة السكانية
١٨٩	١- الخطاب السياسى والمشكلة السكانية
١٩٠	أ - الخطاب الرئاسى
١٩٢	ب - البيانات الحكومية
١٩٤	ج-برنامج الحزب الوطنى الحاكم والقضية السكانية
١٩٦	٢- المشكلة السكانية على مستوى الخطاب العلمى
١٩٨	ثالثاً : موقف الإعلام المقروء من القضية السكانية
٢١٠	رابعاً : القضية السكانية فى الإعلام المسموع والمدنى
٢١٠	* الأهداف السياسية والاستراتيجيات
٢١٢	* المشكلة السكانية فى عمق للسياسات الإعلامية
٢١٦	* واقع ممارسة الإعلام المسموع والمرئى بصدد القضية السكانية
٢١٧	- خطة القناة الأولى
٢١٧	- خطة القناة الثانية
٢١٩	خامساً : تصورات بشأن تفعيل الدور الإعلامى فى مواجهة المشكلة السكانية
٢١٩	* تصورات بشأن الاستراتيجيات والسياسات الإعلامية
٢٢٢	* تصورات بشأن أسلوب تنفيذ البرامج السكانية
٢٢٤	مراجع الفصل الرابع

الصفحة	المحتويات
٢٢٦	الفصل الخامس : توجهات مؤسسات المجتمع المدني بإزاء القضايا السكانية
٢٢٧	- مقدمة
٢٢٨	أولاً : الرؤى النظرية التى تسود الأدبيات حول القضايا السكانية
٢٣١	ثانياً : المجتمع المدني : النشأة والمفهوم
٢٣٢	* العوامل الاقتصادية
٢٣٢	* العوامل الاجتماعية
٢٣٣	* العوامل التعليمية
٢٣٥	ثالثاً : الجمعيات الأهلية
٢٣٦	رابعاً : دور الأحزاب تجاه المشكلة السكانية
٢٣٦	أ - رؤية الأحزاب السياسية
٢٣٩	* الحزب الوطنى الديمقراطى
٢٤١	* حزب الوفد : رؤية تحليلية
٢٤٤	* حزب المجتمع
٢٥١	تصور مقترح لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب فى التربية السكانية
٢٥٣	هوامش الفصل الخامس
٢٥٧	الفصل السادس : نتائج الدراسة وأهم التوصيات لتفعيل دور المؤسسات فى مواجهة المشكلة السكانية
٢٥٩	* بالنسبة للفصل الأول
٢٦٣	* بالنسبة للفصل الثانى
٢٦٦	* بالنسبة للفصل الثالث
٢٦٩	* بالنسبة للفصل الرابع
٢٧٥	* بالنسبة للفصل الخامس
	ملاحق الدراسة

الفصل الأول *

المشكلة السكانية في مصر والحاجة إلى تفعيل دور المؤسسات في مواجهتها

* اعداد ا.د. سعيد جميل سليمان أستاذ باحث متفرغ بشعبة بحوث السياسات التربوية ورئيس فريق البحث

الفصل الأول *

المشكلة السكانية فى مصر والحاجة إلى تفعيل دور المؤسسات فى مواجهتها

مقدمة :

تستهدف الدراسة بفصولها الستة التوصل إلى عدد من المقترحات لاستكشاف دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني فى مواجهة المشكلة السكانية وصولاً إلى تفعيل الممكن لهذا الدور. ويسعى الفصل الحالى إلى رسم الإطار العام للدراسة ، وإبراز طبيعة المشكلة التى تتصدى لدراستها، والمسار الذى يحكم سيرها .

وفى موضوع يدور حول التحدى السكانى فى بلد نام مثل جمهورية مصر العربية يتجه بقوة إلى أن ينفذ عن نفسه التخلف بمختلف صوره وأشكاله ، تبرز " التنمية " كأحد المداخل الهامة فى المعالجة. ويمثل الارتفاع بمعدلات التنمية على كافة الأصعدة أكبر الهواجس التى تزرق المجتمع المصرى، والتى يتزامن مواجهته لها مع عديد من التحديات الأخرى . ونقصد بالتنمية فى الدراسة الحالية ، كافة الجهود المخططة للتغلب على مشاكل التخلف ، وهى عملية ديناميكية تمثل وضعية ذاتية للمجتمع، وتتضح فى إطلاق وتنشيط قواة الذاتية. ^(١)

وتتعدد أشكال التحديات التى يواجهها هذا المجتمع، فتغلب على بعضها الصبغة الاقتصادية ، فى حين تغلب على بعضها الآخر الصبغة الاجتماعية أو الأمنية أو البيئية ... الخ. وبينما ينتج بعضها عن ظروف تغلب عليها المحلية ، يأتى بعضها الآخر انعكاساً لمؤثرات خارجية أو عالمية . ولا يدخل فى نطاق موضوع الدراسة الحالية تناول كافة التحديات بالتحليل ، إلا أن الإشارة إلى بعضها قد لا يخلو من دلالة من منطلق ما يحمله من صلة مباشرة أو غير مباشرة بقضايا التحدى السكانى والتنمية . ويبرز من بين التحديات المشار إليها ما يلى :

١- موقف المجتمع المصرى من تيار العولمة الذى اجتاحت أرجاء العالم على مدى العقدين الماضيين فى ظل التطور المذهل الذى أفرزته ثورة الاتصال والمعلومات، وما تواكب معه من ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة ، وقرب تطبيق اتفاقية التجارة العالمية (الجات) بما لها من تأثيرات محتملة على اقتصاديات الدول النامية ، وعلى القدرة على

* اعداد ا.د/ سعيد جميل سليمان أستاذ باحث متفرغ بشعبة بحوث السياسات التربوية ورئيس فريق البحث

المنافسة مع الآخرين، في توفير إنتاجية وخدمات متميزة من حيث الجودة والتكلفة . ويتطلب هذا أن يفرز المجتمع من بين سكانه أفرادا تتوفر فيهم الخصائص المطلوبة للتوافق مع التداخيات المتوقعة .

وتحمل مواكبة المجتمع المصرى لتيار العولمة معادلة صعبة يتعين عليه حلها بمعنى أن يجد لنفسه طريقا آمنا بين منعطفين : بين رغبته الأكيدة في نفخ التخلّف ، واللاحق بالركب العالمى الذى يتطلب منه الانفتاح على الآخر وعدم الانكفاء على الذات، وسبيله فى ذلك السير فى طريق العولمة والتى أصبحنا، كما يقول السيد وزير التربية والتعليم ، جزءا منها بالفعل. ^(٢) وبين الحذر مما قد يسببه الانسياق غير الرشيد وراء دعاوى العولمة فى وقت لم تتضح فيه بعد مراميها وتداعياتها على المستويين العالمى والمحلى ، خشية أن تهز هويتنا وذاتيتنا الثقافية . ويدخل فى إطار التحدى المشار إليه ، على نحو أو آخر ، الحاجة إلى حسم الجدل الدائر ، ومنذ بضعة عقود بين مدى الأصالة ودعاة المعاصرة .

٢- حاجة المجتمع المصرى فى الآونة الحالية إلى تحقيق المزيد من الاستقرار والتوازن الاجتماعى، والذى تؤثر عليه بالسلب بعض التيارات التى طفت على سطحه فى العقود الأخيرة متمثلة فى ارتفاع معدلات البطالة، وتفشى ظاهرة الزواج العرفى ، وانتشار رقعة الإدمان وتعاطى المكيفات ، فضلا عن ظهور بعض نزعات التطرف والإرهاب . وقد اربد بروز هذه الظواهر بعدد من التغيرات المجتمعية وخاصة بالنسبة لأمريين : أولهما : انحسار تأثير الأسرة فى التنشئة ، وما أملتته الظروف الاقتصادية للمجتمع من ابتعاد الأب أو الأم أو كليهما مكانيا ونفسيا ، عن أفراد الأسرة مدفوعين بالحاجة الى ممارسة أعمال أخرى فى سبيل تلبية الاحتياجات المادية المتزايدة لأفراد الأسرة ، والتى يزيد من وطأتها التضخم العالمى والمحلى .

ويحمل انحسار تأثير الأسرة انعكاساته على تنشئة وتربية أفرادها الصغار . ويزيد الأمر سوءا خروج الكثير من الأطفال الى العمل فى وقت مبكر من حياتهم باعتبارهم مصدر دخل لتلبية الاحتياجات الضرورية لمعيشة الأسرة .

ومن جهة أخرى ، فقد تأثرت الأسرة المصرية بما أفرزته التطورات الهائلة فى مجال التكنولوجيا والاتصال الى درجة نجم عنها ما يمكن أن نطلق عليه زحزحة الأسرة عن نمط التلاحم المكانى والنفسى الذى ظل سمة غالبية لها على مدى مئات السنين ، فبرز نمط آخر يقوم على الانتقال ، ويشجع على الارتحال ، كان من نتيجته ظهور أسلوب

حياتى يفترق الاستقرار والألفة ، وتشيع بين جوانحه درجة أو أخرى من التفكك والانعزالية ونقص الحميمية . وهكذا ، لم يعد النشئ الصغار من أفراد الأسرة يلقون ما كان آباؤهم يلقونه من توجهات كانت ترسخ في وجدانهم قيم كالترايط ، والتماسك الأسرى ، والإخلاص والوفاء ... الخ .

أما الثانى : فيتعلق بضعف المثيرات الثقافية فى المجتمع المصرى على وجه الإجمال ، وبالأخص فى البيئات الريفية . ويفترض أن تلعب هذه المثيرات دورا مكملا للمدرسة والمؤسسات التعليمية والثقافية الأخرى من خلال الصحف والأفلام والمجلات والملصقات .. الخ ، والتي يتأتى للفرد أن يتعرض لها من خلال التحاقه بالنوادر ، أو تردده على المكتبات العامة ، أو عضويته بالجمعيات الثقافية وغيرها . ورغم الجهود الملموسة على مدى السنوات الأخيرة ، والتي شهدت توسعا فى إنشاء المكتبات العامة فى كثير من المناطق والأحياء فى إطار تنفيذ برنامج " القراءة للجميع " ، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن المثيرات الثقافية لاتزال أقل من المنشود ، وبخاصة فى الريف ، وفى المناطق الهامشية فى الحضر ، مع ما قد يتركه التدنى فى المستوى الثقافى من انعكاسات سلبية على موقف الأفراد من قضايا محورية مثل النمو السكانى ، والشاركية المجتمعية ، وخدمة البيئة .. الخ .^(٣)

٣- مساس حاجة المجتمع المصرى للارتقاء بمعدلات التنمية البشرية بمنظورها المتكامل ، الذى يضم كافة ما لدى البشر من قدرات ، إضافة إلى ما يتعلق بتوسيع خياراتهم ، وتلبية ما لديهم من أحقيات Entitlements فى الحصول على المعرفة ، والتمتع بحياة طويلة وصحية ، والعيش الكريم ، وهى أمور أشاعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى تقاريره منذ مطلع التسعينيات .

ويرتبط تحقيق التنمية البشرية أساسا بالتعليم والتدريب والرعاية الصحية . لكن نكتنفها صعوبات يرجعها المسئولون الى الظروف التى مرت بها مصر ، وما تركته من تراكمات لم تستطع مؤسسات الرعاية التعليمية والثقافية والصحية من الوفاء بها .^(٤) ويتطلب علاج التراكمات المشار إليها أمرين : تدبير التمويل الكافى وسط اشتداد المنافسة بين القطاعات المختلفة لاقتناص أكبر نصيب من الكعكة المحدودة ، وإيجاد أساليب غير تقليدية قادرة على تفعيل الممارسات الجارية . وبسبب التأثيرات التبادلية للتحدى السكانى على مسيرة التنمية البشرية ، نستعرض الالتفات إلى الاعتبارات الآتية :

- قدرة الدولة على تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في الشريحة العمرية للتعليم الأساسي في ضوء الالتزام بتحقيقه عام ٢٠٠٠ في إطار الإعلان العالمي للتعليم للجميع ، وما يرتبط به من تحقيق فعالية احتفاظ المؤسسات التعليمية بهؤلاء الأطفال دون انقطاع أو تسرب قبل وصولهم الى الحد الأدنى الضروري للمواطنة في عصر الثورات العلمية والتكنولوجية والإتصالية .
- وتتواكب مع الاستيعاب العددي حتمية الالتفات الى " الكيف " في التعليم بما يتطلبه من وصوله إلى قدر من الجودة النوعية يكفل الارتقاء بمعارف الأفراد، وترشيد سلوكياتهم، وإكسابهم المهارات ، حتى تكون المخرجات قادرة على التكيف بمجريات التقدم العالمي، والإسهام فيها، وتحقيق التقدم لا جمع.
- قدرة الدولة على مواجهة الأمية خصوصا في المناطق الريفية ، وبوجه أخص بين الإناث، وهي أمور لم تتحقق بعد على نحو مرضى رغم الأشواط التي قطعت على مدى السنوات الأخيرة .^(٥) ومن أبرز المآخذ في هذا الصدد ، تركيز فلسفة محو الأمية في المجتمع المصري حتى اليوم على محو الأمية " الأبجدية " والتي فات أوانها في غالبية بلاد العالم بعد أن أفسحت مكانها لصور متعددة من محو الأمية الثقافية التي يمكن أن تستجيب للتداعيات الناجمة عن تعقد وتشابك الأمور المجتمعية من جهة ، والطفرة التكنولوجية التي يشهدها العالم، من الجهة الأخرى .^(٦) وهكذا ، فإن وضع فلسفة أكثر تطورا لتحكم الأنشطة التي تبذل في قطاع محو الأمية في مصر ، يمثل تحديا ملحا للانتقال بجماهير الكبار الأميين الذين تدور أعدادهم حول ١٧ مليونا (١٩٩٨) غالبيتهم في سن الخصوبة والإنتاج، ليصبحوا دعاء نشطين لقضايا المجتمع المصرية ومن بينها الانفلات السكاني وتدنى الإنتاجية .
- تأخر المجتمع المصري حتى اليوم في الأخذ باستراتيجية واضحة المعالم بازاء قضية الاستمرارية في التعلم على مدى الحياة . وقد قطعت العديد من مجتمعات العالم أشواطا كبيرة في هذا الشأن على مدى العقود الثلاثة المنصرمة منذ أن كانت صيغة التعلم المستمر مدى الحياة lifelong Learning خيارا طرحه تقرير ادجار فور (١٩٧٢)^(٧) إلى أن تحول مع تقرير جاك ديبلور (١٩٩٦)^(٨) ليصبح مفتاح التقدم للقرن الحادي والعشرين ، وأساسا للوصول إلى المجتمع المتعلم الضروري لعالم اليوم .

فقر البيئة من الموارد ، لكن يتسع ليشمل العجز عن استثمار موارد تلك البيئة ، الذي هو منوط بالإنسان .

- عوامل خارجية : وتعتمد رؤية المشايخين لهذا الفكر على الاستقراء التاريخي لمناطق التخلف، وأوضاعها الحالية. ويستدلون على ذلك بما يتميز به المتخلفون من نشاط ذهني ملحوظ عند انتقالهم الى مجتمعات أخرى ، مما يحمل على الاعتقاد بوجود سرام خارجية عن الأفراد ، وخارجة عن بيئتهم هي التي تسبب ظاهرة التخلف ، من أمثلتها السيطرة المستمرة من جانب القوى العالمية على مقدرات تلك المجتمعات مع تقاعس من جانب هذه المجتمعات عن الأخذ بأسباب التقدم . ويساند الكردي (١٩٧٩) هذا التوجه اعتمادا على تحليل تاريخي مبسط يمكن من خلاله تفسير مظاهر التقدم وأوضاع التخلف، بالقدر الذي يمكن معه التمييز بين مجتمعات تقدم ومناطق تخلف ، وأن هذه الأخيرة بمقدورها أن تحقق التقدم المنشود من خلال النمو الذاتي .

وبإزاء الشعور بالحاجة إلى رفض التخلف ، تلجأ المجتمعات إلى تحقيق التنمية وفق ما تضعه من استراتيجيات لذلك . لكن ، في جميع الأحوال ، يظل الإنسان قاسما مشتركا عند أي تناول للتحدي السكاني أو للتنمية . فهو ، من جهة ، المحور الذي لا يمكن التغافل عنه في تناول المشكلة السكانية حيث لا يمكن تحقيق مواجهة كفئة لهذه المشكلة إلا من خلال التأثير في مدى وعيه بأبعاد هذه القضية وتداعياتها ، وفي ما يشايعه من أفكار ، وما يحمله من قيم ، وما يجري عليه من سلوك . ومن هذا المنطلق ، تصبح المؤسسات القادرة على التأثير في معارف الإنسان وأفكاره واتجاهاته هي أساس النجاح أو الفشل في جهود التصدي للمشكلة السكانية . وبالمقابل ، فإن الإنسان هو عماد التنمية من منطلق أنه هدفها وهو الذي يحققها في ذات الوقت .

ويحتدم الجدل بين المفكرين في تناولهم لقضايا السكان والتنمية، ويتركز خلافهم حول ما إذا كانت المشكلات السكانية هي التي تعوق التنمية، أم أن التنمية المتعثرة هي المسؤولة عن كافة التداعيات السالبة بالمجتمع . وتقف خلف هذا الجدل وجهتا نظر رئيستان لكل منهما دعائهما الذين يستندون إلى حجج لتدعيم رؤيتهم . وتتعلق وجهة النظر الأولى من رفض مقولة أن الزيادة السكانية في حد ذاتها شر مطلق، أو أنها تمثل ، في جميع الأحوال، مصدر خطر داهم على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي الطرح النظري لهذا الفريق يمكن أن يكون ضغط السكان باعثا هاما على التنمية، بل ويعتبر بعض هؤلاء أن ضغط السكان جزء من تنمية المجتمعات استنادا إلى أن ما يخلقه من مشاكل ، يجعل الحل متاح هو استخدام الأرض بشكل

أكثر إنتاجية، ويؤدي ذلك بدوره إلى نمو في تقسيم العمل . كما تؤدي الزيادة المتحققة في الإنتاجية الاقتصادية ، والتمايز الاجتماعي إلى تنشيط النمو الصناعي على المدى الطويل .^(١٠) ويصل اقتناع البعض بسلامة هذا التوجه إلى حد المناداة بضرورة تشجيع زيادة السكان عندما تضغط المطالب أو الحاجات الإضافية على المزارعين ، وتحفزهم لتنميته ، وإلى تطوير ممارسات أكثر إنتاجية وابتكارية ، وصولاً إلى ما يطلق عليه التنمية الاقتصادية الحقيقية .^(١١) ويستدل محبذو هذا المنحى للتدليل على سلامة رؤيتهم بنماذج لمجتمعات لم يكن يتوافر لها سوى العنصر البشري ، لكن من خلال نجاحها في استثمار هذا العنصر على نحو جيد، وفي إطار مشروعات تنموية كفئة ، أمكنها أن تحول الزيادة السكانية إلى عامل قوة لتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي ، وبمعنى آخر ، دفعهم بإمكانية تحويل العنصر البشري المتزايد في العدد إلى مصدر قوة تشد من أزر التنمية ، وتضاعف معدلاتها ، ولا تلتهم عائدها . وهكذا ، فإن الزيادة السكانية تكون ، في نظرهم ، بريئة من التذنب الحادث في أحوال المجتمع أوفى مستوى معيشة الجماهير . وانطلاقاً من هذه الرؤية، تصبح المشكلة السكانية ، مجرد " مشجب " يستلهم على التشدد به الحكم العاجز عن التنمية ، لأنه لو كانت هناك تنمية لما كانت هناك مشكلة .^(١٢)

أما وجهة النظر المعارضة ، وهي الأكثر شيوعاً في المجتمعات النامية ، فتري أن الزيادة السكانية غير المتناسبة مع الموارد المتاحة، من شأنها أن تعرقل مسيرة التنمية من حيث أنها تستهلك عائد التنمية أولاً بأول دون أن تعطي الفرصة للجماهير أن تجني ثمار هذه التنمية، خاصة فيما يتعلق بخدمات الرعاية التعليمية والصحية ، والتي تنعكس بدورها في شكل تدني في الخصائص السكانية مما يؤثر بالتالي على كفاءة تنفيذ مشروعات التنمية .. وهكذا دواليك . كما وأن زيادة الاستهلاك ، التي تستتبع الزيادة السكانية ، تؤثر على قدرة المجتمعات على توفير المناخ المواتي للاستثمار ، حيث لا تترك عائداً يمكن أن يوجه نحو إقامة المزيد من المشروعات التي من شأنها أن توفر مزيداً من فرص التشغيل، فتؤدي بالتالي إلى زيادة معدلات البطالة مع ما ينجم عنها من آثار ضارة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . ومن النظريات التي تلقى قبولا من كثيرين، برغم أنها لا تخلو من انتقادات، نظرية " الحجم الأمثل للسكان " والتي تقوم على أن لكل حجم معين من الموارد التي يتمتع بها بلد ما ، عدداً محدداً يناسبه من السكان، وعندما يتوافر هذا العدد المناسب أو الأمثل ، فإن متوسط دخل الفرد يرتفع إلى أقصى ما يمكن ، أما إذا زاد السكان عن الحجم الأمثل ، فإنه يستنفذ مزايا تقسيم العمل، وتظهر الآثار السالبة لقانون تناقص الغلة ، فيتناقص الإنتاج ، ويهبط مستوى دخل الفرد . وبالمثل ، إذا قل عدد السكان عن الحجم الأمثل، فإنه يعوق توفير القوى البشرية للمجتمع

المطلوبة للاستغلال الكفء لموارده المتاحة . ويبدو أن هذه النظرية تتخذ موقفا وسطا بين الرأيين المتعارضين . وتقرن إحدى الدراسات الحديثة الاعتراف بوجود مشكلة سكانية بزيادة إعداد السكان دون أن يتواكب مع هذه الزيادة ، زيادات مكافئة في التعليم ، وفي المرافق الصحية والاقتصاد ، أو أن يكون النمو الحادث في الكم دون الكيف .^(١٣)

ومن الحجج التي يسوقها أنصار وجهة النظر الثانية أيضا في سبيل تنفيذ دعاوى الرأي الأول ، فيما يتصل بالارتباط بين الزيادة السكانية والتنمية تأكيدهم على أن تحويل الزيادة السكانية إلى مصدر قوة ، مشروط بالقدرة على تعليم وتدريب جيدين لقطاعات كبيرة من السكان ، وهو الأمر الذي تكتنف تنفيذه مصاعب جمة : مالية وبشرية وغيرها . ومن ثم ، فإن وفرة العنصر البشري وحده ليست بذاتها الأمر الحاسم في القضية ، حتى مع القول بزيادة المعروض من فرص التعليم والتدريب أمام أفراد المجتمع ، حيث لا يعنى توافر الفرص أن يكون هناك إقبال جيد عليها ، واستفادة جيدة منها .

ومن جهة أخرى ، فإن العنصر البشري لا يقف وحده وراء دفع جهود التنمية أو تعويقها حيث يمكن أن تقف في مقابلة عوامل عديدة أخرى قد لا تكون بنفس قوته ، ولكنها أيضا ذات آثار لا يمكن تجاهلها . وقد ينضوى تحت هذه بعض العوامل الخارجية المتمثلة في تركة الاستعمار ، وما يتركه من بصمات .

كما لا يسمح كذلك استبعاد نسق القيم بالمجتمع تماما ، والذي قد يتضح من العزوف عن نوعيات معينة من التعليم أو التدريب من جانب الأفراد ، وتكاليفهم على الالتحاق بنوعيات أخرى قد لا تخدم مسيرة التنمية بنفس القدر ، نظرا لارتباط تفضيلاتهم ببعض الأفكار والظروف الاجتماعية المتواصلة .

ومن هذا النطلق ، تبرز الرؤية القائلة بأن ما حققته بعض المجتمعات من نجاح في تحويل الزيادة السكانية إلى دافع لقاطرة التنمية ، برغم الاعتراف به ، إلا أنه لا ينهض وحده دليلا على سلامة هذه الرؤية ، كما لا يمكن اتخاذ قاعدة قابلة للتطبيق في كافة المجتمعات ، حيث يتعين أن يكون السياق الاجتماعي / الاقتصادي بكل تشابكاته ، هو الأساس الذي يعطى لكل حالة تفرديتها ، ومن ثم اختلافها على نحو كبير أو صغير عن الحالات الأخرى ، والتي قد تتماثل معها في بعض الجوانب ، لكنها لا يمكن أن تتطابق ، وإلا فإن الأمر قد يتحول إلى Pana Cea أو علاج يصلح لكافة الحالات . وإذا اتخذنا من نيجيريا مثلا ، فإننا نجد أن أرضها تحفل بثروات بترولية ومعدنية هائلة ، لكن ما يعوق تنميتها ليس فقط العنصر البشري الذي يقف عصيا على الاستثمار الكفء ، صالح التنمية ، لكن تصاحبه قبل ذلك كله وبعد ذلك كله ، التعددية الاثنية والدينية ، والعصبية اقليمية ، والزخم الكبير من البصمات السالبة لفترات الاستعمار . والحصيلة

التي نجدها ماثلة تتمثل في موقف يشجع فيه عدم التكافؤ بين المقدرات المادية الهائلة المتوافرة لهذا البلد، وبين القدرة على دفع خطط التنمية البشرية وغيرها في السياق الاجتماعي الاقتصادي المشار إليه، ومن ثم فقد التصقت بهذا البلد صفة " عملاق أفريقيا التائه " . وقد يكون من المجدى بازاء المثال النيجيري ، إجراء مفاضلة بين السيناريوهات المستقبلية المطروحة أمام هذا البلد ، وأيهما يكون الأفضل بالنسبة لتقدمه ورخاءه ونفض التخلف عنه : أن يقف وقفة يتحقق له فيها ضبط سكاني، وارتقاء بالتنمية البشرية والوفاء بتكاليفها الباهظة ، أم تترك الأمور دون تنظيم ، والمغامرة باحتمالات تعثر مسيرة التنمية على أمل قد لا يتحقق باستخدام الوفرة السكانية للانطلاق بالتنمية .

ومن خلاصة ما أورده الفصل من تحليلات يصبح من الضروري لفت الانتباه إلى نقطتين : توصى أولاهما بعدم التركيز في الجدل الدائر حول إثبات أي الاثنين هو الأسبق أو المسبب للأخر : الزيادة السكانية الجامحة أم التنمية المهتزة المتذبذبة، خشية أن يتحول الأمر إلى جدل عقيم أشبه بالجدل حول أسبقية الدجاجة أم البيضة.

أما الثانية فتتعلق بتحييد الأخذ بالرؤية التي تقوم على " تبادلية التأثير " بين التحدى السكاني بأبعاده المختلفة من معدلات زيادة سكانية ، وتوزيع جغرافي للسكان على الرقعة الجغرافية ، وخصائص سكانية من جهة ، وبين " التنمية " ، بما تحمله في الفكر المعاصر من تأكيد على جوانب التكامل والتوازن بين ماهو اقتصادي وماهو اجتماعي ، من الجهة الأخرى . ويقصد بتبادلية التأثير في هذا المقام ما يشار إليه في علم الكيمياء " بالتفاعل المزدوج " الذي ينفي في القضية التي نحن بصدها تصور أحدهما على أنه وحده المؤثر أو الفاعل بينما يقف الآخر في موقع المتلقى للتأثير على طول الخط . وإلا دعى للقبول ، أن نعترف بوجود تبادل في التأثير والتأثر بين الطرفين على أساس أن ما يحدث من تغيرات سكانية أو اقتصادية أو اجتماعية تتبادل فيما بينها مواقع التأثير والتأثر بصفة مستمرة ، أو كما عبر عنها غيـته (١٩٩١) بأنها تمثل عناصر حلقة واحدة تؤثر كل منها في العناصر الأخرى بشكل تبادلي يصعب معه القول بإمكان فصل التغيرات السكانية عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية . (١٤)

ومن شأن الطرح النظري الذي أورده الفصل بشأن التخلف والتنمية في علاقتهما بالتحدي السكاني أن يهيئ لبروز تساؤل حول الواقع المصري تحديدا ، وعما إذا كان التحدي السكاني يمثل بالفعل مشكلة يتعين تفعيل دور المؤسسات التعليمية وغير التعليمية لمواجهتها من أجل دفع مسيرة التنمية ونفض التخلف . وهذا هو جوهر المشكلة التي تدور حولها الدراسة الحالية .

مشكلة الدراسة :

يحفل المجتمع المصري بأراء متفاوتة حول تقييم الوضع السكاني بالنسبة للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه أفراد هذا المجتمع، ومدى ما يتركه الوضع السكاني من تأثيرات على مسار التنمية ، وما إذا كانت هناك بالفعل مشكلة سكانية بكل ما تحمله لفظة " مشكلة " من مدلولات، وما إذا كانت المشكلة ، في حالة وجودها، تكمن في مجرد المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية أم أن لها أبعادا أخرى.

والمتتبع للرؤية كما يعبر عنها الخطاب الرسمي على مدى العقدين الأخيرين، لا يكاد يجد خطبة للسيد رئيس الجمهورية تخلو من الاعتراف بوجود المشكلة، وتحذير من آثارها السالبة، وبخاصة من زاوية التهام عائد التنمية أولا بأول دون أن تظهر آثار لما تبذله الدولة من جهد ، وما تضطلع به من مشروعات . وقد وصل الأمر إلى حد أن يصدر رئيس الجمهورية تكليفات متوالية للأجهزة التنفيذية والحزبية والشعبية والتشريعية بضرورة تكثيف جهودها ، والتصافر معا من أجل مواجهة حاسمة للمشكلة السكانية . ويستند في رؤيته التي طرحها عام ١٩٨٩ إلى أن :

" كل الآثار السلبية المعوقة لعملية التنمية إنما تنتج عن استمرار تزايد السكان في مصر بالمعدلات الحالية ، والتصاعد المطرد في استهلاك الفرد من المواد الغذائية فهما تسببان لنا جميعا مشاكل واختناقات مدمرة " . وكرر الرئيس نفس الرؤية مؤخرا بنفس القوة بعد انقضاء أربعة عشر عاما كاملة .^(١٥)

ولا تكاد تخلو مناقشات مجلس الشعب والشورى ، وتقارير ودراسات المجالس القومية المتخصصة التي ترفعها إلى السيد رئيس الجمهورية ، وكذا الدراسات الصادرة عن المراكز البحثية على تنوع مجالاتها ، من إشارات إلى المشكلة والحاجة إلى مواجهتها . لكن ينبغي الاعتراف ، بالمقابل ، أن الشبوع الكاسح المحبذ للقول بوجود مشكلة سكانية لا يصل إلى حد الإجماع ، فهناك بعض المفكرين الذين يعارضون هذه الرؤية بزعم استنادها إلى تحليلات غير دقيقة ، والمبالغة في تقدير التداعيات الناجمة عن التحدى السكاني رافضين اعتبار الأوضاع السكانية في المجتمع المصري مسئولة عن مشكلات التنمية ، أو عن تدرى مستويات المعيشة ، ومنادين بأفضلية تسليط الضوء على المشكلات الحقيقية حيث لا ترجع التداعيات المشار إليها إلى العجز عن ضبط المشكلة السكانية ، بل إلى سياسات التنمية المتذبذبة ، وإلى الكفاءة المتدنية في تنفيذ مشروعاتها ، ومن ثم فهم يرفضون اتخاذ الأوضاع السكانية " الفداء " أو " المشجب " الذي تعلق عليه نواحي الفشل المشار إليها .^(١٦)

وثمة نفر ثالث من المفكرين ينادى بخطأ تصور أن مصر تعاني من مشكلة سكانية في حد ذاتها . ويتجه هؤلاء الى إرجاع جذور المشكلة وعواملها الى الضائقة الشديدة للمساحة المأهولة والمستغلة (حوالى ٤% من المساحة الكلية) مما يزيد من الكثافة السكانية الى جانب خفض المستغل من الموارد المتاحة بشكل صار معه نصيب الفرد منها ضئيلا . (١٧) ومن هذا المنطلق ، يناصر هذا الفريق الدعوة لاكتشاف أسباب أخرى قد لا تتصل بالسكان أنفسهم مثل الأسباب الجغرافية أو الاقتصادية معتبرين بذلك أن المشكلة السكانية " هي نتيجة أو أثر للتخلف وليست عاملا له " (١٨)

وبسير الفصل الحالى فى تحليله لمشكلة الدراسة وفق أربع نقاط رئيسة يخصص القسم التالى من الفصل لتناولها بشئ من التفصيل :

- ١- أن هناك بالفعل مشكلة سكانية فى مصر لها مظهرها وأبعادها التى يتعين الوقوف عليها مما يجعلها مجالا بحثيا له وجاهته فى الآونة الحالية .
- ٢- أن تلك المظاهر والأبعاد لها العديد من التداعيات على مختلف الأصعدة من اقتصادية ، اجتماعية وغيرها .
- ٣- أنه فى ثار التداعيات التى اتضحت ملامحها بجلاء منذ عقد الستينيات، فقد وضعت العديد من البرامج لمواجهة التحدى السكانى كان بعضها رئيسيا وبعضها الآخر مكملا. وقد اتجهت الدولة لتنفيذها وفق السياسات السكانية القومية التى رسمت على مدى العقود المنصرمة . ورغم تفاوت حظ هذه البرامج من الفعالية عند التنفيذ ، إلا أنها لم تستطع ، على وجه العموم ، أن تكبح جماح المشكلة السكانية ، استنادا الى عدد من المؤشرات ، مما يبرر إجراء الدراسة الحالية للبحث فى كيفية تفعيل مواجهة المشكلة السكانية فى الفترة القادمة .
- ٤- أن التفعيل لا بد أن يولى الانتباه الكافى إلى " الإنسان " باعتبار أنه أساس النجاح بالنسبة لأى خطط مستقبلية ، وهو أيضا وراء ما صادفته جهود المواجهة من نجاح متواضع فى الفترة الماضية . ومن ثم ، فإن التفعيل الذى نتجه إليه الدراسة الحالية يتم من خلال بحث دور عدد من المؤسسات التعليمية وغير التعليمية التى تتعامل مع الإنسان المصرى ، والقدرة على التأثير فى معارفه ووجدانه ونواحى سلوكه المختلفة .

أولاً : التحدى السكانى فى مصر كمشكلة بحثية

يمكن أن نستدل على المشكلة البحثية بداية من خلال ما تطلق عليه بعض المناهج البحثية وجود موقف ملتبس أو محير Confused or perplexed situation بدرجة تستفز الباحثين للسير فى خطوات منهجية بغية تحقيق الانتقال من هذا الموقف ، إلى موقف يكفل فض الالتباس ، وانسقاء الحيرة ، بما تفضى إليه المعالجة من التوصل فى النهاية إلى عدد من المقترحات (أو رسم تصور) يكفل حل المشكلة التى تدور حولها الدراسة Problem resolved . ويعتبر تحليل المشكلة من الأهمية بمكان بالنظر إلى أنه يوجه الحلول التى يمكن أن تتبناها الدراسة . ومن هنا يحذر منهج المشكلات مثلاً ، من القفز إلى البحث عن الحلول قبل أن تستوفى المشكلة حظها من التحليل والتعقيل .^(١٩)

وينطلق تحليل المشكلة التى تدور حولها الدراسة الحالية من استكشاف خلل التوازن الذى يتسبب فى الموقف الملتبس، ومحاولة استكشاف جوانبه المختلفة من منطلق أنها تضع أصبعنا على مواطن الالتباس التى نتجه إلى فضها من خلال ما تتوصل إليه الدراسة من مقترحات . واستهداء بالنقاط الأربع السابق الإشارة إليها ، فهناك ثلاثة اعتبارات ينبغى أخذها فى المعالجة البحثية :

- ١- صعوبة فصل " أبعاد " المشكلة السكانية عن " تداعياتها " نظراً لما بين العوامل العديدة التى تدخل فى هذه المشكلة من تشابك وتأثيرات متبادلة .
- ٢- عدم جواز النظر إلى أى صورة من صور خلل التوازن باعتبارها فى حالة ثبات دائم حيث يعتربها التغير المستمر ، ولا تظل ساكنة إلا لفترة قصيرة من الزمن تتشكل فى إطارها العلاقة بين الطرفين المعنيين على نحو أو آخر قد يكون مختلفاً عما سبقه . مما يفرض الحذر من عدم الالتفات على نحو كاف للتغيرات التى تعترى أى منهما ، أو عدم إعطائها ما تستحقه من عناية فى ظل تشابك الظروف الاقتصادية / الاجتماعية التى أشرنا إليها، والذى يتداخل فيها الموروث الثقافى من عادات وتقاليد، مع ما يحمله الأفراد من قيم تحكم سلوكياتهم ، مع الظروف المجتمعية دائمة التغير . الخ .
- ٣- إن الفجوة الحادثة من خلل التوازن تؤدى إلى تداعيات متلاحقة يصعب النظر إليها نحو خطى بمعنى صعوبة تناول كل منها فى استقلالية عن غيرها وإلا كان فى هذا إغفال لتبادلية التأثير التى تربط كل منها بغيرها . والحقيقة أن كل واحد من التداعيات يؤدى إلى غيره بشكل حلزوني فى تتال اقرب ما يكون إلى الحلقة المفرغة التى تطول كافة الأبعاد المجتمعية ، فكما اتسعت فجوة عدم التوازن ، كلما انخفض مستوى معيشة الأفراد وهو ما يؤدى إلى انحدار المستوى الاجتماعى ، وتدنى خصائص السكان .

وتنعكس هذه بدورها على ضعف الإنتاجية مؤثرة بذلك على مجمل الأوضاع الاقتصادية ، وعلى نصيب الفرد من الدخل القومي ، ومن الرعاية المقدمة له ، فينخفض تبعاً لذلك مستوى الرفاه . ومن جهة أخرى ، يؤدي انخفاض المستوى المعيشي ، وبخاصة في المناطق الريفية مع ضيق مجالات العمل ، وقلة الفرص ، وضعف العائد ، إلى الهجرة الداخلية وبخاصة من الريف إلى المناطق الحضرية ، بحثاً عن فرص معيشية أفضل مما يسهم بدوره في استفحال صورة أو أخرى من صور خلل التوازن خاصة ما يتعلق بخلل التوزيع السكاني على الرقعة الجغرافية بما يحمله ذلك من سلبات على الموارد وعلى البيئة .. وهكذا دواليك . ويكون تدني انخصائص السكانية ، وعدم توافرها مع مقتضيات التقدم وجهاً ثالثاً لعدم التوازن يزيد منه ضعف الموارد ، وعدم القدرة على توفير الإمكانيات التمويلية المطلوبة للارتقاء بالمستويات التعليمية والتدريبية وغيرها .

ثانياً : أبعاد وتدابير حلول التوازن السكاني

يستخدم خلال التوازن السكاني في مصر ثلاثة أبعاد رئيسية : يتعلق أولها بزيادة معدلات النمو السكاني بأسرع من القدرة على زيادة الموارد . ويتعلق الثاني بخلل التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان . أما الثالث ، فيتعلق بخلل التوازن بين خصائص السكان من جهة ، وبين النوعية المنشودة من البشر خاصة بالنسبة لتركيبهم النوعي والعمرى وعدم توافقه مع متطلبات تحقيق التنمية في عصر يموج بالتفجر في مجالات المعرفة والاتصال وغيرها .

خلل التوازن بين النمو السكاني والزيادة في الموارد

على مدى الفترة منذ منتصف القرن العشرين ، لم تتحقق لمصر تنمية للموارد تتكافئ مع الزيادة السكانية التي تحققت خلالها ، فبالنسبة للزيادة السكانية ، ارتفع متوسط معدل النمو السكاني باطراد سجلته التعدادات السكانية المتعاقبة منذ تعداد ١٩٤٧ ، (برغم تنديبه بقدر طفيف في بعض الفترات ، وخلافاً لما شهدته الفترة الأخيرة من ميل للانحسار) ، فبعد أن كان المتوسط المشار إليه ١,٧٥ للفترة من ١٩٣٧-١٩٤٧ ، ارتفع إلى ٢,٣٤ في الفترة من ١٩٤٧-١٩٦٠ . وواصل المعدل صعوده إلى ٢,٥٢ في الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٦ قبل أن يظهر ميلاً للهبوط إلى ١,٩٢ في الفترة ١٩٦٦-١٩٧٦ ثم عاود بعدها الارتفاع إلى ٢,٧٥ متخطياً أعلى المعدلات المسجلة سابقاً ، قبل أن يسجل مؤخراً الهبوط إلى ٢,٠٨ في الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٦ .^(١٠) ومن جهة أخرى ، فقد ارتفع معدل الزيادة الطبيعية ، والذي يمثل الفرق بين معدلات المواليد والوفيات من ٢٦% عام ١٩٦٠ إلى ٢٩,٤% عام ١٩٨٦ قبل أن يظهر ميلاً للهبوط

اعتباراً من عام ١٩٩٠ يسجل ٢٣,٨% ، وماتلاه من هبوط طفيف إلى ٢١,٨% عام ١٩٩٦ ثم ٢١% عام ١٩٩٨ وأخيراً إلى ٢٠,٦% عام ١٩٩٩. ^(٢١) وتواكب مع المعدل المشار إليه ارتفاع اجمالي السكان من ٢٦,٠٨٥ مليون نسمة عام ١٩٦٠ إلى ٣٠,٦٢٦ مليون عام ١٩٦٦ إلى ٣٦,٦٢٦ عام ١٩٧٦ إلى ٤٨,٢٥٤ عام ١٩٨٦ ثم إلى ٥٩,٣١٣ مليون حسب التعداد الأخير عام ١٩٩٦. ^(٢٢) قيل أن يصل مؤخرًا إلى حوالي ٦٩ مليون عام ٢٠٠٣ .

ومن الظواهر الملفتة للانتباه ، التناقص المتوالى في فترة تضاعف السكان من خمسين عاما على مدى النصف الثاني من القرن ١٩ (من حوالي ٤,٥ مليون نسمة عام ١٨٤٦ إلى حوالي ١٠ مليون نسمة) . واستمرار التضاعف على نفس المنوال بالنسبة للخمسين عاما التالية وحتى منتصف القرن العشرين، والتي أوصلت هذا الاجمالي إلى حوالي ٢٠ مليون نسمة عام ١٩٥٠ . لكن أخذت فترة التضاعف في التناقص بعد ذلك إلى ٢٨ عاما فقط بوصول السكان إلى حوالي ٤٠ مليون نسمة عام ١٩٧٨ ، ونتوقع تحسنا في الفترة القادمة ، فحسب اسقاطات السكان المستقبلية التي أجراها المركز الديموجرافي بالقاهرة لأغراض التخطيط والتنمية، ينتظر أن يتضاعف الادالى للمرة الرابعة في فترة ٣٤ عاما أى حوالي عام ٢٠١٢ أو قبله بقليل بتوقع الوصول إلى ٨٠,٨٦٣,٠٠٠ بحسب الفرض العالي لتوقعات الخصوبة ، وفي فترة ٣٦ عاما بحسب الفرض المتوسط، وفي فترة ٣٧ عاما بحسب الفرض المنخفض أى في عام ٢٠١٥. ^(٢٣) وهناك تفاوت في طريقة حساب التضاعف تؤدي إلى تفاوت في حساب فترة التضاعف ، فقد وجد نجيب غيتة مثلا (١٩٩١) أن سكان مصر قد تضاعفوا ست مرات في أقل من مائة عام (من ١٨٨٧ إلى ١٩٨٠) . ^(٢٤)

وتشكل معدلات الزيادة والتضاعف التي أشرنا إليها مفارقة بالنسبة لبلد تعمل نسبة كبيرة من قواه في مجال الزراعة، فقد أثار انتباه المسؤولين إن المساحة المزروعة لم تزد خلال نفس الفترة تقريبا عن ٣٢% ^(٢٥) مما جعل الزيادة السكانية على مدار القرن العشرين مقترنة بالتدنى المطرد في متوسط نصيب الفرد سواء بالنسبة للمساحة المزروعة أو المساحة المحصولية حسب ما توضحه أرقام الجدول الآتي : ^(٢٦)

السنوات	السكان (بالآلاف)	المساحة المزروعة (بالآلاف فدان)	متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة (بالفدان)	المساحة المحصولية (بالآلاف فدان)	متوسط نصيب الفرد من المساحة المحصولية (بالفدان)
١٨٨٧	٧,٩٣٠	٤٧٥١	٠,٦	٥٧٥٤	٠,٧٢
١٨٩٧	٩,٧١٥	٤٩٤٣	٠,٥٣	٦٧٢٥	٠,٧١
١٩٠٧	١١,١٩٠	٥٢٧٤	٠,٤٨	٧٥٩٥	٠,٦٧
١٩١٧	١٢,٧١٩	٥٣٠٩	٠,٤١	٧٧٢٩	٠,٦٠
١٩٢٧	١٤,١٨٧	٥٥٢٤	٠,٣٩	٨٥٢٢	٠,٦١
١٩٣٧	١٥,٩٢١	٥٣١٢	٠,٣٣	٨٣٠٢	٠,٥٣
١٩٤٧	١٨,٩٦٧	٥٧٦١	٠,٣١	٩١٣٣	٠,٤٨
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٥٩٠٠	٠,٢٣	١٠٢٠٠	٠,٣٩
١٩٦٦	٣٠,٠٧٦	٦٠٠٠	٠,٢٠	١٠٤٠٠	٠,٣٤
١٩٧٠	٣٣,٢٠٠	٦٠٠٠	٠,١٨	١٠٩٠٠	٠,٣٣
١٩٧٦	٣٧,٨٦٦	٦٣٠٠	٠,١٧	١١٢١١	٠,٣٠
١٩٨٦	٤٩,٨٩٧	٦٣٠٠	٠,١٥	١١١٧٠	٠,٢٧
١٩٨٧	٥١,٣٢٩	-	-	١١٤١٠	٠,٢٧
١٩٩٨	٦١,٠٠٠	٧,٧٦١	٠,١٢	١٣٨٥٩	٠,٢٣

وبالرغم مما أثمرته الجهود المكثفة في مجال تطوير الإنتاج الزراعي والتي أدت على سبيل المثال ، إلى الارتفاع بمتوسط إنتاجية فدان القمح في مصر من ٥,١٨ أردب عام ١٩٥٠ إلى ١٢ أردب عام ١٩٩٢ ثم إلى ١٤ أردب عام ١٩٩٥ ، إلا أن الزيادة السكانية كانت أسرع في التهام العائدات المتحققة، بل والادهي أن يتفاقم الوضع، فتضطر الدولة الى زيادة الاستيراد من الخارج في سبيل سد الحاجة المتزايدة للسكان، وارتفعت قيمة المستورد من القمح من ٢,٦ مليون جنيه فقط عام ١٩٧٠ إلى ٣٠٨,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٠ قبل أن تففز إلى ٥٧١,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٠ مما يشير إلى عمق المأزق المتوقع أن تواجهه مصر على مدى العقود المقبلة خاصة إذا أخذنا في الاعتبار التضخم العالمي بتداعياته المختلفة ، وما يتوكلب معه من تعقد محتمل في الظروف السياسية وغيرها. (٢٧)

ومن خلال الجهود الجبارة التي بذلت في مجال استصلاح الأراضي ، زادت مساحة الأراضي المزروعة لتصل إلى ٧ مليون عام ١٩٩٠ كما وصلت المساحة المحصولية إلى ١٣ مليون فدان ، لكن نصيب الفرد لم يتعدى ٠,١٢٥ من الفدان . وفي عام ١٩٩٥ ارتفعت مساحة الأرض المزروعة إلى ٧,٤ مليون فدان والمساحة المحصولية إلى ١٤ مليون فدان ، لكن ظل نصيب الفرد على هبوطه المطرد . وقد انعكس التدنى في متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة، ومن المساحة المحصولية على العديد من جوانب الحياة وبخاصة في الريف ، فقد أصبح نصيب الفرد من المساحة المنزرعة عام ١٩٩٨ لايزيد عن ٥/١ نصيبه قرب بداية القرن العشرين . (٢٨)

وفى هذا الصدد ، تحذر الدراسة من أخذ الأرقام على علاقتها لما قد تؤدي إليه من تبسيط مخل، كما تحذر من إرجاع كافة السلبات إلى النمو السكاني وحدة حيث يدخل في ارتفاع أو انخفاض متوسط نصيب الفرد عددا كبيرا من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة تبرز من بينها عوامل مثل درجة العدالة في توزيع ما يتحقق من مزايا على أفراد المجتمع وفئاته المختلفة . ودون إسهاب لا تتطلبه المعالجة الحالية ، فإن الدراسة تشير إجمالاً إلى عدد من التداعيات الأخرى النسبية لخلل التوازن الذي تتصدى لتحليله :

١- إطراد التدنى في معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج الإجمالى المحلى والذى سجل هبوطاً من ٣,٦% للفترة من ١٩٨٢/٨١ إلى ١٩٩٢/٩١ إلى ٢,٥% فقط للفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ . (٢٩) وانخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بحيث لم يتعدى ٦١٠ دولار عام ١٩٩١ بالمقارنة بكوريا الجنوبية ٦٣٥٠ دولار ، اسرائيل ١٢١١٠ دولار، سويسرا ٣٣٧١٠ دولار في تلك السنة . (٣٠)

وقد ارتبط ما سبق بشيوع الفقر بين قطاعات كبيرة ليصل الفقراء إلى ٢٢,٩% من اجمالى السكان كما يصل الفقراء فقراً مدقعاً إلى ٧,٤% من اجمالى السكان . (٣١) وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى التفاوت في التوزيع الجغرافى للفقر النسبى في مصر حيث أثبتت الدراسات وجود تفاوتات ضخمة في انتشار الفقر في ربوع البلاد، فالمناطق الريفية ، بوجه عام أفقر ، والوجه البحرى أفقر من المدن الكبرى، ويصل الفقر الى أقصاه في ريف الصعيد. (٣٢)

٢ - التأثير السلبى للزيادة السكانية التى تزيد عن المليون كل عام ، على القدرة على توفير فرص العمل . وتتضح صعوبة الموقف بالنظر إلى ما أعلنه السيد رئيس الجمهورية من أن تكلفة الفرصة الواحدة للعمل المنتج تربو على ١٨٠٠٠ جنيه (بأسعار عام ١٩٨٦)، والتي باتت تكلف ٥٠,٠٠٠ جنيه بأسعار ١٩٩٦ . وبعملية حسابية بسيطة يمكن أن ندرك ما يتطلبه

توفير ٥٠٠,٠٠٠ فرصة عمل سنويا على الأقل ، من اعتمادات تفوق بكثير قدرة الدولة على تدبيرها. (٣٣) ومن ثم ، وضع ارتفاع معدلات البطالة بين البالغين (١٥-٢٩ عاما)، وهو سن الفتوة والانتاج ، ليصل الى ٢٠,١% عام ١٩٩٦ وليصل المعدل التومي الاجمالى للبطالة الى ٨,٩% والى ٢٠,٣% بين الاناث فى نفس السنة. (٣٤)

ومن مظاهر المشكلة أيضا، التدنى فى القوى العاملة كنسبة مئوية من إجمالى السكان بحيث لا تتعدى ٢٧,٧% عام ١٩٩٣ فى حين ترتفع فى بلاد أخرى لتصل الى ٥١,٧% فى اليابان، ٥٠,٣% فى كندا ، ٤٩,٤% فى الولايات المتحدة الأمريكية. (٣٥)

٣- التأثيرات السالبة للزيادات السكانية على البيئة من زاوية ما تمثله من هدر وقد برز عدد من صور الإهدار نتيجة للضغط السكانى المتزايد على البيئة من بينها ما يلى :

- أ - تجريف الطبقة العليا من سطح التربة، والتي تكونت على مدى فترات زمنية طويلة لاستخدامها فى صناعة الطوب اللازم لبناء المساكن وبخاصة فى الريف . وقد استغلحت المشكلة بتبوير آلاف الأفدنة من الأراضى الخصبة مما دعا الدولة الى التدخل بشكل حاسم منذ ١٩٨٥ بمنع صناعة طوب " القمائن " ثم إصدار أمر عسكري حازم فى التسعينيات يشدد العقوبة .
- ب- يرتبط بما سبق حدوث زحف عمرانى على الأراضى الخضراء بسبب الحاجة الى مساحات أكبر لامكان اقامة المشروعات الجديدة، وبناء المساكن . ويسهم فى تأزم الموقف الضيق الحالى فى مساحات القرى القائمة بالنسبة لاستمرار شيوع الأسر الممتدة ، وصعوبة الأخذ بالتوسع الرأسى فى الريف .
- ٤- استمرار بعض صور الحرمان البشرى من الأساسيات ، فيصل عدد من لا يتمتعون بمياة مأمونة الى أكثر من ١١ مليون نسمة ، كما يزيد عدد من لا يتمتعون بخدمات الصرف الصحى الى أكثر من ٣٤,٥ مليون وذلك عن عام ١٩٩٦. (٣٦)

٢- خلل التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان

يتمثل خلل التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان فى نقطتين :

أ - تفاوت التوزيع السكانى على الرقعة الجغرافية

يتركز السكان فى مصر على ٤% فقط من المساحة الإجمالية للقطر ، ويعيش ٩٩% من السكان فى توزيع يعتمد اعتمادا رئيسيا وحيويا على نهر النيل ، منهم حوالى ٣٥% من

السكان فى مصر العليا ، و ٦٤% فى الدلتا فى نطاق شريط ضيق يحيط بالنيل، أما مناطق الحدود المترامية، فلا تجتذب سوى ١% فقط من إجمالى السكان .

ولهذا التوزيع غير المتوازن انعكاساته على المشروعات التنموية التى تتم إقامتها والتى تتطلب أعدادا ملائمة من السكان ، فضلا عما تسببه الكثافة السكانية المرتفعة من آثار ضارة على البيئة ، وعلى سلوكيات الأفراد، وما تسببه الخلطة السكانية فى بعض المناطق من آثار لا تقل ضررا . وتؤكد الإحصاءات الحديثة تفاقم مشكلة التوزيع السكانى ، حيث ترتفع الكثافة السكانية بحسب إحصاءات ١٩٩٨ إلى ٣٢٨٢٤ نسمة / كم^٢ فى كفر الشيخ و ٤٠٨ نسمة نسمة / كم^٢ فى البحيرة ، وتهبط الى ٥٨ نسمة / كم^٢ فى الجيزة و ٢٢٤ نسمة / كم^٢ فى السويس ، ولا تتعدى ١ نسمة / كم^٢ فى مرسى مطروح (٣٧).

ومن النقاط التى تستدعى الانتباه ما يستتبع هذا التوزيع السكانى فى كثير من الأحيان من توفير الخدمات، فاستقطاب المراكز الحضرية لأعداد متزايدة من السكان قد يستتبعه تكثيف الخدمات والأنشطة التجارية والصناعية والحرفية بها ، ويستتبع ذلك بالتالى وفرة فى فرص العمل ، ويؤدى هذا بدوره الى تشجيع الهجرة من المناطق الريفية إليها، بعكس المناطق مغلخلة السكان . ومن هنا ، يصبح تفاوت التوزيع الجغرافى للسكان ايدانا بتفاوت فى المشروعات وفى قدر ما يتحقق للمناطق المختلفة من تطوير ، كما سنشير لاحقا .

ب- الهجرة وارتباطها بعوامل الجذب والطرود

درجت كثير من المراجع على تقسيم الهجرة الى نوعين رئيسين : خارجية وداخلية . وهناك نمطان للهجرة الخارجية : الدائمة والمؤقتة، ويقصد بأولهما مغادرة الوطن نهائيا بغرض الاستيطان، أما المؤقتة ، فهى الهجرة بغرض العمل، والتى شهد المجتمع المصرى موجاتها الكبيرة فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولا تتضوى تحت هذا النمط اليوم أعدادا كبيرة ، حيث لم يتعد عددها ٢,٢٥٠,٠٠٠ عام ١٩٨٦ وهى آخذة فى التقلص بعد استكمال معظم الدول البترولية لمشروعات بنيتها الأساسية - فضلا عن التقلبات السياسية والعسكرية المرتبطة وبخاصة بعد الحرب على العراق (مارس ٢٠٠٣) .

لكن ما يهم الدراسة الحالية بالأكثر هى الهجرة الداخلية التى يقصد بها الانتقال من مكان إلى آخر ، ومن قرية الى مدينة أو الى مركز أو قرية أخرى فى نطاق القطر المصرى . وتمثل هذه إحدى مظاهر المشكلة السكانية فى مصر بانتقال الكثير من أبناء الريف إلى مناطق أخرى ، وأن كانت تيارات الهجرة قد بدأت معدلاتها فى التباطؤ فى السنوات الأخيرة . وتتم الهجرة على وجه العموم من المحافظات الطاردة مثل المنوفية والدقهلية فى الوجه البحرى، وسوهاج وقنا

وأسيوط في الوجه القبلي، إلى المحافظات الجاذبة للسكان مثل القاهرة - الجيزة - الإسكندرية - بورسعيد - السويس - الإسماعيلية. (٣٨)

وتكشف وراء الهجرة الداخلية من الريف العديد من العوامل المتشابهة، بعضها عوامل جغرافية طبيعية، إلا أن العامل الاقتصادي، كما يرى محمد الجوهري (١٩٩٦) يهيمن على أحوالها هروبا من ارتفاع نسبة الكثافة على الأراضي الزراعية، وانخفاض في الدخل، وتدنى المستوى المعيشي. (٣٩) والملاحظ أن المحافظات الحضرية التي تشد الرغبة في الهجرة إليها هي التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي السنوي الإجمالي، فيصل متوسط نصيب الفرد في تلك المحافظات إلى ٧٨٥٣ جنيه عام ٩٩/٩٨ بينما يهبط المتوسط في الوجه القبلي إجمالا ليصل إلى ٣١٩١، ولا يتعدى ٢٦٥١ جنيه في بني سويف، ٢٣٩٤ في أسيوط، ٢٦٠٩ جنيه في سوهاج. (٤٠)

وتهتم الدراسة باستقراء الإحصاءات المتوافرة حول مسيرة الهجرة من خلال تتبع النمو السكاني في النمط الحضري، ومقارنته بما يقابله بالنسبة للنمط الريفي، وهو ما يحذره محمود الكردى (١٩٧٩) (٤١)، فنجد أن النسبة المئوية لسكان الحضر في مصر من إجمالي السكان في تزايد، حيث ارتفعت من ٣٨% عام ١٩٦٠ إلى ٤٣,٨% عام ١٩٧٦ ثم إلى ٤٤% عام ١٩٨٦ قبل أن تظهر مظاهر طفيفة للهبوط إلى ٤٢,٦% عام ١٩٩٦. وبالمقارنة، فإن النسبة المئوية لسكان الريف بالنسبة لإجمالي السكان قد هبطت من ٦٢% عام ١٩٦٠ إلى ٥٧,٤% عام ١٩٩٦. (٤٢)

وعلى مستوى الوجه البحري ككل، هبطت النسبة المئوية لسكان الريف بالنسبة لإجمالي السكان به من ٧٨,٣% عام ١٩٦٠ إلى ٧٢,٤% عام ١٩٩٦ بهبوط قدره ٥,٩% خلال الفترة زاد فيها سكان الحضر بنفس النسبة. كما هبطت النسبة المئوية لسكان الريف بالوجه القبلي ككل بالنسبة لإجمالي السكان به من ٧٩,٤% عام ١٩٦٠ إلى ٦٩,٢% عام ١٩٩٦ بنسبة هبوط قدرها ١٠,٢% على مدى الفترة. (٤٣)

أما على مستوى كل محافظة على حدة، فقد أصبح النمو الحضري سمة عامة تمثلت في هبوط نسبة سكان الريف كنسبة مئوية من إجمالي سكان المحافظة الواحدة خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٦، ولم تشذ عنها أى من محافظات الجمهورية، وإن كانت أكثر وضوحا في محافظات بعينها مثل الجيزة، التي هبطت النسبة بها من ٦٧,٦% إلى ٤٥,٩% وكذلك قنا من ٨٦,٣% إلى ٧٥,٦% - وأسيوط من ٧٤,٦% إلى ٥٧,٤% خلال الفترة المشار إليها. (٤٤)

وبالنظر إلى التداعيات التي يتركها خلل التوزيع السكاني، فهناك عدد من النقاط التي يمكن الإشارة إليها :

- استمرار التركيز السكاني الشديد في الوادي والدلتا موزعين على مساحات محدودة جدا من الأرض ، أما الصحارى، وهى المكونة للجانب الأعظم من مساحة مصر، فلا تسكنها إلا أعداد قليلة للغاية لا تتعدى ٦٠٠,٠٠٠ نسمة الأمر الذى يوضح الضغط الهائل على الموارد بسبب الكثافة السكانية المرتفعة فى بعض المناطق فى مقابل الخلخلة السكانية الواضحة فى مناطق أخرى بما يحمله كل منهما من تداعيات سلبية .
- التأثيرات السالبة للهجرة من الريف إلى الحضر على احتمالات نجاح مشروعات تطوير الريف بسبب استنزاف القوى البشرية به، وتفرغ المجتمعات الريفية من أعداد من الأفراد المتقنين الذين يمكن أن يقوم التطوير على أكتافهم .
- ضعف التوازن فى التوزيع النسبى للسكان بين الحضر والريف، يؤدى إلى الضغط على الخدمات والمرافق العامة فى المحافظات الحضرية، وبخاصة إقليم القاهرة الكبرى. وفى هذا الصدد تعاني مدينة القاهرة، مثلا، معاناة هائلة نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية بها من ٦٥٨٤ نسمة/كم^٢ عام ١٩٢٧ إلى ٢٣٧٣٧ عام ١٩٧٦ ثم إلى ٢٧٩٧٤ عام ١٩٨٩ ليتفجر إلى ٣٢٨٢٤ نسمة/كم^٢ عام ١٩٩٨. ^(٤٥) بما يحمله من صعوبة فى توفير الخدمات، وتلوث بيئى مرتفع .
- التأثيرات السالبة لخلل التوزيع على تفاقم بعض المشكلات وبالأخص فى مجال الإسكان حيث زادت المناطق الهامشية أو العشوائية على أطراف القاهرة وبعض المدن الكبرى، واكتظت بمساكنها، وتفتت فى العديد منها ظواهر اجتماعية سلبية. ^(٤٦) وللتخفيف من التداعيات الناجمة، اتجهت الدولة الى تنفيذ مشروعات ضخمة للبنية الأساسية، وإنشاء مدن سكنية جديدة، كاملة الخدمات مثل العاشر من رمضان، والشروق، والسادس من أكتوبر، والسادات والشيخ زايد، والصالحية الجديدة ، فضلا سلسلة من المدن الجديدة فى عاصمة كل محافظة من محافظات الصعيد . لكن غالبية هذه المدن لم تحقق النجاح الذى كان متوقعا لها ، فضلا عن توقعات الخبراء بابتلاع النمو السكانى لكل هذه الإضافات وقد قدر أحد المراجع حاجة مصر إلى ٥٠ مدينة جديدة يبلغ عدد سكان كل منها ٥٠,٠٠٠ نسمة مع بدايات القرن الـ ٢١ ، على أن تقام على مقربة من الوادى والدلتا على أرض صحراوية لسهولة الحصول على مياه الشرب من النيل، وبهذا يمكن إيقاف الهدر فى الأرض السوداء بعد أن فقدنا بالفعل ٨٥٠,٠٠٠ فدان نتيجة التجريف والبناء، على أرض زراعية. ^(٤٧)

- تفاوت حظ مناطق الجمهورية المختلفة بالنظر إلى نصيبها من الخدمات والمرافق العامة، مما يجافى مبدأ الفرص المتكافئة التي يحرص الدستور على تحقيقها .
وكمثال للتدليل على ذلك، فإن ٩٩% من الأسر من إجمالي سكان الحضر عام ١٩٩٩ يحصلون على المياه المأمونة بينما لا يتعدى نصيب الأسر التي تحصل عليها من إجمالي سكان الريف عن ٧٥,٩% في تلك السنة . وبينما تحصل ١٠٠% من الأسر على خدمات الصرف الصحي في محافظات بورسعيد والسويس وهما محافظتان حضريتان ، تنخفض نسبة الأسر التي تحصل على هذه الخدمات في المناطق الريفية بمحافظات الفيوم إلى ٧٥,٣% وأسيوط ٦١,٣% وسوهاج ٧٢% .^(٤٨)

٣- خلل التوازن بين خصائص السكان ونوعية البشر القادر على تحقيق التنمية

تمثل المقارنة بين خصائص السكان ونوعية البشر القادر على تحقيق التنمية ، صورة ثالثة من خلل التوازن السكاني في مصر . ونحو في تناول هذه النقطة صوب الاتجاه السيكلوجي الذي يقوم على أن أحداث التنمية يقتضى توافر خصائص سيكلوجية في الأفراد بالنظر إلى ثلاثة مجالات أجمالها نبيل جامع وزملائه (١٩٨٧) في ثلاثة :

الأول : مجال الفهم والمفاهيم ، ويدرجون تحته : الوعي بالتغيير، المنطقية ، الإيمان بالعلم والتكنولوجيا، شمولية الفكر، تقييم الوقت ، التقمص الوجداني، إدراك البيئة ..
الثاني : مجال الدوافع وتدرج تحته : الرغبة في الإنجاز والاستعداد للمغامرة المحسوبة ، الندية الفكرية، النشاط والسعى وليس القدرية والاستكانة، العمل الجاد، الصبر .

الثالث : مجال الاتجاهات والسلوك ، ويندرج تحته : الموقف من الخبرات الجديدة، الابتكار والتغيير والكفاءة، النظام والانتظام ، دقة التوقيت ، الأمانة ، الاعتماد على النفس، التعاون، والثقة في الغير، حب العمل البدوي والاعتراف به .^(٤٩)
ويمكن أن نضيف إلى القائمة المشار إليها، القدرة على استيعاب الجديد، والتواصل الجيد مع الآخرين ، وحسن تقبل وجهات النظر المغايرة .

واستهداء بالبنود السابقة ، هناك عدد من السمات التي يزعم الفصل الحالي ضرورة توافرها في الإنسان الذي تتحقق به التنمية المنشودة في عصر ثورات المعرفة والعلوم والتكنولوجيا نضعها بهدف التعرف على موقع الإنسان المصري منها ، ولتكون ماثلة في إظهار التأثيرات المحتملة للمشكلة السكانية على خصائص الأفراد على نحو مباشر أو غير مباشر :
أ - القدرة على استيعاب ومتابعة التغييرات من حوله ، والتفاعل معها بذكاء وإيجابية في ظل تطور العلوم والتكنولوجيا، وهو الأمر الذي يتطلب بصفة أساسية وصول هذا الفرد إلى

درجة ملائمة من التعلم والتطور، وإلى قدر كاف من المهارة يسمح بأن يبنى عليه المزيد
ذا : جد جديد.

ب- القدرة - التواصل والاتصال الجيد مع الآخرين ، ومع وسائل الإعلام المختلفة .

ج- العقلانية : خطة Rational Activism في النظر إلى الأمور من حوله، وإلى "مغروف
المجتمعية وتداعياتها ، والتي تؤدي بالفرد إلى التقدير السليم للمواقف التي يتبعها . مواجهتها .
د- النزوع إلى الحلول الابتكارية بما يتضمنه من التقبل الحسن للتغيير ، وعدم الاستمسك
بالقديم لمجرد الألفة التي تولدت من استخدامه .

هـ- سلامة الإحساس بالبيئة التي يعيش بين ظهرانيها ، وما تموج به من مشكلات ، وتوفير
الاتجاهات الإيجابية نحو الإسهام في حلها بغية تحويلها إلى وضع أفضل يكفل المزيد من
الرفاهية له ولأقرانه الذين يشاركونه الحياة فيها .

وإذا دققنا النظر في النقاط المشار إليها بغية التعرف على ما يتسم به الإنسان المصري
من خصائص في ظل الأوضاع الحالية ، فإننا نجد عددا من الملاحظات نجملها في النقاط الأربع
الآتية : (٥٠)

أولا : شيوع بعض الخصائص غير المتوافقة مع الإنسان المنشود لدفع التنمية، وبخاصة بين
الفئات التي ترتفع بينها معدلات الجهل والامية، من أبرزها :

- الإغراق في التواكل والقدرية Fatalism والتي يعرفها روجرز بأنها " الدرجة التي
يدرك بها الشخص نقص قدرته على التحكم في مستقبله". (٥١) وتختلف القدرية عن
الإيمان بالقدر : خيريه وشره الذي هو أمر جيد ومطلوب ، لكن المقصود هنا المبالغة فيه
إلى حد القعود عن التخطيط للمستقبل القريب أو البعيد، أو التحسب لمواجهة . ويربط
الكثير من العوام وانصاف المتعلمين بين تنظيم الأسرة في ظل الظروف الاقتصادية
والاجتماعية غير المواتية، وبين الرضا بما يقدره الله جل جلاله خشية التدخل في
مشيئته . ولا يدخر الفقهاء ورجال الدين والمرشدون الاجتماعيون جهدا في إبراز روح
الدين الصحيح أمام من يتصدون لإفشال جهود تنظيم الأسرة من خلال الدعاوى المشار
إليها .

كما يشيع بين الفئات التي أشرنا إليها بعض الاتجاهات غير السليمة نحو العلم ومعطياته،
مما يتعارض مع العقلانية النشطة المطلوب توافرها في الأفراد القادرون على تحقيق
التنمية، وهو ما أكدته دراسات سعد المغربي (١٩٨٨)، إيهاب نديم (١٩٨٨) ، حسين

بشير وسعيد جميل (١٩٨٨) وسيد عويس (١٩٧٠) ونجيب اسكندر ورشدي فام (١٩٦٢). (٥٢)

- تفشى بعض صور الفردية واللامبالاه بمصلحة الجماعة ، وهو ما أكده أحد تقارير لجنة الخدمات بمجلس الشورى (أكتوبر ١٩٨٢) في تناوله لسلبات الشخصية المصرية المعاصرة على أساس أن مجال اهتمام الفرد ، وشعوره بالمسئولية ، مقصوران على شخصه وأسرته ، فضلا عن ضعف ميله للتعاون ، وقلة حماسه للعمل في فريق متكامل لحل المشكلات التي تهم الجماعة . وقد دلل التقرير على لا مبالاة الفرد المصرى من زاوية ضعف شعوره بالمسئولية ، والتهرب من تحملها ، وموقفه السلبي تجاه بعض القضايا العامة (كالانفجار السكاني مثلا) ، ونقص المبادرة ، والاعتماد بصفة رئيسية على السلطات العامة وتوجيهاتها في كبر الأمور وصغيرها . (٥٣)
- ضعف الإنجاز ، كما يتضح من تدنى إنتاجية الأفراد نتيجة عدم توفر اتجاهات مناسبة نحو " الدقة " فى إنجاز الأمور ، ونحو " الوقت " وتقدير قيمته الحقيقية ، ونحو " الانضباط " فى السلوك " والانتظام " فى العمل ، ونحو الاهتمام "بجوهر الأمور " وليس شكلياتها .
- التمسك بالتقليدية والبطئ فى تقبل الجديد مع تفضيل الاستمرار فى ممارسات لمجرد الألفة بها حتى لو أظهر له الآخرون فائدة تغييرها ، كما هو الحال فى الدعوة للأخذ ببعض الأساليب الحديثة لتنظيم الأسرة .
- استمرار تداول الكثير من الأمثال الشعبية التى عفا عليها الزمن فتغيرت الظروف المشجعة على استخدامها ، ومن بينها ما يصيب حملات تنظيم الأسرة فى مقتل مثل :
 - أم واحد ربنا محيرها وأم عشرة ربنا مدبرها .
 - المرأة الولود شجرة مثمرة .
 - الله يرزق الواقف والقاعد والراقد على بطنه .
 - خليها على الله - وقت الله يعين الله .
 - الولد ينزل ورزقه فى رجليه .

ثانيا : اتصاف المجتمع السكانى فى مصر بأنه مجتمع شاب، وتصل نسبة صغار السن فيه (نوى الأعمار أقل من ١٥ عاما) إلى ٣٥% من اجمالى السكان بحسب تعداد ١٩٩٦ بينما لا تزيد نسبة من هم فى سن العمل والانتاج (من ١٥ عاما إلى أقل من ٦٠) عن ٥٩,٩% وهو

منخفض عن كثير من البلاد كما يتضح من الجدول الآتى لنسب التركيب العمرى لعام ١٩٨٥. (٥٤)

٢- الدولة	١- نسب التركيب العمرى %		
	أقل من ١٥ عاما	١٥-٦٤ عاما	٦٥ عاما فأكثر
اليابان	٢٢	٦٨	١٠
الولايات المتحدة	٢٢	٦٦	١٢
السويد	١٨	٧٠	١٢
الأمم المتقدمة	٢٣	٦٥	١٢
الأمم النامية	٣٩	٥٧	٤
العالم كله	٣٥	٥٩	٦

ولهذه الخاصية تأثيراتها على صعوبة توفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها فضلا عن ارتباطها بمعيّلات الإعاقة كما سنشير لاحقا . وهى إلى جانب ذلك ، تحمل دلالة سالبة بالنسبة للأوضاع المستقبلية حين ينتقل أفراد هذه الفئة الى سن الخصوبة والتناسل فى مناخ حار يسهم فى الإسراع بالنضج الجنسى .

ثالثا : ارتفاع معدلات الإعاقة فى المجتمع المصرى، فعندما تكون نسبة صغار السن (أقل من ١٥ عاما) مرتفعة، ترتفع بالتالى معدلات الإعاقة التى يتحملها البالغون . ومن هنا كان ارتفاع معدل الإعاقة فى المجتمع المصرى ، بالمقارنة بالمعدلات العالمية وعلى مستوى البلاد المتقدمة كما يوضحه الجدول لعام ١٩٨٥ : (٥٥)

البلد	نسبة الإعاقة	
	للأطفال	لكبار السن
مصر	٦٨,٤٢	٧,٠٢
اليابان	٣٢,٣٥	١٤,٧١
الولايات المتحدة	٣٣,٣٣	١٨,١٨
السويد	٢٥,٧١	١٧,١٤
الأمم المتقدمة	٣٥,٣٨	١٨,٤٦
الأمم النامية	٦٨,٤٢	٧,٠٢
العالم كله	٥٩,٣٢	١٠,١٧
	٧٥,٤٤	٧٥,٤٤
	٦٩,٤٩	٦٩,٤٩

وتستدعى على هذا المعدل المرتفع العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية كما سبقت الإشارة في النقطة السابقة .

رابعاً : التدنى بالنسبة لبعض الخصائص التعليمية والصحية

أ) بالنسبة للخصائص التعليمية ، هناك عدد من المؤشرات التي يستدل منها على هذا

التدنى:

- برغم ما تحقق من انحسار الأمية بين الكبار (١٠ سنوات فأكثر) ، والتي هبطت من ٦٧,٨% عام ١٩٧٠ إلى ٤٨,٦% عام ١٩٩٥ ، فلا تزال هناك بعض الأمور التي تثير القلق من أمثلتها :
- ارتفاع معدلات الأمية بين الإناث اللاتي نعول عليهن كثيراً في مواجهة المشكلة السكانية ويصل معدل الأمية بينهن إلى ٥٩,٥% عام ١٩٩٧. ^(٥٦)
- ارتفاع معدلات الأمية في الريف بدرجة أوضح من الحضر فضلاً عن ارتفاعها بين الإناث أكثر من الذكور ، ففي عام ١٩٩٦ كانت معدلات الأمية بين الذكور والإناث في الحضر ١٩,٨% و ٣٣,٨% على التوالي بينما كانت في الريف ٣٦,٤% ، ٦٣,٢% على التوالي . ^(٥٧)
- تدنى المعدل العام للأمية بين الكبار في مصر (٤٨,٦% عام ١٩٩٥) بالمقارنة بالعديد من الدول الأخرى حتى النامية منها لتلك السنة : ٧,٦%

(لبنان) - ٢٩,٢% (سوريا) - ٤,٣% (كوبا) - ١٦,٢% (أندونيسيا) - ١٦,٧% (البرازيل) .^(٥٨) وينطبق نفس الأمر بالنسبة لمعدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار (١٥ سنة فأكثر) والذي وصل في مصر إلى ٢٥,٨% عام ١٩٩٨ .^(٥٩) أما بالنسبة لهذا المعدل بين الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) فيصل إلى ٥٢,٧% عام ١٩٩٧ . وهو معدل واضح التمدد بالمقارنة بالبلاد الأخرى لتلك السنة : ٨٤,٤% (لبنان) - ٨٥% (أندونيسيا) - ٨٤,٥% (البرازيل) - ٨٣,٢% (تركيا) . والمثير للقلق بالأكثر أنه يقل عن المتوسط العام لجميع الدول النامية في تلك السنة والذي يصل إلى ٧١,٤% .^(٦٠)

- تدنى متوسط سنوات التمدد في مصر لمن تبلغ أعمارهم ٢٥ سنة فأكثر والذي يقل عن المتوسط العالمي ككل ، وعن متوسطات مجموعات الدول ذات المتوسطات البشرية العالمية والمتوسطة، وإن كان للحقيقة ، يزيد عن متوسط مجموعة الدول ذات التنمية المنخفضة .^(٦١)

ب (في مجال الصحة :

- ارتفاع أعداد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية ليصل إلى حوالي ٨٠٠,٠٠٠ طفل (١٩٩٧)^(٦٢) .
- حقق معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي تحسنا واضحا إذ هبط من ١٠٨ عام ١٩٧٦ إلى ٢٩,٢ فقط عام ١٩٩٨ .^(٦٣)
- عدم قدرة الوحدات الصحية التي تكثف الدولة الجهود من أجل انتشارها في كافة ربوع الجمهورية على ملاحقة النمو السكاني الذي يتحقق على نحو أسرع، فبينما زاد عدد الوحدات الصحية لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة من ٢,٨ عام ١٩٩٢ إلى ٥,٩ عام ١٩٩٤ إلا أنه هبط بعد ذلك إلى ٣,٦ عام ١٩٩٨ .^(٦٤)
- بالنسبة للعمر المتوقع عند الميلاد ، والذي يعتبر مؤشرا على مدى توافر إجراءات الصحة الوقائية والعلاجية، فقد وصل إلى ٦٣,٣ عاما سنة ١٩٩٠ ، وسريعا ما صعد إلى ٦٦,٧ عاما سنة ١٩٩٤ ، لكن ارتفاعه كان طفيفا في الفترة التي تلت ذلك مسجلا ٦٦,٩ عاما سنة ١٩٩٨ . وهو أقل بالمقارنة بأرقام مجتمعات أخرى سنة ١٩٩٥ حيث يصل في اليابان إلى ٧٦,٨ عاما - وفي الولايات المتحدة إلى ٧٣,٤ عاما - وفي إيطاليا إلى ٧٥,١ عاما وفي سنغافورة إلى ٧٣,٥ عاما .^(٦٥)

ثالثاً : جهود مواجهة المشكلة السكانية ومدى فعاليتها :

تهيئ التحليلات التي أوردناها حول " المشكلة السكانية " بأبعادها وتداعياتها مجالا للانتقال الى الشق الثاني ، والمتعلق " بالمواجهة " . ونسترعى الانتباه في هذا الصدد الى أن المشكلة السكانية، كما تنفق العديد من الدراسات والتقارير ، لم تأخذنا على حين غرة ، بل كانت لها أرهاصاتها المبكرة التي انتبهت إليها الدولة لفترة تزيد عن نصف قرن تم خلالها رسم العديد من السياسات، والاضطلاع بعدد من البرامج السكانية وفق الاستراتيجيات الموضوعية (٦٦).

وفى إطار ما تسمح به المعالجة، يتصدى الفصل الحالي لالقاء الضوء على نحو مختصر على معالم المواجهة التي تمت خلال هذه الحقبة الطويلة، والتعرف بشكل اجمالي على ما حققته من فعالية عند التنفيذ. وبسبب العدد الكبير من البرامج التي شهدتها تلك الفترة، والستدخلات الزمنية والإدارية بين بعضها والبعض الآخر، يتم التركيز على الرئيسي منها دون غيره من البرامج " الفرعية " و " المكملة " خاصة وأن المقام لا يتسع لاستعراضها جميعا . (٦٧)

ويمثل عقد الستينيات نقطة بدء لها دلالتها في مسيرة مواجهة المشكلة السكانية التي تبنيتها الحكومة من خلال تشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة بالقرار الجمهوري رقم ٤٠٧٥ لسنة ١٩٦٥ برئاسة رئيس الوزراء .

وقد حدد للمجلس ثلاثة اختصاصات : وضع تخطيط شامل لبرامج تنظيم الأسرة ، وفق برنامج زمني ، تشجيع دراسة الموضوعات السكانية ، والتنسيق بين الأجهزة المختلفة وبخاصة من زاويتين تخفيف الاعتراض الديني ، وتشجيع ممارسة استخدام وسائل تنظيم الأسرة . وفى ظل هذا المجلس ، بدأ البرنامج القومي لتنظيم الأسرة واستمر الأداة الأساسية التي اعتمدت عليها الدولة في تنفيذ سياستها السكانية حتى مطلع التسعينيات .

وفى ظل الهدف العام للبرنامج ، والذي كان يتمثل في نقص معدلات المواليد والوفيات وبخاصة للرضع ، وتدعيم مساهمة المرأة في قوة العمل ، وتوفير الاستثمارات لمواجهة التزايد السكاني السريع ، كان المدخل الطبي أبرز سمات مواجهة المشكلة السكانية في الستينيات . وتكثفت الجهود حول مراكز تقديم الخدمة ، ووسائل التنظيم ، فاضطلع البرنامج بعدة أنشطة من بينها إنشاء وتجهيز وحدات تنظيم الأسرة ، وتوفير الأدوات والوسائل من خلال توفير وتصنيع بعض الوسائل، واعداد وحدات تنظيم الأسرة بها، وتنشيط الإعلام والاتصال من خلال إعداد الوحدات والشرائط السمعية والبصرية والأفلام، وإدخال التربية السكانية بالمناهج الدراسية مع الاهتمام بتدريب الكوادر، فضلا عن إجراء عدد من البحوث حول محددات الخصوبة ، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة والعوامل التي تقف وراء ضعف استخدامها .

وعند تقييم ما أفرزته استراتيجية المواجهة في تلك الفترة من نتائج عامة بحسب أرقام التعدادات، نجدها مخيبة للأمل ، فبدلاً من أن ينخفض معدل النمو السنوي للسكان بشكل واضح نتيجة الجهود المبذولة إذ به يرتفع من ٢,٣٨% عام ١٩٦٠ إلى ٢,٥٤% عام ١٩٦٦ . لكن التأمل في المسيرة حتى مطلع الثمانينات ، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار النشاط الذي بذل في تحقيق الأهداف والذي تمثل فيما يلي :-

١- التوسع في إنشاء وتجهيز مراكز و وحدات تنظيم الأسرة ، والتي ارتفع اجمالي عددها من ١٩٩١ عام ١٩٦٦ إلى ٣٧٠٣ . وكان التركيز واضحاً على الريف التي وصل عدد وحداته إلى ٢٣٨٧ .

٢- تحقيق درجة عالية من شمول وانتشار وسائل تنظيم الأسرة زادت معها نسبة المستخدمات المتزوجات في سن الحمل من ٤,٩٢% عام ١٩٦٦ إلى ١١,٠٨% عام ١٩٨٠ . (١٨)

وقد صادف هذا البرنامج الهام الذي نشط كثيراً في مرحلته الأولى حتى عام ١٩٨٠ واستمر بعد ذلك وحتى الآن في أداء دوره إلى جانب بعض البرامج التكميلية الأخرى ، عوامل دافعه لنجاحه وأخرى كابحة لتقدمه نشير إلى كل منهما باختصار لما يمكن أن تلقى من ضوء على الأمور المتعلقة بفعالية المواجهة وعجزها .

فمن العوامل التي وضعت تنفيذ البرنامج على طريق النجاح، نشير إلى ما يلي :

١- حماس القيادة السياسية للدولة لنجاح المشروع ، وهو ما يتجلى في وضعه تحت إشراف رئيس الوزراء . (قبل أن يصبح تحت رئاسة رئيس الجمهورية منذ ١٩٨٥ وبعد تغيير مسماه ، كما سنشير لاحقاً) .

٢- الاهتمام العالمي المتزايد بحل المشكلات السكانية خصوصاً في البلاد النامية منذ مطلع السبعينيات ، والدور النشط الذي اضطلعت به الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة في هذا الشأن ، واهتمام صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بتمويل المشروعات في مصر ، بالتعاون مع اليونسكو واليونسيف ومنظمة العمل الدولية .

٣- ما تمخض عنه مؤتمر السكان العالمي ببوخارست (١٩٧٤) من تأكيد لخطورة النمو السكاني السريع على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية ، وما أفرزته بحوث المؤتمر من أبعاد ومقترحات جديدة لمواجهة المشكلة السكانية .

٤- اعتماد أنشطة البرنامج بدرجة كبيرة على الجهود والإمكانات المحلية .

وكل من آثار النجاح المتحقق ، بدء التحول منذ منتصف السبعينيات في مواجهة المشكلة السكانية عن المدخل الطبى الى المدخل التعموى ، الذى يربط بين نوعية السكان وبينتهم الاجتماعية والاقتصادية ، وما لذلك من تأثيرات على النمو السكانى فى نهاية الأمر .

وبالنسبة للمعوقات التى حدثت من فعالية البرنامج ، فقد شملت ما يلى :

- ارتفاع معدلات الأمية، وبخاصة بين الإناث التى كانت ٨٣,٤% عام ١٩٦٠ ثم ٧٨,٩% عام ١٩٦٦ الى ٧٢,٥% عام ١٩٧٦ قبل أن توالى انحسارها الى ٦١,٨% عام ١٩٨٦ بحسب أرقام التعدادات السكانية .
- ضعف التنسيق ، وتدنى جهود المشاركة من جانب الأجهزة والوزارات المختلفة .
- الظروف العسكرية التى واجهتها البلاد ، وما أعقبها من ركود بعد حرب ١٩٦٧ لحين تشكيل لجنة وزارية عام ١٩٦٩ لإحياء البرنامج ووضع خطته المستقبلية .

ورغم أن انتصار أكتوبر ١٩٧٣ وما أعقبه من انتهاز لسياسة الانفتاح الاقتصادي فى منتصف عقد التسعينيات قد أدى بدوره إلى انتعاش الحركة الاقتصادية ، لكن هذا الانتعاش ذاته كانت له تداعياته التى انعكست سلبا على المشكلة نظرا لارتفاع معدل المواليد مرة أخرى فى ظروف الزواج إلى درجة وصوله إلى ٣٧,٢% عام ١٩٨٠ بسبب طفرة المواليد التى تحدث عادة فى أعقاب الحروب (١٩) .

وتبنى المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة الذى أنشئ بالقرار الجمهورى ١٠٥٤ لسنة ١٩٧٢ ، والذى تلاه فى العام التالى تغيير المسمى إلى المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان ، وضع سياسة قومية للسكان كان أبرز أهدافها خفض معدل النمو السكانى من ٢٠,٦ فى الألف عام ١٩٧٣ إلى ١٠,٦ فى الألف عام ١٩٨٢ ، ووضع الأساليب لذلك بغية الوصول بحجم السكان فى مصر الى ٤١ مليون نسمة عام ١٩٨٢ مع تغيير التوزيع السكانى فى الريف، وتأكيد المدخل التعموى فى مواجهة المشكلة السكانية .

لكن أهداف السياسة السكانية المشار إليها لم تتحقق حيث ارتفع اجمالى السكان برغم الجهود المبذولة الى ٤٤,٦ مليون عام ١٩٨٢ . وبدلا من تحقيق انخفاض فى معدل المواليد إذ ا به يرتفع الى ٣٨,٧ فى الألف عام ١٩٨١ . ويرغم الجهود التى بذلتها الدولة فى كبح معدلات الزيادة فى المواليد من خلال تكثيف الاهتمام بالكلم بإنشاء المزيد من وحدات تنظيم الأسرة العاملة التى ارتفعت من ٣٨٦٢ وحدة عام ١٩٨١ الى ٤٠٤٣ وحدة عام ١٩٨٥ ، وبرغم الانتقال نوعيا بإدخال الحقن كوسيلة فى مصر اعتبارا من عام ١٩٨٤ ، إلا أن المثير للدهشة بالنسبة لدراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة حول تقويم السياسة السكانية فى

مصر (١٩٩٤) أن يستمر معدل الارتفاع بدلا من أن ينخفض ، لينبلغ ٣٩,٨ في الألف عام ١٩٨٥ . وكان هذا الأمر وراء الدعوة لعقد المؤتمر القومي للسكان عام ١٩٨٤ برئاسة السيد رئيس الجمهورية . (٧٠)

ويمكن إرجاع التدنى الواضح في كفاءة المواجهة خلال هذه الفترة الى كثرة التغييرات والتبديلات في الأجهزة القائمة على المواجهة . ويكفى أن نستدل على ذلك بصور ١٣ قرارا جمهوريا لتنظيم العمل في مجال السكان وتنظيم الأسرة خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٠ مما انعكس على القدرة على متابعة العمل في الجهات والوزارات .

وتعبيرا عن الحاجة الى دفعات قوية لكبح جماح المشكلة السكانية ، فقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٩ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء " المجلس القومي للسكان " برئاسة السيد رئيس الجمهورية ، والذي ضم في عضويته ستة وزراء . وعدد من الشخصيات العامة . وكانت هناك ثلاثة أهداف عامة للسياسة السكانية الجديدة التي صاغها المجلس دارت حول خفض معدل النمو السكاني ، وتحقيق توزيع جغرافي أفضل ، والارتقاء بالخصائص السكانية . مع ترجمة هذه الأهداف الى أهداف إجرائية تفصيلية لإمكان تحليلها في الفصل الحالي .

إلا أن الملاحظ تحول واضح نحو حل المشكلة السكانية من خلال تكثيف الجهود في التنمية بتوجيه الاهتمام الى البرامج القادرة على الإسهام بكفاءة في تحقيق أهداف التنمية وبخاصة في السريف مستهدفة نشر وتحسين خدمات تنظيم الأسرة به ، والارتقاء بالخدمات الطبية الموجهة لخفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال ، وتطوير برامج التربية السكانية وإدخالها في كافة مراحل التعليم ، والقضاء على الأمية ، وتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في التعليم الأساسي . (٧٢)

وعند تقييم الجهود المبذولة حتى مطلع التسعينات في مواجهة المشكلة السكانية يمكن أن نطلق عليها بداية الطريق السليم، والذي حقق فعالية وبالأخص في مجالين :

الأول : المجال الإعلامي الذي ارتفع بنسبة المعرفة بالوسائل المختلفة لتنظيم الأسرة الى حوالي ٩٨% عام ١٩٨٨ وما استتبعه من ارتفاع معدلات ممارسة تلك الوسائل من ٣٠,٤% عام ١٩٨٤ الى ٣٧,٨% عام ١٩٨٨ ثم الى ٤٧,٦% عام ١٩٩١ .

الثاني : مجال النتائج المتحققة ، حيث أثبتت نتائج التسجيل الحيوى الى انخفاض معدلات المواليد من ٣٩,٨% في الألف عام ١٩٨٥ كما سبق أن أشرنا الى ٣٠,٨ في الألف عام ١٩٩١ كما هبط معدل الخصوبة الكلى الى ٤,٥ طفلا كمتوسط للفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩١ . (٧٣)

لكن يتعين بالمقابل الإشارة الى أنه على مستوى الهيكل الإدارى للأمانة الفنية، فقد تعرض منذ قرار تشكيله وعلى مدى السنوات الست (١٩٨٥-١٩٩٠) الى العديد من عمليات

التغيير وإعادة التنظيم، فضلا عن عدم توفير كوادرات ثابتة اعتمادا على توافر خبراء بعض الوقت ومن خارج المنظمة ، ويتمويل أجنبي يدعم من استقلاليتهم فيما يبذلونه من جهد. (٧٤)

أما بالنسبة للسياسة السكانية خلال عقد التسعينات ، فتسير حول الإطار العام السابق الإشارة إليه مستفيدة من اهتمام القيادة السياسية على أعلى مستوياتها بضرورة تحقيق موجهات كفئة للمشكلة السكانية ، التي وصلت بالفعل إلى درجة من التفاهم جعلت السيد رئيس الجمهورية يكلف المجالس التشريعية والتنفيذية بالمشاركة فيها . كما تحقق التأكيد على التشاركية المجتمعية، ومسؤوليات أكثر تحديدا للأجهزة المختلفة بما يتيح كفاءة أفضل عند التقييم والمتابعة .

وفى بداية التسعينات ، وفى ظل اهتمام القيادة السياسية على أعلى مستوياتها بالقضية السكانية، وقلقها من تراكم تداعياتها كما يتجلى فى الخطاب المتتالية للسيد رئيس الجمهورية تم وضع السياسة السكانية الجديدة (١٩٩٢-٢٠٠٧) كانت أهم معالمها ما يلى: (٧٥)

١- استمرار الأخذ بالمنهج المتجه صوب مواجهة الأبعاد الثلاثة للمشكلة ، والمتمثل فى خفض معدل النمو السكانى ، والوصول الى توزيع جغرافى أفضل ، والارتفاع بالخصائص السكانية .

٢- تحديد مجموعة من الأساليب التى تكفل تحقيق الأهداف المشار إليها من أبرزها ، حماية الأم والطفل ، وإعداد الشباب وتنميتهم ، والإعلام السكانى، وحماية البيئة، وخفض معدلات الخصوبة .

٣- تغيير النهج الذى تسير عليها الاستراتيجية الجديدة بالاستفادة بأكثر قدر من المعطيات العلمية الحديثة والقائمة على التحليل الوصفى للموقف السكانى والأوضاع المتعلقة به على مختلف الأصعدة ، لاستكشاف الاتجاهات الماضية وصولا منها الى استقراء الأوضاع المستقبلية التى تتيح توصيف المشكلات السكانية لتقدير اسقاطاتها حتى عام ٢٠٠٧ .

٤- استناد الاستراتيجية الى رؤية مستقبلية بالنسبة لتسع قضايا أساسية شملت إلى جانب تنظيم الأسرة ، ورعاية الطفولة ، والأمومة قضايا لها دلالتها بالنسبة لنجاح المواجهة مثل التعليم ومحو الأمية ، والمرأة والتنمية، والإعلام، والاتصال السكانى، والشباب، والعمل والعمالة. (٧٦)

وبرغم أنه لم يتسن بعد تقييم مدى نجاح الاستراتيجية القائمة بالنسبة لجهود مواجهة المشكلة الكائنة ، إلا أننا نلفت الانتباه الى عدد من المؤشرات المبدئية :

- استثناء التحسن بالنسبة لمعدلات النمو للسكان فقد سجلت ٢,٤ في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٦ وكان الأمل معقودا على هبوط متوقع في الفترة التالية ، لكنه لم يتحقق حيث استمر المعدل عند ٢,٤ للفترة من ١٩٨٦ - ٢٠٠١ (بحسب تقرير ١٩٩٨/١٩٩٩) وإن كان تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ قد أشار إلى هبوط لا يكاد يذكر إلى ٢,٣ للفترة من ١٩٩٤-٢٠٠١ .

- هبوط أعداد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة من ١٠٦,٠٠٠ عام ١٩٨٩ إلى ٧٣١٠٠ عام ١٩٩٣ إلى ٧١٠٠٠ فقط عام ١٩٩٨ برغم ما يظهر من تباطؤ نسبي في معدلات التحسن .

- التذبذب بالنسبة لأعداد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية من ٨١٥٣٠٠ عام ١٩٩١ والذي قفز بشكل واضح إلى ١,٠٣٧,٥٠٠ عام ١٩٩٥ قبل أن يهبط مرة أخرى إلى ٧٩٨,٨٠٠ عام ١٩٩٧ (٧٧).

وتوصلنا المعالجات السابقة إلى أن العديد من الجهود قد بذلت لمواجهة المشكلة السكانية في مصر على مدى العقود الأربعة المنقضية سواء بالنسبة لما تم رسمه من سياسات قومية، أو ما تم الاضطلاع به من استراتيجيات للتنفيذ من خلال البرنامج القومي لتنظيم الأسرة ، أو البرامج الأخرى المكملة له، والمتفرعة عنه . كما تفيد العديد من المؤشرات إلى أن المواجهة الحالية للمشكلة السكانية لا تتحقق لها الفعالية المنشودة ، بدليل استمرار الأبعاد الثلاثة المتمثلة في استمرار المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية، وخلل التوزيع الجغرافي للسكان، وتدنى الخصائص السكانية وهو ما يمثل جوهر المأزق الذي تعيشه مصر حاليا وتسعى جاهدة للخروج منه .

وتحسين التوزيع الجغرافي على مدى المساحة الجغرافية، بما تؤدي إليه هذه جميعها من احتمالات أفضل للارتقاء بالخصائص السكانية . ومن هنا قامت خطة الدراسة الحالية على اختيار ثلاث نوعيات مختلفة من المؤسسات تشمل تحديدا المؤسسات التعليمية والإعلامية، ومؤسسات المجتمع المدني .

وبرغم ما قد يوجد بين هذه المؤسسات من اختلافات تكبر أو تصغر ، إلا أن ما يمكن أن تسهم به من تأثير في معارف الأفراد، ووعيهم وأفكارهم ونواحي سلوكهم المختلفة هو القاسم المشترك الأعظم بالنسبة لفلسفة الدور الذي تتحرك في إطاره كل مؤسسة منها، والذي تتكفل بتحليله الفصول التالية من الدراسة كل " بحسب المؤسسة التي تتناولها بالتحليل، فيتناول الفصل الثاني ما يتعلق بمؤسسات التعليم النظامي ، ويتناول الفصل الثالث مؤسسات التعليم غير النظامي. وبخاصة محو الأمية باعتبارها أكثر صور تعليم الكبار شيوعا في مصر ، ويتناول الفصل الرابع مؤسسات الإعلام المختلفة سواء المقروء أو المسموع أو المرئي . ويتناول الفصل الخامس توجهات مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة الجمعيات الأهلية والأحزاب والنقابات .

ودون الدخول في تفاصيل حول كيف تؤثر كل نوعية من المؤسسات المختارة للدراسة في مواجهة المشكلة السكانية حتى لا تشكل قيда على حرية التناول التي يحرص عليها فريق البحث، فإن هناك عددا من العوامل نشير إليها في عجالة بالنظر إلى الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية والمتعلقة بالزيادة السكانية، والتوزيع الجغرافي للسكان، والخصائص السكانية المتدنية من زاوية ما لها من ارتباط بالدور الذي تقوم به تلك المؤسسات .

فبالنسبة للعوامل المؤثرة على النمو السكاني ، تبرز معدلات الإنجاب على المستوى الفردي بما تشمله من قضايا بعضها معرفي أى يرتبط بما لدى لأفراد من معلومات حول المشكلة السكانية ، وتداعياتها في المجالات المختلفة والاحتمالات المستقبلية لتفاقمها . ويرتبط المجال المعرفي أيضا بمدى ما يتزود به الفرد من مفاهيم حول تنظيم الأسرة ، ومعدلات الاستهلاك وأساليب خفضها ، والتأثيرات السالبة لكثرة الحمل على صحة الأم ؛ وعلى توفير الرعاية الأسرية ، وعلى الدلالات الاقتصادية والاجتماعية للزيادة السكانية مما يصب في درجة وعي الأفراد بالجوانب المختلفة للمشكلة .

وعلى الجانب الآخر ، هناك القضايا المعيارية Normative شاملة إمكان التأثير على اتجاهات الأفراد في نواح مثل السن المفضل للزواج والأكثر ملائمة للأُم وللأسرة، كذلك القدرية والالتكالية بما لها من انعكاسات على تخطيط الفرد لحياته ولأسرته ، الى جانب نظرة الفرد للأولاد كعزوة اجتماعية واقتصادية .

رابعاً: المؤسسات وكفاءة مواجهة المشكلة السكانية

إن تفعيل مواجهة المشكلة السكانية هو جوهر الدراسة بكل ما تشمل عليه من فصول. وهناك اتجاهان رئيسان يحكمان المواجهة الفعالة للمشكلة السكانية سبق أن المحنا إليهما في ثنايا الفصل الحالي : ينادى أولهما بتخفيف المغالاة في تحميل المشكلة السكانية كافة أوزار التخلف بمصر ، وأفضلية تكثيف الجهود نحو التنمية ، والمتابعة الكفنة لمشروعاتها وصولاً إلى معدلات مرتفعة تستقطب الزيادات المطردة في عدد السكان ، وتوفر تمويلاً كافياً لمشروعات معالجة خلل التوزيع الجغرافي ، وتحقق التوسعات المطلوبة في مجالات التعليم والتدريب والتنقيف ، وتضمن الارتفاع بجودتها النوعية بما يمكن أن تؤدي إليه من ارتقاء بالخصائص السكانية . ويدلل المحبذون لهذا الرأي على سلامة توجههم ، بأمثلة من بلاد أخرى استطاعت من خلال التنمية الكفنة أن تجعل من الزيادة السكانية عاملاً لتحقيق التقدم والرخاء . (٧٨)

أما الاتجاه الثاني فتدعمه الغالبية الكاسحة من المسؤولين ، والخبراء الديموجرافيين ، وأساتذة الجامعات ، وينطلقون من أن تداعيات المشكلة السكانية قد وصلت إلى حد لا يحتمل أي تسويق أو تهوين . ويستدلون على سلامة رؤيتهم من تحليل للواقع الاقتصادي / الاجتماعي في مصر على مدى الفترة الماضية ، والدروس المستفادة منها ، مما يتعين معه ، تركيز الجهود لكبح الزيادة السكانية الجامحة وغير المنضبطة ، والتي تحقق مفارقة مع الحجم الأمثل للسكان في ظل الموارد المتاحة . (٧٩)

وإذا كانت الدولة لا تستبعد الاتجاه الأول من حساباتها بدليل استمرار الجهود القائمة على قدم وساق للارتفاع بمعدلات التنمية على مختلف الأصعدة، وبقدر ما تسمح به الإمكانيات ، وتكثيف جهود المتابعة والتقييم المستمرين لمشروعاتها ، لكن كل هذا يتم دون أن تغفل عيون المسؤولين ولو للحظة عن ضرورة تفعيل المواجهة القائمة للمشكلة السكانية بكل قوة . (٨٠)

وينبغي الاعتراف بوجود مداخل متنوعة ومتشابهة يمكن أن يسلكها الباحثون في تناولهم لموضوع تفعيل المواجهة ولكن ، كما سبقت الإشارة ، فإن الاتجاه السيكولوجي يمكن أن يكون موضع اهتمام خاص في الدراسة الحالية بما يحمله من تركيز على الإنسان المصري كفرد ، وكعضو في أسرة ، وكعامل في أحد المجالات الإنتاجية أو الخدمية ، فالإنسان المصري يقف وراء أي نجاح ممكن لجهود المواجهة ، وهو أيضاً الصخرة التي يمكن أن تتحطم عليها كافة الجهود .

ومن هذا المنطلق ، كان تركيز الدراسة على المؤسسات التي تتعامل مع النشئ والشباب والكبار في مصر ، وتتوفر لها إمكانية أحداث التغيير المنشود في معارفهم وأفكارهم، وفي اتجاهاتهم وسلوكياتهم بحيث يتحقق تجاوبهم مع التوجهات المنادية بضبط الزيادة السكانية ،

ويمثل اتصال الفرد المصري الى مستوى معين من التثور والوعى بأبعاد الأمور من حوله وهو الأمر الذى يمكن أن يتم من خلال التعليم أو الإعلام أو غير ذلك، نقطة تركيز لا يمكن اغفالها خاصة فى ضوء ما توصلت إليه العديد من الدراسات حول ارتباط نصيب الفرد من الثقافة والتعليم بدرجة شعوره بمسؤوليته الاجتماعية والاقتصادية نحو أطفاله ، وتوفير الرعاية الملائمة لهم بالنسبة للمأكل والمسكن أو غيرها ، مما يقتضى منه إطالة فترة تربيتهم وتأهيلهم للحياة خاصة وقد توصلت إحدى الدراسات الميدانية (١٩٨٩) لأحد أساتذة الجامعة فى مصر الى ارتباط موجب بين ارتفاع المستوى الثقافى والتعليمى بين بعض الفئات ، وإقبال أفرادها على موانع الحمل برغبة واقتناع ، وبين قلة الإنجاب بين أفرادها . وكانت الخلاصة التى توصلت إليها الدراسة المشار إليها تؤكد على أن ارتفاع مستويات التعليم كان يقترن بانخفاض معدلات المواليد أى بمعدلات الخصوبة ، والعكس صحيح . وقد فسرت الدراسة ذلك بأن استمرار الفرد فى التعليم يؤدى الى انشغاله عن الزواج ، وتأخير تكوين أسرة جديدة مما يؤدى الى خفض معدل الخصوبة .^(٨١)

وإذا ما تسم تسليط الأضواء على تحسين سمات وخصائص الإنسان المصرى ، والتى أشرنا فى موضع سابق الى عدم توافقها مع متطلبات التقدم والتنمية ، فإن برامج التثقيف والتعليم والتثوير، أيا كانت المؤسسة التى تبثها، لها العديد من التأثيرات فى هذا الصدد . ويمكن التذليل على ذلك بنتائج " البرنامج التجريبى العالمى لمحو الأمية " الذى نفذ فى ١٢ بلدا وقام على وسائل متنوعة لمحو أمية الأفراد وظيفيا . وقد وجد خبراء اليونسكو فى تقييمهم لنتائج البرنامج تحسنا فى خصائص الأفراد صاحبت اكتسابهم لمهارات القراءة والكتابة الوظيفية . وقد صنفوا ما وجدوه من نتائج إيجابية تحت ثلاثة محاور لا نراها بعيدة عما نتناوله فى الدراسة الحالية :

١ - بالنسبة لتكامل الأفراد مع البيئة المحيطة وقد أطلقوا عليه : Insertion into the milieu

فقد سجل الخبراء اكتساب الأفراد لأنماط جديدة من السلوك من خلال قدرتهم على التخطيط لحياتهم، ومن الأمثلة التى وجدوها :

- الأخذ بتنظيم الأسرة .
- الحرص على تعليم أطفالهم بالمدارس .
- الإدارة الاقتصادية لشئون الأسرة .

كما سجلوا كذلك اتباع الأفراد فى سلوكهم لنمط عقلانى فى التفكير، وهو ما تمس الحاجة اليه بالنسبة لموضوعات الإنجاب وتنظيم الأسرة . كما لوحظ كذلك زيادة قدرة الأفراد على

الاتصال، والحصول من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى المختلفة على معلومات ذات نفع لحياتهم . كما انعكس التنور الذى حصلوا عليه فى المزيد من الانخراط فى المؤسسات الاجتماعية والمدنية والاقتصادية . كما زاد معدل انفتاحهم على الآخرين وطلب المشورة والعون منهم ، مع قدرة أفضل على تحديد مشكلاتهم اليومية ، والبحث عن حلول لها فى مجتمعهم المحلى .

٢- بالنسبة للسيطرة على البيئة المحيطة وقد أطلقوا عليه Mastery of the Milieu

وشملت النتائج التى سجلها الخبراء ، الارتقاء الذى تحقق فى مجال المهارات الوظيفية للأفراد، وعادات العمل لديهم ومن، أبرز ما سجلوه فى هذا الصدد ، التحسن الذى تحقق فى سلوكيات وعادات العمل ، وانخفاض معدلات التغيب عن العمل فضلا عن حسن تقبل الممارسات التقنية الإنتاجية الجديدة، وتبنى معايير أكثر عقلانية فى هذا الصدد .

٣- بالنسبة لتطوير البيئة المحيطة والذى أطلقوا عليه Transformation of the Milieu

وقد سجل الخبراء أربعة مجالات من التحسن والتى يمكن أن تكون لها دلالتها فى كفاءة مواجهة المشكلة السكانية :

- الوعى بالاحتياجات العقلانية المطلوبة لتطوير البيئة ، ودور الفرد إزاء تلك الاحتياجات.
- الانفتاح على المداخل العلمية للمشكلات .
- الاهتمام بنوعية العمل الذى يمارسه الفرد ، والأساليب الممكنة للارتقاء به .
- الاتجاه للتغيير، والحافزية، الأقوى للابتكار، والوصول به الى ممارسات أفضل.(٨٢)

أفكار مطروحة لمعالجة تفعيل الدور المؤسسى

إذا ما تركنا جانبا التأثيرات العامة التى يمكن تحقيقها المؤسسات المختلفة التى تتعامل مع النشئ والشباب والكبار بما يمكن أن يصب فى النهاية الأمر فى انحسار المشكلة السكانية ، يبرز تساؤل له دلالته لمسار الدراسة ، وهو المتعلق بمعالجة النقاط المتصلة بكيفية استنهاض مؤسسات المجتمع المرتبطة بالجماهير لكى تؤدي دورها على نحو أكثر فعالية فى مواجهة المشكلة السكانية .

ويمكن أن نشير فى هذا الصدد الى مدخلين للمعالجة ، يتركز أولهما حول " الأهداف " التى تسعى هذه المؤسسة أو تلك لتحقيقها فى إطار الاستراتيجية الموضوعية للمواجهة. وينصرف التساؤل فى هذه الحالة نحو سبل إصلاح ما قد يعترى الأهداف من عيوب ، والانطلاق منها الى

الواقع لتقييم ما تم تحقيقه من هذه الأهداف ، واستكشاف مدى وأسباب الفجوة بين ما تخطط له المؤسسة ، وبين ما يتحقق على أرض الواقع .

أما الثاني ، فينظر ، في المقام الأول ، إلى الجوانب الفنية ، أو إلى محتوى ما يتم تقديمه من خلال المؤسسة للجمهور المتعامل معها ، والمستفيد بخدماتها ، في إطار استراتيجية المواجهة، ويكون التفعيل في هذه الحالة منصرفا الى تحسين الجوانب الكيفية المختلفة ذات الصلة بالرسالة التي تضطلع المؤسسة بنقلها، والارتقاء بكفاءتها .

ويمكن أن تكون المعالجة مزيجا بين الاثنين . ونلقى فيما يلي لمحة مختصرة عن كلا المدخلين .

فبالنسبة للأهداف ، يمكن النظر إليها كعنصر حاكم للدور الذي تضطلع به المؤسسة مع أخذ نقطتين في الاعتبار :

الأولى : أن مواجهة المشكلة السكانية قد لا تكون الهدف الأوحد الذي تسعى إلى تحقيقه المؤسسة، ويقتضى هذا الأمر محاولة استخلاص ما يتعلق بمواجهة المشكلة السكانية من بين حزمه الأهداف المتتمة التي تسعى كل مؤسسة إلى تحقيقها .

الثاني : أن مواجهة المشكلة السكانية ، سواء كانت هدفا أساسيا، أو فرعيا ، تتوجه نحوه جهود المؤسسة، لا يبدأ وينتهي عند حدود عمل المؤسسة ذاتها وسلطتها ، نظرا لارتباطه بعمل وقرارات مؤسسات أخرى . ففي ظل القرار الجمهوري الصادر في التسعينيات ، أصبحت مواجهة المشكلة السكانية مسئولية العديد من الأجهزة والوزارات بالدولة .

ومن ثم ، فإن أهداف كل مؤسسة وخططها ينبغي أن تأتي في انساق مع السياسة القومية في هذا الصدد، والتي يفترض أن تستهدف بها كافة الأجهزة والوزارات جميعا في خططها . كما وأن طبيعة المواجهة ، والتي تتم من خلال الأفراد الذين تتعامل معهم ، يجعل من الصعب الوصول إلى تقييم دقيق لما تقوم به كل مؤسسة على حدة ، نظرا لتشابك التأثيرات الحادثة ، كما وأن إسناد المواجهة إلى العديد من الأجهزة والوزارات يجعل النتائج المتحقق مشاعا إلى حد كبير بينها جميعا إلى حد يصعب معه تمييز ما يخص كل جهة منه نظرا لأن حصيلة جهود كل مؤسسة لا تصب في وعاء خاص بها .

وعند تفعيل المواجهة انطلاقا من الأهداف ، هناك ثلاثة منظورات يمكن النظر إلى الأهداف من خلالها : الأهداف المتوقعة ، والأهداف المرسومة ، والأهداف المتحققة .

فمن جهة ، نجد أن الاطلاع على الأدبيات المختلفة في مجالات التربية والإعلام والعلوم السياسية ، يمكن أن يسلط أضواء على الأسس التي تحكم عمل كل مؤسسة من المؤسسات التي تم اختيارها في هذا البحث ، فبالنسبة لمؤسسات التعليم مثلا، تجتهد أدبيات علم التربية في تحليل

طبيعة الدور الذى تضطلع به المؤسسات العاملة فى المجال، والأهداف التى تسعى تلك المؤسسات، على اختلاف أنواعها ومستوياتها، الى تحقيقه تجاه القضايا والمشكلات المجتمعية، وبينها بالطبع، المشكلة السكانية.

ومن جهة أخرى تحفل أدبيات الإعلام، والاقتصاد والعلوم السياسية بالمعالجات بالنسبة لدور أجهزة الإعلام، وأجهزة المجتمع المدنى المختلفة. لكن ثمة خط يربط تلك الأدبيات على وجه الإجمال، وهو تركيزها على الجانب التنظيرى لأدوار المؤسسات، وإبراز الظهير الفلسفى والاجتماعى الذى يؤيد رؤية الخبراء فى كل مجال من المجالات التى تعمل فى إطارها كل مؤسسة. وتتشكل من خلال المعالجات التى يقدمونها أطرا عامة يمكن أن يستتير بها المعنيون والمسئولون فى جهودهم لبلورة رؤاهم فى مجال عمل كل مؤسسة، ويستهدفون من خلال تلك الأطر بعدد من النقاط التى قد تكون خافية عليهم عند صياغة الأهداف لمؤسسة بعينها.

وبرغم أهمية تسليط الضوء على الأهداف كما يطرحه المنظرون فى كل مجال من المجالات، فإنها تظل غير مكتملة، وتفتقد أهم ركن من أركانها، وهو المستند الى سياق بعينه يحيط بالمؤسسة، ويتعين عليها أن تتحرك فى إطاره. ومن هنا تبرز قيمة الأهداف "المرسومة" للمؤسسة، وهى الأهداف التى يرسمها المجتمع لكل مؤسسة من مؤسساته بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة، وفى ظل السياق الاقتصادى / الاجتماعى السائد. ويتم رسم تلك الأهداف من خلال ما يصدر للمؤسسة من تشريعات ولوائح ووثائق ترسم إطار عملها، وأساليب تحركها لتحقيق أهدافها.

وتتسم الأهداف المرسومة لكل مؤسسة، برغم انبثاقها عن سياق بعينه، بالصيغة المعيارية Normative حيث يتجسد فيها، الوضع المثالى، أو ما يجب أن يكون What ought to be، والذى كثيرا ما لا يتحقق على النحو المنشود بسبب ما قد يطرأ عند التنفيذ من صعوبات لا يتم تذليلها فى الوقت المناسب، أو بالقدر المرجو من الكفاءة. ويتسبب هذا الأمر فى فجوة قد تتسع أو تضيق، بين ما تطمح إليه المؤسسة أو نخطط لتنفيذه، وبين ما يتحقق بالفعل على أرض الواقع.

وهناك مؤشرات يمكن أخذها فى الاعتبار عند تقييم الأهداف المرسومة لمؤسسة ما، يمكن بالتالى أن توجه الانتباه الى المجالات الممكنة لتحسين الدور أو تفعيله :

- مدى ما تتمتع به صياغة الأهداف المرسومة من تحديد ووضوح .

- مدى ما تفصح عنه من إجرائية تسهل من قياس نجاحها أو فشلها عند التطبيق ، والذي يتمثل فيما تضمنته من أهداف أدائية أو إجرائية في إطار السياسة القومية لمواجهة المشكلة السكانية .
- مدى ما يسبق إقرار الأهداف المرسومة من دقة في التشخيص ، وعمق في تقدير نقاط الضعف .
- مدى شمول الأهداف لكافة الجوانب التي يتعين عليها أن تشملها .
- مدى ما أتيح لهذه الأهداف ، عند إعدادها ، من مشاركة للمعنيين في داخل المؤسسة ذاتها في بلورة تلك الأهداف بما يسمح لها أن تأتي معبرة عن فكر الجميع، وليس لفكر مجموعة بذاتها .
- مدى واقعيته من خلال أخذها في الاعتبار كافة الظروف والإمكانات المتاحة سواء داخل المؤسسة ذاتها ، أو المحيطة بها ، والتي من شأنها أن تدفع التطبيق إلى الأمام، أو تعوق تقدمه .

أما المنظور الثالث، فيعني بالمسار التنفيذي، أي بما يتحقق من الأهداف، وهو المنظور الذي يمكن من خلاله تقييم كفاءة المؤسسة ، وقدرتها على تحقيق الدور المرسوم لها في مجال الممارسة الفعلية . وتتوقف قدرة المؤسسة على التحقيق الكفء للدور المرسوم لها في التشريعات واللوائح على عوامل عديدة يمكن أن يكون من بينها :

- مدى توافر الأعداد المطلوبة من الكفاءات التي تفي بالمتطلبات المختلفة لأداء المؤسسة لدورها على نحو جيد . ويمكن أن يكون هذا العنصر أكثر وضوحا عند التصدي لعمل المؤسسة التعليمية التي يعتمد نجاحها على توفير الأعداد الكافية من المعلمين لتغطية حاجة المدارس على اختلاف نوعياتها ، وبما يضمن تحقيق معدل ملائم للمعلم / الطالب.
- مدى كفاءة العنصر البشري الذي يتم الاستعانة به في أداء المؤسسة لدورها وذلك من خلال مؤشرات مثل درجة التخصص ، ومستوى الإعداد ، ودورات التدريب .. الخ .
- مدى توافر الإمكانيات المادية المتاحة للمؤسسة من مبان وأجهزة ومعدات .. الخ ومدى ملائمة المتوافر منها وحداثته .
- مدى توافر الإدارة الكفئة بالمؤسسة لتوجيه وقيادة العمل ، ومتابعته على نحو جيد .
- مدى كفاءة التنسيق بين المؤسسة ، وبين الأجهزة الأخرى العاملة في نفس المجال بما يمنع التضارب والازدواجية بينها ، ويتيح الاستثمار الأمثل للإمكانات المتاحة .

وهكذا ، يمكن تناول كفاءة " التنفيذ " ، والذي يعتبر مؤشرا على قدرة المؤسسة على تحقيق الدور المرسوم لها باستكشاف ما استطاعت المؤسسات أن تحققه في عالم الواقع ، ومظاهر هذه الاستطاعة . ومن النقاط الهامة في هذا الصدد أن يتم استكشاف الصعوبات التي تقف أمام المؤسسة في تحقيقها للدور المرسوم، والتعرف على طبيعة هذه الصعوبات باعتبار أن انتقائها هو الطريق للتفعيل المرتقب ، وهل هي صعوبات بشرية (توفر الكوادر - نوعية مستوياتها ودرجة حافزيتها .. الخ) أم هي صعوبات مادية (كفاية الموازنات - توفر الأجهزة والمعدات ، ومدى حداثتها .. الخ) أم هي صعوبات تنظيمية (اللوائح - أساليب الإدارة - التنسيق - المتابعة .. الخ) أم هي صعوبات معيارية (توجهات الأفراد - سلوكياتهم .. الخ) .

وإذا كان الأساس في تناول واقع دور كل مؤسسة يستند إلى ما تفصح عنه المصادر المختلفة من وثائق وتقارير وإحصاءات ، إلا أن الجهد الميداني يمكن أن تكون له قيمة كبيرة في استجلاء الجوانب الخافية التي قد لا تنطرق إليها المصادر المشار إليها . من خلال الزيارات الميدانية إلى المؤسسات موضوع الدراسة ، واستطلاع آراء فئات مختلفة من المعنيين والخبراء وأجزاء مقابلات معهم .

وكما سبقت الإشارة ، فقد عقد فريق البحث جلسة عصف ذهني لعدد من الخبراء ورجال الفكر من المهتمين بالقضايا السكانية (٢٠٠٢/١٢/٢٨) وأمكن خلالها لفريق الدراسة التعرف على التوجهات المختلفة ، وأبرز ما يستند إليه كل توجه بالنسبة للموضوعات التي تهتم بها الدراسة .^(٨٣)

أما بالنسبة للمدخل الثاني الذي يمكن أن يكون ماثلا عند معالجة تفعيل دور المؤسسات المختلفة في مواجهة المشكلة السكانية ، فيتجه إلى الأبعاد " الفنية " لدور كل مؤسسة ، حيث أن لكل مؤسسة منها جمهورها الذي تتوجه إليه برسالتها لخفض المشكلة السكانية ، والذي قد يختلف عن الجمهور الذي تسعى إليه مؤسسات أخرى ، فجمهور التعليم النظامي (قبل الجامعي) هم الأطفال والناشئون في مستقبل حياتهم التعليمية ، بينما جمهور التعليم غير النظامي - في أغلب الأحوال ، من الكبار البالغين ممن لهم ظروفهم وخبراتهم الحياتية . أما جمهور المؤسسات الإعلامية ، فمتعدد الثقافة والمشارب والأعمار ، وبالمثل يكون جمهور مؤسسات المجتمع المدني في الجمعيات الأهلية والأحزاب والنقابات .. الخ .

ولكل مؤسسة من المؤسسات المشار إليها " رسالة " تتجه إلى نقلها لجمهورها . وهناك ثلاثة أطراف ضالعة في هذا الأمر ، أولهما من يتلقون الرسالة مما يوجه الأنظار إلى أهمية التعرف عليهم ، نوعيتهم - عددهم - أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية - احتياجاتهم وطبيعة

نموهم .. الخ . أما الثاني ، فيتعلق بمن يقومون بتصميم الرسالة ونقلها ، من حيث أعدادهم وكفاءتهم .. الخ . ويتعلق الثالث بمحتوى الرسالة وأسلوب تقديمها والمعينات المستخدمة في الوصول إلى الجمهور ، ومدى التأثيرات التي تحققها ، وفي كل هذه يمكن تقييم القائم بالنظر إلى ما ينبغي أن يكون .

منهج الدراسة :

تسير الدراسة وفق المنهج الوصفي التحليلي مستندة ، كما سبق الإشارة ، إلى المتوافر من مراجع وتقارير ، ووثائق وتشريعات حول دور المؤسسات المختارة في مواجهة المشكلة السكانية . كما تستند الدراسة كذلك إلى جانب ميداني مما يمكن أن يشتمل عليه من زيارات ميدانية إلى المواقع المختلفة ، واستبانات استطلاع رأي للخبراء والعاملين في المجالات المختلفة ذات الصلة بالقضية السكانية ، إلى جانب ما أسفرت عنه جلسة " العصف الذهني " حول موضوع الدراسة ، والتي سبق الإشارة إليها . وقد ترك لكل من الباحثين الفرصة لاختيار نوع العمل الميداني الذي يراه محققاً لأهداف الفصل الذي يتولى كتابته . وقد أتاحت الفرصة لكل زميل أن يعرض خطته في هذا الأمر ، وتمت دراسة خطط كل فصول الدراسة من خلال الاجتماعات التي تم عقدها لفريق البحث على مدى الفترة من سبتمبر ٢٠٠٢ وحتى إبريل ٢٠٠٣ .

خطة الدراسة :

تشتمل الدراسة على ستة فصول كالآتي :

- الفصل الأول : المشكلة السكانية في مصر والحاجة إلى تفعيل دور المؤسسات في مواجهتها .
- الفصل الثاني : دور التعليم النظامي (قبل الجامعي) في مواجهة المشكلة السكانية .
- الفصل الثالث: دور التعليم غير النظامي (محو الأمية) في مواجهة المشكلة السكانية .
- الفصل الرابع : دور مؤسسات الإعلام في مواجهة المشكلة السكانية .
- الفصل الخامس : توجهات مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية .
- الفصل السادس : خلاصة الدراسة وأبرز ما توصلت إليه من مقترحات .

هوامش الفصل الأول

- ١- عبد الهادى محمد والى ، مقدمة الترجمة العربية فى : مدخل الى علم اجتماع التنمية تأليف اندوروبستر ترجمة عبد الهادى محمد والى والسيد عبد الحليم الزيات ، الطبعة الأولى الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٦-٣٢ .
- أيضا - محمد نبيل جامع وآخرون ، التقرير الرئيسى لدراسة : التحليل الشامل لأسباب نخلف القرية المصرية ، القاهرة : أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ١٩٨٧ ص ٨-٩
- ٢- حسين كامل بهاء الدين ، الوطنية فى عالم بلا هوية : تحديات العولمة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠ ص ٦١ .
- ٣- سعيد جميل سليمان ، " تطوير مجتمع محلى بالتكافل : دراسة استكشافية لجهود تطوير قرية تفهنا الإشراف " ، فى : مداخل مستحدثة فى التنمية الريفية ، تحرير سعيد جميل وآخريين ، القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٠ ص ٦٤ - ٦٥ .
- ٤- حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٧ ص ٢٧-٣٠ .
- ٥- يتضح هذا الأمر فى خطبة السيد الرئيس حسنى مبارك بمناسبة عيد العمال (مايو ٢٠٠٣) .
- أيضا : - مناقشات مجلس الشورى حول قضية الأمية فى مصر - مارس ٢٠٠٣
- أيضا : -نادية جمال الدين ، " الظروف الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على مشكلة الأمية بين النساء فى الريف المصرى " ، دراسة قدمت للندوة القومية حول محو أمية المرأة الريفية فى مصر من ٣-٧ يوليو ١٩٨٨ سرس اللبان : المركز الإقليمى لتعليم الكبار (اسفك) .
- ٦- انظر : استراتيجية تعليم الكبار فى الوطن العربى ، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٩-٣٠
- ٧- انظر تقرير : تعلم لتكون : عالم التربية اليوم وغداً ، (تقرير ادجار فور وزملائه) باريس : اليونسكو ، ١٩٧٢ .

- ٨- جاك ديلور وآخرون ، التعلم : ذلك الكنز المكنون ، تقرير قدمته الى اليونسكو اللجنة الدواية المعنية بالتربية للقرن الحادى والعشرين . القاهرة : مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٩٩ .
- ٩- محمود الكردى ، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ ص ٣٦١ - ٣٦٤ .
- انظر أيضا :**
- عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، الطبعة الخامسة ، القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨٨ ص ٢٧ - ١٢٥ .
- أيضاً :** إبراهيم سعد الدين ، " السكان والتنمية فى مصر " فى : المرجع فى التربية السكانية تحرير يونس عبد الجواد يونس وآخرين ، القاهرة : وزارة التربية والتعليم والمجلس القومى للسكان والأمم المتحدة د.ت ، ص ٩٠ - ٩٧ .
- ١٠- مدخل الى علم اجتماع التنمية ، ترجمه عبد الهادى محمد والى وآخر ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .
- ١١- هذا رأى العالم بوسروب Boserup - انظر المرجع السابق نفس الصفحة .
- ١٢- نادر فرجاني ، التنمية البشرية فى مصر : رؤية بديلة ، القاهرة : المشكاة ، ديسمبر ١٩٩٤ . ص ١٧ .
- ١٣- احمد القانى وفارعه حسن ، التربية البيئية بين الماضى والمستقبل ، القاهرة : عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ ص ١٥٦ .
- أيضاً** يونس عبد الجواد وآخرون ، تدريس التربية السكانية ، الطبعة الثانية ، القاهرة : وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٣-٤ .
- ١٤- نجيب حسن غيثة ، " الوضع السكانى فى مصر " فى المرجع فى التربية السكانية تحرير يونس عبد الجواد يونس وآخرين ، مرجع سابق ص ٧ .
- ١٥- نادية حليم وآخرون ، تقويم السياسة السكانية فى مصر - المجلد الأول المضامين السكانية فى الخطاب السياسى ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة ، ١٩٩٦ ص ١٩ .
- أيضاً :** خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى ٣٠/٤/٢٠٠٣ بمناسبة عيد العمال .
- ١٦- نادر فرجاني ، التنمية البشرية فى مصر ... مرجع سابق ، ص ١٧ .

- ١٧-محمود الكردى ، مرجع سابق ، ص ٣٧١ .
- ١٨-المرجع السابق نفس الصفحة .
- 19-B . Holmes, Problems in Education , A Comparative Approach . London : Routledge & Kegan Paul , 1965 . PP . 32 - 39 .
- ٢٠-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٣ - ١٩٩٩ ، القاهرة : يونيو ٢٠٠٠ جدول (١ - ٤) ص ١٠ .
- ٢١-المرجع السابق جدول (١ - ١٣) ص ٢٤ . علما بأن بيانات ١٩٩٩ بيانات أولية مصدرها أخطارات المواليد والوفيات .
- ٢٢-المرجع السابق ، جدول (١ - ١) ص ٥ .
- ٢٣-المركز الديموجرافى بالقاهرة ، اسقاطات السكان المستقبلية لجمهورية مصر العربية لأغراض التخطيط والتنمية " ، فى دراسات سكانية المجلد (١٧) العدد (٨٥) أبريل - يونية ٢٠٠١ . ص ٣٩ - ٤٦ .
- ٢٤-نجيب حسن غيته ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
- ٢٥-تقويم السياسة السكانية فى مصر ، المجلد الأول ، مرجع سابق ص ١٠٥ .
- ٢٦-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٧٣ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ . أما بالنسبة لأرقام ١٩٩٨ تقرير التنمية البشرية / مصر ١٩٩٨ / ١٩٩٩ . القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٠ جدول م / ١٨ ص ١٦٢ .
- ٢٧-جرجس اسعد وآخرون ، المشكلة والسياسة السكانية فى مصر ، القاهرة : وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة السكان ، ١٩٩٦ ص ٣٣ .
- ٢٨-المرجع السابق ، نفس الصفحة .
- ٢٩-تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ، مرجع سابق ، جدول ق / ٢٣ ، ص ١٤٤ .
- ٣٠-نادر فرجاني ، " عن التعليم والاقتصاد - البلاد العربية فى سياق العالم " دراسة منشورة فى مجلة المستقبل العربى ، عدد (١٩٦) ، بيروت ١٩٩٥ ، ص ٦٩ .
- ٣١-تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ، مرجع سابق ، جدول م / ١٦ ص ١٦٠ .
- ٣٢-نادر فرجاني ، التنمية البشرية فى مصر : رؤية بديلة ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

- ٣٣-انظر نادية حليم وآخرون ، تقويم السياسة السكانية المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .
- انظر أيضا : جرجس اسعد وآخرون ، المشكلة والسياسة السكانية .. ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .
- ٣٤-تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ، مرجع سابق ، جدول م / ١٥ ص ١٥٩ .
- ٣٥-محمد السيد جميل ، بناء برنامج في التربية السكانية غير المدرسية للدارسين في مرحلة محو الأمية وتعليم الكبار في بيئة ريفية ، وقياس أثره على الجانب المعرفي والوجداني ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٦ ص ٥٣ .
- ٣٦-تقرير التنمية البشرية - مصر ١٩٩٨/١٩٩٩ ، مرجع سابق ، جدول ق/١ ص ١٣٦ .
- ٣٧-المرجع السابق ، جدول م/١٩ ، ص ١٦٣ .
- ٣٨-انظر : محمد الجوهري ، علم السكان : قضايا ومشكلات القاهرة ، د.ن ، ١٩٩٦ . ص ٨٣ - ٩٢ .
- انظروا أيضا : جرجس اسعد وآخرون ، المشكلة والسياسة السكانية ... ، مرجع سابق ، ص ٢٢-٢٣ .
- أيضا : محمد السيد جميل ، بناء برنامج في التربية ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .
- ٣٩-محمد الجوهري ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ - ١٤٩ .
- ٤٠-تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ، مرجع سابق ، جدول م / ١ ص ١٤٥ .
- ٤١-محمود الكردي ، مرجع سابق ، ص ٣٨١ - ٣٨٣ .
- ٤٢-تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ، مرجع سابق ، جدول م/٨ ص ١٥٢ .
- ٤٣-المرجع السابق نفس الصفحة .
- ٤٤-المرجع نفسه .
- ٤٥-نجيب حسن غيثه ، مرجع سابق ، ص ١٩ - ٢٠ .
- أيضا : تقرير التنمية البشرية - مصر ١٩٩٨/١٩٩٩ ، جدول م/١٩ ، ص ١٦٣ .
- ٤٦-لمزيد من التفاصيل انظر :
هناء الجوهري ، " متغيرات البيئة الفيزيائية والاجتماعية لنوعية الحياة " فى : علم

السكان : قضايا ومشكلات تحرير محمد الجوهري ، مرجع

سابق ، ص ٢٤١ - ٢٨٩ .

٤٧- جرجس اسعد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

٤٨- تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ١٩٩٨ / ١٩٩٩ - جدول م/٨ ص ١٥٢ .

٤٩- انظر : محمد نبيل جامع وآخرون ، التحليل الشامل أسباب تخلف القرية المصرية ،
الستقرير الأول لدراسة مقدمة إلى أكاديمية البحث العلمى ، التكنولوجيا ، ١٩٨٧ ،

مرجع سابق .

٥٠- للتحليل التفصيلى لهذه النقطة يرجى الرجوع إلى :

سعيد جميل سليمان ، " تنشيط جهود محو الأمية كاساس لتنمية الريف المصرى " فى:
بعض المداخل لتنشيط جهود محو الأمية فى الريف المصرى - دراسة ميدانية تحرير
عبد الله بيومى وعبد العزيز الطويل ، القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية
والتنمية ، ١٩٩٩ ص ٣٠ - ٣٨ .

51-E . M. Rogers , Modernization among peasants : the Impact of
Communication . New york : Holt , Rinehart & Winston , Inc . p. 55 .

٥٢- سعد المغربى ، " التنمية والقيم : مسلمات ومبادئ " دراسة قدمت أمام ندوة " القيم
والاتجاهات وتأثيرها على خطط التنمية وقوة العمل " ، وزارة القوى العاملة
والتدريب بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش إيبرت ٣١ أكتوبر - ٣ نوفمبر ١٩٨٨ -
ص ١٦ - ٢٢

- ايهاب نديم ، " الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية فى تنمية الثروة البشرية والقوى
العاملة فى مصر " دراسة قدمت إلى نفس الندوة السابقة ، ص ٧-٨ .
-حسين بشير وسعيد جميل ، " بعض الاتجاهات المعوقة للتنمية الريفية فى مصر ،
والدور المرتقب للتربية فى تعديلها " دراسة قدمت إلى نفس الندوة السابقة ، ص ١٢ -
١٥ .

- سيد عويس ، حديث عن الثقافة وبعض الحقائق عن الثقافة المصرية المعاصرة .
القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٠ ص ١٣٨ - ١٣٩ .
- نجيب اسكندر ورشدى فام ، التفكير الحزافى : بحث تجريبى ، القاهرة : مكتبة الانجلو
المصرية ، ١٩٦٢ ص ١٣٢ .

- ٥٣- مجلس الشورى ، تقرير لجنة الخدمات عن تنمية الإنسان المصرى، والذي وافق عليه المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٦/١٠/١٩٨٢ ، القاهرة : ١٩٨٢ ، ص ٢٥-٢٦ .
- ٥٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ . جدول توزيع السكان حسب مجموعات الأعمار ص ١/٨ إلى ١/١٣ .
- أيضا : عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ٣٨٨ .
- ٥٥- عبد الباسط محمد حسن ، المرجع السابق ، ملحق رقم (٤) ص ٣٨٨ .
- ٥٦- فايز مراد مينا ، التعليم فى مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، يونيو ٢٠٠١ ص ٣٢٠ .
- ٥٧- ماجد عثمان وآخرون ، السكان وقوة العمل فى مصر - الاتجاهات والتحديات والآفاق المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ . القاهرة : دار ميريت ، ٢٠٠١ ص ٢٥-٢٦ .
- ٥٨- المصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بدلالة فايز مراد مينا ، مرجع سابق ص ٣١٩ .
- ٥٩- تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٨/١٩٩٩ ، مرجع سابق . جدول م/٤ ص ١٤٨ .
- ٦٠- فايز مراد مينا ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ .
- ٦١- المرجع السابق ، ص ٧٤ .
- ٦٢- تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٨/١٩٩٩ ، مرجع سابق - جدول م/٣ ص ١٤٧ .
- ٦٣- المرجع السابق ، جدول م/٩ ، ص ١٥٣ .
- ٦٤- تقرير التنمية البشرية ، مصر (١٩٩٤) جدول م/١٠ ص ١٢٨ بالنسبة لأرقام ١٩٩٢ .
- ٦٥- انظر تقارير التنمية البشرية ، المرجع السابق .
- أيضا : محمد السيد جميل ، بناء برنامج فى التربية السكانية ... ، مرجع سابق ، ص ٥ .
- ٦٦- انظر على سبيل المثال :
- نادية حلیم وآخرون ، تقويم السياسة السكانية فى مصر - المجلد الأول ، المضامين السكانية فى الخطاب السياسى . مرجع سابق .
- نادية حلیم وآخرون ، تقويم السياسة السكانية فى مصر - المجلد الثانى، تطوير البرامج والمشروعات السكانية ، دراسة تحليلية تاريخية ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة ، ١٩٩٤ .

- نادية حليم وآخرون ، تقويم السياسة السكانية في مصر - المجلد الثالث ، إدارة البرنامج القومى للسكان ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٩ .
- نجيب حسن غيثه ، مرجع سابق ، ص ٢٩ - ٣٨ .
- محمود الكردى ، مرجع سابق ، الفصلين الرابع والخامس ، ص ٣٤٩ - ٤٩٤ .
- عبد الناصر محمد رشاد ، " تنظيم الأسرة بين الإسلام والمسيحية : دراسة فى المشكلة السكانية " دراسة فى مجلة دراسات سكانية ، المجلد (١٤) ، العدد (٧٦) أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ١٩ - ٨٢ .
- ٦٧- لمزيد من التفصيلات ، انظر :
- نادية حليم وآخرون ، تقويم السياسة السكانية فى مصر المجلدات ١ ، ٢ ، ٣ ، المرجع السابق .
- ٦٨- انظر محمود الكردى ، مرجع سابق ، ص ٣٨٧ - ٣٩١
- أيضاً : نادية حليم وآخرون ، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .
- ٦٩- نادية حليم وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .
- ٧٠- نجيب حسن غيثه ، مرجع سابق ، ص ٣٣ - ٣٦ .
- أيضاً : المرجع السابق ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ .
- ٧١- لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الى نادية حليم وآخرون المجلد الثانى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ - ٢٧٥ .
- ٧٢- محمد السيد جميل ، مرجع سابق ، ص ٥٩
- أيضاً : نجيب حسن غيثه ، مرجع سابق ، ص ٣٤-٣٨ .
- ٧٣- نادية حليم وآخرون ، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .
- ٧٤- نادية حليم وآخرون ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ، ص ١١٩ - ١٢٠ .
- ٧٥- انظر محمد السيد جميل ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .
- ٧٦- المرجع السابق ، نفس الصفحة .
- ٧٧- تقارير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٤ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٨/١٩٩٩ مراجع سابقة - الصفحات أرقام ١٢١ ، ١٤٠ ، ١٤٧ على التوالى .
- ٧٨- نادر فرجاني ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

٧٩- حظيت هذه الرؤية بقبول غالبية المشاركين في ندوة العصف الذهني التي عقدها فريق البحث بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية لمجموعة ضمت عددا من المفكرين وأساتذة الجامعات، والمتخصصين في المجال السكاني حول " القضية السكانية ودور المؤسسات " (السبت ٢٨/١٢/٢٠٠٢) .

أنظر :

- حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨-٦٠٠
- يونس عبد الجواد يونس وآخرون ، تدريس التربية السكانية، مرجع سابق ، ص ٣-١٣ .
- السيد أحمد الشيخ ومحمد السيد جميل ، تجربة مصر في التربية السكانية - دراسة حالة وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ١٩٨٠ ، ص ٣-٩ .
- أحمد اللقاني وفارعة حسن محمد ، مرجع سابق ، ص ١٥٩-١٥٦
- جرجس رزق أسعد وآخرون، المشكلة السكانية وأبعادها في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣-٤٣ .

٨٠- يرجى تتبع الخطاب السياسي حول المشكلة السكانية على مدى العقدين الماضيين والذي يظهر هذا الأمر بكل الوضوح والصراحة .

انظر نادية حليم وآخرون ، المضامين السكانية في نخطاب السياسي ، المجلد الأول ، مرجع سابق .

٨١- أميل فهمي ، " العلاقة المتبادلة بين المشكلة السكانية والتعليم " دراسة في : مجلة : دراسات سكانية ، المجلد (١٥) العدد (٧٥) ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٤٧-٦٦ .

٨٢- تقويم البرنامج التجريبي العالمي لمحو الأمية - تقرير أعد بالمشاركة بين اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية . سرس اللبان ، المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي (أسفك) . ص ١٨٩ - ١٩٢ .

٨٣- عقدت الندوة المذكورة بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية السبت ٢٨/١٢/٢٠٠٢ وضمنت كلا من :

- ا.د. نادية جمال الدين - مدير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية .
- الأستاذ محمود أمين العالم - المفكر المعروف .
- ا.د هشام مخلوف - مدير المركز الديموجرافي بالقاهرة .
- ا.د فايز مراد مينا - أستاذ المناهج بجامعة عين شمس .

- ا. جرجس رزق أسعد - مستشار الأمم المتحدة للسكان .
- ا.د. ماجد عثمان - أستاذ بجامعة القاهرة .
- ا.د. يونس عبد الجواد - مدير عام التربية السكانية سابقا .
- ا.د. رسمي عبد الملك - أستاذ بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية .

الفصل الثانى *

دور التعليم النظامى (قبل الجامعى) فى مواجهة المشكلة السكانية

• اعداد أ.م.د. نادية محمد عبد المنعم أستاذ باحث مساعد - شعبة بحوث التخطيط التربوى

الفصل الثانى

دور التعليم النظامى (قبل الجامعى) فى مواجهة المشكلة السكانية

مقدمة :

لم تعد المشكلة السكانية تخص وزارة بمفردها أو مؤسسة بعينها ولكنها مشكلة أمة وقضية ومستقبل مجتمع . وهذا المستقبل لا يتحقق بمحض المصادفة وإنما تصنعه الشعوب بفكرها وجهدها وتحديث عقول أبنائها .

ويسير دور المؤسسة التعليمية كأحد أهم الشركاء الأساسيين فى تحمل المسؤولية وإعادة البناء الثقافى للمجتمع فى إطار الدور الحاسم الذى تقوم به فى مجال تربية أجيال ناضجة وتنشئتهم اجتماعيا على أيدي أفراد متخصصين وما يعنيه من مسؤولية عن صياغة عقل ووجدان الأمة وفى تسييد أنماط التفكير والقيم والسلوكيات الدافعة للنهضة للتنمية وفى كسر حاجز الدين ضد تخطيط وتنظيم الأسرة وإزالة ما ينبغى إزالته من موروثة لضمان مستقبل أفضل وبيهم هذا الفصل باستكشاف واقع مواجهة المشكلة السكانية بمتغيراتها ومستجداتها من قبل المؤسسة التعليمية كمدرسة عبر مراحل التعليم قبل الجامعى بمصر من خلال التشخيص المبني على المصارحة لكيفية تنمية مدارك الطلاب وإثارة وعيهم بالمشكلة وبناء شخصياتهم المتكاملة وكيفية توظيف الدور الاجتماعى للمدرسة لتنمية بينتها المحلية للتصدي للمشكلة السكانية لمعرفة أسباب الخلل ومعالجته ومعرفة الفجوة فيما تحققه المؤسسة التعليمية وما تطمح فى تحقيقه لتحديد أولويات التحسين بما يساعد على تقدير الاحتياجات المستقبلية للتطوير ومن ثم يكون من المنطقي تقسيم الفصل إلى أربعة محاور :

المحور الأول : ويتم فيه استكشاف واقع دور المؤسسة التعليمية فى التعليم قبل الجامعى فى مصر لمواجهة المشكلة السكانية (دراسة نظرية) على النحو التالى :

أولاً : (أ) طبيعة المؤسسة التعليمية ومحددات دورها .

(ب) العناصر الأساسية لمكونات المؤسسة التعليمية.

(ج) التربية السكانية بين النشأة والتطور .

ثانيا : الواقع الحالى لدور المؤسسة التعليمية فى مواجهة المشكلة السكانية دراسة نظرية
المحور الثانى : بعض المداخل الإدارية والتدريسية المعاصرة لتفعيل دور المؤسسة التعليمية .
المحور الثالث: دور المؤسسة التعليمية فى مواجهة المشكلة السكانية - دراسة ميدانية
المحور الرابع : النتائج والتوصيات .

المحور الأول :

أولا : (١) طبيعة المؤسسة التعليمية ومحددات دورها :

تعد المؤسسة التعليمية واحدة من المؤسسات الاجتماعية ذات الأهمية فى حياة المجتمع وتطوره واستمرار بقائه . ونظرا لهذه الأهمية حرصت المجتمعات أن تستثمر فيها قسطا كبيرا من طاقاتها وإمكاناتها وأولتها عنايتها وجعلتها وظيفة من وظائفها الرسمية والتي كانت الأسرة تقوم بها كاملة فى إطار المتطلبات البسيطة للجماعات والمجتمعات البدائية . (١)

ومع إزدياد رصيد الإنسان من المعرفة والخبرات زادت الحياة الاجتماعية تعقيدا وظهرت أنواع من الأنشطة وأنماط الحياة الجديدة مما جعل من العسير على الأسرة الإنسانية الاستمرار فى أداء دورها التربوى بكفاءة وبرزت الحاجة إلى وجود منظمات إنسانية متخصصة تكون وظيفتها الرئيسية تقديم خدمة التعليم والتنشئة الاجتماعية على أيدي أفراد مهنيين متخصصين يقومون بتلك الوظيفة التي بدأت الأسرة تشعر بالعجز عن أدائها فأنشاء المجتمع المؤسسة التعليمية لتحقيق رغبة الشعوب فى إعداد أبنائها تربويا وفكريا وأخذت تنمو وتنتشر وتنوع وتضمن دورها كوظيفة تربوية اجتماعية مجموعة من الأنشطة والجهود والعلاقات تدور حول محاور ثلاثة :

- الفرد .

- المجتمع .

- ثقافة المجتمع وخصائصه .

فمن زاوية الفرد نجد جهود المؤسسة التعليمية تتجه إلى تنمية الإنسان الفرد من النواحي الجسمية والعقلية والوجدانية لبناء شخصيته بناءا متكاملا وتحقيق النمو المتكامل لجوانب حياته النفسية والاجتماعية والعقلية والبدنية مع إكسابه المثل العليا السائدة فى المجتمع ليتكيف مع البيئة المحيطة بتأثر بها ويؤثر فيها . (٢)

ومن زاوية المجتمع والتوظيف الاجتماعى للمدرسة فرضت المتغيرات الاجتماعية دورا أكبر للمدرسة ، فلم تعد المدرسة مكانا لتلقى المعلومات والدروس فقط ولكنها أداة فاعلة فى المجتمع على كل المستويات ونقطة انطلاق إيجابى نحو الإنسان والبيئة التى تقع فيها المدرسة

وذلك من خلال دراسة مشكلاتها والمساهمة في حلها وتخريج أفراد يمكنهم التفاعل مع الوسائل الحضارية المستقبلية ومواجهة التحديات المتوقعة والمحتملة. (٣)

أما من زاوية ثقافة المجتمع وحضارته ، فالمؤسسة التعليمية والقائمين بها ينقلون التراث الثقافي الاجتماعي والقيم وعناصر الثقافة في المجتمع من جيل إلى جيل يليه بالإضافة إلى إثراء الخبرة كأساس لنمو نظم اجتماعية جديدة تتلاءم مع تغير النظم الثقافية . وعليه ، فالعلاقة وثيقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع بكل ما يمثل من حركة وأنساق ونظم دينية وظواهر ومشكلات وما إلى ذلك من مكونات . وبحكم هذا الطابع الاجتماعي بين المؤسسة والمجتمع ، اتجهت المؤسسة التعليمية إلى المجتمع تستمد منه مقوماتها وأهدافها ، وتستخرج منه فلسفتها ومناهجها كما أنها تتوجه إليه بفعلها وإجراءاتها مستهدفة لتغييره وبنائه وتوجيهه ووضع الحلول لمشكلاته الاجتماعية موضع التنفيذ . وتؤثر المؤسسة التعليمية في البيئة المحيطة بها من خلال ثلاث زوايا:

أولها : الزاوية البنائية للمؤسسة التعليمية والتي تتمثل في المقومات البشرية والمادية والمالية، والمقومات المعنوية بما تشمله من قيم وعقائد واتجاهات ، والمقومات النظامية المتمثلة في اللوائح والقوانين والسياسات .

ثانيها : الزاوية الوظيفية ويقصد بها طبيعة الوظائف الموجودة بالمؤسسة التعليمية ومدى تعقدها .
ثالثها : الزاوية العلائقية والمتمثلة في العلاقات بين القيادات التربوية العليا من جهة ، وبين الأفراد الآخرين العاملين بالمؤسسة التعليمية من جهة ثانية ، وهو ما يمكن تسميته بالتوازن الحركي للمؤسسة التعليمية . (٤)

وفي ضوء ما سبق ، يمكن القول أن دور المؤسسة التعليمية في مواجهة المشكلة السكانية له محددات تدور في جانبها الأول : حواء المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب مع طموحات المجتمع في السيطرة على النمو السكاني . وتدور في جانبها الثاني حول إعداد وتأهيل القوى البشرية وتمييزها لإيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة تستطيع التكيف مع متطلبات التغير المنشود في حجم الأسرة لتحقيق الحياة المستقرة ، بينما تدور في جانبها الثالث حول الإسهام في بناء المجتمع في فترة التغير الاجتماعي حيث يقع عليها مسؤولية اكتساب الأفراد فهما جديدا وإدراكا جديدا يتناسبان مع ما يناسب العصر من تغيرات قد تشمل المجتمع بأسره. (٥) .

ومن هنا ، فإن المدرسة نظام اجتماعي لها أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها عن طريق الأدوار الاجتماعية لأفرادها والتعامل المتبادل . ولما كان دور المؤسسة التعليمية المتوقع في مواجهة المشكلة السكانية يناط به أداء مجموعة من المهام والأنشطة المتنوعة والتي اصطلح في

أدبيات الإدارة على تسميته بسلوك الدور الرسمي وهو يمثل الالتزامات والمسئوليات المتعارف عليها In-Role-Behavior مستخدمة موارد بشرية ومادية مختلفة وصولاً إلى أهداف تمثل حاجات اجتماعية ذات قيمة ، كما يمارس هذا الدور في إطار بيئة خاصة تتشكل من النظم المزاملة للمؤسسة التعليمية وبالتالي ترتبط مع النظم في علاقات تبادلية وتخضع للمؤثرات التي تتعرض لها تلك النظم .^(٦)

توقعات الدور :

بما أن المؤسسة التعليمية تتضمن مجموعة من العناصر أو الممارسات المتداخلة يمكن تفهم توقعات الدور من خلال فكرة الإدارة المتكاملة من حيث تداخل واعتمادية الممارسات المختلفة كل منها على الآخر ، فما أن ينتهي دور معين حتى يليه دور آخر قد يعتمد عليه اعتماداً كلياً أو جزئياً . فمثلاً ، لا يستطيع المشرف الفني القيام بدوره في تقديم تحصيل الطالب إلا بعد أن ينتهي المعلم من إنجاز دوره في العملية التعليمية . ومن ثم ، نجد أن جماعات العمل المختلفة بالمؤسسة التعليمية تعتمد في أداء أعمالها على الأدوار المتوقعة بالنسبة لجميع الأفراد ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالدور محل الممارسة .^(٧)

وتحدد التوقعات الملزمة للدور السلوكيات المعنية الهامة للاعب الدور والمراكز الأخرى ، فسلوكيات المعلم تعتبر هامة بالنسبة للمدرس الأول - وهلم جرا - من حيث العلاقات الاعتمادية حيث لا يوجد دور أو يؤخذ دور دون مركز مقابل فمثلاً ، لا يوجد معلم بدون تلاميذ وهذا ما نسميه بالعلاقات الاعتمادية .^(٨) ولذلك فإن أى تغيير في عنصر أو ممارسة من شأنه أن يؤثر على الممارسات الأخرى حيث يؤدي كل عنصر مهاماً معينة تسهم في الوصول إلى الدور الكلى للمؤسسة التعليمية . ومن هنا ، فإن رصد وتحليل دور المؤسسة التعليمية سيعتمد على هذه الرؤية من حيث العناصر أو الممارسات التي يتكون منها دور المؤسسة التعليمية ومن ثم نستطيع من خلال الدراسة للدور بين عناصره أن نحسنه ونفعله انطلاقاً من جعل هذا الواقع إلى ما ينبغي أن يكون عليه من حيث مواجهة المشكلة السكانية .

(ب) مكونات المؤسسة التعليمية

استطردا لما سبق ، يمكن أن نؤكد أن المدرسة نظام اجتماعي يعمل في بيئة اجتماعية يستورد منها عناصر متعددة ليستخدماً في تفاعل محتوياته بهدف إنتاج مخرجات تعليمية تلبي احتياجات البيئة . وتتمثل مدخلات المؤسسة التعليمية في أربعة أنواع من المدخلات :

١- مدخلات إنسانية : تشكل العمود الفقري للمؤسسة وتتميز بمواصفات تعليمية ومعرفية وتدريبية ملائمة وكافية لتحقيق أهداف العملية التعليمية في المدرسة وتضم هذه المكونات

كل من مدير المدرسة والمعلمين وجميع العاملين والإداريين وأولياء الأمور وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعمل التربوي والإداري للمدرسة وأيضا التلاميذ. (٩)

٢- مدخلات فكرية : تضم الفلسفة الاجتماعية للبيئة وعاداتها وتقاليدها وقيمتها والأهداف التعليمية ومشكلات البيئة .

٣- مدخلات مادية : تضم الأجهزة والمباني المدرسية والمكتبة والوسائل السمعية والبصرية والموازنة الخاصة ، والملاعب .

٤- مدخلات تكنولوجية : تتمثل في الأساليب الفنية المتاحة للعملية التعليمية ومختلف نواحي المعرفة الأخرى .

٢- العمليات وتنطوي على :

أ - الطرق التدريسية الجيدة والوسائل التعليمية .

ب- عملية نقل المعرفة والمعلومات .

ج- عملية الاتصال واتخاذ القرار .

د- عملية توزيع الموارد المالية والأدوات على الأنشطة المختلفة بالمدرسة .

٣- المخرجات : وهي تلك المتغيرات التي تتأثر بالمنظومة وعملياتها المختلفة وتعد المخرجات الهدف العام من المؤسسة التعليمية والذي يتمثل في تزويد جميع العناصر البشرية بالمعلومات والمهارات والاتجاهات التي تساعدهم على تنفيذ عمليات المؤسسة التعليمية بكفاءة وفعالية وتزويد التلاميذ ومساعدتهم على تنمية عمليات التفكير والقدرة على الإنتاج المعرفي للتوافق والحياة وفق متطلبات المجتمع . (١٠)

وتطرح مكونات المؤسسة التعليمية عددا من الحقائق هي : (١١)

١- أن الظاهرة التي تتخذ شكل النظام ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة التي توجد فيها ومثل هذا الارتباط يفسر لنا كثيرا من دور المؤسسة حيث أنها نظام .

٢- أن المخرجات ما هي إلا نتيجة حتمية لنوعية وكفاءة المدخلات والأنشطة التعليمية .

٣- أن كفاءة الأنشطة ومستوى العمليات التي تمارسها المؤسسة تتأثر إلى حد كبير بجودة المدخلات ووفرتها .

٤- أن المدخلات يمكن أن ينتج عنها مخرجات متباينة في المستوى والجودة وذلك تبعا لتباين كفاءة وفعالية الأنشطة .

إن ما يتحقق عن المؤسسة التعليمية من مخرجات يعود ليؤثر في قدرتها على استقطاب مدخلات جديدة كما يؤثر في أنواع الأنشطة التي تقوم بها ومستواها .
نخلص من ذلك إلى أن فاعلية أى منظمة ترتبط ارتباطا وثيقا بتحديد مسئولية أفراد ووحدات تنظيمية محددة عن تحقيق أهداف بذاتها تكون واضحة ومفهومة لهم وتكون لديهم الموارد والقدرات اللازمة لتحقيقها في غياب هذا يغيب أحد المقومات الأساسية لنجاح أى مؤسسة أو حتى لقدراتها على قياس مدى نجاحها .^(١٢)
وإذا كانت هذه هى مكونات المؤسسة التعليمية فإن هناك سؤالا يطرح نفسه وهو متى نشأت التربية السكانية بالمؤسسة التعليمية ؟
وهو السؤال الذى سنحاول الإجابة عليه فيما يأتى .

(جـ) التربية السكانية بين النشأة والتطور فى المؤسسة التعليمية بمصر :

وقفا لما أبرزته أدبيات الفكر التربوى ، يمكن القول أن مصطلح التربية السكانية يعبر عن دراسة البشر وكيف يؤثرون ويتأثرون بمختلف عناصر الحياة الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والبيئية ومدى تفاعلهم مع بيئتهم ، ومدى نجاح هذا التفاعل ، ونوع المشكلات الناجمة عن عدم التوازن بين الجانبين .
والتربية السكانية ميدان متداخل التخصصات له علاقة وثيقة بالتربية وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية البيئية والأسرية وعلم الاقتصاد .^(١٣)
وهى تسنطوى على جهد تعليمى موجه ومخطط له لإحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية فى الناشئة والشباب بهدف تكوين مواطن واع وأيضا تنمية سبل الاستجابة لمتطلبات التغيير فى حجم الأسرة واتخاذ القرار بما يضمن الارتقاء والرفاهية للمجتمع وعلى صعيد آخر، فإن التربية السكانية عملية حضارية ذات أبعاد إنسانية واجتماعية واقتصادية وثقافية ،وهى تمثل نقله نوعية للمجتمع من أجل إحداث التقدم . وعلى صعيد ثالث ، فإن التربية السكانية تعنى تفعيل مجموعة من المعارف العلمية المختلفة بهدف تكوين مواطن واع ومفكر مبدع ، بمعنى أن الإنسان هو وسيلة التربية السكانية وغايتها فى أن واحد ، فهى تعظم فرص الارتقاء بالحياة الإنسانية ، ومعالجة الخلل الكبير بين معدلات النمو السكانى ومعدلات التنمية .
ونتناول فيما يلى: مراحل نشأة وتطور البرنامج القومى للتربية السكانية بالمؤسسة التعليمية:-

يقصد بالبرنامج القومى للتربية السكانية ذلك المشروع المتكامل الذى يقوم على اختيار القدر المناسب من المفاهيم والمعلومات المتصلة بالسكان لكل مرحلة تعليمية . وهو يركز على

المشكلات الناجمة عن النمو السريع للسكان ، ويهدف لتحسين الخصائص الاجتماعية والإنسانية، وخفض نسب التسرب من التعليم بين الإناث ورفع الوعي لدى الشباب بالمشكلة السكانية .

أولاً : مرحلة السبعينات وبداية الاهتمام بالتربية السكانية :

أعلنت الدولة السياسية القومية للسكان وتنظيم الأسرة سنة ١٩٧٣م ،والتي أحلت التعليم فيها موقعا بارزا لأهمية دوره في مختلف المراحل والأعمار حيث يتحمل مسؤولية تربية وتنشئة ما يشكل ٢٥% من مجموع السكان من الجنسين إضافة إلى ماله من دور مقصود عن إشعار التلاميذ بمشكلة التزايد السكاني وعلاقته بالموارد المتاحة والآثار المحتملة للانفجار السكاني ومزاي الأسرة الصغيرة وتوجيه الوعي عبر مراحل التعليم المختلفة لتكوين عقلية تؤثر في سلوك الأفراد ، وتشكل تصرفاتهم على المدى القريب والبعيد بما يسهم في رفع مستوى معيشتهم إضافة إلى دوره في إشاعة وتكوين اتجاهات عقلية ثقافية للمجتمع المحلي نحو الأمور السكانية داخل البيئة المحلية والمجتمع المصري . (١٤)

وبحكم مسؤولية وزارة التربية والتعليم عن تنمية السلوك الإنساني وتطويره وإملاكها القدرة على بلورة تطلعات المجتمع ، وصياغتها في برامج يتم من خلالها السيطرة على النمو السكاني ،اعتبرت الوزارة من الوزارات المشاركة في البرنامج القومي لتنظيم الأسرة وأوكل للوزارة المهام التالية بجانب مهامها التربوية والتعليمية :

- أن تقوم الوزارة بعمل المعارض الإقليمية في عواصم المحافظات على أن تشارك فيها المدارس لإبراز ضرر الانفجار السكاني في مصر بصفة عامة ، وفي كل محافظة خاصة هذا إلى جانب قيام الوزارة بالأبحاث ، وعقد المؤتمرات للمعلمين والموجهين والأخصائيين الاجتماعيين حول قضية السكان وتنظيم الأسرة .
- هذا مع ضرورة الإفادة من التشكيلات المدرسية وأنشطتها كآليات عمل تعمل على تحقيق السلاخ والاتصال بين المدرسة ومجتمعها المحلي والمتمثلة في مجلس إدارة المدرسة ومجلس الآباء والمعلمين حيث أن تربية النشئ عملية مشتركة بين كل من البيت والمدرسة والمجتمع . ولهذا كانت هناك حاجة دائما إلى وجود مدخلات وعلاقات وتعاون بين المدرسة والبيئة المحيطة بها وبالأخص الأسرة والتي تمثل الركيزة الأساسية للمجتمع المحلي . ولقد حاولت وزارة التربية والتعليم ترجمة هذا الإحساس إلى واقع فعلى ونشاط ظاهر ولذا ،صدر خلال هذه المرحلة القرار رقم (٣٤) عام ١٩٧١ ويعتبر من القرارات الهامة في تاريخ تنظيم مجالس الآباء حيث أضاف أهدافا جديدة تتفق مع إهتمامات هذه المرحلة وذلك على النحو التالي :-

١- توثيق الصلة بين الآباء والمعلمين بما يحقق تعاونهم على تنشئة الطلاب ليصبحوا مواطنين صالحين .

٢- معاونة المدرسة فى القيام بدورها كمركز إشعاع فى البيئة وفى استفادتها من إمكانات البيئة . (١٥)

ولقد شغلت عمليات التطوير لإدخال التربية السكانية بالمناهج المختلفة فكر وعمل الوزارة وحتى بداية التنفيذ سنة ١٩٧٦ لنقلها من مستوى الفكر إلى مستوى الممارسة والانطلاق نحو نوعية تعليمية جديدة قد يكون من المهم فى هذا السياق الإشارة إلى أن الوزارة فى انطلاقتها نحو هذه الغاية ، أدركت أنها بصدد غرس ثقافة سكانية جديدة الأمر الذى استوجب مزيدا من الجهود لتهيئة الميدان لتفهم أهداف التربية السكانية ومقاصدها لذا أنصبت الجهود فى هذه المرحلة على الآتى :

١- إنشاء هيكل إدارى لإدارة التربية السكانية ضمن خريطة الوزارة يتولى التخطيط والتوجيه والمتابعة ، ويقوم برعاية الميدان الجديد على مستوى الجمهورية . وتم تدعيمه بالوظائف الفنية وأصبح مسئولاً عن تدريب جميع الموجهين والمعلمين على اختلاف تخصصاتهم لتحمل جميع مواد الخطة الدراسية عبر مراحل التعليم بمفاهيم التربية السكانية .

٢- محاولة تحديد مفاهيم التربية السكانية حتى تستطيع اللجان التى تخطط للمقررات إدخالها ضمن المقررات حيث لم تتوفر بها مادة دراسية دون المواد الأخرى .

٣- تأهيل بعض كوادر الأداء من المعلمين والموجهين من خلال الورش والحلقات التدريبية وإقامة ندوات ، كما تم إصدار العديد من النشرات والمطبوعات .

٤- تنظيم برامج تأهيل بالمراسلة للاستفادة من الدول التى لها خبرة فى هذا الميدان .

٥- دعوة بعض الخبراء المتخصصين فى هذا الميدان من الجامعة الأمريكية . (١٦)

ولقد تم ذلك فى ضوء الموارد المتاحة ، وكنيجة حتمية لضعف الموازنة التعليمية نتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ وما دفعته مصر فى حروب أربع خسرت فيها ما يزيد على مائتى مليار دولار خسائر مباشرة وألف مليار خسائر غير مباشرة مما أدى إلى تدنى الخدمات وأثر سلبيا على اكتمال دور المؤسسة التعليمية فى خفض معدل الزيادة السكانية .

بالإضافة إلى ذلك وجدت معوقات تخطيطية تمثلت فى :

١- المسالبة إلى حد كبير فى الأهداف الموضوعية بصرف النظر عن المقومات الاقتصادية المتاحة .

٢- افتقار أجهزة التعليم إلى القوى البشرية المؤهلة للقيام بالدور التربوى .

٣- بالنسبة لمجالس الآباء والمعلمين ، ظلت فى الواقع العملى شعارات يصعب تنفيذها حيث لم يوفر "مسئولون عن النظام التعليمى المناخ الملائم لترجمة أهداف مجالس الآباء إلى واقع عملى معاش. بتوفير الإمكانيات اللازمة لتلك المجالس سواء أكانت بشرية أم مادية تتيسر لتلك المجالس حرية الحركة والانطلاق لمساعدة المدرسة كمركز إشعاع داخل البيئة". (١٧)

ثانيا : مرحلة الثمانينات :

نظرا لعدم تحقيق الغالبية العظمى من الأهداف المرجوة ، وفى إطار المحاولات المبذولة لاكتمال جوهر العملية التعليمية للتربية السكانية لتنمية الاتجاهات والمهارات عند الصغار والكبار والتي تساعدهم على تحسين نوعية الحياة وتقبل فكرة تخطيط وتنظيم الأسرة حيث أصبح النمو السكاني يفوق النمو الاقتصادى والاجتماعى اهتمت الوزارة بنشر الوعي التعليمى من خلال تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الأفراد فى سن التعليم حيث يعد العامل الأكثر تأثيرا فى ضبط الانفجار السكاني من خلال تطبيق صيغة التعليم الأساسى بالقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٨١ ، ومد فترة الإلزام إلى تسع سنوات لتشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية واعتبارهما مرحلة واحدة فى ظل فلسفة جديدة تربط بين التعليم والعمل والنشاط البيئى الذى يرتبط بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم ، وتلتزم الدولة بتوفيره ويلتزم الآباء وأولياء الأمور بتنفيذه ويعاقب بغرامه قدرها عشرة جنيهات والد الطفل إذا تخلف أو انقطع دون عذر مقبول . ولقد اتجهت الوزارة إلى تحسين الاستيعاب الكامل من خلال :

- توفير فرص تعليمية متكافئة للجميع .
 - رفع معدلات الاستيعاب بالمرحلة الابتدائية .
 - مواجهة ظاهرة التسرب .
- ويمثل ذلك رؤية علمية اعتمدت عليها الوزارة لمواجهة العديد من المشكلات التى ساهمت فى رفع معدلات الزيادة السكانية والتى من أبرزها :-
- تسرب الفتيات من التعليم ، والزواج فى سن مبكرة بما يساعد على الانفجار السكاني .
 - التخلص من التقاليد الجامدة فيما يتصل بتعلم البنت .
 - التخلص من مشكلات الأمية بسد منابعها من خلال استيعاب جميع الأطفال فى سن التعليم الابتدائى .
- إلا أن التهاون فى تطبيق قوانين الإلزام كان عاملا من العوامل المسؤولة عن حدوث ظاهرة التسرب وتدعيما لمشكلة الأمية وخطورتها . (١٨)

كما أدى مد الإلزام إلى تسع سنوات دون استعداد كاف . إلى ظهور العديد من المشكلات . ونتيجة لذلك تم تخفيض مدة الإلزام من تسع سنوات إلى ثمان سنوات بموجب القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ .

ويضاف إلى ذلك نقص الوعي التعليمي لدى كثير من أهل الريف لأن التعليم ليس له غرض واضح في أذهان كثير من أهل الريف ، ونظرا لانتشار الأمية بينهم لم تتضح الرؤية لدى الآباء فيما يتصل بأهمية تنظيم الأسرة . (١٩)

ومن جهة أخرى ، واصلت الوزارة جهودها الرامية لتدعيم برنامج التربية السكانية بالمؤسسة التعليمية ، فاشتركت مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في تنفيذ مشروع في مجال التربية السكانية يهدف إلى إعداد الكوادر المطلوبة ، وتوفير الوسائل المعينة والمواد التعليمية . وقد استغرق ذلك عامي ١٩٨٥/٨٤ .

وعلى مستوى الدولة ، تم عقد المؤتمر القومي للسكان في مارس ١٩٨٤ برئاسة رئيس الجمهورية ونخبة من الخبراء في التخصصات المختلفة في جميع المجالات لإعادة النظر في مواجهة المشكلة السكانية ، ووضع إطار جديد أطلق عليه الاستراتيجية القومية للسكان والموارد البشرية . وترجمة لتوصياته التي أصدرها تم إنشاء المجلس القومي للسكان سنة ١٩٨٥ كخطوة أولى لدفع العمل في التصدي للمشكلة السكانية وتضمنت الاستراتيجية أهدافا ثلاثة :

- ١- خفض معدل النمو السكاني والوصول إلى معدل أفضل .
- ٢- تحقيق توزيع جغرافي أفضل من خلال إبطاء اتجاهات الهجرة من الريف إلى الحضر ، وتعبيد الصحارى وإنشاء المجتمعات الجديدة .
- ٣- الارتقاء بالخصائص السكانية من حيث الصحة والتعليم ، ورفع مكانة المرأة ، وتشجيع مشاركتها في الحياة العامة .

وتضمنت الوثيقة أساليب تحقيق الأهداف السابقة من خلال عشرة محاور منها :-

* العناية بالبرنامج القومي للتربية السكانية بالمؤسسة التعليمية في جميع مراحل التعليم ، واعتبار المدرسة القاعدة الأساسية لتنفيذها كأحد أساليب تحقيق هذه السياسة . كذلك تنمية الإنسان تربويا وثقافيا لتحويله إلى طاقة إنتاجية فعالة .

إضافة إلى ذلك تشجيع دور الجهود التطوعية ومشاركة المجتمع للحد من الزيادة السكانية . ولقد ساعد ذلك على التركيز على برامج تنمية خاصة للتربية السكانية على نحو لم يحدث من قبل بفضل ما أتيج من مدخلات وموارد أنت في إطار الاتفاقية التي وقعت بين حكومة مصر وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية . وفي هذا الصدد تم في نهاية عام ١٩٨٥م وضع مشروع متكامل للنهوض بالتربية السكانية لمدة خمس سنوات ٨٦ إلى ١٩٩٠ من

قبل وزارة التربية والتعليم وبالتعاون مع المجلس القومي للسكان وبتمويل من صندوق الأمم المتحدة (Unfpa) قدره ٣٢٦٧٧٠ دولار وكذلك بمساعدة اليونسكو . واستهدف المشروع خدمة مجالين هما التربية السكانية المدرسية والتربية السكانية غير المدرسية لإعداد كوادر قادرة على إثراء المفاهيم السكانية من خلال مواقف تعليمية .

أهداف المشروع :

- (١) أهداف بعيدة المدى تتمثل في :-
 - أ - تحويل اتجاه التلاميذ للتطلع لنوعية حياة أفضل .
 - ب - التخطيط لتواجد التربية السكانية من خلال المواد الدراسية المقررة بالتعليم الإعدادي وكذا تواجدها في قطاع تعليم الكبار بالتعليم غير الرسمي وكذلك بكليات التربية .
 - (٢) الاهتمام بتنمية المرأة وتحسين دورها (٢٠) .

استراتيجية المشروع :

- شملت برامج التدريب ٩٨ حلقة نقاشية وورشة عمل في قطاع التعليم الإعدادي وتعليم الكبار .
- ٢- عمل ١٨ حلقة نقاشية لكليات التربية .
- ٣- عمل مؤتمرات لقيادات التعليم .

إنجازات المشروع :

- تم تدريب ٢٥٠٠ معلم بالمرحلة الإعدادية في تخصصات الجغرافيا ، الأحياء ، الاقتصاد المنزلي ، وتدريب ١٤٥٠ في مجال تعليم الكبار .
 - تم تدريب ٩٠٠ من أعضاء هيئات التدريس بكليات التربية لينقلوا خبراتهم إلى طلبة وطالبات كلياتهم قبل تخرجهم .
 - كما تم تعريف ٦٠ من قيادات التوجيه بوزارة التربية والتعليم بمفهوم التربية السكانية وأهدافها . كما تم إصدار عدد من المطبوعات كمراجع للمناهج وطرق التدريس شملت ٥ أدلة للمنهج وطرق التدريس . إضافة إلى كتاب مرجعي قومي شامل بالإضافة إلى ٢٤ لوحة فنية من المصورات والملصقات تحتوى على مفاهيم سكانية كوسائل تعليمية .
- كذلك تم تنظيم عدد من المسابقات بين الطلاب في مجال التربية السكانية . (٢١)

ثانيا : جهود اليونسكو فى عمل دورات تدريبية مكثفة والربط بين الرؤية المصرية

والعربية فى مجال التربية السكانية :-

اهتم مكتب اليونسكو بعمل دورة تدريبية إقليمية مكثفة خلال شهرى سبتمبر و اكتوبر ١٩٨٨ للعاملين فى مجال التربية السكانية على مستوى الدول العربية تم فيها مناقشة المفاهيم السكانية فى ثلاث عشرة دولة عربية . وقد حظى فيها المفهوم المصرى بالشمولية مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه ليصبح مفهوما على المستوى الاقليمى العربى ، وروعى فيه أن يتمشى مع المعتقدات الدينية والعادات والتقاليد الحسنة . وبذلك تم تحقيق الإدراك - الفهم / لمفهوم التربية السكانية على النحو التالى :

مفهوم التربية السكانية : هى الجهد التربوى الموجه عن قصد لتنمية وعى الدارسين وفهمهم للظواهرات السكانية من حيث : أسبابها والعوامل التى تتحكم فيها والمشكلات المترتبة عليها والعلاقات التى تربطها مع توجيه هذا الوعى لتكوين اتجاهات عقلية تؤثر فى سلوك الأفراد وتصرفاتهم فى مستقبل حياتهم بما يدفع من مستوى معيشتهم ويوفر لهم نوعية أفضل من الحياة عن طريق اتخاذ القرار الخاص باختيارهم لحجم الأسرة المناسبة لدخولهم وظروف مجتمعهم . (٢٢)

* ظهور مبادئ تربوية مستحدثة بجانب التربية السكانية لها دور وظيفى متكامل معها ويؤكد المسئولية المشتركة :

دعا تطور المجتمع ، وتعقد أساليب الحياة فيه ، وانشغال الأسرة بالعمل طوال ساعات النهار ، إلى تحمل المؤسسة التعليمية مسئوليات تربوية متعددة لم تكن مسئولة عنها من قبل حيث كانت ضمن مسئوليات الأسرة أو المسجد أو الكنيسة ، ومن هذه الميادين ، التربية الأسرية، التربية الجنسية ، التربية البيئية ، التربية السلوكية . وتعقبها على ما سبق ، نجد أن بعض الجهود التنموية فى مجال التربية السكانية قد انعكست على :

١- تحقيق الإدراك والفهم للمفاهيم السكانية بالتربية السكانية مما ساعد على تنفيذ المنهج الاندماجى للتربية السكانية ضمن محتوى المقررات وذلك فى شكل أنشطة وممارسات عملية حيث توقع أن تخصيص مادة قائمة بذاتها للتربية السكانية سيؤدى إلى غلبة الطابع المعرفى بها.

٢- التنمية المهنية لجزء من المعلمين وكذا مجموعة من هيئات التدريس بكليات التربية تمهيدا لتدريسها للمعلمين الجدد .

٣- كذلك أكد قانون التعليم الصادر رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١م على ضرورة تشكيل مجالس للأباء والمعلمين في كل مدرسة بمختلف المراحل لربط المدرسة بالبيئة للنهوض بها وإشاعة تكوين اتجاهات عقلية للمجتمع نحو الأمور السكانية .

إلا أن هذه الجهود قد طغت عليها الزيادة السكانية والتي أدت إلى تحمل المؤسسة التعليمية أعباء جديدة من أهمها محاولة استيعاب جميع التلاميذ حيث أكدت التقارير الواردة على انفصال التعليم عن حياة السكان والبيئة وأهمية التخلص من المشكلات التي عرقل تقدم البيئة سواء أكان الريف أو الحضر أو الحقل أو المصنع. (٢٣)

هذا إلى جانب أن الجهد المخطط من جانب المدرسة والمرتكز على المقررات والكتب وطرائق التدريس وأساليب المعالجة من جانب المعلمين ، وما يرتبط بذلك من أنشطة ودراسات بيئية وسكانية لم توجه التوجيه الكافي لعقول الطلاب لاستيعاب العولم والنتائج السريعة لنمو السكان حيث أن العملية التعليمية عملية مخططة ومقصودة تقوم بها الدولة ممثلة في المدرسة بصفة أساسية لتحقيق أهداف محددة تتمثل في الانضباط السكاني لما له من آثار سلبية على عملية التنمية ورصيد الأجيال المقبلة من الثروة القومية .

مرحلة التسعينيات :

مع انعكاسات الموقف السكاني ، وتداعيات أزمة الانفجار السكاني على التزايد الهائل في أعداد التلاميذ في سن التعليم ، وقصور المباني التعليمية ، والكثافة العالية للفصول، وصلت في بعض الأحيان إلى حوالي مائة تلميذ وتعددت الفترات الدراسية والتي وصلت إلى ثلاث فترات في اليوم الواحد تدهورت العملية التعليمية للتربية السكانية مثل سائر المواد الدراسية وتفاقت كل مكونات التعليم وعناصره الأخرى من معلم، ومناهج دراسية وغيرهما كما أحدثت انفصاما بين نظم التعليم بمراحله المختلفة واحتياجات المجتمع والواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد إضافة إلى غياب البعد المستقبلي حيث ظلت المؤسسة التعليمية معنية بالماضي (٢٤) ولم تستطع أن تأخذ البعد السكاني في الاعتبار بالقدر الكافي .

ولقد شكلت عوامل الزيادة السكانية المطردة خلال التسعينات ، والتي صاحبها نمو متزايد بجميع مراحل التعليم ، ضغطا كبيرا على المؤسسة التعليمية حيث ظل الاهتمام بالتوسع الكمي على حساب التحسين الكيفي والتجديد النوعي .

أدى ذلك إلى ظهور أنواع مختلفة من المشكلات تناولها الخطاب الرسمي للدولة ولذلك عمدت القيادة التربوية على إحداث تطورات جذرية في التعليم بمراحله المختلفة وتميزت هذه

المحاولة بأنها حركة شاملة تتعامل مع جوانب العملية التعليمية المختلفة باعتبارها منظومة متكاملة ويمكن عرضها على النحو التالي : (٢٥)

- ١- إنشاء هيئة للأبنية التعليمية .
 - ٢- الاهتمام بإعداد المعلم وتحسين أوضاعه .
 - ٣- إدخال الإرشاد النفسى والتوجيه للطلاب .
 - ٤- تحسين الكتاب المدرسى .
 - ٥- توسيع الاختبار أمام الطلاب ومراعاة الفروق لاختلاف الميول والاستعدادات .
 - ٦- رعاية الطلاب المتفوقين .
 - ٧- الرعاية الاجتماعية والصحية للطلاب .
 - ٨- تنفيذ اليوم الدراسى الكامل .
 - ٩- العناية بالأنشطة التربوية .
 - ١٠- الاهتمام بالتربية البيئية والسكانية .
 - ١١- تطبيق نظام الفصلين الدراسيين .
 - ١٢- تشجيع التعليم الخاص وتطوير نظمته .
 - ١٣- إنشاء الد . ارس الرسمية التجريبية للغات .
 - ١٤- الاهتمام بالإرشاد التعليمى بالمدارس الثانوية .
 - ١٥- تدريب الأخصائيين النفسيين بكليات التربية .
 - ١٦- إيفاد المدرسين فى بعثات للخارج لتمتعهم مهنيا .
- كما عمدت السياسة التعليمية على مساعدة المدرسة من خلال مجالس الآباء إلى تحقيق الأغراض التى تحد من الزيادة السكانية والنهوض بالمجتمع من خلال القرار الوزارى رقم (٥) لسنة ١٩٩٣ ، ومن ضمن أهدافه :

- توجيه جهود الآباء والمعلمين لرفع المستوى العام للمجتمع المحلى وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاندماج فى حياة الأمة والإسهام فى تقدمها مما يوضح حرص السياسة التعليمية على الانتقال بالتعليم من كونه قضية تنفيذية تخص وزارة التربية إلى اعتباره مسئولية قومية مجتمعية تستهدف زيادة فاعلية المجتمع المدنى بمؤسساته المختلفة والتى تشمل الأسر والأفراد لتطوير المجتمع كما وكيفا . (٢٦)

ثانيا : استكشاف الواقع الحالي لدور المؤسسة التعليمية في مواجهة المشكلة السكانية :

على الرغم من مواصلة وزارة التربية والتعليم جهودها للارتقاء بمعدل الاستيعاب الكامل لجميع الأفراد في سن التعليم بالمرحلة الابتدائية والذي بلغ خلال عام ٢٠٠٢ معدل ٩١,٩% وبما يساعد الوزارة على مواجهة المشكلات الأخرى والتي من أبرزها مشكلة الأمية بسد منابعها من خلال الاستيعاب ومشكلات التسرب والعمالة للأطفال للقضاء عليها، ومن جهة أخرى اتجهت الوزارة إلى توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع مراحل التعليم ، وذلك لتشكيل سلوك التلاميذ بما يحقق القيم الوجدانية المرتبطة بمعدل النمو السكاني وعلاقته بالموارد المتاحة والآثار المحتملة وانعكاساتها على البيئة المحلية .

ورغم أن ذلك تشير الدلائل بوجود فجوة بين الدور المتوقع والدور الفعلي للمؤسسة التعليمية مما كان له آثار سلبية على عملية التنمية الشاملة والبنية الأساسية والدخل القومي . (٢) وإذا كانت المؤسسة التعليمية تطمح في أداء دور فعال لها إزاء المشكلة السكانية، فإن هناك متطلبات لهذا الدور سواء ما تعلق منها بإدارة برنامج التربية السكانية أو بالطلاب ومدى انتظامه أو بعملية التعلم أو بالمعلم مما يدفعنا للتساؤل ما هو الواقع الحالي لدور المؤسسة التعليمية في التصدي للمشكلة السكانية كما هو كان بالفعل ؟ وماهي المعوقات التي تعترض مساره وما السبب في عدم فعاليته تجاه المشكلة السكانية ؟

ومن ثم يمكن بلورة المعوقات التي عاقت المؤسسة التعليمية عن تحقيق دورها في السيطرة على النمو السكاني على النحو التالي :

أولاً : المعلم : اختياره وإعداده وتنميته

يعد المعلم من أهم عناصر العملية التعليمية إن لم يكن أهمها جميعاً وأكثرها حسماً في تدعيم أهداف التربية السكانية بكل مكوناتها وبدون كفايته وفاعليته وإخلاصه لمهنته وإيمانه برسالة التربية السكانية تبقى فاعلية التربية السكانية محدودة، فالمعلم هو الذي يبعث روحه وجهده ونفسه ليحولها إلى برامج عمل وسلوكيات فهو أداة التربية لنقل التربية السكانية من مستوى الفكر إلى مستوى الممارسة . وقد قيل قبل أن نفتش عن أمه فتش عن معلمها وصانعي نشأتها وشبابها (٢٨) ويمثل أداء المعلم لب العمل التعليمي وتختلف مستويات الأداء ارتفاعاً أو انخفاضاً بين المعلمين طبقاً لمدى المهارة والقدرة على الأداء من ناحية ، وتوفر الدافع للعمل والإنجاز من ناحية أخرى ، فالمعلم سواء في اختياره وإعداده وتدريبه وحفزه وتنظيمه لمواقف التربية السكانية يعتبر من أهم جوانب نجاح دور المؤسسة التعليمية .

أ - اختيار المعلم :

وباستعراض الوضع الحالي لسياسات اختيار المعلم لاعداده لمهنة التعليم نجد أنها تتم بصورة شكلية حتى أنها فقدت قيمتها ولا تؤدي الدور المستهدف منها . ويقترح لتطويرها أن يجرى الاختيار قبل ترشيح الطالب من قبل مكتب التنسيق على أن يتم الاختيار على أسس علمية تعتمد على تحليل مهنة التدريس والاستعدادات اللازمة لها والاتجاهات والقيم المرتبطة بها وما يتصل بها على نحو مباشر أو غير مباشر بمعايير سلوكية (٢٩) ويتم الترشيح بعد ذلك من قبل مكتب التنسيق من بين الذين تم اختيارهم وتتوافر فيهم الاستعداد لمهنة التدريس وبذلك يتم اختيار الطالب المعلم بناء على المهارات العلمية والسمات الشخصية المناسبة المتصلة بالاستعداد والمهنة التي تختار عن رضا وحماس من جانبه ويرغب في الانتماء إليها والإخلاص والعطاء لها والاعتزاز بأهمية دوره لتحقيق الغايات المستهدفة حيث وضح أن البعض من المعلمين يلتحق بمهنة التدريس من أجل الحصول على وظيفة وإعطاء الدروس الخصوصية مما كان له آثاره السلبية على العملية التعليمية ومردوده السلبى على التربية السكانية وإذا كان هذا هو المتبع فى اختيار المعلم لمهنة التدريس فما هو واقع إعداده ؟

ب - إعداد المعلم :

لوحظ خلال الخمس عشر سنة الماضية أن ٦٠% من المعلمين بالرغم من حصولهم على درجات جامعية سواء من كليات التربية أو من كليات أخرى محدودى الكفاءة التدريسية لضعف مستواهم العلمى (٣٠)

والملاحظ أن أعداد المعلمين فى مصر يعانون سلبيات وصعوبات متعددة أهمها :-

- ١- عدم توافق نظام إعداد المعلم مع السلم التعليمى بحيث تختلف البرامج التى تعد لمعلم رياض الأطفال عن التعليم الأساسى عن مرحلة التعليم الثانوى .
- ٢- قصور التكامل بين التكوين التخصصى والتربوى والثقافى والإنسانى .
- ٣- عدم توفر تخصصات بكليات إعداد المعلم تتوافق مع التخصصات الحديثة مثل علوم البيئة والتربية السكانية الأسرية والتربية السلوكية .

كما أن الإعداد الحالى لا يوفر برنامج للتدريب الكافى (سنة على الأقل قبل التعيين) ليتمكن المعلم من تحقيق النمو المتكامل لتلاميذه حيث أن امتلاك المعلم لقدر مناسب من المعارف فى تخصصات مختلفة لا يعنى قدرته على ممارسة المهنة بنجاح وتحقيق أهداف المادة الدراسية ولكن يعنى امتلاك جوانب نظرية تعوزها الخبرة والتجربة والممارسات الميدانية كما أنها تفتقد الجوانب المهارية الأساسية لمتطلبات التربية بعامة والتربية السكانية

بخاصة حيث لا يستطيع المعلم بدونها ربط التربية السكانية وتطويعها بواقع حياة التلاميذ وما يجرى داخل بيئتهم (٣١).

وفى سياق إعداد المعلم، يلاحظ قصور واضح فى طرق التدريس فى كليات التربية نظرا لعدم التنوع فى أساليب التدريس حيث يغلب أسلوب الإلقاء على بقية الأساليب الأخرى بما لا يسمح بتطوير فكر المعلم وهو نقطة البداية لإطلاق طاقات الابتكار والإبداع الفكرى الفنى والعلمى، (٣٢) لذلك فمن الأهمية بناء المناهج على أساس ثقافة الحوار، والبعد عن التلقين، على أن تكون وحدة بناء المناهج الإنسانية والثقافية بأبعادها المستقبلية مماثلة لوحدات بنائها التخصصى.

وقد ترتب على ذلك ظهور بعض المشكلات المرتبطة بالواقع التعليمى والتربوى، والتي يتمثل بعضها فيما يلى :

- أ - تراجع عدد من القيم التربوية وخاصة قيم العمل والوقت والمشاركة .
- ب- ضعف العلاقة بين جيل المعلمين والآباء وجيل الطلاب .
- ج- خلل بعض جوانب الدور التربوى للمعلم خاصة دوره كمرشد ومخطط للمواقف التعليمية ومقوم ميسر لعملية التعليمية .
- د- إهمال استثمار الأنشطة التربوية فى دعم العملية التعليمية بما يؤدى إلى نمو خبرات الطلاب وتنمية هواياتهم .
- هـ - ضعف النظم الراهنة لاعداد المعلم (٣٣)

إن الوصول لتحقيق دور المؤسسة التعليمية فى خفض معدل الزيادة السكانية رهن بتوفير نوعية تربوية جديدة من المعلمين يستوجبها مجتمع المعرفة وتمليها ضرورات تخطى عمليات التعليم والتعلم أسوار المدرسة بدلا من أن تظل قاصرة على ما يدور داخلها فقط، فالمدرسة الفعالة هى التى ستكون أشد ارتباطا وتفاعلا بل واندماجا من خلال تفاعلها الواعى مع البشر (٣٤) الأمر الذى يتطلب إعادة تشكيل المعلم فى إطار عصرى إذ أن التطوير عملية شاملة متكاملة حتى تشكل معلما جديدا لتعليم عصرى يتخلى عن أساليب الأداء التى الفناها فى مدارسنا والتى تقوم على الإلقاء والسرد من جانب المعلم والحفظ والترديد من جانب التلاميذ دون اكتساب القدرة على توظيف المعرفة والإفادة منها فى الحياة الخاصة والعامة (٣٥)

ويؤكد ما سبق ضرورة تحديث كليات التربية من حيث البرامج الأكاديمية والمهنية والثقافية لبناء معلم قادر على التطور والتكيف المستمرين مع العالم المتغير ليعلم أبنائنا كيف يتعاملون مع المستقبل وكيف يستخذون ويصنعون القرار، فالحياة قرارات والإنسان قرارات والدولة قرارات لهم أو عليهم .. والتطوير والتغير قرارات متتابعة، فهناك معياران يقاس بهما تقدم

الدولة أولهما : عدد العقول الذكية بها وثانيهما : أعداد القادرين بها على اتخاذ قرارات ترى المستقبل وتخضعه لإرادتها (٣٦) وهذا ما تشهده التربية السكانية لتحقيق حياة أفضل ، ويتطلب النجاح فى أداء المعلمين لأدوارهم ومهامهم تأهيلهم وإعدادهم جيدا سواء قبل الخدمة أو أثناء الخدمة حيث أنهما عمليتان متكاملتان .

جـ- تنمية المعلم :

- يشير الواقع الحالى لمعلم التربية السكانية إلى ضالة نموه المهني ، حيث أن التنمية المتاحة للمعلم محدودة سيما أنه لا يوجد مقرر قائم بذاته أو كتاب مقرر واحد أو معلم تم تأهيله لهذا الميدان . وعلى الرغم من الاهتمام الواضح بتدريب المعلم أثناء الخدمة لتنمية وعيه بالمشكلة السكانية، إلا أن برامج التنمية الحالية تعاني من بعض أوجه القصور والتي من أهمها:-
- القصور فى تأهيل المعلم لتدريب تلاميذه على التعلم الذاتى وعمليات التفكير ، واتخاذ القرار ، وإكسابه المهارات التى تمكنه من جعل التلاميذ يقومون بتعليم أنفسهم ذاتيا .
 - القصور فى تبصير المعلم بالرؤية المستقبلية للتعليم فى مصر ، والدور المتوقع من التربية السكانية فى الحد من الزيادة السكانية .
 - القصور فى تدريب المعلم على تدريب التلاميذ على تصميم مواقف حياتية أكثر ارتباطا بالبيئة وزيادة عن إشراف المعلم للوصول للنوعية التربوية الجديدة .
 - افتقار البرامج لكيفية التعامل مع الأعداد الكبيرة من الطلاب نظرا لكثافة الفصل .
 - افتقار البرامج إلى المهارات التى تربط التربية السكانية وتطويعها بواقع حياة التلاميذ وما جرى داخل بيئتهم وحياتهم المستقبلية .
 - عدم تنوع أساليب وأنشطة التدريب من ناحية ، وتنوع البرامج لتتلاءم مع تنوع الفئات المستهدفة .
 - انخفاض المستوى الثقافى والفنى لكثير من الموجهين القائمين بالإشراف .
 - القصور فى التدريب على إجراء البحوث بجانبها الكمي والكيفي .
 - اعتماد البرامج على الجانب النظرى دون إشراك المعلمين فى اختيار نوعية لبرامج التدريب التى يحتاجون إليها .
 - عدم متابعة أداء المتدربين لضمان ضم التغذية الراجعة والتطوير المستمر فى ضوء نتائج متابعة الأداء الفعلى مما يتطلب الاهتمام بالتنمية المستمرة للمعلم ليكون قادرا على توجيه أهداف التربية السكانية وممارستها فى اتجاه تكوين العقلية المستقبلية فى مجال الأمور السكانية حاليا ومستقبلا وبما يتماشى مع الظروف الراهنة وما تتطلبه هذه

الظروف من تكيف لتحقيق التوازن المطلوب وبحيث يصبح الطالب مسلحا بالخبرات والقدرات اللازمة للعصر الجديد .

• وللتغلب على هذه المشاكل ولخلق التدريب المتمركز داخل المدرسة والمتصل بواقع الحياة اليومية ، ولتفعيل عمليات التنمية المهنية المستدامة كأحد مرتكزات تحقيق النقلة النوعية في العملية التعليمية صدر القرار الوزاري رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٠ بأن تنشأ بكل مدرسة (ابتدائي - اعدادي - ثانوي عام وفني) وحدة للتدريب يصدر بتشكيلها قرار من مجلس إدارة المدرسة من :

- أحد نظار أو وكلاء المدرسة ويكون متفرغا للعمل بها مشرف على الوحدة .
 - العائدين من البعثات الخارجية للاستفادة من الخبرات التي حصلوا عليها لتطوير الأداء المدرسي .
 - عدد من الخبرات الفنية والإدارية المشهود لهم بالكفاءة بالمدرسة .
- وتختص الوحدة بتصميم وعقد البرامج التدريبية للعاملين على مستوى المدرسة وتقديم المشورة الفنية لهم وتعمل وزارة التربية والتعليم على تفعيل وحدات التدريب والتكوين المدرسية بهدف الوصول إلى المدرسة القائمة على التنمية المهنية ذاتيا Professional Development based School .

ثانيا : طرق المعلم وأساليبه في تدريس التربية السكانية وتقييمها

إذا كان تشكيل التلميذ وتنمية اتجاهاته إزاء حجم الأسرة الصغيرة على اعتبار أنه السبيل لتطوير الفرد والمجتمع فإن ذلك يعتبر استراتيجية ينبغي أن توضع في الاعتبار حينما يحدد التعليم تكتيكاته بمعنى أن الأهداف التربوية على كافة المستويات التعليمية للتربية السكانية يجب أن يكون محورها تخطيط الأسرة وتنظيمها ، وأن يترجم المعلم هذه الأهداف إلى خبرات تعليمية تكسب الفرد الاتجاهات نحو الأسرة الصغيرة (٣٨) وتعد طريقة التدريس هي الترجمة الفعلية للأهداف المرجوة من خلال محتوى المقررات التي أدمجت بها التربية السكانية لإحداث التغير المطلوب في سلوك المتعلم . والطريقة هي نشاط تفاعلي بين عدة أطراف تشمل المعلم والمتعلم والمحتوى والوسيلة ولا توجد طريقة مثلى للتدريب عليها وإنما الطريقة المثلى هي التي تتماشى مع الموقف التعليمي وطبيعة التربية السكانية ومستوى المعلم والإمكانيات التي لدى المتعلم ومن هذا المنطلق فالطريقة من المنظور السكاني هي أساليب المعلم التي يتبعها وأدواره التي يقوم بها فسي توظيف المحتوى لبناء شخصية المتعلم في جوانبها الإنسانية والعقلية ، والخلقية والوجدانية

والاجتماعية ومن هذه الأساليب والطرق ما يتم داخل الفصل وأخرى تعتمد على نشاط التلميذ

خارج الفصل ومن أهمها :-

(١) طرق داخل الفصل :

أ - الإلقاء

ب - حل المشكلات

ج - دراسة حالة بالذات

د - طريقة آثاره انتباه التلاميذ وتفكيرهم

هـ - طريقة الفريق

و - الوسائط المتعددة . ي - العصف الذهني .

(٢) طرق تعبر عن نشاط التلاميذ منها :

أ - الملاحظة الموجهة

ب - المقابلة داخل البيئة المحلية .

ج - الدراسة الحقلية لسكان البيئة المحلية

د - الاستبيان .

ويتسبب المعلمون في الغالب الأعم طريقة الإلقاء - وهي طريقة تقليدية دأب على اتباعها داخل المدرسة المصرية المعلم حيث أنه تم إعداده وتأهيله من خلال هذه الطريقة وهي تحرم التلميذ من حقه في الاشتراك والتفكير في ربط عناصر التربية السكانية ببعضها ، واستنتاج الحقائق ، واقتراح الحلول للمشكلات من خلال التلميذ وتفاعله مع زملائه تفاعلا اجتماعيا إيجابيا . وهذه الطريقة لاتجدي نفعاً فيما نصبوا إليه بما يتناسب مع ظروفنا المستقبلية كما لاكتسب التلميذ العقلية المزنة التي تساعده على التكيف بالأوضاع الجديدة دون التمسك بتقاليد الماضي . ولذلك أشارت التقارير إلى أهمية إثراء المواقف والأنشطة المصاحبة ، وعرض المفاهيم السكانية بطريقة شائعة وجذابة ، وأن تتيح للتلاميذ المناقشات الصريحة التي يسودها الانفتاح على الواقع القائم والفكر المبني على النقد للاهتمام بالجوانب الإنسانية والتنمية الذاتية (٣٩) ولذلك فمن الأهمية أن يفسح المعلم المجال للتلاميذ لعرض وجهات نظرهم المختلفة لينشطوا ويفكروا ، ويكون لهم دور إيجابي في بحث المشكلات لتعميقهم فكرا والاهتمام بإنسانية الإنسان فترتفع معنويات التلاميذ ويستجدد لديهم الأمل في رؤيتهم على حل مشكلاتهم بالتعاون والاعتماد على النفس ، وتغير دورهم من المستقبل السلبي إلى المتفاعل مع الآخرين من جانب والبيئة من جانب آخر .

إضافة إلى ذلك فالمشكلة السكانية تتطلب العمل لجماعي من جانب المعلم والطلاب لتدريبهم على كيفية اكتساب اتخاذ وصنع القرار من خلال واقع حياتهم وما يجري داخل بيئتهم وتدريبهم على البحث والتقصي عن المعلومات في إطارها الشامل ليتفاعلوا مع البيئة التي يعيشون فيها في مجال الأمور السكانية حاليا ومستقبليا وليتحول دور الطالب من المتلقي السلبي إلى الباحث المنتج . (٤٠)

وتشير التقارير الرسمية وغير الرسمية التي أبرزتها بعض الدراسات إلى أن كثافة الفصول المدرسية وتعدد فترات الدراسة قد ترتب عليها ضعف التفاعل المثير بين التلاميذ والمعلم . كما شكلت الدروس الخصوصية عامل هدم لجهود التربية السكانية حيث صاحب انتشارها تهاون من جانب كثير من المعلمين في أداء واجبه داخل المدرسة ، كما أدى ذلك إلى قدر من التسبب وعدم الانضباط والانتظام بالمدرسة على مدار السنة والاهتمام بما ينبغي أن يستلزمه التلميذ اعتمادا على الدروس الخصوصية ، والتركيز على نتائج التحصيل نحصول على الدرجات دون الاهتمام بتنمية السلوكيات والتجريب الميداني والتعامل مع البيئة والبشر ، والتي تعد من أفضل الوسائل لاكتساب استخدام الأسلوب العلمى فى التفكير وتحمل المسؤولية واتخاذ القرار.^(٤١)

وعلى الرغم من اهتمام الوزارة منذ منتصف التسعينات بانتظام الطلاب ، والحرص على اليوم الدراسى الكامل ، ودعم الأنشطة المدرسية ومحاولة استثمارها ، إلا أن ذلك لم يؤدى إلى أى تغيير فى رفع مستوى التربية السكانية . ولكى تكون الأنشطة المصاحبة للمادة عملية ذات فائدة كان لابد أن تخضع للتقويم الفعلى والجاد لأن إهمالها يؤدى إلى الاستخفاف بها حيث أن للامتحانات أثرها الحاكم فى العملية التعليمية ، فهى تحدد مسار عملية التعلم وجهتها ، فمهما وضعنا من أهداف للتربية السكانية ، وحسنا من طرق التدريس ، فإن الإحانات تحدد فى النهاية ما يتم تعلمه بالفصل ، فقد يتم إعداد المعلمين وتدريبهم وتطوير أساليب التدريس ثم تأتى الامتحانات لتقيس الحفظ والاستظهار وحدهما ، وفى هذه الحالة نجد أن التلميذ سوف يحفظ والمعلم سوف يشجع تلاميذه لأن الامتحانات تقيس الحفظ وحده .^(٤٢)

لذا يجب تنويع أساليب التقويم والامتحانات فى ضوء طبيعة المادة الدراسية وخصائص الأهداف التربوية ولذلك ، فالاعتماد على الاختبارات التحريرية وحدها ليس هو الأسلوب الأمثل ، فحينما لا تهتم الامتحانات بتقويم الجوانب القيمة والوجدانية والاجتماعية أو الجوانب الميدانية فإن هذا كله يتضاءل أهميته - بل تتلاشى أثناء التدريس ويتم التركيز على ما تهتم به الامتحانات وهى تقيس فى معظمها الجوانب المعرفية اللفظية مع التركيز على المستويات الدنيا لها فى صورة الحفظ والاستظهار .

كذلك يجب أن يكون التقويم فى كل ما يقوم به الطالب من أنشطة وبحوث ومشروعات ، وما يؤديه من مهارات عملية ، وأن تتنوع أدواته مثل الامتحانات الشفوية والاختبارات السريعة وبطاقات الملاحظة وملف الطالب Portfolio واختبارات الأداء . كما يجب أن تتنوع الأنشطة المنهجية للتربية السكانية بالمواد المدمجة فيها بتنوع البيانات ، ومراعاة الظروف الجغرافية والبيئة لكل محافظة من المحافظات فى الجمهورية ليحس الطالب فيها بجهد العقل والفكر الإنسانى والأخذ بمفاهيم جديدة تتعامل مع سيناريوهات المستقبل .^(٤٣)

ثالثا : الإشراف التربوي

من الملاحظ إن الإشراف التربوي عبر مراحل التعليم المختلفة بمصر يعاني من سلبيات متعددة كما تشير التقارير والدراسات ، لعل من أهمها نقص الإمكانيات المادية والبشرية، وانخفاض المستوى الثقافي والفني لكثير من الموجهين ، كما تتعدد مستويات الكفاية العلمية والمهنية بشأن الأمور السكانية فضلا عن ضعف الجدية والحماس في حمل رسالة الإشراف والافتقار إلى المهارات والخبرات اللازمة لتدريس التربية السكانية من حيث تطويعها بواقع حياة التلاميذ ، وما يجرى داخل بيئتهم ، حيث أن التوجيه يؤدي دوره بالطريقة التقليدية مستخذا شكل عملية تمارس رأسيا من أعلى إلى أسفل على شكل أوامر تلقى من جانب الموجه، أو توجيهات تقحم دون تفهم سلوكيات العمل الجماعي مما جعله يقف عند مستوى تصيد الأخطاء ، وبما لا يسمح بالابتكار والتجديد وفق ظروف البيئات المحلية ، وجعل المعلم مجرد آلة منفذة . فمن الضروري أن يتوافر للمعلم قدر من الحرية في تنفيذ المنهج بحيث يستطيع التجريب والابتكار في ضوء ما يدركه من خصائص البيئة المدرسية ودرجة الحضارى وحاجات واهتمامات التلاميذ^(٤٤) كذلك يتعين توجيه اهتمام المعلم ، وتدريبه على جعل الطالب المحور الأساسى للعملية التعليمية فى الأمور السكانية ، وبناء نشاطاته التعليمية على هذا الأساس وبمشاركة فاعلة من التلاميذ أنفسهم ، والأخذ بنظام الحوافز الإيجابية لما لها من آثار فى تحقيق التزام التلاميذ . ويكون الموجه قدوة للمعلم فى اهتمامه بالتلميذ ، وفى ممارساته لأدواره ، فإن توقعات الدور الذى يقوم به الموجه الفنى تفرض أن يستلزم مواقف تعليمية وأساليب مستحدثة ليخلق تفاعلا إيجابيا بينه وبين التلاميذ لتنمية اتجاهاتهم نحو المشاركة فى ممارسات التربية السكانية والأنشطة والمواقف المتعلقة بها فى إطارها الكلى ، وفى ضوء الأهداف التربوية الكبرى التى تنحو نحو تحقيقها^(٤٥) . ومسايرة لمفهوم التربية السكانية وفلسفتها ينبغى تطوير الاختبار والترقية لوظائف الإشراف الفنى بما يضمن وصول العناصر القادرة الواعية لدورها فى خفض معدل الزيادة السكانية بالإضافة لتطوير أساليب التوجيه بما يسمح بالابتكار والتجديد من قبل المعلم والتلاميذ ، ويتفق مع أهداف التربية السكانية وظروفنا المجتمعية^(٤٦)

رابعا : عجز المباني والتجهيزات المدرسية

يعد المبنى المدرسى أحد التحديات التى واجهت المؤسسة التعليمية فى مصر لتحقيق دورها إزاء المشكلة السكانية ، حيث تعاني عملية المبنى ، خاصة بمرحلة التعليم الأساسى، عجزا الأمر الذى ساهم فى عدم تحقيق الاستيعاب الكامل للملزمين حتى الآن ، وأدى إلى

تعدد الفترات الدراسية والتي حققت وزارة التربية والتعليم نجاحا كبيرا في مواجهتها على مدى الأعوام الماضية. (٤٧)

وتبذل هيئة الأبنية التعليمية التي أنشئت بقرار رئيس الجمهورية ١٩٨٨ جهود كبيرة في مجال الأبنية التعليمية تتضمن إصلاح وبناء المدارس حيث نفذت الهيئة التعليمية خططها لبناء المدارس بمعدل ١٥٠٠ مدرسة سنويا ، وذلك لمواجهة وحل مشكلة الفترة الثانية وتقليل الكثافة في الفصل إلى المعدل النمطي لتكون أكثر فاعلية في تحقيق غايات العملية التعليمية. (٤٨)

خامسا : الإدارة المدرسية والتنظيمات المدرسية على المستوى المدرسي

أ - الإدارة المدرسية

تشير الدراسات إلى أن أى تطوير للتعليم قوامه تطوير إدارته ومن ثم ، فإن الاستراتيجية الفاعلة لمواجهة المشكلة السكانية هي تلك التي تأخذ في حساباتها تطوير قيادات المؤسسة التعليمية بمعنى أن قدرة المؤسسة التعليمية على تحسين الخصائص السكانية ، وتحقيق التغيير في سلوك الناشئة والشباب ، وتحقيق الحماس والافتتاح للوصول بحجم الأسرة المصرى إلى حجم مناسب بما يتناسب مع إمكانياتنا الاقتصادية والاجتماعية والتحول المتوقع أن يحدثها عالم المستقبل ، رهن بقدرة القائمين على قيادة المؤسسة التعليمية (٤٩). ويعد مدير المدرسة المسئول الأول عن تنظيم العملية التعليمية ، وتخطيطها وتنفيذها ، وتوجيه العملية الإدارية ذاتها لتحقيق أهداف العملية التربوية . وهو حلقة الاتصال الثابتة في العلاقات المدرسية بين المدرسين بعضهم وبعض ، وبين التلاميذ والآباء والمدرسين ، وبين الموجهين والمعلمين والمجالس والتنظيمات المدرسية ، وعليه مسئولية المتابعة داخل الفصول ، وملاحظة سلوك المعلمين والمتعلمين ، كما أنه همزة الوصل بين الإدارة التعليمية العليا والمجتمع المحلي. (٥٠)

ولقد أصبح التغيير السريع المنتمى أحد خصائص السكان بمصر مما وضع أعباء وصعوبات كثيرة أمام إدارة المدرسة ، وضاعفت هذه الصعوبات من أهمية دور المدير كقائد للمدرسة ، والتحول من التسيير التقليدى للعمل الإدارى ، إلى القيادة المدرسية ، وهى إدارة التعامل مع متغيرات المستقبل. (٥١)

كما تشير الدراسات والتقارير إلى انخفاض الكفاية الفنية والسلوكية والإدارية لدى غالبية مديري المدارس عبر المراحل التعليمية لضبط العملية التعليمية على مستوى المدرسة ، مما يتطلب الاختيار الدقيق للمديرين المؤهلين علميا ، والمشهود لهم بالقدرات الإدارية والقيم الأخلاقية لضبط المدرسة وتحمل ما تقتضيه من مسئوليات ، أضف إلى ذلك أن هناك إحساس

عام بين مديري المدارس بأن الوزارة ومديريات التعليم لا تترك لهم من السلطات إلا القليل وأن كثرة اللوائح والتعليمات التي تصدر عن الوزارة أو عن مديريات التربية بالمحافظات قد سدت طريق التجديد والابتكار والتطوير أمام المدارس على اختلاف أنواعها ومستوياتها. (٥٢)

كما تشير التقارير والدراسات كذلك إلى أن نظم العمل بالمؤسسة التعليمية يعاني من الروتين والإجراءات غير الملائمة لطبيعة العصر ترتب عليها مناخ معقد يؤدي إلى إعاقة تحقيق الأهداف ، وأن هناك قصورا يأتي في مقدمته عدم مسايرة الإدارة للأساليب الإدارية الحديثة والتي تقوم على أسس أكثر تعاونية وأكثر مشاركة في اتخاذ القرار وقدره على تحمل المسؤولية، وتنمية الرغبة للعمل كفريق، (٥٣) فالمسؤولية الأساسية للإدارة المدرسية هي ترتيب وتوفير البيئة التنظيمية وأساليب العمل والأنشطة المنهجية للمواد الدراسية بطريقة تساعد المعلمين على إنجاز الأهداف لتحقيق النمو المتكامل للتلاميذ من خلال إزالة الصعاب والمعوقات ، وإطلاق القوى الكامنة والتحفيز وهذا لم يتوافر بمؤسساتنا التعليمية . إن نجاح المؤسسة التعليمية مستقبليا يعتمد بشكل متزايد على القيادة كعملية تشاركية تعاونية تعتمد على المهارات والصفات المتضمنة في الحياة المدرسية. (٥٤)

ب - التنظيمات المدرسية

تعمل المراحل التعليمية المختلفة في مصر على تحقيق أهدافها عن طريق العديد من التنظيمات التي يتم تشكيلها داخل سياقها ومنها مجلس إدارة المدرسة ومجلس الآباء والمعلمين ومجلس الأمناء . ولهذه التنظيمات وظائف ومهام محددة والتي من خلالها تتمكن الإدارة المدرسية من القيام بعملها ، وأداء مهامها ويتم تشكيلها وفقا لما جاء بالقرارات الوزارية حيث تعد هذه المجالس الآليات التي تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية وتنفيذ خططها وبرامجها وتحقيق السلاحم بين المدرسية والمجتمع المحلي المحيط بها وتنميته ومن ثم بلوغ الأهداف التربوية المناط بها .

ومن بينها تحقيق فعالية البرنامج القومي للتربية السكانية والدمج بمناهج المؤسسة التعليمية . ونظرا لأن المدرسة أداة أساسية لدفع عمليات التغيير الاجتماعي والإنساني ، ومركز إشعاع للبيئات المحيطة بها ، فلا يمكن تأدية دورها الاجتماعي والإنساني على أحسن وجه دون أن يكون هناك ارتباط قوى بينها وبين البيئة المحيطة بها على أن يكون هذا الارتباط مبنيا على أسس من التفاعل الاجتماعي ، وعلى أسس الأخذ والعطاء (٥٥) . ومن هذه التنظيمات :-

١- مجلس إدارة المدرسة

باستقراء الوثائق الرسمية لمجلس إدارة المدرسة ، يتضح أنه منوط به الآتي :

١- القيام بالمهام الإشرافية والشئون الإدارية اليومية للمدرسة من تنظيم ، تربيته ومتابعة ورقابة واتخاذ القرار ، والإشراف على التنظيمات المدرسية الأخرى داخل المدرسة ، بالإضافة إلى الإشراف على الأنشطة المدرسية المختلفة ، وتوزيعها داخل المدرسة وخارجها لتوثيق صلة المدرسة بالبيئة المحلية .

ولربط المدرسة بالمجتمع ، حرصت الوثائق الرسمية على وجود ممثل للمجلس المحلي للمدينة أو الحى أو القرية التى تقع فيها المدرسة ضمن أعضائها المشكلين .^(٥٦)

كما يأتى من بين مهام هذا المجلس توثيق العلاقة بين المؤسسة ومجتمعها المحلي وما يصاحب ذلك من أنشطة مختلفة يقوم بإقرار مشروعاتها وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لها من ميزانية المدرسة^(٥٧) إلا أن الدلائل تشير أن الممارسات الفعلية لهذا المجلس تتصف بالقصور والضعف ، وكثيرا ما تنسجم بالناحية الشكلية ، خاصة أنه لم يعتن بتوجيه الأنشطة المصاحبة لبرامج التربية السكانية فى نطاق البيئة المحلية لتنمية وعى الناشئة وفهمهم للأمور السكانية والسياسات الناتجة منها والمرتبطة بها ، الأمر الذى ساعد على ضعف تأثيرها فى غرس الاتجاهات السلوكية المرتبطة بخفض التكاثر البشرى لتحقيق نوعية مناسبة من الحياة فى البيئات المحلية^(٥٨) .

٢- مجلس الآباء والمعلمين :

يعد هذا المجلس بمثابة تنظيم تربوى ، وأحد قنوات الاتصال الرئيسية لتدعيم الصلة بين المدرسة ومجتمعها المحلي حيث يعد الآباء ممثلين عن المجتمع المحلي ، ومن خلالهم تتمكن المدرسة من تقديم خدماتها سواء للطلاب أو للمجتمع .

ونظرا لأهمية ذلك التنظيم المدرسى ، فقد توالى صدور القرارات الوزارية المنظمة له وكان آخرها القرار الوزارى رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٩ لتحديد أهدافه وتشكيله وتنظيم دوره وسائر أنشطته . وقد تحددت الأهداف فى :-

- ١- توثيق الصلات بين الآباء والمعلمين فى جو يسوده التعاون .
- ٢- تنمية حب المدرسة وتعميق الانتماء للوطن .
- ٣- العمل على رفع كفاءة لعملية التربوية والتعليمية بالمشاركة الفعالة التى تحقق المتابعة المتكاملة .

٤- تشجيع الجهود الذاتية الاختيارية للمواطنين بهدف الإسهام في دعم العملية التعليمية -

ويتم ذلك وفق القواعد التي تضعها وزارة التربية والتعليم .

٥- توجيه جهود الآباء والمعلمين لرفع المستوى العام للمجتمع المحلي ، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها . ويعد هذا الأخير هدفا صريحا لرفع المستوى العام للمجتمع المحلي ، والمساهمة في تحقيق أهداف التربية السكانية .

ومما يدل على أهمية هذا الهدف ، توجيه ٥٠% من ميزانية المجلس للصرف على مشروعات الخدمة العامة ، ومعسكرات خدمة البيئة ، وتنمية المجتمع الذي تقع في دائرته المدرسة. (٥٩)

وعند تحليل إنجاز مجالس الآباء والمعلمين ، لوحظ عدم قيامها بدور فعال فيما يرتبط بميدان التربية السكانية والأنشطة والمشروعات المرتبطة بها ، حيث يتركز في معظم أدوارها حول العملية التعليمية ، ونادرا ما يهتم بأنشطة التربية السكانية لقصور نظرة الآباء حول دوره ، وتعدد أبعاده ، ولغموض مفهوم وأهداف التربية السكانية لدى غالبية أعضاء المجلس. (٦٠)

ولذلك توجد فجوة قائمة بين ما ورد في الوثائق الرسمية من أدوار واختصاصات وبين الممارسات الفعلية ، وما يشوبها من خلل لمجالس الآباء والمعلمين فيما يتعلق بدورها تجاه تنمية الوعي للتخلص من العادات والتقاليد التي تحبذ التكاثر السكاني والمشكلات الناتجة عنه والمرتبطة به ، مما جعل دورها مجرد حبر على ورق مما لا يشكل الوجدان الوطني والقومي للبيئة المحلية تجاه المشكلة السكانية وذلك على الرغم من الدور المأمول من هذه المجالس في مواجهة المشكلة السكانية في التعليم المصري ، مما أفقدها قيمتها في بعض الأحيان ، وافتقار تنظيماتها للمصداقية. (٦١)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عزوف من الآباء وأولياء الأمور عن حضور اجتماعات مجالس الآباء والمعلمين ، والمشاركة الفاعلة في سير الحياة المدرسية وتفعيلها ، إما بسبب غياب وعيهم بأهمية وجدوى مشاركتهم ، أو بسبب تهميش السلطة المدرسية لاختصاصاتهم في دعم مساندة العملية التعليمية (٦٢)

وباستفراء تجارب بعض الدول النامية ومنها إيران والتي كانت لها مثل ظروفنا في المشكلة السكانية ، واستطاعت أن تحرز تقدما في هذا المجال والنهوض بمجتمعها ، نجد أن مجالس الآباء والمعلمين كانت أحد أهم الآليات في تفعيل دور المؤسسة التعليمية من خلال تبني أدوار جديدة للتنظيمات المدرسية والتي تؤكد على التعليم في السياق الاجتماعي واعتبار المدرسة تنظيما يتيح الفرصة لممثلي التنظيمات القيام بدور فاعل في العملية التعليمية والتربوية والتنمية

المجتمعية حيث تم تخطيط برامج التربية الوالدية من خلال قيادات مجالس الآباء والمعلمين .
وتتم تنفيذ هذه البرامج بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومجلس الآباء والمعلمين ومديرى
المدارس فى إنحاء الدولة، وتمثلت أهداف التربية الوالدية فى :

- ١- تنمية الأسر وزيادة وعيهم بالمشكلة السكانية .
- ٢- إيجاد تكامل ثقافى فى المجتمع .
- ٣- تنسيق الأساليب التربوية بين المدرسة والمنزل .
- ٤- استخدام قدرات الأسرة والاستفادة منها .
- ٥- التعاون والشراكة فى برامج التربية الوالدية (٦٣)

سادسا : ضعف مساهمات المجتمع المحلى

إن التزام الدولة بالتعليم والتنشئة الاجتماعية لا يعنى مسئولياتها الكاملة بشأنه ، فالدولة
مع حرصها على توفير الإنفاق والقوى البشرية المؤهلة لتنشئة الأجيال تربويا وتعليميا فى إطار
اجتماعى ، لا يمكنها دون تعاون بناء تنشئة مواطنيها تنشئة جيدة ، وإعداد قواها البشرية القادرة
على الاعتماد على نفسها ، والتي تملك المهارات لحل مشاكلها واتخاذ القرار بشأنها ، والتصدى
لها بحلول مبتكرة دون تكثيف الجهود ليحمل المجتمع المحلى والمبادرات الشعبية والجهود
التطوعية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات الشبابية والمجالس المحلية ورجال الأعمال،
دورهم فى تنمية المجتمع لحل المشكلة السكانية بجانب المؤسسة التعليمية . (٦٤)

وبعد استعراض واقع دور المؤسسة التعليمية بمصر فى مواجهة المشكلة السكانية تبرز
ضرورة تناول المداخل العالمية الإدارية والتدريسية لتفعيل دور المؤسسة التعليمية تجاه القضايا
الإنسانية والبيئية والمجتمعية التى تعد القضية السكانية من أبرزها وهذا هو موضوع المحور
الثانى .

المحور الثانى :

**بعض المداخل الإدارية والتدريسية المعاصرة لتفعيل دور المؤسسة التعليمية تجاه القضايا
الإنسانية والبيئية والمجتمعية**

أولا : المداخل الإدارية :

غدت الإدارة الحديثة السبيل الأمثل للمجتمع فى إحداث التغير ، وتوجيه حركات
التطوير وتحديد مساراتها لتهيئ للمجتمع مستوى عاليا من الرفاهية وهذا يوضح تعاظم دور
الإدارة المدرسية ، فالتربية السكانية باعتبارها عملية مجتمعية موجهة من خلال المؤسسة،

التعليمية لن تتحقق بدون وجود إدارة تقوم عليها وتحركها لتحقيق أهدافها الإنمائية حيث تؤكد الأدبيات أن الكفاءة الإدارية ، وليست الموارد المالية ، هي التي تتحكم في القدرة على تحقيق دور المؤسسة وأهدافها ، وأن مقدرة المؤسسة التعليمية على استثمار مواردها سواء البشرية أو المالية أفضل استثمار ممكن ، يعتمد على قدرتها الإدارية (٦٥).

وتشير أدبيات إدارة المؤسسات التعليمية إلى وجود بعض المداخل التي أخذت بها إدارة هذه المؤسسات تحقيقاً لتفعيل دورها داخل المدرسة وخارجها في إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي بالمجتمع المحلي . ولعل أهم هذه المداخل ما ينادى به علماء الإدارة خلال التسعينات من القرن الأخير لإشاعة وترسيخ قيم التقدم والإنجاز .

١ - مدخل العمل الجمعي التطوعي القائم على التعاون الإنساني

يمثل العمل التطوعي أهمية خاصة في الحياة المعاصرة حيث يسمح بالتمتع من خلال مشاركة الأفراد عن اختيار وطواعية في كافة العمليات، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية في المجتمع . وتعد المشاركة كما يقول تقرير الأمم المتحدة للتنمية سنة ١٩٩٣ ، الأساس الذي تقوم عليه كافة التنظيمات الاجتماعية بشئى صورها (٦٦) . والعمل الجمعي التطوعي عمل غير رسمي ينشأ نتيجة للعلاقات التي توجد بين الأفراد في مكان واحد، فهم في تفاعلهم لا تحكمهم مقتضيات الدور الرسمي فحسب ، وإنما توجه سلوكهم مجموعة من الاحتياجات النفسية والاتجاهات والدوافع . ومن بين هذه الحاجة إلى الانتماء إلى جماعة، والاستمتاع بالعمل التطوعي لتحقيق طموحاتهم وآمالهم وتبني مدخل العمل كفريق وليس للقوانين أو اللوائح دخل في وجود العمل التطوعي حيث وفر التنظيم التطوعي المناخ الذي يسمح للأفراد إشباع حاجاتهم الاجتماعية والفكرية من خلال تفاعلهم وممارساتهم لأنماط سلوك متنوعة . ومن هذه الحاجات :

- الحاجة إلى التقدير وإثبات الذات .
- المشاركة الوجدانية وتفهم المشاعر .
- الدعم والتأكيد وحل المشكلات .
- إتاحة فرص الخلق والابتكار (٦٧) .

ولا ترضى التنظيمات التطوعية عن الوضع الراهن بل تسعى للبحث عن بدائل أفضل للارتفاع بالمؤسسة التعليمية حيث ظهرت بصورة واضحة في البيئة المدرسية باعتبارها آليات عمل تحقق أهداف المدرسة كتتنظيم اجتماعي ، وتشكيل أداء منسوبيها من خلال العلاقات بين التنظيمين الرسمي والتطوعي ، لتتصهر جميعاً في تحالفات فعلية ذات إهتمام حقيقي بالواقع

المعاش . ويتمتع التنظيم التطوعي بالاستقلالية في إتخاذ القرارات ، ومع ذلك فهو يرتبط بفلسفة المدرسة وخططها الإنمائية وتحقيق أهدافها . (٦٨)

وتعد قنونات الإتصال المرآة الحقيقية للتنظيم التطوعي ، ومقياس مدى فاعليته حيث تحتاج المؤسسة التعليمية إلى شبكة مفتوحة من العلاقات بين جميع الأعضاء وبعضهم بدءا من مدير المدرسة والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحلي ، لتوفير القدرة على إنجاز الأهداف في نسج متكامل حيث أن كل عضو يكمل الآخر ويطورة كما يفترض أن قوة الرؤية كفريق وحصيلتها بالعمل الجماعي أعظم من العمل الفردي حيث أصبح ينظر إلى التعليم كوسيلة مجتمعية لتحقيق التنمية الشاملة والدائمة وليس كهدف في حد ذاته . (٦٩)

من هنا أصبحت التنظيمات التطوعية ضرورة ملحة لتغير رؤية الأفراد والجماعات من اللامبالاه نحو القضايا السكانية والبيئية وأثارها المجتمعية ، إلى المبادأة والإيجابية في التعبير عن إهتمامات الأفراد والجماعات بإصلاح البيئة المحلية وخصائصها السكانية ، ولترسيخ الشعور بالانتماء وتحقيق الأهداف التعليمية والمحلية في المؤسسات التعليمية بصفة خاصة .

ويطرح مشروع إصلاح التعليم في أمريكا (٢٠٠٠) دور العمل الجمعي التطوعي في الإصلاح التربوي المقترح من خلال التأكيد على خدمات جمهور العامة باعتبارهم أولياء أمور وأبناء طلاب في المؤسسات التعليمية ، وإسهاماتهم التطوعية من أجل تحقيق أهداف إصلاح التعليم وكذلك المشاركة في تمويل الاهتمامات التربوية المحلية في ضوء الاحتياجات التربوية والتعليمية للأطفال وأسرهم . (٧٠)

٢- مدخل التنمية الاجتماعية الشاملة **Acomprehen Sive Frame Work for Development**

تعد التنمية الاجتماعية أسلوب حياة للمجتمعات المتحضرة ، ودافعا لها لمزيد من التقدم حيث أصبحت قيم الإنسان والأمم تقاس بما يملكه مواطنوها من معارف علمية وأساليب ديمقراطية ، وإتساع مفهوم التعليم بها من حيث المساحة الزمنية والمكانية وبما يسهم في تكوين البشر ومدى قدرتهم على النظر إلى المستقبل ، وعلى التجديد والتطوير والابتكار حيث يعتبر تنمية المجتمع من أجل التغير جوهر عملية التنمية الاجتماعية ، وبدونه لا معنى للتنمية فهي مفادها التحرك في ضوء أهداف جديدة وبطرق وأساليب جديدة وفي ظل نظام جديد للقيم والمفاهيم يختلف عما سبق . (٧١)

وينظر للتنمية الاجتماعية على أنها عملية هامة وشاملة على كافة المستويات لمختلف المجتمعات والأقطار تتطلب النهوض بها لزيادة قدرات البشر ، وتسليحهم بالخبرات والمهارات استثمارا للطاقات الكامنة فيهم ، وتعبئة للموارد البشرية غير المستغلة ، ووسيلة للفهم والتفاعل

المتبادل لجهود المجتمع والتنسيق بينها . وهى تركز بشكل أساسى على تنمية الأفراد والجماعات والبيئات والمجتمع ككل ، فهى لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية والمادية التى تعنى بزيادة الإنتاجية بل تعنى قبل كل ذلك بالإنسان من حيث الرعاية الصحية والتعليمية والتثقيفية ، ونوعية ما يتمتع به من الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، أو الحياة التى يحياها بصفة عامة مقارنة بنظرائه داخل مجتمعه ، أو داخل بيئات أخرى سواء إقليميا أو محليا أو عالميا . (٧٢)

وهكذا استطاعت المؤسسة التعليمية مد الجسور الثقافية والتعليمية إلى كل المواطنين ولمختلف الفئات وأصبحت أساس عمليات التنمية فى مختلف الاتجاهات والنشاطات فى مشروعات تكامل المدرسة مع الخدمات الصحية والإنسانية والاجتماعية مما أحال المدرسة إلى مؤسسة رئيسية للنمو المتكامل فى المجتمع . ولم يقتصر دورها على التعليم الأكاديمى فحسب بل امتد لتقديم خدمات متعددة بداية من التوعية إلى نشر الثقافة العلمية والصحية وتنمية الحس الجمالى والبيئى وتقديم برامج الإثراء التى تؤدى إلى تقدير الذات والتنمية البشرية من خلال الحوار الحر الخلاق ، إلى تنمية المهارات الإنتاجية لزيادة دخل الأسرة ، وبذلك أصبحت كيانا متمركزا حول التنمية الاجتماعية من خلال برامجها المساندة لتكوين الإنسان وحصوله على فرص متكافئة للتميز مثل : (٧٣)

- ١- الاهتمام بخدمات التوجيه والإرشاد المهنى والتربوى .
- ٢- نشر الوعى الصحى والبيئى والسكانى والاهتمام بالسلوكيات .
- ٣- رصد الظواهر السلبية فى المجتمع كانتشار المخدرات أو العنف بالمدرسة والمجتمع والخروج بنتائج إيجابية .
- ٤- تنمية العادات التى تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية : السلوك التعاونى - العمل الجمعى الطوعى - الادخار - احترام العمل وإتقانه .
- ٥- الاهتمام بتربية المعاقين والموهوبين .
- ٦- بناء قدرات الإنسان على التفكير والتنظيم والتحليل والوعى بالالتزام .
- ٧- نشر الثقافة العلمية والأسلوب العلمى فى التفكير بين المواطنين ، والتعرف على مشاكلهم .

ولقد بات واضحا أن تقدم البشر ورفاهيتهم تركز على تطوير وتنمية إمكاناتهم إلى أقصى حد ممكن حتى يمكن أن يحققوا ما يسعون إليه من إنجازات والتغير الذاتى الكامل فى المستقبل .

٣- مدخل الشراكة المجتمعية Community Partnership

تمثل الرؤية الجديدة لنظام التعليم اتفاقاً عالمياً حول مستقبل التعليم في القرن الحادي والعشرين حيث ينظر إليه كتنظيم مجتمعي يقدر أحداث التغير في المجتمعات المعاصرة من خلال شراكة كافة الأطراف المعنية والمتأثرة بالتعليم ، وبما يسمح أو يتيح تبني أدوار جديدة لإدارة المدرسة من خلال الانغماس الفعلي في عمليات التنفيذ ، وأن يتعلم الناس كيف يعملون معا بأساليب مختلفة . وفي هذا الإطار، ظهر مفهوم الشراكة المجتمعية ، وتعنى أن إنجاز التعليم يتطلب شراكة وتعاون عدة أطراف تعتمد على جوانب القوة فيهم من خلال التنسيق والتفاعل الإيجابي الخلاق بينهم (٧٤)

وتسعى الشراكة في التعليم إلى تأسيس رابطة عمل قوية بين مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية والتجارية والأسرية والمجتمع ورجال الأعمال ومؤسسات التعليم لإيجاد صيغ من التعاون والتضامن بينهم بهدف تطوير التعليم وتجديده من خلال إعادة تنظيم واستخدام الموارد المادية والبشرية المقدمة من الشركاء بطريقة مبتكرة ومتميزة ، وصياغة أهداف جديدة ومتطورة، والحاق أنشطة جديدة وطرق أداء جديدة مبنية على التوقعات الواضحة للأدوار ومسؤوليات كل شريك في توفير المعلومات والخدمات والمصادر للشريك الآخر (٧٥) .

فهي تبني إطاراً للالتزام بين أطراف متعددة ، وتعزز العلاقات القوية بين المدرسة والمجتمع لاستشراف رؤية جديدة .

ولقد ازدادت أهمية الشراكة في الحقبة الأخيرة في إطار المفاهيم الحديثة عن التنمية البشرية الشاملة ، فاللّ تعليم قضية مجتمعية لا يفيد إصلاحه وتطويره بحلول جزئية لمشاكل متفرقة هي في حقيقة الأمر متشابكة ومتداخلة وتحتاج إلى نظرة متكاملة ، خاصة وأن النظم التعليمية التي تديرها الدولة وتمولها بالكامل غير قادرة على إفراز النوعية المطلوبة من الخريجين لمواجهة تحديات العصر بشكل إيجابي باعتبار التعليم نسقاً اجتماعياً إنسانياً يستهدف بناء الإنسان وتنمية قدراته وإمكاناته تنمية متكاملة ، وإحداث التغير ، وتوجيهه نحو الربط بين التعليم والمتغيرات المجتمعية . ولقد أسفرت مجموعة المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة بعض القنوات المهمة بشأن الشراكة ، وهي: (٧٦)

١- الشراكة جزء لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرارات بشأن السياسات المستقبلية في الميادين المعقدة مثل القضايا الدولية والبيئية ، والتعليم والتنمية . ومن الصعب أن تتصدى لها الحكومة بمفردها دون شراكة المواطنين والاستعانة بقدراتهم الإبداعية وإمكاناتهم المادية.

٢- أهمية إزالة العقبات المؤسسية التي تعترض سبل المشاركة وإتاحة الاختيار بين البدائل.

٣- السنظر إلى الشراكة المجتمعية على أنها مسؤولة اجتماعية لتعبئة الموارد البشرية غير المستغلة ووسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد كل أطراف المجتمع ،والتنسيق بينها .

٤- الشراكة تبنى على أساس تبادل التفاهم والثقة والخبرة .
وبعد فهذه كانت بعض المداخل الإدارية المعاصرة التي أخذت بها المؤسسة التعليمية لتفعيل دورها فى مواجهة المشكلات الإنسانية والسكانية والبيئية . ويبقى بعد ذلك ضرورة معرفة المداخل التدريسية .

ثانيا : المداخل التدريسية :

من المداخل التدريسية ذات الدلالة لتناول القضايا السكانية والبيئية ما يلى :

١- التعلم التعاونى :

هو أسلوب تدريس حديث له تأثيره الموجب على تدريس التربية البيئة السكانية وأشارت دراسات متعددة إلى أن له تأثير موجب فى تدريس التربية السكانية كما ينمى اتجاه التلاميذ نحوها موازنة بأسلوب التدريس التقليدى المتبع الآن بمدارسنا . ويقصد بالتعليم التعاونى ،عمل التلاميذ مع بعضهم البعض فى مجموعات لتحقيق أهداف المجموعة ، وهى أهداف جماعية لكن بمسئوليات فردية من خلال تكليف التلاميذ بمهام مختلفة مناسبة لقدراتهم . والفريق فى مرحلة عمرية واحدة ولكن قدراتهم غير متجانسة مما يكون لها تأثير قوى على التعلم . ويتطلب لنجاح فريق العمل أن يؤدي كل فرد الأعمال المكلف بها ، ويتراوح الفريق ما بين ٣ إلى ١٣ فردا . (٧٧)

أهداف التعلم التعاونى :

- يتم من خلال التعلم التعاونى مشاركة التلاميذ بعضهم لبعض مما يزيد دافعيتهم ، ويحفزهم . ويتغير دور التلميذ من المستقبل السلبي إلى المتفاعل والمشارك مع الآخرين .
- ينمى الاتجاهات الإيجابية أثناء ممارسة العمل والتعاون بين المجموعة وبعضهم البعض وبما يساعد على اتفاق وفهم الأسس والمفاهيم العامة ، والقدرة على استخدام التعبير اللفظى فى حل المشكلات ، وعلى تفعيل وجهات النظر المختلفة ، وربما يحقق ارتفاع مستوى اعتزاز الفرد بذاته وثقته بنفسه واكتساب المهارات لحياته المستقبلية . (٧٨)
- ويتميز التعلم التعاونى بخصائص تنظيمية تميزه عن غيره من أساليب التعلم الأخرى وهى:-

• الأهداف الجماعية :

يشجع الأهداف الجماعية التلاميذ على تقديم يد العون والمساعدة لبعضهم البعض في تحقيق الأهداف حيث أن نجاح المجموعة في إنجاز المهام هو نجاح للمجموعة ككل وتدعيم لها. هدئ إلى جانب ، ومن جانب آخر ، يتم تقييم التلميذ بمفرده كحافز له بخلاف تقدم المجموعة بما يحقق التماسك البناء بين المجموعات . (٧٩)

• المحاسبة الفردية :

عناصر مدخل التعلم التعاوني كمدخل لتدريس :

- أ- الاعتماد الإيجابي المتبادل
- ب- المسؤولية الفردية .
- ج- المجموعات غير المتجانسة
- د - القائد المشارك
- هـ- المسؤولية عن الجماعة
- و- المعلم كمرشد وموجه وملاحظ
- ز- التفاعل المباشر للمهارات الاجتماعية
- ح- العمل الجماعي (٨٠)

٢- مدخل نظم الوسائط المتعددة :

هو أحد المداخل الحديثة التي تعالج معوقات التدريس في الفصول ذات الكثافة الطلابية، ويعتمد على استخدام أكثر من وسيط تعليمي ، ويراعي الدقة عند اختيارها ليتوافق مع استراتيجية التدريس ، ويكون لكل وسيط هدف تعليمي كجزء من الهدف العام للموقف التعليمي. ويتركز هذا المدخل حول الطالب ليكون محور العملية التعليمية بدلا من المعلم ، وبالتالي يتغير دور المعلم من الشرح والتلقين إلى التوجيه والإرشاد (٨١) .

والوسائط المستخدمة تربط الطالب بالبيئة وبالحياة وبالحركة كما في الحيوانات والطيور والنباتات والأسماك ، مما يساعد على تنمية حب البحث ، ودقة الملاحظة خاصة عندما يجمعونها بأنفسهم ، كما تمكنهم من ملاحظة أطوارها مثل النمو والتكاثر ، وأنها وثيقة الصلة بالمشكلات التي تواجههم (٨٢) . وتتعدد أنواع الوسائط التي يمكن للمعلم استخدامها ما بين وسائط أساسية ومنها التليفزيون والشرائط والتعليم البرنامجي ، والوسائط المكملة مثل المذكرات والكتب .

ويعد هذا المدخل من المداخل ذات الفعالية في تدريس التربية السكانية لأنه يساعد الطلاب على التعلم الذاتي والاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية بدلا من الاعتماد على المعلم كما تساعد على تنمية مهارات الملاحظة وكتابة التقارير إلى جانب الفعالية والنشاط أثناء عمل الطلاب في المجموعات الصغيرة إضافة إلى التفاعل بين الطلاب والمعلم . (٨٣)

ويقودنا ما سبق إلى أن التنمية المستمرة لدور المؤسسة التعليمية تجاه القضايا الإنسانية والبيئية والمجتمعية يساعد على تمكينها من القيام بالأدوار المنوطة بها ، والمبادأة والابتكار وإحداث التغير والتطور من خلال الشراكة المجتمعية ، وتوزيع وتنسيق الأدوار على المشاركين بدءاً من الطلاب إلى المعلم إلى أولياء الأمور إلى المجتمع بمؤسساته المتعددة .

واستكمالاً لمعرفة دور المؤسسة التعليمية في مواجهة لمشكلة السكانية في التعليم قبل الجامعي بمصر يعرض الجزء التالي لواقع المشكلة السكانية وما يرتبط بها من معوقات في دراسة ميدانية إستشرافية .

المحور الثالث:

الدراسة الميدانية حول دور المؤسسة التعليمية في مواجهة المشكلة السكانية

تقديم :

تناول الفصل بالدراسة النظرية استكشاف واقع دور المؤسسة التعليمية في مواجهة المشكلة السكانية ، وقد مهد بذلك الطريق للمحور الثالث الذي يشمل الدراسة الميدانية بغرض الوقوف على واقع دور المؤسسة التعليمية بمصر في مواجهة المشكلة السكانية لتفعيله ، ويضم هذا المحور :

١- عناصر الدراسة الميدانية وتتلخص في :

أ - الهدف منها ب- أدواتها والخطوات التي اتبعت في إعدادها .

ج-عينة الدراسة د- تطبيق الاستبانة

هـ-المعالجة الإحصائية للبيانات .

و- نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها .

وفيما يلي نتناول هذه العناصر بشئ من التفصيل :

(أ) الهدف من الدراسة الميدانية :

لهذه الدراسة هدفان رئيسيان :

- * التعرف على واقع دور المؤسسة التعليمية من حيث التصدى للمشكلة السكانية .
- * التعرف على آراء ومقترحات الخبراء والعاملين بإدارة التربية السكانية وكذا آراء معلمى التربية السكانية ومديرى المدارس والوكلاء والموجهين بمحافظات القاهرة ، الشرقية ، الدقهلية ، أسيوط بالتعليم الأساسى والثانوى .

- لتفعيل دور المؤسسة التعليمية فى السيطرة على الزيادة السكانية وخفض معدلات نمو السكان.
- للاستفادة من مؤشرات الواقع وآراء العينة فى وضع تصور مقترح يمكن الأخذ به .

(ب) أدوات الدراسة الميدانية :

من المتفق عليه أن اختيار أداة أو أكثر من أدوات البحث العلمى تتوقف على طبيعة الدراسة ومشكلة البحث ومنهجها وعينة البحث المنتقاة من حيث حجمها ومن حيث تمثيلها للمجتمع الأصلي وغير ذلك من العوامل ، لذا اختارت الباحثة الاستبانة لهذه الدراسة .

الاستبانة :

اختارت الباحثة الاستبانة كأداة للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة للمبررات الآتية :

- ١- أنها تعتبر وسيلة من وسائل جمع المعلومات التى تستخدم فى البحوث الاجتماعية .
- ٢- أن نتائج الاستبانة يسهل تحليلها وفيما يلى نتناول خطواتها بشيء من التفصيل:

الخطوة الأولى

قامت باحثة بصياغة الاستبانة فى ضوء النقاط الآتية :

- ١- الدراسة النظرية لدور المؤسسة التعليمية فى التصدى للمشكلة السكانية .
 - ٢- المداخل التدريسية والإدارية المستخدمة فى بعض الدول المتقدمة وبعض الدول النامية التى استطاعت التصدى للمشكلة .
 - ٣- الاستعانة بكتب التربية السكانية فى مجال تدريسها وأساليب المعلم فى معالجتها .
 - ٤- دراسة استبانات متعددة فى مجال البحوث التربوية .
- وقد روعى عند بناء الاستبانة أن تشمل المعلم لما له من دور فعال فى تدعيم التربية السكانية والمناهج وطرق التدريس وإدارة المدرسة ، وما تشمل عليه من تنظيمات مدرسية وعلاقة المدرسة بالمجتمع المحلى .
- ٢- صياغة أسئلة الاستبانة بحيث تكون الإجابة بنعم أو لا مع المطالبة بتقديم أسباب أخرى قد يراها المجيب .
 - ٣- ترك نهاية كل سؤال مفتوحا لوضع مقترحات أو أسباب لتفعيل دور المؤسسة التعليمية فى التصدى للمشكلة السكانية .

الخطوة الثانية :

أعدت الاستبانة في صورتها النهائية بحيث انتهت إلى الصورة الآتية :

- ١- تتكون الاستبانة من أربع أسئلة وزعت على أربع محاور تتلخص التعليمات بالإجابة عن أسئلة الاستبانة في وضع علامة () في المكان المخصص لها بين القوسين مع - إضافة ما هو ضروري من آراء أو مقترحات في المكان المخصص لذلك .

الخطوة الثالثة :

ثبات الاستبانة :

يتعلق ثبات الاستبانة بعدم تغير نتائجها ما دامت العينة ثابتة أى أن الاختبار الثابت هو الذى يعطى نفس النتائج تقريبا إذا طبق على نفس الأشخاص فى فرصتين مختلفتين . ويعرف معامل الثبات بأنه : معامل الارتباط بين الاختبار ونفسه . ويعتمد ثبات الاستبانة اعتمادا مباشرا على ثبات مفرداتها .

لذا وجدت الباحثة أن أفضل طريقة لحساب ثبات الاستبانة هي طريقة الاحتمال المنوالى حيث أن هذه الطريقة تصلح لهذا النوع من الاستبانات لأنها تعتمد على اختيار إجابة واحدة من إجابتين أو من عدة إجابات كما يتضح أيضا لحساب ثبات أسئلة الاستبانة التى تقوم فكرتها على الاحتمال الاختبارى أو معادلة الثبات وهى :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{N}{N-1} (L - \frac{1}{N})$$

حيث يدل الرمز " ن " على عدد الاحتمالات الاختيارية للسؤال ، ويدل الرمز " ل " على الاحتمال المنوالى أى على أكبر تكرار نسبى لأى احتمال اختياري من الاحتمالات التى يحتوى عليها السؤال .

الخطوة الرابعة :

يعنى الصدق أن أسئلة الاستبانة تقيس ما وضعت لقياسه فعلا . ويتأثر صدق الاستبانة بثباتها . وقد اعتمدت الباحثة لمعرفة صدق استمارة البحث على الطرق الآتية :

- ١- العرض على السادة المحكمين لمعرفة صدق الاستبانة ()
- ٢- الصدق السطحي ويتمثل فى وضوح تعليمات الاستبانة والخطوات الأساسية التى ساعدت المستفتين على فهم الأسئلة ، والإجابة عليها ، كذلك طبيعة الأسئلة ودرجة استنارة المستفتين .

٣- الصدق المنطقي (صدق المحتوى) ويتضح هذا الجانب من تحليل مجالات البحث التي يتضمنها ، والتي تم عرضها على المحكمين من الأساتذة بنية التعرف على رأيهم في الاستبانة للتأكد من شموليتها ، وللتأكد من وضوحها ، وصياغة العبارات بأسلوب لا يحتمل أكثر من معنى . وعندما وضعت الاستبانة في صورتها النهائية ، تبين أنها صالحة للتطبيق وصادقة في مضمونها وقد تأكد للباحثة بعد تطبيق معادلة الثبات المشار إليها سابقا ثبات الاستبانة .

(ج) عينة البحث :

شملت عينة البحث في هذه الدراسة ٢٤ موجهة من التعليم الأساسي والثانوي العام على مستوى المدرسة والمديرية التعليمية ، ٢٤ مديرا بالمدارس الثانوية والتعليم الأساسي ، ٢٠ وكيل مدرسة على مستوى المدارس الثانوية والتعليم الأساسي وكذا المعلمين المدمج بالمواد التي يقومون بتدريسها التربوية السكانية منهم ٢٧ مدرسا للدراسات الاجتماعية بالتعليم الثانوي والأساسي ، ٢٧ مدرسا للعلوم بالثانوي والأساسي و ٢١ معلما لغة عربية بالثانوي والأساسي وكذا ٦ من الإدارة العامة للتربية السكانية ، و ١٥ من أساتذة الجامعة ومركز التقويم التربوي والامتحانات وتم ذلك بمحافظات القاهرة ، والشرقية ، والدقهلية ، وأسيوط .

- بلغت جملة العينة ١٦٠ فردا .

- بلغت نسبة الفاقد والاستبانات غير الصالحة ٢٠ أى ١٢,٥% من جملة العينة .

- بلغت نسبة الاستبانات الصالحة ١٤٠ استبانة أى ٨٧,٥% من جملة العينة .

(د) تطبيق الاستبانة :

تم استصدار خطابات موجهة لعينة البحث ليتسنى تطبيق الاستبانة بالمحافظات السابق ذكرها ثم مراجعة الاستبانات للتأكد من استيفاء البيانات المطلوبة ، والتأكد من الإجابة على كافة الأسئلة ثم تم تفريغ الاستبانة ومراجعتها إحصائيا .

(هـ) المعالجة الإحصائية للبيانات :

سارت المعالجة الإحصائية وفقا للآتي :

- حساب النسبة المئوية لعدد الموافقين والمعارضين

- حساب النسبة المئوية لأسباب المشكلات

فيما يلي نتائج الأسئلة وتفسيراتها :

السؤال الأول :

تفعيل دور المؤسسة التعليمية في التصدي للمشكلة السكانية مرهون بتطوير المعلم

جدول رقم (١)

لا		نعم		متطلبات تطوير معلم التربية السكانية
%	ع	%	ع	
٣,٦	٥	٩٦,٤	١٣٥	١- أهمية تنمية اتجاهات المعلم الإيجابية تجاه القضية السكانية .
٣,٦	٥	٩٦,٤	١٣٥	٢- ضرورة وجود برامج فكرية وثقافية في إطار التربية السكانية والبيئية .
٥	٧	٩٥	١٣٣	٣- أهمية إحداث تغييرات جذرية في مفاهيم اختيار المعلم.
٥,٧	٨	٩٤,٣	١٣٢	٤- أهمية تدريب المعلم على كيفية تدريس المفاهيم المعاصرة وإكسابه مهارات التفكير العلمي والتفكير الناقد الإبداعي .
١٠,٧	١٥	٨٩,٣	١٢٥	٥- تضمين خطة إعداد المعلم مقررات في التربية السكانية.
١٧,٩	٢٥	٨٢,١	١١٥	٦- تحويل التربية والتعليم من وظيفة يمارسها المعلم إلى مهنة تختار وينتمى إليها المعلم .

يتضح من الجدول السابق أن المتطلب الأول ٩٦,٤% لتطوير المعلم تجاه التصدي للمشكلة السكانية هو تنمية اتجاهاته الإيجابية وقناعاته نحو المشكلة السكانية لتوليد الدافعية والحماس لأهدافها حيث أنه المدخل الحقيقي لبناء شخصية التلميذ الإنسانية خاصة إذا كان الأمر يتعلق ببناء النواحي الانفعالية والوجدانية ، وتكوين العقلية المستقبلية القادرة على اتخاذ القرار. ولذلك يعد تطوير فكر المعلم ذاته هو نقطة البداية والعامل الأول لضمان فاعلية دور المؤسسة التعليمية، ويأتي في المرتبة الأولى مكرر ٩٦,٤% ضرورة وجود برامج فكرية وثقافية مستمرة في إطار التربية السكانية عبر اللقاءات والندوات والنشرات لتزويد المعلم بكل جديد في ميدان تخصصه ، والميادين الأخرى المتصلة به للإثراء المعرفي ، وإطلاق طاقات الابتكار لديه . ويأتي في المرتبة الثالثة ٩٥% إحداث تغييرات جذرية في اختيار المعلم وإعداده حيث يتطلب الأمر إعادة تشكيل المعلم في إطار عصري ، فالمعلم العصري يعلم الطالب كيف يتعلم

ذاتيا ويحفزه على القراءة الناقدة والبحث وأعمال العقل ، ويقوم بانتقاء الخبرات المربية لتلاميذه، وامتلاك مهارات الحوار ، وطرح الأفكار ، ويعلم التلميذ كيف يتعلم مدى الحياة مما يؤكد أهمية تحديث اختيار المعلم وإعداده بكليات التربية ليستطيع هذا المعلم أن يشكل الإنسان المصرى الجديد ، إنسان الألفية الثالثة ، وإعطاء المعلم قدرا كبيرا من الاستقلالية والحرية التي تحفزه على التجديد والابتكار فى مادته ، والبعد عن الالتزام الصارم ، والتقييد بتقديم المعلومات الواردة فى الكتاب المدرسى ليستطيع ترك بصمة على تلاميذه .

يأتى فى المرتبة الرابعة ٩٤,٣% أهمية تدريب المعلم على تدريس المفاهيم المعاصرة والسعى دعى تطور المجتمع إلى تحميل قطاع التعليم مسئوليات جديدة مما يتطلب تدريب المعلم لاستحداث أساليب مبتكرة تتعامل مع مختلف المفاهيم المعاصرة ليتمكن من مخاطبة كل حواس المستعلم وعواطفه بالصورة أو بالرمز أو بالحساس ، بالتشجيع والرعاية سواء بالمسرح أو بالأنشطة ، بالحقل أو بالحديقة أو بالمكتبة أو بقاعة البحث ، ليستطيع الطالب إمتلاك مفاتيح المعرفة ، ومهارات الدراسة السكانية حيث أن أهم معطيات التربية فى مجال طرق تدريس المواد المعاصرة ومنها التربية السكانية تتطلب إستخدام طريقة أو أكثر بما يناسب الموقف التعليمى بجو جوانية مثل أسلوب مواجهة التلميذ بالمشكلات ، ومثل طريقة الفريق وطريقة التعلم التعاونى كذلك تدريب المعلم على الأنشطة الميدانية فى فريق داخل البيئة المحلية ، حيث تساعد الدراسات الميدانية على التشبع بالجانب العملى الإيجابى .

على حين جاء فى المرتبة الخامسة ٨٩,٣% تضمين خطة إعداد المعلم مقررات فى التربية السكانية حيث لم يتضمن إعداد المعلم وتأهيله بكليات التربية لهذا الميدان مما يجعل المعلم كثيرا ما يتبع مع المفاهيم السكانية الملحقه نفس الأسلوب الذى يتبعه فى مادة تخصصه الأصلية ولا جدال أن طرق التدريس التى تعلمها لا تجدى نفعا فى تحقيق أهداف التربية السكانية، حيث تحتاج لطرائق أخرى تقوم على إفراح المجال للتلاميذ لينشطوا ويفكروا ويقدموا حلولاً للمشكلات ولعل ربط الموضوعات بالمجتمع المحلى وممارسات الدراسات الحقلية داخل البيئة السعى تحيط بالمدرسة يعد من الأمور الضرورية الواجب تضمينها فى الخطة الدراسية للمعلم .

ويأتى فى المرتبة السادسة بنسبة ٨٢,١% تحويل التربية والتعليم من وظيفة إلى مهنة تختار وينتمى إليها المعلم ، فالنظر إلى التعليم كمهنة لا يمكن أن يقوم بها أى فرد دون إعداد مسبق ، أمور لها آثار فى الرقى بمهنة التعليم حيث أن المهنة تؤسس على مجموعة متكاملة من المعارف والأفكار التى تتطلب تدريبا عقليا ، وتقتصر على فئة معينة ، وليست عملا يقوم به كل

من لا يجد عملاً، فمهنة التدريس تحتاج إلى التدريب المتخصص لمدة طويلة، وبالتالي يجب أن تكون قاصرة على الأفراد المهيئين والمؤهلين بكليات إعداد المعلم ليكون لمهنة التدريس مستوى من الجودة وضوابط ومزايا مع النظر إلى برامج المهنة باعتبارها الضمان الحقيقي للحفاظ على كرامة المهنة وجودتها .

ومن الأمور الأخرى التي رأت العينة إضافتها لتطوير معلم التربية السكانية ليتمكن من مواجهة المشكلة السكانية ما يلي :

- ١- توعية المعلمين بخطورة المشكلة السكانية من خلال برامج معدة لذلك .
- ٢- أن يشتمل إعداد المعلم على الأصول الدينية والعقائدية والفلسفية في المجتمع تجاه القضية السكانية ورأى الدين والعلم فيها .
- ٣- الارتقاء بمكانة المعلم في المجتمع ، وإبراز دوره المؤثر في التصدي للمشكلات المجتمعية من خلال وسائل الإعلام وغيرها حتى يقتنع هو نفسه بهذا الدور ويمارسه .
- ٤- ربط محتوى مقررات التربية السكانية بالواقع الميداني .
- ٥- أن تكون هناك مفاهيم عن المشكلة السكانية في المقررات والمناهج الدراسية شعبة التعليم الأساسي بكليات التربية لتغيير المفاهيم الخاطئة .
- ٦- أن يكون القائمين بالتطوير على وعي بالمشكلة ، وكيفية التغلب عليها ، وتوظيف القوى البشرية الموجودة بالفعل بدلا من الحديث عن أشياء بعيدة عن الواقع وغير مقنعة للتلميذ ولأسرته أيضا .
- ٧- أن تتضمن المناهج التعليمية من التعليم الأساسي حتى المرحلة الجامعية مفاهيم حول المشكلة السكانية وأثارها ، مع عمل دراسات مقارنة بين دول ذات كثافة عالية السكان ودول أخرى ذات كثافة منخفضة ، وأثر ذلك على المستوى العلمي والاقتصادي والاجتماعي وغيره .
- ٨- الاهتمام برعاية كليات التربية لتخريج معلمين قادرين على مواجهة متطلبات العصر .
- ٩- الاهتمام بإحداث التغيير في الأجيال الصاعدة لكي يكون اكتساب التغيير سهلا بعد ذلك.
- ١٠- لا بد من توافر الأماكن المناسبة التي تتم فيها العملية التعليمية المناسبة (الفصول وكثافة الطلاب بها) .
- ١١- استخدام بعض التقنيات الحديثة كوسائل تعليمية مناسبة .

١٢-لايبد من تغير مفاهيم المجتمع تجاه مهنة التدريس من خلال الاهتمام بهذه المهنة ، وترسيخ أهميتها فى وجدان أبناء المجتمع ، والاهتمام بالمعلم ماديا وأديبا حتى تكون لديه الدوافع لإنجاز ذلك .

١٣-لايبد أن تتوافر الحرية الكاملة للمعلم ، والبعد عن تصيد الأخطاء له حتى يصبح مفكرا ولا عمل له فى ظل التجمد والالتزام بالمناهج والمتابعات .

السؤال الثانى :

مناهج التربية السكانية

(٢) هناك وسائل تحقق النهوض بمناهج التربية السكانية بالمؤسسة التعليمية . ما الوسائل التى تراها مناسبة ؟

جدول رقم (٢)

يبين وسائل النهوض بمناهج التربية السكانية

وسائل النهوض بمناهج التربية السكانية	ع	%
١- أن تنم فترة الطالب على الاعتماد على النفس واكتساب مهارة اتخاذ قرار وكتابة تقارير عن الأنشطة الحقلية.	١٢٩	٩٢,١
٢- أن تتغير أساليب التدريس فى ضوء كثافة الفصل .	١٢٦	٩٠
٣- أن يسبق التطوير أبحاث علمية ودراسات ميدانية وورش عمل على مستوى المديرية التعليمية بالمحافظات فى إطار عمل محدد .	١٢٥	٨٩,٣
٤- أن تقوم على منهج علمى يواءم بين ما يحققه التلميذ من إثارة شغفه للمعرفة وإضافة خبرات جديدة إلى شخصيته .	١٢٣	٨٧,٨
٥- أن تولى اهتماما بالتربية الأسرية وبالصحة الإنجابية والتربية الجنسية الواعية المستندة إلى القيم الدينية .	١٢١	٨٦,٤
٦- أن تتضمن أنشطة مجتمعية تسهل ربط المشكلات بمعدل الزيادة السكانية .	١١٧	٨٣,٧
٧- أن يهتم بقياس أداء القياس التلاميذ وأداء المعلم فى الأنشطة المصاحبة للمنهج لإغفالها وإهمالها كلية .	١٠٦	٧٥,٧

وسائل أخرى إضافتها العينة :

- ١- تخصيص مقرر مستقل للتربية السكانية في المراحل التعليمية المختلفة .
- ٢- التثقيف والابتكار في أساليب التدريس من خلال المسرح المدرسى .
- ٣- أن تساهم مناهج التربية السكانية الاتجاهات الحديثة والمعاصرة .
- ٤- أن تتسم مناهج التربية السكانية بالمرونة والقابلية للتطبيق والممارسة .
- ٥- أن يكون هناك برنامج يبنى على أسس فلسفية اجتماعية يتناول جميع جوانب الحياة والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على القضية السكانية في إطار منظومة متكاملة تعرض على الطلاب والمجتمع سواء أكان ذلك من خلال الإعلام أو الصحافة أو التدريس على كافة المستويات .
- ٦- أن تتضمن المقررات الدراسية صورا كاريكاتيرية مثيرة تبين خطورة المشكلة السكانية .
- ٧- أخذ آراء المعلمين والموجهين والمديرين في أفضل الطرق والأساليب التي تحد من الزيادة السكانية .
- ٨- عمل خطة لكل مشرف تعليمي من خلال الأنشطة التعليمية في محاولة للتعبير عن هذه المشكلة فنيا ورياضيات وثقافيا .
- ٩- تخصيص حصة كل أسبوعين للتربية السكانية ، والتوعية بمخاطرها يقوم بتدريسها متخصص في التربية السكانية أو الأخصائي الاجتماعي .
- ١٠- ضرورة أن يكون للإعلام المدرسى دور هام في هذه المشكلة (أخصائي الإعلام والصحافة المدرسية) في تنظيم لقاءات وندوات وعمل المجلات والأخبار الإذاعية وعمل دورات توعية لأولياء الأمور .

السؤال الثالث :

الإدارة المدرسية

هل تعتقد أن للإدارة المدرسية دور فاعل في التصدي للمشكلة السكانية ؟

جدول رقم (٣)

يوضح مدى تصدى الإدارة المدرسية للمشكلة السكانية

نعم		لا	
ع	%	ع	%
٣٩	٢٧,٩	١٠١	٧٢,١

إذا كانت الإجابة بلا فهل يرجع ذلك إلى :

جدول رقم (٤)

يوضح أسباب عدم وجود دور للإدارة المدرسية

الأسباب	ع	%
١- عدم وجود آلية تخطيطية ترتبط بجوهر التربية السكانية داخل المدرسة وتملك القدرة على متابعة التنفيذ والبحث والتقييم .	٩٩	٩٨
٢- ضعف التنظيمات المدرسية وروتينية نشاطها كمجلس إدارة المدرسة ومجالس الآباء والمعلمين .	٩٧	٩٦
٣- عدم الاعتداد الكافي بالأنشطة الريادية العلمية والاجتماعية.	٩٧	٩٦
٤- تفويض "مسلحيات الإدارة المدرسة محدودة ومشاركتها في الإجراءات التطويرية تحتاج إلى تعزيز .	٩٦	٩٥
٥- هبوط دافعية الإدارة المدرسية .	٩٦	٩٥
٦- قلة الاهتمام بعمل معسكرات للتلاميذ خلال العطلة الصيفية لنشر الوعي السكاني والتربوي وافتقاد العمل بروح الفريق.	٩٤	٩٣,١
٧- الإدارة المدرسية ما هي إلا منظومة فرعية من منظومة المؤسسة التعليمية ومن ثم فإن دورها يؤثر ويتأثر ببقية المنظومات الفرعية الأخرى .	٩٠	٨٩,١
٨- عدم وضوح رؤية الإدارة المدرسية للتربية السكانية لتهيئة الأنشطة المصاحبة لها وربطها بالبيئة وحاجاتها .	٨١	٨٠,٢
٩- عدم وجود دور لمدير المدرسة في الرقابة على العمل الفني للمعلم واعتباره توجيهها وتقويمها من مسؤوليات توجيهه التربوي .	٦٠	٥٩,٤

يتضح من الجدول السابق أن أهم أسباب قصور الإدارة المدرسية للتصدي للمشكلة السكانية فى نظر أفراد العينة يرجع فى المرتبة الأولى ٩٨% إلى عدم وجود آلية تخطيطية تنظيمية ترتبط بجوهر التربية السكانية داخل المدرسة وتملك القدرة على متابعة التنفيذ والبحث والتقويم حيث تمثل هذه الآلية عملية ضبط لعمل الميدان الجديد وتفاعله وتكيفه مع متغيرات البيئة المحيطة . كما تقوم بعملية التغذية الراجعة من خلال جانبين أولهما جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة السكانية من حيث أسبابها والعوامل التى تتحكم فيها ومخرجاتها الفعلية ومدى مناسبتها للأهداف المنشودة ومدى قدرة المدرسة على التفاعل مع مكونات البيئة القريبة والبعيدة، وأيضاً قدرة الآلية التخطيطية للتربية السكانية على مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والسوى يتم فى ضوءها صياغة وتشكيل الأطر المستقبلية للعملية التربوية والسكانية، وثانيهما تحويل هذه المعلومات إلى مدخلات جديدة ، الأمر الذى يفيد فى المحافظة على دينامية التربية السكانية داخليا وبينيا وكذلك تصحيح مسار التغذية وتحقيق الأهداف ، كما يمكن لهذه الآلية أن تعد نماذج من برامج تدريبية للمعلمين خاصة أنه توجد وحدة تدريبية داخل كل مدرسة.

و جاء فى المرتبة الثانية ٩٦% ضعف التنظيمات المدرسية ، وروتينية نشاطها كمجلس إدارة المدرسة ومجالس الآباء والمعلمين ، فمجلس إدارة المدرسة هو القلب النابض للمدرسة وعقلها المفكر الذى يضع للمدرسة الأسس الرئيسية التى تركز عليها السياسة العامة للمدرسة واتجاهاتها الرئيسية ، كما أن مجالس الآباء والمعلمين يعد جوهر اهتماماته مشكلات التلاميذ والاهتمام بخدمة البيئة حيث لم يعد ينظر إلى التعليم كهدف فى حد ذاته بل كوسيلة مجتمعية لتحقيق التنمية الشاملة والدائمة . ولذلك يعتبر مجلس الآباء والمعلمين مسئولاً بجانب الإدارة المدرسية عن التنشئة الاجتماعية للتلاميذ من خلال توفير خبرات متنوعة ومتكاملة بحيث تنمو قدراتهم ، ويتعرفون على الحياة من حولهم وما تعيشه بيئاتهم ومجتمعاتهم حيث أصبح التعليم يقوم الآن بتأهيل الأفراد اجتماعياً للمستقبل . لذلك ، يمثل قيام تعاون بين الإدارة المدرسية وتلك المجالس ضرورة ملحة لتغيير رؤية الأفراد والجماعات من اللامبالاه بعدم تنظيم الأسرة إلى المبادرة والإيجابية لتنظيمها لصالح المستقبل للجميع والعمل على قيام المدرسة بدورها كمركز إشعاع فى البيئة حيث أن لهذه المجالس فى الدول المتقدمة دور فعال فى التصدي لمشكلات البيئة من خلال الإشراف على تنظيم المحاضرات والندوات الثقافية والسكانية والبيئية لأهل البيئة، وتكوين مركز خدمة المجتمع داخل المدرسة (عمل مشروعات لخدمة البيئة) . ويأتى فى المرتبة الثانية مكرر ٩٦% عدم الاهتمام الكافى بالأنشطة الريادة العلمية والاجتماعية حيث وجهت التربية إلى عهد قريب كل اهتمامها لحشو أذهان التلاميذ بالمعلومات ، وأهملت تنمية

الجوانب الأخرى ، أما فى الوقت الحاضر ، فقد أثبتت البحوث أهمية دور التلميذ كمحور فى عملية التعلم ومن هنا ، فإن على المدرسة أن توجه النشاط توجيهها تربويا تعليميا سليما حيث أن الحصص المخصصة للمادة لا تفى بغرض بناء شخصية المتعلم لضيق الوقت من جانب ، وعدم وجود المجال لممارسة بعض الأنشطة المتعلقة بالمادة من جانب آخر . وتسهم الأنشطة الرياضية والعلمية والاجتماعية فى تعزيز كثير من السلوكيات الإيجابية والتغيير من السلوكيات غير الإيجابية التى تربي عليها الطالب داخل حجرة الدراسة حيث أن لكل تخصص ما يناسبه من المناشط التى تقوم بدورها فى تحقيق الأهداف التربوية التى تشكل فى نهاية المطاف برنامجا يبنى شخصية المتعلم بناء سويا ليستطيع اتخاذ القرار المناسب فى مراحل حياته المختلفة مما يتطلب العناية والاهتمام بالمناشط الرياضية والاجتماعية والعلمية ، وأن تكون منطلقة من التربية السكانية والبيئية والأسرية والفهم الشامل للحد من الزيادة السكانية وهذه مسئولية الإدارة المدرسية .

يأتى فى المرتبة الرابعة ٩٥% لعدم قيام الإدارة بدورها فى التصدى للمشكلة السكانية تفويض الصلاحيات لإدارة المدرسة محدودة ومشاركتها فى الإجراءات التطويرية تحتاج إلى تعزيز برغم صدور قانون الحكم المحلى وتعديلاته . ويؤكد ذلك تمسك الأجهزة الإدارية العليا والإدارات المركزية بـ"نوزارة" بالسلطة الحقيقية فهى تضع بمفردها القرارات واللوائح والنظم وقواعد العمل أما المستويات الإجرائية فى المدارس فلا تلك إلا التنفيذ لأن حريتها فى التصرف والحركة والمبادرة محدودة .

يأتى فى المرتبة الرابعة مكرر ٩٥% هبوط دافعية الإدارة المدرسية ، حيث تتوقف زيادة إنتاجية المدرسة على وجود بيئة مناسبة للعمل لتحفيز الأفراد لرفع روحهم المعنوية والمادية مما ينمى الشعور بالانتماء للمدرسة ، والالتزام بتحقيق أهدافها بالإضافة إلى إتاحة فرصة الحوار وتبادل الآراء بين جميع العاملين بالمدرسة والاهتمام بما يطرحونه من آراء ومقترحات لتطوير العمل بالمدرسة ، بل وتنفيذ هذه المقترحات بما يتولد عنه شعور الأفراد بالإدارة بمدى أهميتهم وأهمية إسهاماتهم وبحيث يتضمن حوافز إيجابية وسلبية .

يأتى فى المرتبة السادسة بنسبة ٩٣,١% قلة الاهتمام بعمل معسكرات للتلاميذ خلال العطلة الصيفية لنشر الوعى السكانى والتربوى ، واقتقاد العمل بروح الفريق حيث أن للتلاميذ دورا هاما فى إثارة الوعى نحو مشكلات البيئة المحلية وذلك من خلال الاتصال الشخصى بالمواطنين فيمزجون دراساتهم النظرية بالنواحي التطبيقية حيث تعطى المشروعات التى يقوم الطلاب بتنفيذها داخل المجتمع المحلى فرص تمثل القيم الاجتماعية السليمة .

وتستطيع الإدارة المدرسية أن تنظم الخطط والمناهج الدراسية حول العمليات الأساسية للحياة الواقعية وتدريب الطلاب مع أقرانهم للعمل كفريق مما يولد عنصر المبادرة لدى التلاميذ واقتراح الوسائل التي تمكنهم من حل مشكلات البيئة ورفع الوعي السكاني أى أن الفرد يبدأ بالاقتراح والتجديد والابتكار ، وهذا منبعا تماسك العمل كفريق بما يشجع التعاون والتفاعل والسلوك المنسق للتلاميذ .

يأتى فى المرتبة السابعة بنسبة ٨٩,١% لعدم وجود دور فاعل للإدارة المدرسية فما هى إلا منظومة من المؤسسة التعليمية ، ومن ثم فإن دورها يؤثر ويتأثر ببقية المنظومات الفرعية الأخرى حيث ينظر منهج النظم للمؤسسة على أنها نظام متكامل ويتناول الأجزاء التى تشتمل عليها باعتبارها أنظمة فرعية تتفاعل مع النظام الأكبر حيث تعتبر المؤسسة التعليمية نظاما مفتوحا لأنها تأخذ من البيئة وتعطيها . وتتمثل هذه العلاقة فى عناصر النظام وهى المدخلات والعمليات والمخرجات ، ولذلك يلزم عند تحليل المؤسسة التعليمية النظر إليها بصورة كلية وشمولية حتى يفهم العلاقات المتبادلة والتفاعلات والتأثيرات المختلفة بين أجزائها حيث تعتمد على بعضها البعض فى تحقيق هدف المرحلة التعليمية ككل .

يأتى فى المرتبة الثامنة لعدم وجود فاعل للإدارة المدرسية بنسبة ٨٠,٢% عدم وضوح رؤية الإدارة المدرسية للتربية السكانية لتهيئة الأنشطة المصاحبة لها ، وربطها بالبيئة وحاجاتها حيث أن من بين مسؤوليات الإدارة المدرسية الناجحة يأتى توفير الأنشطة التى تساعد التلميذ على نمو شخصيته نموا اجتماعيا وتربويا وثقافيا داخل المدرسة وخارجها .

على حين أتى فى الترتيب التاسع بنسبة ٥٩,٤% عدم وجود دور لمدير المدرسة فى الرقابة على الأنشطة التدريسية واعتبارها توجيهها وتقييما من مسؤولية التوجيه التربوى ، وفى المدرسة يخضع المعلم لسلطتين توجيهيتين فى آن واحد . سلطة الموجه وسلطة مدير المدرسة إلا أن سلطة الموجه هى سلطة فنية وأن سلطة مدير المدرسة سلطة أمر وتوجيه إدارية .

ومن الأسباب الأخرى التى ذكرتها العينة لعدم وجود دور فاعل للإدارة المدرسية ما

يلى:

- ١- عدم تخصيص ميزانية لهذا البند .
- ٢- كثرة الأعباء الملغاة على عاتق الإدارة المدرسية .
- ٣- ضعف دور المدرسة فى التفاعل مع البيئة والقيام بالأنشطة اللازمة .

- ٤- عدم وجود تحفيز مادي من جانب المسؤولين يساعد على إقبال الإدارة للقيام بالأنشطة اللازمة للتوعية بالمشكلة السكانية .
- ٥- غياب الوعي بالقضية السكانية أو فاعلية اتخاذ القرار من جانب كل شخص في مجاله .
- ٦- عدم عقد دورات تدريبية لمديري المدارس والأخصائيين الاجتماعيين والإعلام المدرسي للتوعية بأهمية تفعيل دور المدرسة في مواجهة هذه المشكلة .
- ٧- إنشغال الإدارة المدرسية بدراسة وفحص النشرات والقرارات الوزارية الواردة من قبل المديرية والإدارة التعليمية والوزارة .
- ٨- معظم القائمين على الإدارة المدرسية غير مؤهلين بالقدر الكافي للتصدى للمشكلة السكانية والتفكير بطريقة علمية سليمة .
- ٩- مركزية القوانين التعليمية التي لا تتلاءم مع ظروف البيئات الريفية .

السؤال الرابع :

علاقة المدرسة بالمجتمع المحلي

للعلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي أثر بالغ في موازنة القضية السكانية . ويمثل الاتصال بالبيئة أحد المحددات الحاكمة لنقل الوعي السكاني . والأسباب الآتية تقف خلف انحسار دور المؤسسة التعليمية في خفض معدل الزيادة السكانية .

جدول رقم (٥)

يوضح الأسباب التي تقف خلف انحسار دور المؤسسة التعليمية في التصدي للمشكلة السكانية

أسباب انحسار دور المؤسسة التعليمية في خفض معدل الزيادة السكانية	ع	%
١- ضعف ما تقدمه البيئة العامة والخاصة من موارد مادية ومالية للمدرسة.	١٢٢	٨٧,١
٢- ضعف قدرة المدرسة على إشراك المجتمع المحلي وعدم إدراك المجتمع المحلي لأهمية المشاركة .	١١٥	٨٢,١
٣- القصور في تقديم برامج خدمة عامة لمعاونة الأسرة على مواجهة مسئولياتها المتعلقة بالتنشئة والتعامل الواعي مع مشاكل الحياة العائلية وتنظيم وإدارة الأسرة .	١١٠	٧٨,٦
٤- ضعف موازنة المؤسسات المجتمعية المعنية بالثقافة والإعلام ورعاية الشباب للمدرسة بما يؤدي للتكامل .	١٠٨	٧٧,١
٥- تضارب الجهود وعدم التنسيق والتكامل بين المدرسة والمجالس الشعبية والمحلية .	١٠٨	٧٧,١
٦- قصور المدرسة في بناء خطة إعلامية تسعى لتوضيح أهداف التربية السكانية لأولياء الأمور والجمهور وانفصام العلاقة بين المدرسة والأسرة.	١٠٥	٧٥
٧- الكفاية الخارجية للمدرسة وتأثيرها في المجتمع المحلي ومؤسساته الفاعلة روتينية بحتة ولا منهجية لها .	١٠٢	٧٢,٩
٨- ضعف الدور الثقافي للمدرسة كمركز إشعاع داخل البيئة .	٩٣	٦٦,٤

يتضح من الجدول السابق أن السبب الأول ٨٧,١% في انحسار دور المدرسة في خفض الزيادة السكانية يرجع إلى ضعف ما تقدمه البيئة العامة أي المجتمع ككل ، وما تقدمه البيئة الخاصة في المجتمع المحلي للمؤسسة التعليمية من موارد مادية ومالية حيث تعد الموارد إحدى المحددات الحاكمة لفعالية العملية التعليمية لشمولها على الخدمات اللازمة لتنفيذ العملية التعليمية لما تحتاجه هذه العملية من تيسيرات تتمثل في الوسائل التعليمية والمكتبات المدرسية وأدوات الأنشطة المدرسية حتى تحقق أهداف التربية السكانية ، ومن جهة أخرى ، فالمؤسسة التعليمية بوجه عام ، لا يمكن أن تبقى قائمة بدون مساندة وتعاضيد وتأييد المجتمع الذي تنشأ لخدمته وتتمثل تلك المساندة في الموارد المادية والمالية والبشرية التي يوفرها ويتيحها المجتمع لكي تستخدمها المدرسة للقيام برسالتها بحيث إذا انخفضت تلك الموارد انخفضت كفاءة المدرسة تماماً. وتعتبر عملية تمويل التعليم المرتكز الأساسي لإحداث التطوير المطلوب ، كما أنها

المقياس الحقيقي لمدى الاهتمام به من قبل المجتمع وأفراده مما يتطلب زيادة معدلات الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم بشكل مستمر مع تشجيع الشراكة المجتمعية للمجتمع المحلي في مجال التمويل.

وقد جاء في المرتبة الثانية ٨٢,٢% ضعف قدرة المدرسة على إشراك المجتمع المحلي وعدم إدراك المجتمع المحلي ، لأهمية المشاركة ، مما يوضح أهمية العلاقات العامة التي تزيد الروابط بين أسرة المؤسسة التعليمية وأعضاء المجتمع الذي تخدمه وجماعته ، وإتاحة الفرصة أمام ممثلي هذا المجتمع للمشاركة في صنع القرارات التعليمية عن طريق المشاركة الرسمية في عضوية اللجان والمجالس التعليمية على المستويين المحلي والقومي وذلك عن طريق إنضاج الوعي القومي بين سائر الطبقات . وحيث أن وزارة التربية والتعليم كانت أولى الوزارات التي اهتمت بإنشاء إدارة العلاقات العامة سنة ١٩٥٧ لإيجاد تفاهم وتعاون بين الشعب والوزارة، ولكي تؤتي العلاقات العامة ثمارها المرجوة ، ينبغي أن تقوم على الدراسة والفهم وإثارة الوعي بمشكلات المجتمع وبالطرق المستحدثة لحلها ، وينبغي أن تتوزع الأدوار فيها حيث أن مدير المدرسة لا يستطيع بمفرده القيام بكل أعبائها لاحتياجها إلى التخطيط الجيد والمعاونة المخلصة من جانب المعلمين وأعضاء الجهاز الإداري والطلاب أنفسهم . وينبغي وجود أفراد متخصصين في فن العلاقات العامة تكون مهمتهم معاونة مدير المدرسة في رسم برامج العلاقات العامة .

وجاء في المرتبة الثالثة بنسبة ٧٨,٦% القصور في تقديم برامج خدمة عامة لمعاونة الأسرة على مواجهة مسؤولياتها المتعلقة بالتنشئة والتعامل مع مشاكل الحياة ، وتنظيم وإدارة لأسرة ويتطلب ذلك فتح أبواب المؤسسة التعليمية للجماهير وانفتاحها عليهم ، والإشراف على العلاقات بين الآباء والمعلمين وتوجيهها الوجهة المواتية لخدمة المشكلة السكانية ، وهو ما يطلق عليه التربية للوالدية ويتضمن جوانب ثلاثة :-

الأول : تعريف الوالدين بالطرق الحديثة لتربية أطفالهم قبل التحاقهم بالمدرسة خاصة أن فرص إلحاق جميع الأطفال بدور الحضانه ليست مكفولة للجميع .

الثاني : حث الوالدين على المشاركة والتعاون مع المدرسة تعاوناً فعالاً عندما يلتحق أبناؤهم بالمدرسة ، وتعريفهم بالمدرسة ووظائفها وما فيها من ممارسات ومواد علمية وأنشطة ولوائح وقوانين لحل ما يطرأ من مشاكل أثناء ذلك .

الثالث : التربية الأسرية ، والتي تستهدف تنظيم العلاقة بين أفراد الأسرة وذلك عن طريق تزويدهم بالاتجاهات العقلية والقيم الدينية والخلقية التي تجعل أفرادها صالحين لأسرهم قادرين على تخطيط أسرهم وتنظيمها .

يأتى فى المرتبة الرابعة ٧٧,١% ضعف مؤازرة المؤسسات المجتمعية المعنية بالثقافة والإعلام ورعاية الشباب للمدرسة بما يودى للتكامل ، فلا ريب أن المشاركة بينهم لها أهمية كبرى فالإعلام وما له من إمكانات هائلة للاتصال بكل أفراد المجتمع وبالمعلمين والإدارة المدرسية يستطيعون من خلاله التعرف على المشكلة السكانية وفلسفة الدولة تجاه التصدى لها، والسلوك التربوى الصحيح ، والعادات والتقاليد الموروثة التى لم تعد لها مكان فى الحاضر والمستقبل والمشكلات المترتبة عليها وتعرض هذه الأشياء على المجتمع بوسائل مختلفة كما أن التعاون بين المؤسسة التعليمية ووزارة الشباب يتم من خلاله تنشيط دور مجالس الاتحادات الطلابية فى خدمة المشكلة السكانية من خلال تحقيق مشاركة فعالة لهذه المجالس فى العمل المجتمعى والمدرسى على كافة أصعدته بما يودى إلى تحسين الأنشطة الاجتماعية والتعاونية حيث أن اهتمامات هذه المؤسسات متشابهة مما يقتضى التنسيق والتعاون بينها لزيادة وفعاليتها .

وقد أتى فى المرتبة الرابعة مكرر ٧٧,١% تضارب الجهود وعدم التنسيق والتكامل بين المدرسة والمجالس الشعبية والمحلية حيث أن للمجالس الشعبية والمحلية إسهامات واضحة سواء على المستوى القومى أو الإقليمى أو المحلى بشأن التصدى للمشكلة السكانية والمشاركة من جانب الجميع ، وبصفة خاصة على المستوى المحلى ممثلة فى مجالس الآباء والمعلمين والمنظمات غير الحكومية المعنية ، بالتعليم وروابط واتحادات رجال الأعمال والنقابات المهنية ونسبة إشراك المجتمعات الشعبية المعززة من الأساسيات التربوية والثقافية والاعتدالية السكانية بما يعبر عنه بالشراكة المجتمعية فى التعليم والتثقيع الحوار الحر الواعى نحو قضايا المجتمع، والتفاعل والتكامل مع الآخرين باعتبارهم أعضاء فى هذه التنظيمات وأصحاب المصلحة الأولى فى السيطرة على النمو السكانى .

على حين أتى فى المرتبة السادسة بنسبة ٧٥% قصور المدرسة فى بناء خطة إعلامية تسعى لتوضيح أهداف التربية السكانية لأولياء الأمور، والانفصام القائم بين المدرسة والأسرة حيث أن المدرسة عليها تهيئة وسائل نشر المعلومات على الناس ونشر الواعى السكانى والتربوى بين أهالى ، كما أن عليها دراسة وتقدير احتياجات المنطقة التعليمية والتوعية بالمشكلات التى تعترض مسارها .

وجاء فى المرتبة السابعة أن الكفاية الخارجية للمدرسة ، وتأثيرها فى المجتمع المحلى محدودة وروتينية بحتة ولا منهجية لها ٧٢,٩% ، ويرجع ذلك لضعف الصلة والرباط بين المدرسة والمجتمع المحلى ، فالمجتمع ما هو إلا معمل للنشاط التربوى والسكانى بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون مشكلات المجتمع محور البرنامج الدراسى للتربية السكانية .

ويأتى فى المرتبة الثامنة بنسبة ٦٦,٤% ضعف الدور الثقافى للمدرسة كمركز إشعاع لأهل البيئة حيث تعد المدرسة مقرا لتنظيم الندوات الثقافية والسياسية والتربوية لأهل البيئة، كما أن عليها معاونة مجالس الآباء والمعلمين فى الإشراف على تنظيم المحاضرات والندوات، وعمل مشروعات لخدمة البيئة .

ومن بين الأسباب الأخرى التى ذكرتها العينة لانحسار دور المؤسسة التعليمية ما يلى :

١- المشكلة ليست المشكلة السكانية أى التزايد السكانى بل كيفية الاستفادة من رأس المال البشرى ، والنهوض بالمجتمع وتنميته ، وتوظيف رأس المال البشرى فى تقدم المجتمع المصرى .

٢- أن ضعف دور المدرسة فى مواجهة المشكلة السكانية والقصور فى دورها كمركز إشعاع يرجع لاستخدام بعض المدارس فترتين .

٣- لابد من عودة خروج التلاميذ إلى البيئة، وخاصة فى الريف ، وتبصيرهم بالمشكلة السكانية وأثارها فى الاعتداء على الأراضى الزراعية ، وخطورة ذلك .

٤- ضرورة توفير حوافز دافعه لمواجهة المشكلة سواء مادية أو معنوية للمعلمين للقيام بهذه المهمة .

٥- كثرة القرارات الضاغطة على المدرسين ، وعلى إدارة المدرسة مما قد يجعلها عائقا .

٦- مؤازرة المؤسسات الإعلامية روتينية وقليلة جدا كما يدخل فيها عنصر الأهواء الشخصية على حساب التلاميذ الموهوبين .

٧- قلة القيادات التربوية الواعية والتى تجيد التفكير بطريقة علمية سليمة .

٨- عدم التوزيع الجيد للسكان مما يفرض الاهتمام بالأراضى الصحراوية الشاسعة والاهتمام ببناء مدن جديدة فى الصحراء .

٩- عدم دراسة المعوقات والسلبات التى تواجه المدرسة .

١٠- ضعف ثقة المجتمع المحلى بالمعلم بسبب الانتقادات التى توجه له فى كافة وسائل الإعلام كما أدى ذلك إلى ضعف العلاقة بين المعلم والتلميذ مما انعكس سلبيا على تأثير المعلم فى تلاميذه .

١١- ضيق وقت العاملين بالمدرسة وانشغالهم بالتدريس والدروس الخصوصية مما لا يتيح الفرصة للاتصال بالمجتمع المحلى .

السؤال الخامس :

تفعيل دور المدرسة في مواجهة المشكلة السكانية

(٥) ما مقترحاتكم لتفعيل دور المدرسة في مواجهة المشكلة السكانية ؟

شملت مقترحات العينة لتفعيل دور المدرسة في مواجهة المشكلة السكانية ما يلي :

- ١- من الأهمية تفعيل دور كل مؤسسات المجتمع وإيجاد اهتمام مشترك بين هذه المؤسسات بما يؤدي إلى تحديد أدوار محددة لكل منها . ويأتي دور وزارة الصحة والسكان لتقويم أداء هذه المؤسسات ، وإمدادها بالوسائل الفعالة المستحدثة للدعاية والإعلام وتكون المدرسة والمسجد والكنيسة في مقدمة هذه المؤسسات .
- ٢- توعية الطلاب من خلال الأنشطة المختلفة والموضوعات الدراسية في المناهج بخطورة المشكلة السكانية ، وحثهم على إبداء آرائهم ومقترحاتهم لوضع حلول مناسبة للمشكلة والاهتمام بالمنظمات المدرسية ، وتفعيل دورها في الاهتمام بشئون السكان والبيئة .
- ٣- تدعيم الأنشطة من خلال عقد الندوات واللقاءات . ومن خلال هذه الأنشطة يتم تفعيل الاتصال بين المدرسة والمجتمع المحلي بمشاركة وزارة الإعلام .
- ٤- نشر الوعي بأن القضية السكانية تتفق مع عادات وتقاليد المجتمع وخاصة من الناحية الدينية .
- ٥- إزالة الأمية للأباء والأمهات ليس من حيث القدرة على القراءة والكتابة فحسب ولكن توعيتهم وتغيير سلوكهم كذلك .
- ٦- أن يفعل دور المدرسة ويخرج من حيز المباني المدرسية إلى البيئة المحلية .
- ٧- تعاون المنظمات غير الحكومية مع المدرسة في تنظيم الندوات وحلقات المناقشة تضم المهتمين بالمشكلة السكانية .
- ٨- تدريب المعلمين على كيفية عرض المشكلة السكانية وتحدياتها وكيفية مواجهاتها عند دراستها في المقررات المختلفة ، واستحداث أساليب تدريس مبتكرة تتعامل مع مختلف القدرات الفعلية .
- ٩- أن تكلف الإدارة المدرسية من قبل الإدارة التعليمية أو المديرية التعليمية بوضع خطة محلية على مستوى المدرسة لمواجهة المشكلة السكانية . وتناقش الخطط المقدمة من المدارس المختلفة ثم توضع خطة للمدارس التابعة لكل إدارة لتنفذ بكل مدرسة ، ويحدد للتنفيذ مدى زمني للانتهاء منها ثم تناقش النتائج وترصد مكافأة للمدرسة التي ساهمت بالفعل في مواجهة المشكلة السكانية أو الحد منها .

- ١٠- أن يخطط للمدرسة برنامج أكاديمي في الثقافة السكانية والوعي بالمشكلة السكانية وأيضا برنامج نشاط داخلي وخارجي لممارسة أنشطة تدعم أثر البرنامج الأكاديمي وتتيح الفرصة أن يعيش التلاميذ هذه المشكلة واقعا في مختلف صورها وآثارها وما يترتب عليها.
- ١١- أهمية شعور العاملين بالمدرسة بالاستقرار الاقتصادي بمعنى تحسين دخولهم بالتدري الذي يجعل جميع العاملين بالمدرسة يتفاعلون مع قضايا البيئة أسوة بغيرهم العاملين بالمؤسسات الأخرى حتى يتحقق نوع أفضل من التوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- ١٢- ضرورة الاهتمام بالأبحاث العلمية التي تهتم بمعالجة المشكلة السكانية .
- ١٣- إمداد المدرسة بالأموال اللازمة للتصدي للمشكلة السكانية .
- ١٤- تزويد المدرسة بخبراء في مجال التربية السكانية والبيئية .
- ١٥- تعديل وتغيير أساليب ووسائل تقويم التلاميذ .
- ١٦- الاستجابة لحاجة المجتمع المصري إلى تغيير النظرة للمدرسة من مجرد مؤسسة تربوية إلى تنظيم مجتمعي لتصبح شراكة الآباء وأولياء الأمور في جوانب الحياة المدرسية حاجة ملحة وضرورية مما يتطلب تعديل وتطوير اللوائح المنظمة لمجالس الآباء تحقيقا للتأثير الفاعل لها .
- ١٧- الاستعانة بممثلي التنظيمات الشعبية المحلية في التخطيط مع المدرسة لبرامج وخدمات مساندة للربط بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي .
- ١٨- تنمية الوعي لدى الآباء وأولياء الأمور بأهمية وجدوى مشاركتهم الفعلية في الحياة المدرسية والمجتمعية .
- ١٩- منح المدرسة الصلاحيات للتصدي للمشكلة السكانية ، وتوفير ما يتطلبه ذلك من إمكانيات .
- ٢٠- ضرورة وجود رقابة لمعرفة مدى تنفيذ برامج محددة للمشكلة السكانية .
- ٢١- تكوين لجان تعمل في تنسيق لزيارات ميدانية لمقر الأسر وتوضيح أضرار المشكلة السكانية . ويمكن أن يتم من خلال جماعة البيئة السكانية بالمدارس .
- ٢٢- ضرورة وجود منهج دراسي خاص بالسكان والمشكلة السكانية وكيفية العمل على علاجها .

مقدمة :

توصل الفصل في تفعيل دور المؤسسة التعليمية في مواجهة المشكلة السكانية إلى وجود مجموعة متشابكة من المعوقات داخل المؤسسة التعليمية وخارجها وهذه المعوقات تحد من جدوى فاعلية دور المؤسسة التعليمية في رفع الوعي السكاني وربط مفاهيم التربية السكانية بحياة التلاميذ وظروف مجتمعهم ومشكلات أسرهم من أجل تحقيق نوعية أفضل من الحياة لبيئاتهم ومجتمعهم .

ولما كان التعليم عملية مجتمعية متكاملة ، ونظاما ضخما معقدا الأمر الذي تمخض عن تحمل المؤسسة التعليمية أعباء جديدة لم يتم تهيئة وإعداد المعلمين لها تعليميا وتدريبيا لنشر الوعي السكاني ، لذا كان من الضروري مع اتساع المسؤوليات والتزايد السكاني الرهيب ، رفع الوعي لدى قادة المؤسسة التعليمية لدعم برنامج التربية السكانية ، ورفع قدرات المعلمين على تقديم المناهج عن القضية السكانية ليكونوا أداة رئيسية لمسيرة التنمية الشاملة من خلال الخطوات المقترحة التالية :

أولاً : عرض نتائج البحث حول تفعيل دور المؤسسة التعليمية في مواجهة المشكلة السكانية .
ثانياً : وضع توصيات لتفعيل دور المؤسسة التعليمية بما يتفق مع معطيات الواقع ، والإطار النظري والميداني ، والمداخل الإدارية والتدريسية المعاصرة .

أولاً : أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

أسفرت الدراسة النظرية والميدانية لتفعيل دور المؤسسة التعليمية عن وجود جوانب قصور متعددة وهي :

- ١- عجز المؤسسة التعليمية عن تشكيل وتكوين العقليّة الناقدة والتي تبتدع المعرفة الخاصة بحلول المشكلات الآتية والمستقبلية .
- ٢- القصور في رفع الوعي السكاني وتنميته لدى المعلم والقيادات التربوية بالمؤسسة التعليمية ، وتبصيرهم بالرؤية المستقبلية والدور المتوقع من التربية السكانية .
- ٣- القصور في تنمية أنماط تفكير جديدة تشكل المواطن الواعي المدرك لطبيعة المشكلة واستبعاد الثقافة المكبلة بتقاليد الماضي .

- ٤- انخفاض كفاءة المعلم من حيث الإعداد والتدريب وتدنى مستواه وتفكيره العلمي .
- ٥- عجز البرامج التعليمية الموجود، حاليا عن إعداد المعلم العصري وتأهيله بكليات إعداد المعلم .
- ٦- استئراء الدروس الخصوصية مما كان له آثاره السلبية على تنمية قدرات الطلاب واتجاهاتهم المؤهلة للاعتماد على النفس والتغلب على التحديات التي تعرقل سبل التقدم.
- ٧- القصور فى إثارة اهتمامات التلاميذ بمشكلات البيئة الناجمة عن التزايد السكانى وإكسابهم مهارات عمل دراسات ميدانية ليعيشوا الواقع .
- ٨- ضعف طرائق وأساليب التدريس المستخدمة ، وافقارها إلى الابتكار فى إطار البيئة المحلية .
- ٩- سلبية دور التوجيه التربوى فى تحقيق جودة التربية السكانية .
- ١٠- تدنى نظام الامتحانات لاهتمامه بالجانب المعرفى فقط وإهماله للمهارات العلمية والأنشطة المصاحبة للمادة وتركيزه على قياس القدرة على التذكر ، وتجاهل باقى القدرات مما أتاح الفرصة للمدرس الخصوصى .
- ١١- عدم إعطاء خدمة المجتمع القدر الكافى من العناية باعتبارها وظيفة من وظائف المدرسة.
- ١٢- ضعف وشكالية دور التنظيمات والمجالس المدرسية .
- ١٣- غياب الشراكة المجتمعية فى إدارة المؤسسات التعليمية .
- ١٤- غياب دور الأسرة وانفصامه عن المدرسة .
- ١٥- القصور فى تدعيم العمل الجمعى التطوعى للمنظمات غير الحكومية بالمجتمع المحلى والمعنية بأمور التعليم.
- ١٦- ضعف ما تقدمه البيئة العامة والخاصة من جهود وموارد مادية وغيرها للمؤسسة التعليمية.
- ١٧- عدم وجود شراكة حقيقية مكتملة بين الوزارات ذات الاهتمامات المتشابهة (التربية والتعليم العالى والاتصالات والشباب والثقافة والصحة العامة والإعلام) لمواجهة المشكلة السكانية .

ثانيا : توصيات الدراسة

تمخضت معالجة تفعيل دور المؤسسة التعليمية لمواجهة المشكلة السكانية عن عدد من التوصيات هي :

- ١- تطوير اختيار وإعداد المعلم وتكوينه بكليات التربية جذريا في ضوء المعايير العالمية من خلال شراكة فاعلة بين كليات التربية بالجامعات المصرية ووزارة التربية والتعليم ليتم امتزاج المعرفة والعلم بالخبرة والممارسة ولأهمية تطوير خصائص القائمين على تدريب المعلم عمليا لتطلب التدريب مقومات لا تتوفر في الأغلب الأعم في عضو هيئة التدريس فضلا عما تمثله الشراكة بينها من صيغة متميزة ونقله نوعية في إعداد المعلم وتدريبه تدريباً عملياً ومهنيًا قبل العمل ، وبما يتوافق مع متطلبات الرؤية المستقبلية للتعليم .
- ٢- أن يخطط للمدرسة برنامج أكاديمي في الثقافة السكانية والوعي بالمشكلة السكانية وأيضاً برنامج نشاط داخلي وخارجي لممارسة أنشطة تدعم أثر البرنامج الأكاديمي وتتيح الفرصة أن يعيش التلاميذ هذه المشكلة وأعباءها في مختلف صورها وآثارها وما يترتب عليها .
- ٣- الاهتمام بتحصيل مكون المستقبل داخل برامج التربية السكانية بما يفضي الى تدريب الطلاب على التفكير المستقبلي ، وإكسابهم مهارات التخطيط للمستقبل وتنمية قدراتهم على الاستبصار المستقبلي .
- ٤- تحديث طرق التدريس والتحول من الطرق التقليدية الى طرق تقوم على التفاعل وعمل التجربة ، وهذا يساعد على التفكير النقدي وحل المشكلات ، والقيادة والعمل الجماعي وتنمية علاقات ، وتوفير التعليم التجريبي والتعاوني خارج الفصل من خلال دراسات الحالة والدراسات الحقلية الميدانية لتكوين نظرة شاملة للحياة والطبيعة ومشكلاتها حيث أن نجاح دمج مفاهيم التربية السكانية في التعليم يتوقف على مدى القدرة على إحداث ابتكار في طرائق وأساليب التعليم .
- ٥- إنشاء آلية تخطيطية وتنظيمية ترتبط بجوهر التربية السكانية داخل الهيكل التنظيمي للمدرسة لتملك القدرة على متابعة التنفيذ والبحث والتقييم . وفي نفس الوقت تمثل هذه الآلية عملية ضبط لبرامج التربية السكانية وتفاعلها وتكيفها مع متغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة والتي يتم في ضوئها تشكيل الأطر المستقبلية للعملية التربوية والسكانية، وتصحيح مسار التنفيذ من خلال بناء قاعدة معلومات متكاملة عن الوضع السكاني في

البيئة المحيطة لترشيد عمليات اتخاذ وصنع القرار كما يمكن لهذه الآلية إعداد نماذج من برامج تدريبية خاصة أنه توجد وحدة تدريبية داخل كل مدرسة لتنمية المعلمين والاهتمام بالتطبيق في البيئة .

٦- إعداد كادر متميز للعاملين في التوجيه التربوي تساعده علاوات تشجيعية ونظام للترقية في ضوء معايير متطورة ، واعتبار الكفاءة المهنية والسمات الشخصية والإعداد السابق أساسا للتعيين .

٧- إستحداث وظيفة وكيل مدرسة لشئون خدمة التربية البيئية والسكانية لتنشيط دور المدرسة في مواجهة المشكلة السكانية ولخدمة المجتمع المحلي والبيئة المحيطة .

٨- رفع الوعى السكانى لدى قادة المؤسسات التعليمية لدعم البرنامج السكانى .

٩- خلق نسق جديد لإدارة المؤسسة التعليمية قائم على الشراكة المجتمعية من خلال تجميع قوى للمجتمع لتقوم إدارة المدرسة على تنظيم أكثر تعاوناً ومشاركة حيث أن التعليم نسق اجتماعى إنسانى يستهدف بناء الإنسان وتنمية قدراته وإمكاناته مما يتطلب إعادة صياغة أنماط العلاقات بين المؤسسة التعليمية والتنظيمات المدرسية بما يتيح لهذه التنظيمات أدواراً جديدة ، والقيام بدور فاعل في مواجهة المشكلة السكانية .

وفى ضوء ماسبق يمكن عرض أهم أبعاد تفعيل الشراكة على النحو التالى :

١- تعديل اللوائح المنظمة لمجالس الآباء والمعلمين فى مصر تحقيقاً للتأثير الفاعل للآباء وأولياء الأمور فى اتخاذ وصنع القرار التربوى داخل المدرسة .

٢- الاستعانة بقيادات مجالس الآباء والمعلمين فى تخطيط برامج التربية الوالدية وتنفيذها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومجالس الآباء والمعلمين ومديرى المدارس فى أنحاء الدولة على غرار ما حدث فى دولة إيران التى أحرزت تقدماً فى هذا الميدان. وتتمثل أهداف التربية الوالدية فى :

أ - تنمية الأسرة وزيادة وعيها بالمشكلة السكانية .

ب- إيجاد تكامل ثقافى فى المجتمع .

ج- تنسيق الأساليب التربوية بين المدرسة والمنزل .

د- استخدام قدرات الأسرة والاستفادة منها .

هـ- التعاون والشراكة فى برامج التربية الوالدية .

١٠- تنمية الوعي لدى الآباء وأولياء الأمور بأهمية وجدوى مشاركتهم الفعلية فى الحياة المدرسية ويمكن تحقيق ذلك من خلال محاضرات حول مفهوم العمل التطوعى وعن موقف الأديان من تنظيم الأسرة لتأصيل الفهم الحقيقى للمشكلة وعقد ندوات تنمى النظرة الى المؤسسة التعليمية على أنها تنظيم مجتمعى يقوم بتشكيل الحياة الاجتماعية لأفراده والأعضاء المنتمين إليه.

١١- الاستعانة بممثلى التنظيمات المحلية فى التخطيط لبرامج توعية بيئية وخدمات مساندة للربط بين المدرسة والمجتمع المحلى .

١٢- رفع نسبة الاستيعاب بمدارس التعليم الأساسى إلى ١٠٠% والقضاء على التسرب من التعليم بين الإناث فى جميع مراحل التعليم ، ورفع الوعي لدى الشباب للقضاء على أرث التخلف .

١٣- تشجيع وتكوين فرق عمل تطوعية على مستوى المدرسة والمجتمع المحلى لتنمية الوعي السكانى والبيئى .

١٤- وضع خطة قومية متكاملة للتصدى للمشكلة السكانية بطريقة جديدة غير تقليدية ، والنظر إلى المشكلة السكانية كقضية محورية من خلال توزيع وتنسيق الأدوار بين الوزارات ذات الاهتمامات المتشابهة بالمشكلة ومشاركة المنظمات غير الحكومية والقطاع الشعبى للسيطرة على النمو السكانى .

١٥- الاهتمام بزيادة حجم الإنفاق على التعليم من الناتج القومى الإجمالى من خلال وضع نظام ضريبى مستطور على مختلف الشرائح الاجتماعية وبخاصة أصحاب الدخل والثروات العالية لتحسين أحوال المؤسسة التعليمية ، وتمكينها من أداء دورها الفاعل بإزاء القضايا السكانية والمجتمعية المتعددة .

هوامش الفصل الثانى

- ١- سميرة أحمد السيد : علم اجتماع التربية (القاهرة ، دار الفكر العربى، ١٩٩٣) ص ١٩ .
- ٢- جون ديوى : الديمقراطية والتربية (مترجم) (القاهرة ، الانجلو المصرية، ١٩٨٧) ص ٢٣ .
- ٣- منير المرسى سرحان ، فى اجتماعيات التربية (القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٩٧) ص ١١ .
- ٤- شاكر محمد فتحي أحمد : إدارة المنظمات التعليمية ، رؤية معاصرة للأصول العامة (القاهرة ، دار المعارف، ١٩٩٦) ص
- 5- Musaazi, J.G.S., The Theory and Practice of Educational Administration, (London : The Macmillan Press Ltd., 1992) p. 240 .
- 6- French, Wendell L. and Others, Understanding Human Behavior in Organizational, (New York, Horver & Row Publishers, 1985) p. 19.
- ٧- سعيد يس عامر وعلى محمد عبد الوهاب ، الفكر المعاصر فى التنظيم والإدارة ، (القاهرة ، مركز وايدسرفيس ، ١٩٩٨)، ص ٧٠٤ .
- ٨- المرجع السابق ، ص ٧٠٠ .
- ٩- على السلى : تحليل النظم السلوكية : (القاهرة ، مكتبة غريب بدون تاريخ)، ص ص ٤٠-٤١ .
- 10- Hoyle, Eric (Ed), World Year Book of Education 1986 : The Management of School, (London, Kogan Page Ltd., 1986) p. 166.
- ١١- على السلى مرجع سابق ، ص ٤٢ .
- ١٢- نادية حليم، وأحمد شلبى، ووفاء مرقص ، تقديم السياسة السكانية فى مصر - إدارة البرنامج القومى للسكان، المجلد ٣ (القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - قسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية) ، ١٩٩٩ ، ص ٣٣ .
- ١٣- صلاح الدين ابراهيم معوض ، التربية وقضايا المجتمع ، (القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠١)، ص ١٨٧ .
- ١٤- وزارة التربية والتعليم ، دليل التربية السكانية لتدريس المعلمين ، (القاهرة ، قطاع الكتب، ٢٠٠٢)، ص ٩ .
- ١٥- نادية حليم ، وأحمد شلبى ، وفاء مرقص ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .
- ١٦- وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المجلس القومى للسكان واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة ، المرجع فى التربية السكانية ، ص ٣٤ .

- ١٧- إيمان زغلول راعى : دور التنظيمات المدرسية بالمرحلة الثانوية فى تنمية المجتمع المحلى فى مصر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية ، كلية التربية جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١١٢ .
- ١٨- إميل فهمى " العلاقة المتبادلة بين المشكلة السكانية والتعليم " مجلة دراسات سكانية ، العدد ٧٥ (القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، ١٩٨٩) ، ص ٥٢ .
- ١٩- عبد الناصر محمد رشاد : " تنظيم الأسرة بين المسيحية والاسلام " ، مجلة دراسات سكانية المجلد ١٤ ، العدد ٧٦ (القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، ١٩٩٢) ، ص ٤٣ .
- ٢٠- حليم جرجس وعدلى كامل ، إطار عام للتربية السكانية ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم والهيئة الأمريكية للتنمية الدولية ، مطبعة دنر النشر والثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص
- ٢١- نادية حليم ، أحمد شلى ، ووفاء مرقص ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .
- ٢٢- المرجع فى التربية السكانية ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .
- ٢٣- ورقة أكتوبر فى القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الأول ، الهيئة العامة للاستعلامات وزارة الإعلام ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢٤ .
- ٢٤- عماد الدين حسن " دور التعليم فى مواجهة المشكلة السكانية " : مجلة دراسات سكانية المجلد ١٣ ، العدد ٧٥ ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، ١٩٨٩ ،
- ٢٥- وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل ، (القاهرة ، قطاع الكتب ، ١٩٩٢) ، ص ٢٣ .
- ٢٧- نادية محمد عبد المنعم وخالد قدرى : معوقات أداء الإدارة المدرسية عن تحقيق أهدافها بالمرحلة الثانوية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠١ ، ص ١٤٢ .
- ٢٨- نادية محمد عبد المنعم : تطوير إعداد المعلم فى ضوء مدخل المواطنة العالمية ، القاهرة ، مجلة التربية والتعليم ، ١٩٩٧ ، ص ٤٠ .
- ٢٩- تقرير مجلس الوزراء ، تغير جذرى فى نظام التعليم ، القاهرة ، الأهرام الاقتصادى ١٩٩٧/١١/١٧ ، ص ٣٠ .
- ٣٠- عبد الفتاح جلال ، " سياسات تنمية المرأة تعليما ، القاهرة ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، ١٩٩٦ ، ص ١٨ .

- ٣١- فارعة حسن محمد ، المعلم وإدارة الفصل ، (القاهرة ، مركز الكتاب للنشر ، ١٩٩٩) ، ص ٧ .
- ٣٢- عبد الفتاح جلال وفتحية البيجاوى ، إعداد وتدريب المعلمين في ضوء السياسة التعليمية واحتياجات وزارة التربية والتعليم ، (القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٤) ، ص ٥٤ .
- ٣٣- التقرير النهائى برئاسة سوزان مبارك ، تقرير مجموعة العمل الثالثة " إعداد معلم التعليم الثانوى العام " من بحوث المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، المنعقد فى الفترة من ١٩٩٦/١٠/٩ ، (القاهرة : الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٦) ، ص ٧١ .
- ٣٤- حسن سيد شحاته : تحديث التعليم رؤية قومية ، القاهرة ، الأهرام ، ٢٠٠٢/٨/١١ ، ص ١٢ .
- ٣٥- المرجع فى التربية السكانية ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .
- ٣٦- محمد حسن رسمى ، صناعة القرار .. الملك المتوج لعصر العولمة ، القاهرة ، الأهرام ١٤/ يونيو ٢٠٠٠ ، ص ١٢ .
- ٣٧- صلاح الدين ابراهيم معوض ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .
- ٣٨- أحمد ابراهيم أحمد السيد ، " دور المؤسسات التربوية المقصودة ، وغير المقصودة فى التصدى للمشكلة السكانية " ، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، العدد الرابع عشر ، الجزء الثالث ، ١٩٩٠ ، ص ٢٦ .
- ٣٩- أحمد ابراهيم أحمد ، الإدارة المدرسية فى الألفية الثالثة ، (الإسكندرية ، مكتبة المعارف الحديثة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٢٦ .
- ٤٠- وزارة التربية والتعليم ، دليل التربية السكانية لتدريب المعلمين ، (القاهرة ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٢) ، ص ٣٢٦ .
- ٤١- المرجع السابق ، ٨٩ .
- ٤٢- تقرير مجلس الوزراء ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .
- ٤٣- حسن سيد شحاته ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
- ٤٤- مدسد منير مرسى : الإصلاح والتجديد التربوى فى العصر الحديث (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٢) ، ص ٢٨ .

- ٤٥- نادية محمد عبد المنعم : تطوير أساليب مراقبة الجودة في العملية التعليمية بالتعليم الثانوى
فى ضوء الاتجاهات المعاصرة ، (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ،
١٩٩٨) ، ص ١٣٨ .
- ٤٦- المرجع السابق ، ص ١٨٧ .
- ٤٧- مشروع مبارك القومى ، إنجازات التعليم فى خمسة أعوام ٩١-٩٦ ، (القاهرة ، وزارة
التربية والتعليم ، ١٩٩٦) ، ص ٥٨ .
- ٤٨- تطوّر التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٤-١٩٩٦ ، (القاهرة ، المركز القومى
للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٦) ص ١٢٣ .
- ٤٩- نادية محمد عبد المنعم ، المتطلبات الفنية لمدير المدرسة العصرية فى ضوء المتغيرات
العالمية ، (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٠) ، ص ٢ .
- ٥٠- نوال نصر ، " الدور القيادى لناظر مدرسة التعليم الأساسى " ، مجلة دراسات تربوية ،
الجزء ٥٥ ، المجلد الثامن ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٥٤ .
- ٥١- وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم النقلة النوعية فى المشروع القومى للتعليم ،
(القاهرة ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٢) ، ص ١٤٥ .
- ٥٢- نادية محمد عبد المنعم ومحمد فتحى قاسم : الخصائص التنظيمية لبيئة المدرسة الابتكارية
وعلاقتها بدعم المدرسة كوحدة منتجة ، (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية
والتنمية ، ٢٠٠٢) ص ٤ .
- ٥٣- نادية محمد عبد المنعم وخالد قدرى ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .
- ٥٤- نادية محمد عبد المنعم ، المتطلبات الفنية لمدير المدرسة ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .
- 55- John Goodlad, A Place Called School : Prospects for the Future . (New
York, MC Graw Hill Boock Company 1994) p. 351.
- ٥٦- ايمان زغلول راغب ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .
- ٥٧- المرجع السابق ، ص ٨٤ .
- ٥٨- عادل عبد الفتاح سلامة ، فصل فى كتاب شاكر محمد فتحى وآخرون ، إدارة التعليم
الأساسى فى جمهورية مصر العربية ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠١) ، ص
٣١٥ .
- ٥٩- ايمان زغلول راغب ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .
- ٦٠- محمد منير مرسى ، الإدارة المدرسية الحديثة (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٥) ، ص ٦ .

- ٦١- سعيد جميل سليمان ورسمي عبد الملك ، مجالس الأمناء كصيغة لربط المدرسة بالمجتمع المحلي في ضوء بعض الخبرات العالمية ، (القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٤) ص ٣ .
- ٦٢- نهلة عبد القادر هاشم : تطوير الإدارة المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي في ج.م.ع في ضوء مفهوم إدارة الوقت ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) (مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية (القاهرة ، كلية التربية / جامعة عين شمس ، ١٩٩٦) ، ص ١٦ .
- 63- <http://www.s.unesco-org/countryreports/iran/report-A.A.html>.
- ٦٤- نادية محمد عبد المنعم : تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارة النظم التعليمية - دراسة مستقبلية على التعليم الثانوي المصري ، (القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٩) ص ٧٠ .
- ٦٥- شاكر محمد فتحي أحمد : مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .
- ٦٦- تقرير الأمم المتحدة للتنمية ١٩٩٣ .
- 67- George Strous and Leonard R.Sayles Personal : The Human Problem of Management, 4th Edition, (New Delhi : Prentice Hall of India Private Limited, 1985) p.p 13-14.
- ٦٨- على السلمي ، " الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد " ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٥٤ ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٣٨ .
- ٦٩- سوزان محمد المهدي ورمضان أحمد عيد ، " التنظيمات الشعبية وتحقيق الشراكة المجتمعية في التعليم ، دراسة مقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا و بلجيكا وإمكانية الاستفادة منها في مصر " ، القاهرة ، التربية والتنمية ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٠ .
- 70- Renchler, Ron, " New Patterns of School Governance " , ERIC Clearinghouse on Education Management , U.S.A 200.
- ٧١- رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، دور المشاركة الشعبية في التنمية ، الدورة العشرين ، ٢٠٠٠ ، ص ٥١ .
- ٧٢- المرجع السابق ، ص ٥٦ .
- ٧٣- واين هولتزمان ، مدرسة المستقبل (مترجم) ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٩ .
- ٧٤- نادية محمد عبد المنعم ، تفعيل الشراكة المجتمعية ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .
- 75- <http://www.Edgov/Eric Digest/Ed 287650-htm>.

- ٧٦- نادية محمد عبد المنعم ، تفعيل الشراكة المجتمعية ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .
- 77- D.J Hannula : Cooperative Learning in The teacher Preparation Course Ortand, El : association of teachers education, 1992.
- 78- Phoenil K., : Cooperative Learning : How dose it affect discipline ? Master Field Project report, University of Virginia Apr, 1992.
- 79- Roy, Patrica A, : Cooperative Learing groups : Students Learning together, Apek, MC, U.S.A, 1990.
- 80- Staher- Hunnt P.m “ An Analysis of Frequency of Hands on Experience and Science Achievement, Journal of Reseach in Science Teaching . vol. 33, No 1., 1996, p. 101.
- ٨٢- خليل الخليلى وآخرون ، تدريس العلوم في مرحلة التعليم العام ، (دبی ، دار العلم للنشر والتوزيع ، دبی) ، ١٩٩٦ ، ص ٣٧ .
- 83- Martin, M & Justin D., Learning to Peach Science Activities For Student Teachers and Mentors, London, The Flamer Press, 1995.

الفصل الثالث

**دور مؤسسات التعليم غير النظامي وبالأخص محو الأمية
في مواجهة المشكلة السكانية ***

* اعداد د. آمال سيد مسعود باحث بشعبة بحوث السياسات التربوية

الفصل الثالث

دور مؤسسات التعليم غير النظامي وبالأخص محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية

مقدمة

باعتباره جزءا من دراسة تدور حول تفعيل دور المؤسسات المختلفة فى المجتمع المصرى فى مواجهة المشكلة السكانية ، ينطلق الفصل الحالى (الفصل الثالث) ، من نقطتين رئيسيتين : تسلم أولاها بأن هناك بالفعل مشكلة سكانية يعانى منها المجتمع المصرى تتضح معالمها من الأبعاد الثلاثة للمشكلة ، والتي يتم تناولها تفصيلا فى الإطار العام للدراسة (الفصل الأول) والتي تتمثل فى النمو السكانى بمعدلات تفوق معدلات النمو فى الموارد المتاحة ، كما تتمثل فى سوء التوزيع السكانى على الرقعة الجغرافية ، وتتمثل أيضا فى تدنى الخصائص السكانية على نحو لا يدفع برامج التنمية ومشروعاتها إلى الأمام . أما النقطة الثانية ، فتتعلق بتواضع حصيللة الجهود التى تحققت فى تحجيم المشكلة السكانية من خلال المؤسسات المختلفة بالمجتمع بالنظر إلى المؤشرات المستقاة من التقارير والوثائق والدراسات ، والتي تشير إلى أن تلك الجهود لم تفلح فى الحد من تفاقم المشكلة إلى درجة دعت السيد رئيس الجمهورية إلى تكرار تحذيراته ، وبقدر كبير من المرونة ، من مغبة الاستمرار فى العجز عن تحقيق مواجهة الكفنة للمشكلة ، مؤكدا فى خطبته الأخيرة بمناسبة عيد العمال (مايو ٢٠٠٣) حتمية الإسراع بتفعيل الجهود لمواجهة هذه المشكلة " المستعصية " قبل أن تقضى على أى أمل فى الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين ، أو توفير احتياجاتهم الأساسية فى مجالات التعليم والصحة والعمل أخذا فى الاعتبار تضاعف التحديات المرتقبة أمام المجتمع المصرى محليا وإقليميا وعالميا .

ويتمثل الهدف الرئيسى للفصل الحالى فى محاولة تقديم إجابة عن التساؤل الآتى :

كيف يمكن تفعيل دور التعليم غير النظامى فى مصر ، وبخاصة محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية ؟

وقد تم بناء خطة المعالجة للفصل وفق خطوات لكل منها وظيفتها ، وتؤدى كل منها إلى التى تليها فى تسلسل يسمح ، فى النهاية ، بتحقيق الهدف الموضوع للفصل ، والمتمثل فى التوصل من خلال الجانبين : النظرى والميدانى ، إلى عدد من المقترحات التى يمكن أن تفيد

• أعداد الدكتورة آمال سيد مسعود - باحث بشعبة بحوث السياسات التربوية

المسؤولين وواضعى السياسة لإجراء تعديلات تكفل تحقيق مواجهة أكثر فعالية للمشكلة السكانية من جهة ، وتتيح أكبر قدر من المصادقية العلمية لمسيرة الدراسة ، ولما تتوصل إليه من نتائج . وفى هذا الإطار، هناك أربعة أقسام يشتمل عليها الفصل لكل منها وظيفته ومبررات إدراجها بخطة الفصل كما يتضح فيما يلى :

١- لما كان " التعليم غير النظامى " يشكل جوهر الفصل الحالى ، فإن الأمر يقتضى التعرف، ولو بصورة مختصرة، على طبيعة هذا النوع من التعليم ، وأبرز المؤسسات التى تتضوى تحته، والرؤى التى توردها الأدبيات التربوية حول ما يمكن لتلك المؤسسات أن تلعبه من أدوار تجاه القضايا المجتمعية الهامة ، وأبرزها القضية السكانية. وهكذا ، يقدم القسم الأول من الفصل عرضاً لوضعية التعليم غير النظامى ، والدور المتوقع منه كما ترتأيه الأدبيات المتواترة فى المجال .

٢- إن مقترحات التفعيل التى تمثل المنتج النهائى للفصل، لابد لها أن تنطلق من " الواقع التنظيمى " لمؤسسات هذا التعليم فى السياق المصرى . وإذا كان من الصعب على الفصل الحالى أن يتناول بالتحليل كافة المؤسسات التى تدخل فى إطار التعليم غير النظامى فى مصر، فإنه يركز على أبرز تلك المؤسسات ، وأكثرها دلالة سواء بالنسبة لمرحلة النظم الحالية التى يجتازها المجتمع المصرى فى مطلع القرن الحادى والعشرين، أو بالنسبة للمواجهة المنشودة للمشكلة السكانية ، وهى مؤسسات محو الأمية، فهذه المؤسسات ، خلافاً للكثير من أنماط التعليم غير النظامى تنظمها أعداداً كبيرة من البالغين غالبيتهم فى سن العمل والإنجاب، فضلاً عما توليه القيادة السياسية من اهتمام بالغ بالأمية كما يتضح من الخطة التى أعلنها الأستاذ الدكتور وزير التربية والتعليم وفقاً لتوجيهات القيادة السياسية للقضاء نهائياً على الأمية فى مصر فى مدة أقصاها أربع سنوات ^(١).

وهكذا ، تبرز القيمة الكبرى لاستكشاف الواقع التنظيمى لمحو الأمية فى مصر شاملة ما تسعى إليه من أهداف ، وما تسير عليه من مناهج ومقررات ، وما ينتهجه معلمو محو الأمية من طرق للتدريس .. الخ .

٣- إن التوصل إلى مقترحات لتفعيل جهود محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية لابد أن يتم من خلال تقييم الواقع، والتعرف على ما يكتنفه من معوقات وصعوبات يراها الفصل مسئولة عن إضعاف كفاءة المواجهة القائمة.

ويمثل الجانب النظرى فى التناول أساسا لا يمكن التغافل عنه باستقراء ما أفرزته التقارير والدراسات التى أجريت على مدى السنوات الماضية . لكن هذا التناول النظرى للصعوبات ، ليس بمقدوره وحده أن يرسم الصورة المتكاملة التى تقتضيها المعالجة . ومن هنا، كان على الفصل التعرف على الصعوبات والمعوقات المشار إليها من خلال جهد ميدانى يقوم على استكشاف رؤى المعايشين للعملية التعليمية فى مؤسسات محو الأمية ، والذين يضطلعون بتنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية وهم المعلمين . كما يقتضى الأمر كذلك استكشاف رؤية الخبراء من أساتذة الجامعات والخبراء والمتخصصين فى مجال محو الأمية نظرا لما يمكن أن يقدموه من رؤى متعمقة للصعوبات من زواياها المختلفة ، وأساليب التفعيل التى يطرحونها (وفى هذا الصدد فقد صممت استمارتى استطلاع رأى إحداهما موجهة للمعلمين بمراكز محو الأمية .. والأخرى^(*) للخبراء فى مجال تعليم الكبار وأساليب التفعيل التى يطرحونها . فضلا عما سبق، فقد قامت الباحثة بعدد من الزيارات لمراكز وفصول محو الأمية فى خمس محافظات شملت : القاهرة، الشرقية، الدقهلية ، الفيوم، أسيوط للتعرف عن قرب على ما يتم من ممارسات فى هذا القطاع ،وبوجه أخص ما يتعلق بالأنشطة وطرق التدريس المتبعة، وأساليب تناول المشكلات المجتمعية وبخاصة المشكلة السكانية .

وقد أفاد الفصل كثيرا من ندوة " العصف الذهنى " التى عقدها فريق البحث بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية (السبت ٢٨/١٢/٢٠٠٢) وحضرتها نخبة من المفكرين وأساتذة الجامعات وكبار المتخصصين فى مجال القضية السكانية .**

وقد تطرقت المناقشات التى استمرت على مدى ساعتين إلى العديد من التحليلات المتعمقة ، والرؤى المبتكرة حول مواجهة المشكلة السكانية وكيفية تفعيلها .

٤- تم تفريغ وتحليل ما كشفت عنه الدراسة الميدانية وبخاصة استمارتى استطلاع الرأى المشار إليهما اللذين تم تطبيقهما على عيّنتين إحداهما من معلمى محو الأمية والأخرى الخبراء وأساتذة الجامعات .

ونتناول فيما يلى الأقسام الأربعة المشار إليها بشئ من التفصيل :

* انظر الملحق رقم ١،٢

** شارك فى الندوة كل من :

- المفكر الكبير محمود أمين العالم - ا.د تادية جمال الدين - ا.د هشام مخلوف - ا.د فايز مراد مينا - ا.د ماجد عثمان - الأستاذ جرجس رزق اسعد - ا.د بونس عبد الجواد - ا.د رضى عبد الملك رستم الى جانب أعضاء فريق البحث .

أولاً : طبيعة التعليم غير النظامي وأبعاده

يستكون النظام التعليمي في عديد من المجتمعات من عدة مؤسسات تقوم بدور تعليمي مدرسي منها مؤسسات نظامية وأخرى غير نظامية لها طبيعتها الخاصة . وعلى مدى فترة طويلة من الزمن استقر في أذهان الكثيرين أن التعليم النظامي المدرسي هو النوع الوحيد للتعليم، واستقرت مفاهيم هذا النوع من التعليم على أنه المؤسسة الوحيدة للتعليم . وقد صاحب ذلك اعتقاد بأن مرحلة الطفولة هي المرحلة الصالحة للتعليم والتي امتدت شيئا فشيئا لتضم مرحلتى المراهقة والشباب ، وأن الأطفال ينبغي تعليمهم بعض الأشياء التى ينبغي عليهم أن يمارسوها عندما ينضجون . وقد شاعت فكرة أن التعليم لا يمكن أن يتم إلا فى إطار القوالب المدرسية النظامية ، فقد سيطر على البعض أن التعليم يرتبط بقيود الوقت والسن والمرحلة والمكان والشكل . ولكن مع قصور القدرة فى الدول النامية عن إتاحة تعليم نظامي مدرسي يلبي الاحتياجات والطموحات المتزايدة والمتشعبة للصغار والكبار ، ومع بروز الثورة المعرفية فى منتصف القرن ٢٠ أخذت مبادئ التعليم المستمر مدى الحياة فى الشبوع خاصة بعد صدور تقرير ادجار فور (١٩٧٢) وما تلاه من تقارير اللجان الدولية ، وآخرها تقرير ديلور (١٩٩٦) . وأيقن كثيرون ضرورة تبني نظام تربوي متكامل يحقق الوفاء بحاجات الأفراد وأيضاً حاجات التنمية المجتمعية ، يعمل على إشباع حاجات الأفراد للتعليم على مدى حياتهم وصولاً إلى المجتمع المعلم المتعلم الذى يعطى لجماعه حقوقها الأساسية ، وفى مقدمتها حقها فى التعليم . مثل هذا النظام التربوي المتكامل، يتضمن بالضرورة مناشط للتعليم النظامي المدرسي والتعليم غير النظامي .

وتوجد بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي فروقا تنظيمية ومنهجية وإجرائية، فالتعليم النظامي يعتبر نظاماً موحداً له بداية وتتابع ونهاية ، بينما على النقيض من ذلك يعتبر التعليم غير النظامي مجموعة نظم متعددة يربط بينها التحامها المباشر بحاجات العمل والحياة ، وقدرتها على أن تكيف نفسها مع ظروف العمل ، ووظائف الفرد المتغيرة خلال مجرى حياته ، ومرونتها فى مواجهة وإشباع هذه الحاجات ، كما تتميز هذه النظم المتعددة بتعاونها فيما بينها لكى تقابل الحاجات المتعددة لمجموعات الأفراد الذين تتعامل معهم ^(١) ، ومن ثم ، فإنها تختلف وتتعدد أيضاً من حيث المستوى والهدف والشكل والمحتوى وطرق التعليم ونمط الإدارة وأساليب الأداء .

وفى التعليم غير النظامي يطلب المتعلم التعليم بناء على دوافعه الخاصة المرتبطة برغبته فى الارتقاء بمستوى حياته مهنياً أو اقتصادياً أو ثقافياً ، وهو هنا ينظم مصادر تعلمه

بطريقة رشيدة منظمة يلجأ فيها إلى ذلك النوع من التعليم الذى يتفق مع حاجاته أكثر من غيرها، وبغض النظر عن عمره، متحررا من قيود النظام التقليدى للتعليم، كما يرتبط التعليم غير النظامى بحاجات العمل ارتباطا وثيقا على نحو أكثر من التعليم النظامى إذ يخدم أغراضا مباشرة للعمل، كما يرتبط محتوى هذا النوع من التعليم - سواء أكان محتوى تعليميا أو تدريبيا - بالحياة العملية ارتباطا مباشرا لذا يرتبط بالحاجات المباشرة للفرد وللمؤسسة التى تنظمه. وبينما تتعدد مصادر تمويل وتنظيم التعليم غير النظامى، نجد أن الدولة أو المحليات هى التى تشرف إشرافا أساسيا ومباشرا على التعليم النظامى وتموله وتوجه مساره. (٣)

وتصطدم محاولات استكشاف أبعاد التعليم غير النظامى بما يمكن أن نطلق عليه "المعضلة المفاهيمية" فلا يوجد حتى اليوم مفهوم واضح للتعليم غير النظامى يشمل جميع المؤسسات العاملة فى الميدان، ويحدد لكل منها الدور الذى يمكن أن تقوم به، ففى بعض الأحيان يقصد بالتعليم غير النظامى تعليم الكبار بما يتضمنه من أنشطة وبرامج متعددة، أبرزها محو الأمية دون تحديد إن كان المقصود الصغار أم الكبار. وعلى أية حال، يكتنف تعبير التعليم غير النظامى بعض الغموض الناجم عن طبيعة الواقع الذى يدل عليه من ناحية، وقلة الأبحاث والدراسات التى جرت حوله من ناحية أخرى. ويرجع ذلك بدرجة ما إلى حداثة الموضوع وتداخل مفاهيمه مع مفاهيم أخرى مثل تعليم الكبار، والتعليم المستمر والتعليم الموازى والتعليم الإضافى. والتعليم المتناوب والتعليم اللامدرسى .. الخ.

ويرى البعض أن التعليم غير النظامى يضم كل نشاط تعليمى هادف يجرى فى موقف من مواقف الحياة خارج إطار التعليم النظامى المدرسى لذلك يقدم هؤلاء تعريفا أكثر تحديدا للتعليم غير النظامى فيعرفونه بأنه يشمل أى نشاط منظم يقع خارج النظام التعليمى المدرسى ويقتصر على خدمة عدد من الأفراد الراغبين فى التعليم وتحقيق أهداف تعليمية معينة. وعلى هذا يعتبر أى نشاط تربوى تعليميا غير نظامى إذا ما توافرت فيه الشروط التالية:

- ١- التنظيم الواعى الغرض.
- ٢- التحاق الأفراد به بناء على رغبة واعية منهم.
- ٣- يتم التعليم فيه بناء على تنظيم مسبق.
- ٤- تقديم أنواع معينة ومختلفة من التعليم لأعداد معينة مختلفة من الأفراد.
- ٥- أنه لا يمثل جزءا من التعليم النظامى أى لا يدخل ضمن التعليم النظامى وإن كان مكمل له فى بعض الأحيان. (٤)

ويعتبر بعض رجال التربية أن التعليم غير النظامي قرين تعليم الكبار ، كما يرى آخرون أن تعليم الكبار هو الآخر قرين محو الأمية . (٥)

ويعرف المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة عشر (١٩٧٦) تعليم الكبار بأنه : "تعليم من ليسوا في سن التعليم النظامي العادي ، ومن ثم فهو يتم خارج المدارس ويراعى فيه ظروفهم وعقليتهم وقدراتهم الخاصة " ويتم بصورة منظمة ومقصودة ، وفي فترة زمنية مرسومة ، وتؤتاه هيئة أو جماعة تشرف عليه وتعهد به لرائد أو مدرس أو موظف يتولى عملية الاتصال بين المدارس والهيئة المشرفة على التعليم " (٦)

وبتحليل تعريف اليونسكو المشار إليه ، نجد أنه تنطبق عليه شروط ومواصفات التعليم غير النظامي السابقة الذكر ، أي أن تعليم الكبار يعتبر نوعا من أنواع التعليم غير النظامي، وحين نتحدث عن التعليم غير النظامي فنحن نتحدث عن تعليم الكبار الذي يتميز بتعدد وإتساع مفاهيمه التي يتفق الكثير منها مع ما ذكرناه من مواصفات سابقة مثل كونه تعليمًا بصيف مجموعة من النشاطات المنظمة بواسطة العديد من المؤسسات لتحقيق أهداف تربوية معينة . (٧)

كما يعرف بأنه " مجموع الجهود التربوية التي تقدم للكبار ، خارج حدود التعليم النظامي بهدف معالجة القصور في حصيلتهم من التعليم النظامي ، وزيادة كفاءتهم وقدراتهم المهنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ومن ثم تقدم المجتمع ورفاهيته . (٨)

وثمة نقطة لها دلالتها البالغة بالنسبة لوضع الفصل الحالي، وتتعلق بالمتطلبات التي تجعل من توفير التعليم غير النظامي بمؤسساته المتعددة أمرا ملحا بالنظر إلى الأدوار التي يمكن أن يقوم بها تجاه القضايا المختلفة التي تهم المجتمع ، وتؤثر في مسيرته نحو التقدم أخذًا في الاعتبار ما يمثل هذا التعليم من أهمية للمجتمعات النامية والمتخلفة بنوع خاص ، ففي الدول النامية نجد أن هناك حرمانا من الفرص التعليمية بالنسبة للأطفال والشباب، وخاصة في المناطق الريفية وغير المحظوظة اجتماعيا . وبالطبع يقع على التعليم غير النظامي مسؤوليات تعويض واستكمال ما لم يقدمه التعليم النظامي لعدد كبير من الأفراد . وفي مثل هذه الحالات ، نجد أن على التعليم غير النظامي أن يقوم بالأدوار التالية :

- إتاحة الفرص التعليمية لأولئك الأفراد الذين لم يسبق لهم الحصول على التعليم في مستواه الأول، وكذا استكمال تعليم أولئك الأفراد الذين انقطعوا عن التعليم في مرحلة ما من مراحل المستوى الأول منه ، وذلك للوصول بهم إلى مستوى التعليم الوظيفي الذي

يمكنهم من المشاركة الرشيدة في مجتمعهم . ومن أمثلة ذلك برامج محو الأمية ، ومحو الأمية الوظيفي، والمدارس ذات الفصل الواحد .

- إتاحة الفرص لاستكمال التعليم ، وذلك بالنسبة لأولئك الذين استكملوا المستوى الأول منه ويرغبون في مواصلة التعليم في المستوى الثاني خلال مشاركتهم في الحياة المنتجة في المجتمع ، ومن أمثلة ذلك : فصول الخدمات ، الفصول المسائية، والتعليم الموازي .
- إتاحة الخبرات التعليمية خارج المنهج التعليمي الذي يقدمه التعليم النظامي للطلاب المتحقيقين به ، وذلك من خلال الأنشطة العلمية والعملية ومراكز الثقافة ، وقصور الثقافة، ومراكز وأندية رعاية الشباب ، والدروس المنظمة التي تقدمها دور العبادة .
- تقديم عدد متنوع من فرص التعليم المستمر للذين توقفوا عن التعليم النظامي في مستوى من مستوياته من خلال : برامج المراسلة ، وبرامج تعليم اللغات، برامج الخدمة العامة التي تقدمها الجامعات بالانتساب .
- برامج الارتقاء المهني في أى مستوى من مستوياته قبل وأثناء العمل ، مثل : الدراسات التكميلية للمتقنين من المرحلة الابتدائية ومراكز التدريب المهني ، ومراكز التدريب الإداري بمستوياته ومواقع^(٩).

أما من الناحية المؤسسية في التعليم غير النظامي ، فهناك مجموعة متنوعة من الأشكال والمؤسسات التنظيمية المضطعة به ، وتندرج تلك التنظيمات بدءاً من الدولية إلى المحلية ، ومن الخاضعة للسيطرة الحكومية إلى التطوعية ، ومن القائمة على الدور الوقائي إلى تلك العلاجية . ويمكن التدليل على ذلك التعدد والتنوع من خلال ما توصل إليه الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار من إجراء دراسات مسحية وميدانية للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية النشطة في ثمان عشرة مؤسسة تعمل على المستوى المحلي ، وهناك إحدى عشر مؤسسة تعمل على المستوى القومي . ونستطيع هنا أن نذكر بعض الجهات المسؤولة والتي تساهم في التعليم غير النظامي للدارسين الكبار ومنها :-

- ١- المنظمات الجماهيرية (الاتحادات والجمعيات النسائية والطلابية والشبابية) .
- ٢- الجمعيات الأهلية لمحو الأمية وتعليم الكبار وتنمية المجتمع .
- ٣- مؤسسات الثقافة العمالية ومراكز التثقيف الشبابي والنسائي .
- ٤- الجمعيات المتخصصة المختلفة (التاريخية ، الجغرافية ، الاجتماعية ، العلمية) .

٥- الحركات الكشفية وحركات المرشدات والمعسكرات التطوعية ومعسكرات

عمل.

٦- الجمعيات والنقابات المهنية (الهندسية والطبية والزراعية .. الخ) .

٧- الجمعيات الثقافية والأدبية والدينية .

٨- جمعيات واتحادات ونقابات المعلمين .

٩- مراكز التدريب المهني .

١٠- الاتحادات العمالية .

١١- المنظمات الحزبية ومراكز إعداد القيادات الحزبية والاجتماعية التابعة لها .

١٢- الجامعات الأهلية والمؤسسات الخاصة للتعليم بالمراسلة .

١٣- دور العبادة والمراكز الدينية ذات النشاط التعليمي والاجتماعي .

١٤- الأندية الاجتماعية ومراكز التبادل الثقافي .

١٥- نوادي السينما والمسرح وفرق هواة التمثيل .

١٦- المكتبات العامة والمراكز الثقافية .

١٧- الجمعيات الخيرية .

١٨- الاتحادات وجمعيات الزراعيين والفلاحين (١٠)

برامج التعليم غير النظامي وموقع " محو الأمية في إطارها

تشير الأبعاد السابقة للتعليم غير النظامي إلى أنه مجال متسع يضم مؤسسات تنظيمية

متعددة مما دعى كثير من التربويين إلى محاولة حصر برامجه وإيجاد تصنيف مقبول لها .

وهناك تعدد وتنوع في برامج التعليم غير النظامي التي تقدمها المؤسسات التنظيمية

السابق الإشارة إليها ، فقد أمكن تصنيف أنواع وبرامج التعليم غير النظامي في مجموعتين

رئيسيتين هما:-

- البرامج التي تقدم لصغار السن .

- البرامج التي تقدم لكبار السن .

ففى الدول النامية تقدم معظم برامج التعليم غير النظامي للكبار الذين لم يسبق لهم

الحصول على فرصة تعليمية ، أو أولئك الذين نالوا قسطا محدودا من التعليم ويرغبون فى

الاستزادة منه بعد دخولهم ميدان العمل ، أو أولئك الذين يجدون أنه من الضرورى استكمال

تعليمهم بهدف مواكبة التغيرات الجارية فى بنية المهن ، فالتعليم غير النظامي يشمل الجهود

المبذولة فى ميدان تنمية المجتمعات والمحليات والتدريب المهني والإرشاد الزراعي والثقافة

العمالية والتتقيف العام وتربية الشباب^(١١) ، فضلا عن تعليم المرأة . الذى من الممكن أن يتضمن برامج مثل : تنظيم الأسرة ، ورعاية الطفولة والأمومة، والتتقيف الصحى ، والتغذية وغير ذلك ، كما يشتمل التعليم غير النظامى على برامج موجهة لتحقيق استثمار الفرد لإمكاناته وإمكانات البيئة التى يعيش فيها على نحو أنفع وأجدى . وقد كان اهتمام الدول النامية بهذا النوع من التعليم كوسيلة لإتاحة الفرص التعليمية لهؤلاء الكبار الذين يعانون من الأمية .

وتعتبر مشكلة الأمية مشكلة ضخمة على الصعيد العالمى والقومى على السواء . فنصف سكان العالم أميون ، والعالم العربى يمثل فى هذه الصورة الكلية منطقة من أعلى مناطق العالم تركزا بالأمية ، ومعاناة من مشاكلها . وتشير البيانات الإحصائية إلى أن مشكلة الأمية ذات حجم كبير وأبعاد متعددة ، فهى تشمل الغالبية العظمى من السكان الكبار والصغار على السواء . ومع أن نسبة الأمية الأبجدية تتفاوت من بلد إلى آخر، إلا أنها تمثل درجة عالية من الخطورة وتحديا عنيدا للعالم بأسره . وتنتشر الأمية بنسب أعلى بين النساء أكثر منها بين الرجال لأسباب تاريخية واجتماعية أدت إلى تأخر تعليم المرأة وعدم الاهتمام به . كما أنها تنتشر بين سكان الريف أكثر من انتشارها بين سكان الحضر ، ويرجع ذلك لقلة حظ أهل الريف من الخدمات الثقافية والتعليمية فضلا عن طبيعة مجتمعهم البسيط الذى لا يعول أهمية كبرى على تعلم مهارات الاتصال الأساسى وهى القراءة والكتابة والحساب والثقافة العامة^(١٢) .

وتمثل برامج محو الأمية على تنوع المؤسسات التى تقدمها ، أكثر برامج التعليم غير النظامى شيوعا فى البلاد النامية بوجه خاص بسبب معدلات الأمية المرتفعة بها، وبالنظر الى تأثيراتها السالبة على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تضطلع بها، وإحساس بالرغبة فى القضاء على كافة مظاهر التخلف الحضارى .

ثانيا : موقع محو الأمية من المشكلة السكانية والمشكلات المجتمعية الأخرى

بسبب ما تمثله الأمية من أهمية خاصة بالنسبة لمسار الفصل الحالى ، كان لابد من التعرف على ارتباطها بالمشكلات المجتمعية ، وأبرزها بالطبع المشكلة السكانية ، ويتم استكشاف الارتباط المشار إليه من خلال منظورين :

الأول : المنظور العام كما تبرزه الأدبيات التى تنشع فى هذا الميدان ، ويقصد بلفظة "عام" فى هذا المقام، أن المعالجة تتم فى إطار نظرى دون ارتباطها بسياق اجتماعى / اقتصادى بعينه .

الثانى : المنظور الذى يتصدى لتلك العلاقة فى سياق المجتمع المصرى بمتطلباته المختلفة .
ونتناول فيما يلى باختصار هذه العلاقة من خلال المنظورين المشار إليهما .

(أ) العلاقة فى المنظور العام

تعاظم اهتمام العالم فى النصف الثانى من القرن العشرين بمشكلة الأمية ، وضاعفت نتائج البحوث والدراسات من إدراك خطورتها وآثارها السلبية على معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وعلى استفحال الكثير من المشكلات المجتمعية وشهد مطلع القرن الـ ٢٠ جهودا فردية كثيرة لمكافحة الأمية ، إلا أن العالم أخذ يتحرك فى العقود الأخيرة بشكل جماعى نحو القضاء على هذا المرض الاجتماعى الخطير حيث شاعت فكرة أن التعليم لم يعد ترفا اجتماعيا يحظى به أصحاب الجاه والنفوذ من الطبقات العليا فى المجتمع ، بل أصبح حقا للجميع وجزءا أساسيا من حقوق الإنسان التى حددتها الشرائع السماوية والسنن الوطنية والمواثيق الدولية ، وأكدتها تقارير الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة فأعلنت عام ١٩٩٠ عاما دوليا لمحو الأمية ، ونادت بأن يكون عقد التسعينات عقدا لمحو الأمية يتم فيه تعميم " التربية للجميع وتأمين الحاجات الأساسية للتعليم " .

وقد شهدت مدينة جومتين " Jomiten " فى تايلاند حدثا دوليا فريدا حيث عقد فى شهر مارس سنة ١٩٩٠ المؤتمر الدولى حول " التربية للجميع " وصدر عنها ميثاق عالمى يدعو إلى تأكيد حق الإنسان فى التعليم ، وتأمين حاجات التعليم الأساسية له .^(١٢) وبحسب إعلان جومتين ، يتعين على كافة البلاد القضاء على الأمية قبل عام ٢٠٠٠ .

وفضلا عما سبق ، فقد برز سبب آخر لاهتمام المجتمع الدولى عامة ، والتربوى خاصة بقضية الأمية فى إطار التعليم غير النظامى المقدم للجماهير ، فبالإضافة إلى كون التعليم مطلبا اجتماعيا وأداة للتحرر والتنمية ، فهو أيضا وسيلة لتسرب الثقافة ونشرها ، واستمرار المجتمعات حضاريا ، فالمجتمع يستمر ببيولوجيا عن طريق التناسل والتكاثر ، ويستمر حضاريا عن طريق تعلم أنماط الثقافة . والاستمرار البيولوجى ظاهرة موروثة ، أما الاستمرار الثقافى والحضارى فهو ظاهرة مكتسبة تلعب التربية فيها الدور الكبير ، وتقصده هنا " التربية " بمعناها الواسع التى تشمل التعليم النظامى والتعليم غير النظامى . ومن هذا المنطلق تصبح الأمية عائقا للاستمرار الثقافى والتطور الحضارى .

ولما كان عالم اليوم عالما سريع التغير ، ويتسم بالانفجار المعرفى والتزايد السكانى والحراك الاجتماعى والانفتاح العالمى ، فإن الأمية تصبح عائقا للاتصال والتفاهم بين الشعوب ، وتكون سببا فى زيادة الهوة والفجوة بين عالم التقدم وعالم التخلف فيزداد الفقير فقرا ، والثرى

شراء . ولقد أصبح السباق الدولي اليوم سباقا تعليميا بالدرجة الأولى فلا تنمية بلا بشر ولا بشر قادرون على إحداث التنمية بلا تربية تقدمية تجديدية . والأمة التي تضعف فيها معدلات كفاءة النظام التعليمي تكون " أمة معرضة للخطر " (١٤).

ومن المتفق عليه أن السلوك الديموغرافي للإنسان لا يمكن التحكم فيه من خلال وسائل جبرية أو قهرية خارجية . وقد أكدت ذلك خبرات عدة دول ، كذلك أكدت تلك الخبرات أنه يصعب ترجمة الأولويات القومية للسياسة السكانية إلى سلوك فردي إلا من خلال وسائل التربية ، فالتعليم يؤثر على الخصائص السكانية فيغير منها ويجعلها أكثر قدرة على تحقيق معدلات أعلى من التنمية ، كما يؤثر على مستوى وعي هؤلاء السكان فيجعلهم أكثر قدرة وحرصا على المحافظة على نوعية حياة أرقى . كما بينت هذه الخبرات أن النمو السكاني غير المخطط يؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأنه من الآثار السلبية لهذا النمو السكاني غير المخطط ، انتشار الفقر وانخفاض مستوى المعيشة . ونوعية الحياة وسوء التغذية وتردى الأوضاع الإنسانية للسكان .

ومن هذا المدخل ، بدأت عدة دول في تبني مجموعات من برامج التربية والثقافة السكانية تستهدف من خلالها التدخل لتحسين الظروف المعيشية للناس ، والحد من التأثيرات السلبية للنمو السكاني المنفلت على الأسرة والمجتمعات المحلية ، والمجتمع الأكبر والبشرية بأسرها .

وتشتق مثل هذه البرامج أهميتها من منظور أنها تتيح أساليب بعيدة المدى ، تستهدف تطوير الاتجاهات والسلوك الرشيد بين الناس بغرض تكوين أسرة من حجم معين يتفق مع دخل الأسرة من ناحية ، ومع حجم السكان في المجتمع وموارد التنمية المتاحة له من ناحية أخرى ، ويتحقق مثل ذلك من خلال مساعدة الشباب والكبار على اتخاذ قرارات رشيدة ومسؤولة بشأن سلوكهم المستقبلي نحو تكوين الأسرة في ضوء فهم العلاقات المتبادلة بين العوامل السكانية والجوانب المختلفة لنوعية الحياة الإنسانية ومن ثم ، القيام بسلسلة من الاختيارات التي تتفق مع أغراض التنمية ، (١٥) ويتحقق ذلك بالتعليم النظامي وغير النظامي . وتشتق برامج الثقافة السكانية ، كما سنشير تفصيلا في موضع لاحق ، من سياسات المجتمع السكانية ، التي تعتبر جزءا متكاملًا مع خطة التنمية الشاملة . كما أن برامج الثقافة السكانية في هذه المجتمعات تتسق عادة مع أغراض التعليم القومي .

(ب) العلاقة في السياق المصري

شهد المجتمع المصري على مدى الفترة الماضية العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تطلبت أن يسرع الخطى في الارتقاء بالخصائص السكانية للجماهير . لكن تدنى المستويات الثقافية وبخاصة في الريف نظرا لتفشى الأمية ، قد وقف على الدوام دون تحقيق المواجهة الفاعلة لتلك التحديات .

وبالمقابل، فقد استمرت المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية منذ منتصف القرن العشرين (فيما عدا فترة ضئيلة هبطت فيها المعدلات على نحو غير ملموس كالفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٧) . وشكلت الزيادات السكانية عينا على الاقتصاد ، وعلى قدرة الدولة على الارتقاء بمستوى معيشة الجماهير نظرا لأن الزيادات السكانية كانت ، ولاتزال، تلتهم عائد مشروعات التنمية أولا بأول . كما كانت لها نتائجها السالبة على الأصعدة الاجتماعية والبيئية وغيرها .

ومن الجدير بالإشارة أن التزايد السكاني في مصر قد تواكب مع التباطؤ في القضاء على مشكلة الأمية . رغم التحسن الذي تحقق في معدلات من محيت أميتهم على مدى السنوات الأخيرة كما يتضح من الجدول التالي والذي يستند إلى أرقام التعدادات السكانية المتتالية منذ ١٩٣٧ حتى ١٩٩٦ .^(١٦)

سنة التعداد	عدد السكان	عدد الأميين ١٠ سنوات فأكثر	النسبة المئوية
١٩٣٧	١٥,٩٢١	٩,٨٨٥,٢٦٩	٨٥,٢%
١٩٤٧	١٨,٩٦١	١٠,٤٠٧,٩٧٢	٧٤,٥%
١٩٦٠	٢٥,٩٨٤	١٢,٥٨٧,٦٨٦	٦٩,٧%
١٩٦٦	٣٠,٠٧٧	١٣,٣٧٣,٠٠٠	٦٣%
١٩٧٦	٣٦,٦٢٧	١٥,٠٩٤,٠١٥	٥٦%
١٩٩٦	٥٩,٢٨٢,٣٨٢	١٧,٣٤٧,٧٤٥	٣٨,٦%

وبتحليل الأرقام الواردة بالجدول نجد أن متوسط معدل الزيادة السكانية يصل إلى ٢,١% سنويا . أى أن معدل الزيادة لا يزال كبيرا بالرغم من توصية السيد رئيس الجمهورية في أكثر من خطاب له على " ضرورة مضاعفة الجهد بكل جدية وصرامة لضبط الزيادة السكانية وصولا

بالمعدلات إلى حد الأمان وهو ١,٨%،^(١٧) وقد يرجع ذلك إلى أن معدل انخفاض نسبة الأمية أيضا ما زال بطيئا، فقد وصلت نسبة الأمية في عام ١٩٩٦ إلى ٣٨,٦%. وبالرغم من إعلان رئيس الجمهورية في سبتمبر عام ١٩٨٩ اعتبار العشر سنوات ١٩٩٠-١٩٩٩ عقدا لمحو الأمية، إلا أن البيانات الإحصائية تشير إلى أن نسبة الأمية للأفراد أكثر من عشر سنوات لم تنخفض إلا بمعدلات قليلة، ففي عام ١٩٩٦ كانت نسبتها ٣٨,٦% هبطت لتصل عام ١٩٩٩ إلى ٣٤,٢% بمعدل انخفاض مقدار ٤,٤% خلال ثلاث سنوات. وتشير بعض الإحصاءات إلى أن نسب الأمية قد وصلت إلى حوالي ٢٩% عام ٢٠٠٢.

ومن الضروري النظر إلى مشكلة الأمية في إطارها التاريخي والاجتماعي مع الأخذ في الاعتبار خصوصية المجتمع المصري وتطوره التاريخي وواقعه الاجتماعي والاقتصادي فضلا عن المستوى التعليمي والثقافي للمرأة المصرية، حيث أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية دور التعليم، بما يؤدي إليه من إحداث تعديل في اتجاهات وسلوك الأفراد، ومساعدتهم على اتخاذ القرار المسئول الذي يتعلق بتنظيم الأسرة، أو اتخاذ قرارات تتعلق بمكان الإقامة، أو تحسين خصائصهم السكانية، أو إتساع مداركهم للمحافظة على الموارد الطبيعية للبيئة التي يعيشون فيها، أو تحسين نوعية حياتهم بصفة عامة.^(١٨)

وقد أدى التواكب الذي تم رصده بين الأمية واستفحال المشكلة السكانية إلى بذل العديد من الجهود في سبيل القضاء على الأمية كأحد المداخل لتفعيل مواجهة المشكلة السكانية.

ومنذ عقد التسعينيات، توالى الاستراتيجيات القومية للقضاء على الأمية من جانب أجهزة عديدة كما سبقت الإشارة، لكن نجاحها كان متواضعا. وبسبب بروز الحاجة إلى تشريع حاسم يحكم عملية المواجهة، فقد صدر القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٣، وأعقبه مؤخرا القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١^(١٩) بشأن محو الأمية وتعلم الكبار. وأكد القانونان على أن فعالية مواجهة الأمية تقتضى المشاركة الفاعلة من كافة الوزارات والهيئات والأجهزة باعتبارها قضية قومية مما يقتضى تحديد دور كل منها. وقد كان هذا التوجه ائذنا بدء جهود من جانب مؤسسات المجتمع المدني وأبرزها الجمعيات غير الحكومية في مواجهة مشكلة الأمية حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية القيام بأدوار متعددة في الحملة الشاملة لمحو الأمية بدءا من التوعية بخطورة الأمية وآثارها السلبية على خطط التنمية الشاملة، مما يشكل محكا رئيسيا لانجاح الحملة خاصة وإن تلك المنظمات من الكفاءة العديدة يمكن يوهلها لذلك الدور مرورا بأدوار عدة كالتهيئة للحملة من خلال القيام ببعض الإجراءات الهامة من خلال حصر الأميين والأميات المستهدفين وأعداد المحاضرين والمشرفين وغيرها، وكذا التنسيق بين جهود الجهات

المختلفة والمنظمات المتعددة. كما يمكنها أن تدخل ضمن الهياكل التنظيمية والإدارية والتنسيقية إذ قد يسهم ذلك في الارتقاء بأداء تلك الهياكل لما لهذه الجهات من مرونة وقدرة في الأداء . ويمكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دورا هاما في مجال التمويل خاصة في تلك البلدان التي تنسم بضعف الموارد المالية والانخفاض النسبي للدخل القومي ، ومنها مصر .^(٢٠) وإيماننا بأهمية التنسيق بين مؤسسات محو الأمية في الارتقاء بمستوى العمل في مجال محو الأمية فقد تم إنشاء هيئة تتولى مسؤوليات التخطيط والتنسيق بين الجهات المختلفة التي تتولى مسئولية العمل ، وتنفيذ الخطط الموضوعة هذا بجانب التنسيق والمتابعة ، وهي الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار باعتبارها هيئة تتبع وزير التعليم ، وللهيئة مجلس إدارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب عنه .^(٢١) .

وتعتبر الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار هي الجهة المسؤولة عن أدوار الجهات الأخرى والتنسيق بين تلك الجهات ، وتعتبر أيضا المرجع والإطار في جوانب التخطيط والتمويل والتنفيذ والتنسيق مما جعل تلك الجوانب ومنها التنسيق بطبيعة الحال تتمركز حول مؤسسة واحدة هي تلك الهيئة العامة حيث يمكن لباقي المؤسسات تبادل المعلومات وتحديد المسئوليات معها ولكن لا يكون ثمة تفاعل مباشر مع سائر الهيئات الأخرى . وهذا النموذج تنسم به النظم المركزية وهي صفة مميزة لبرامج محو الأمية بالمجتمع المصري ، هذا في الوقت الذي توجد نماذج أخرى أكثر مرونة وفاعلية . وفي مناقشتنا لعلاقة الأمية بالمشكلة السكانية في السياق المصري هناك عدد من النقاط التي يتعين الإشارة إليها :

المنقطة الأولى : تواصل جهود مكافحة المنظمة للأمية في مصر منذ ما قبل منتصف القرن العشرين ، بصدر القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٩ والذي صدر بعنوان " مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية " .

وتوالى التعديلات التشريعية على هذا القانون بصدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ثم القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ .^(٢٢) كما حفلت الفترة باستراتيجيات متعددة للقضاء على الأمية وبخاصة منذ ١٩٧٠ اضطلعت ببعضها الإدارة العامة لمحو الأمية بوزارة التربية والتعليم ، واضطلع ببعضها الآخر المجلس الأعلى لتعليم الكبار ، وأسهم قطاع تعليم الكبار ومحو الأمية بالمجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا بنصيب كذلك . وبصدر القانون الأخير (رقم ٨ لسنة ١٩٩١) ، تضطلع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار في قيادة الجهود في هذا القطاع من خلال ما تضعه من استراتيجيات في مجال التخطيط كما سبقت الإشارة ، فضلا عن قيادة جهود التنفيذ بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والأجهزة والوزارات المختلفة .

المنقطة الثانية : التواكب الذى لوحظ على مدى الفترة من منتصف القرن العشرين بين العجز عن القضاء على الأمية فى مصر ، برغم الاضطلاع بالاستراتيجيات المتعددة التى أشرنا إليها ، وبين العجز فى مواجهة المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة . وإذا كان الفصل الحالى يستخدم عمدا لفظة " التواكب " بين الاثنين ، فإنه يتجنب استخدام لفظة " التلازم " ويرفض مقولة أن الأمية هى وحدها السبب فى استحالة المشكلة السكانية ، أو أن الخصائص السكانية المتدنية هى وحدها السبب فى العجز القائم فى مواجهة التدنى الثقافى الذى تمثل الأمية المنتشرة أبرز مظاهره . فليست العلاقة بين الاثنين بالبساطة التى قد تبدو عليها ، نظرا لوجود عدد كبير من العوامل المتشابهة والمتداخلة من بينها مثلا ، ما يتحقق فى المجال الصحى من جهود للارتقاء بخدمات الوقاية والعلاج المقدمة للمواطنين ، والتى تؤدى إلى هبوط معدل الوفيات وبخاصة من الأطفال . كما وأن توسيع فرص التعليم المقدمة للجماهير ، وتحسين جودته يكون له مردوده المباشر وغير المباشر بالنسبة لمواجهة المشكلة السكانية . ومن الأمثلة على ذلك الجهود المكثفة والمتواصلة التى تبذلها وزارة التربية والتعليم فى تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى الشريحة العمرية للتعليم الأساسى من خلال آلاف المدارس التى يتم بنائها ، والذى يؤدى تلقائيا إلى انحسار الأمية و د منابعها ، فضلا عما يتركه ارتفاع المستوى التعليمى والثقافى للأفراد من تأثير فى زيادة معارفهم بأبعاد القضايا المجتمعية المختلفة ، وترشيد سلوكياتهم وما يعتقونه من أفكار . ولا يدخل فى نطاق الفصل الحالى تحليل العوامل العديدة المشار إليها إلا من زاوية واحدة يراها الأجدر بالتأكيد وهى أن برامج محو الأمية بإمكانها أن تسهم بنصيب وافر فى انحسار المشكلة السكانية فى المستقبل المرتقب .

المنقطة الثالثة : إن " التربية السكانية " للجماهير الغفيرة التى تلتحق بمراكز محو الأمية فى كل ربوع مصر ذات دلالة خاصة . وسنشير إلى التربية السكانية بشئ من التفصيل فى موضع لاحق من الفصل . وقد بدأ إدخال التربية السكانية فى مقررات محو الأمية منذ الثمانينات ، واستمرت حتى اليوم أسلوبا يمكن الركون إليه فى ترشيد سلوكيات الدارسين ببرامج محو الأمية ، وزيادة وعيهم بالمشكلة السكانية وأبعادها . ولكن مدى ما حققته التربية السكانية من نجاح أو فشل فى تحقيق ما وضعت لأجله ، يمثل قضية أخرى نراها جديرة بالدراسة فى سبيل الوصول إلى مقترحات لتفعيل جهود محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية . ويتطلب الأمر تلمس جوانب الضعف التى تعوق تقديم هذه التربية السكانية بفصول محو الأمية والذى رؤى أن يتم من خلال إجراء دراسة ميدانية ، وتحليل نتائجها نتناولها فى قسم تال من هذا الفصل .

ثالثاً : الواقع الفعلي لمؤسسات التعليم غير النظامي وأهم المشكلات التي تكتنفه

إذا ما تتبعنا مختلف أنواع برامج التعليم غير النظامي التي تقدم لجمهور الكبار في مصر نجد أنها تعاني من عديد من المشكلات التي تعوق تحقيق أهدافه وأدواره الموضوعية له ، فمن أكبر المشكلات التي تقابله هو غياب سياسة قومية واضحة ، وتخطيط علمي سليم يشمل مختلف أنواع المؤسسات المنوطة بهذا النوع من التعليم، كما أنه يعاني من عدم التنسيق بين هذه المؤسسات المختلفة بما يعمل على رفع كفاءتها .

أيضاً نجد أن أكثر المعلمين بهذه المؤسسات دون المستوى العلمي أو الأكاديمي المطلوب حيث لا يتم إعدادهم أو تدريبهم تدريباً متخصصاً قبل قيامهم بالعمل في هذه المؤسسات، وعلى هذا فهم يستخدمون طرقاً وأساليب تدريس تقليدية تعتمد على الاستماع والتلقين ونادراً ما يشاركوا الدارسين الكبار في الحوار والمناقشة . وبالنسبة للوسائل التعليمية ، نجد أن استخدامها قليل وإن استخدمت، فهي تقليدية بسيطة ليس لها أي تأثير على المتلقى ، وقد يكون السبب في ذلك هو ضآلة حجم الإنفاق المالي على هذه المؤسسات التعليمية وتجهيزاتها لقلة الاعتمادات المخصصة لهذه المؤسسات.

أما فيما يخص مضمون البرامج التي تقدم، نجد أنها تقليدية ، ضعيفة الصلة بحاجات واحتياجات الدارسين ، قد لا تمس المشاكل الحقيقية سواء على المستوى المحلي أو القومي . أي أنها ضعيفة الصلة بمطالب التنمية الشاملة مثل مشكلة الزيادة السكانية ، ولذلك نجد أن هذه البرامج لا تسهم بقدر كبير في تغيير الاتجاهات السلبية لدى الدارسين تجاه مشكلة الزيادة السكانية.

وفى سبيل التعرف على الواقع الفعلي لمؤسسات التعليم غير النظامي كان من الضروري أن يستند الفصل إلى ما توردته التقارير والوثائق والدراسات المختلفة حول هذا الأمر، وما تدرجه اللوائح حول ما يفترض الأخذ به من ممارسات مختلفة . لكن الدراسة الحالية تلفت الانتباه إلى وجود فجوة تتسع أو تضيق بين ما يفترض تحقيقه ، وبين ما يتحقق بالفعل . وبسبب هذه الفجوة ، تطلب الأمر من الباحثة أن تجرى دراسة ميدانية للتعرف على هذا الواقع سيتناولها الفصل بالتفصيل في قسم لاحق .

(أ) التنظيم الإداري لبرامج التعليم غير النظامي :

لإدارة دور هام وحيوي في نجاح أى مشروع . لدفع أى مؤسسة أو هيئة نحو تحقيق أهدافها . حيث تعمل الإدارة على توجيه الجهود الوجهة السليمة بما يعمل على تحقيق الأهداف من خلال تنفيذ البرامج المختلفة بأفضل الطرق . ويعتبر التخطيط وتحديد الأهداف، ورسم

السياسات ، ووضع البرامج والتنظيم ، وتحديد السلطات والمسؤوليات الفردية والجماعية ، وتجهيز الوسائل والأدوات ، والتوجيه والضبط والرقابة المستمرة على تنفيذ الأعمال والبرامج والمشروعات ،كلها عمليات ووظائف من وظائف الإدارة . والغرض الأساسي من كل هذه العمليات أو الوظائف هو تحقيق الأهداف الخاصة بكل مؤسسة أو مشروع معين ، ليقوم على توجيه الجهود فيه جهاز إدارى محدد.(٢٣)

إن وجود الجهاز الإدارى لمؤسسات تعليم الكبار، لا يمكن أن يكون مجديا إذا لم تتوفر فيه الكفاءة التى تساعده على تحقيق الدور الذى قام من أجله ،ومدى ما هو عليه من تقدم أو تخلف ، فيقدر ما تكون عليه الإدارة من مستوى متقدم فى أسلوبها وطرقها وبرامجها ، بقدر ما يسهم ذلك فى تحقيق أهداف هذه المؤسسات .(٢٤)

أن توافر التنظيم والإدارة المناسبين من الشروط الأساسية لنجاح مؤسسات تعليم الكبار وقيامها بتأدية وظائفها على خير وجه ، بما يتيح الاستخدام الأمثل للوقت والجهد والمال فى سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من برامج تعليم الكبار . وإذا كان للإدارة والتنظيم أهميتها الخاصة بالنسبة للمشروعات والهيئات والمؤسسات المختلفة ، فإن هذا أولى بمؤسسات التعليم غير النظامى لتعليم الكبار ، وضرورة من الضرورات التى تفرضها ظروف العصر ، حيث يتميز هذا النوع من التعليم بتعدد وتنوع وإسراع مؤسساته ومنظّماته الأمر الذى حتم وجود تنسيق وتعاون بين تلك المؤسسات والمنظمات . وقد يرجع غياب هذا التنسيق والتعاون فيما بينها إلى عدم وجود اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١ وعدم صدورها حتى الآن ، إذ أن مرور أكثر من ثلثي المدة المحددة للحملة القومية للقضاء على الأمية دون صدور لائحة تنفيذية أدى إلى عدم وضوح تطبيقات القانون وتعطل بعضها ، ووجود تفسيرات متباينة لمواد القانون فى ظل غيبة اللائحة التنفيذية وتعثر الجهود وبطئها وشيوع عدم الجدية بين العاملين فى هذا المجال . كما كان من سلبيات عدم التنسيق حرمان بعض المناطق من خدمات تلك المؤسسات والمنظمات المعنية بمحو أمية الكبار فى حين كانت هناك مناطق أخرى محط تركيز واهتمام تلك المؤسسات ، كما أدى قصور التنسيق أو ضعف فعاليته على أحسن تقدير إلى عدم التزام كثير من الجهات المعنية بالتزاماتها نحو العمل على محو أمية الكبار ، ومن أمثلة ذلك عدم جدية التزام تلك الجهات بمحو أمية عاملاتها أو تعليمهم بمراكز محو الأمية.(٢٥)

وقد توصلت الدراسة التى قام بها عبد الله بيومى (٢٠٠٠) بعنوان : "تقويم الوضع الحالى لمحو الأمية " ، إن ضعف التنسيق من أهم الصعوبات التى تقلل من فعالية الإدارة التى تقوم بها المؤسسات والمنظمات المعنية بمحو أمية الكبار والتى تتمثل فيما يلى :-

- ضعف التنسيق بين جهود الهيئة لمحو الأمية ووزارة التربية والتعليم فى السيطرة على منابع الأمية .
- تعدد الجهات دون وجود تنسيق كاف بين جهودها مما يؤدى إلى تكرار الجهد وحدوث خلل فى التنفيذ .
- ضعف التنسيق بين العمل الرسمى والعمل الشعبى فى مجال محو الأمية .
- ضعف وعى الجهات المشاركة فى الحملة بأهمية التنسيق فيما بينها .
- اختلاف المعاملات المالية بين بعض مدرسى الفصول وذلك بالجهات غير الحكومية.
- عدم وجود نشرات دورية توزع على الجهات المشاركة فى الحملة .
- شكلية وصورية العمل من قبل بعض المسؤولين والمشرفين . (٢٦)

ولكى نتصدى لهذه الصعوبات يجب أن يتوافر لدينا الإطار التنظيمى الذى يخدم مجال تعليم الكبار المبني على أسس علمية سليمة يعمل على التنسيق بين العمليات المختلفة التى تقوم بها المؤسسات والمنظمات المعنية بتعليم الكبار فى التعليم غير النظامى . وفى هذا الشأن أكد التقرير السنوى للندوة التى عقدت بسر السليمان عن " تعليم الكبار والتنمية " على أن هناك شروطاً أساسية لنجاح مؤسسات تعليم الكبار وقيامها بتأدية وظائفها على خير وجه يتوقف على توفير التنظيم والإدارة المناسبين لها ، والأسس التالية يجب أن تتوافر فى الإطار التنظيمى الذى يخدم مجال تعليم الكبار :-

- ١- وضوح الهدف عند جميع العاملين بمستوياتهم الوظيفية المختلفة .
- ٢- تحديد العمليات المختلفة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .
- ٣- توزيع هذه العمليات على وحدات عمل ، مع إصدار اللوائح التى تصدق عليها جميع الهيئات المعنية . ومن الأفضل فى هذه الحالة ، توافر هيئة مركزية تمثل فيها الإدارات والوحدات ذات الصلة .
- ٤- تكون التبعية الإدارية والتنظيمية للعاملين فى مؤسسات تعليم الكبار للهيئة المركزية المختصة والتى لها سلطة إصدار القرارات وتوزيع الاختصاصات والمتابعة والتوجيه والإشراف والمساعدة .
- ٥- جعل أجهزة تعليم الكبار وثيقة الصلة بالهيئة المركزية بشرط توفر الاستقلال الإدارى لها بما يمكنها فى نفس الوقت من تأدية عملها فى التخطيط والتنفيذ

على المستوى المحلى ويجعلها قادرة على حشد الجهود وتشجيع كل المؤسسات الشعبية والرسمية التى يمكن أن تسهم فى تعليم الكبار .

٦- رفع مستوى كفاءة تعليم الكبار بتدعيمها بنظم حديثة للمعلومات وإجراء البحوث والتجريب فى الميدان .

٧- اتباع الأساليب الحديثة فى مجال تنظيم وإدارة مؤسسات تعليم الكبار .

٨- وجوب اللجوء إلى مركزية التخطيط والتنظيم والعمل لتعليم الكبار تلافيا لأضرار قيام هيئات متعددة تؤدي إلى بعثرة الجهود دون الحصول على النتائج المطلوبة .

٩- أهمية وجود هيكل تنظيمى وإدارى شامل لوضع الخطط والإشراف على التنفيذ وتقييم النتائج .

١٠- أهمية وجود مؤسسات إدارية محلية منفذة (٢٧)

(ب) إعداد وتدريب معلم التعليم غير النظامى :-

يعتبر معلمو التعليم الأساسى المصدر الأول ، إن لم يكن الوحيد ، فى بعض الحالات فى اختيار المعلمين لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار ، وهذا بالطبع يبرز الصلة بين برامج إعداد أو تدريب معلمى التعليم الأساسى وبين أداء معلم تعليم الكبار بوجه عام ، فإذا كان إعداد معلم التعليم الأساسى جيدا كان أداء معلم تعليم الكبار أيضا جيدا .

وتجدر الإشارة إلى أن العقد الماضى شهد تطورا هاما باضطرار بعض كليات إعداد المعلم فى مصر فى تقديم برامج لإعداد المعلم لمحو الأمية وتعليم الكبار ، لكن الأعداد التى تتخرج من تلك البرامج لاتزال قليلة بالنسبة للأعداد المطلوبة لتنفيذ الخطط الجارية للقضاء على الأمية قبل عام ٢٠٠٧ ، ومن هنا فقد استمر التركيز على جذب المعلمين لفصول محو الأمية من بين معلمى التعليم الأساسى .

لكن إعداد معلم التعليم الأساسى فى مصر ، برغم ماناله من تحسن بعد إنشاء أقسام للتعليم الأساسى بكليات التربية بالجامعات ، إلا أن أعداد كبيرة من معلمى هذا التعليم قد تخرجوا وفق أنظمة إعداد سابقة . ويشهد تاريخ التعليم المصرى الحديث أنه قد تعاقبت على إعداد معلم التعليم الأساسى وتعليم الكبار نظم كثيرة منذ أنشئت فى مصر مدارس المعلمين والمعلمات عام ١٩٠٣ / ١٩٠٤ . ولقد بلغ عدد الفئات المختلفة ما بين تربوية وغير تربوية من هيئات التدريس فى وقت من الأوقات ٢٨ فئة ، وقد يكون هذا التعدد هو أحد أسباب المشكلات التى

يواجهها معلم تعليم الكبار . فضلا عن أنه مظهر وانعكاس لعدم الاستقرار لسياسة إعداد المعلم لفترة طويلة من الزمن .

وقد انعكس هذا أيضا على أسلوب اختيار معلمى محو الأمية ، إذ شهدت ساحتها تجنيد أعداد كبيرة من المعلمين دون التقيد أحيانا بمؤهل حتى أسفر الوضع عن خليط غير متجانس من فئات معلمى محو الأمية فى مصر .

وكمحاولة لتنظيم الأمر ، ووضع خطة له ، وسدا لأبواب التسلل لهذا المجال ، صدرت تعليمات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ ، وكذلك الإدارة انعامة لتعليم الكبار ، بأن يراعى عند ندب مشرفى ومدرسى تعليم الكبار أن تفضل الفئات التالية:-

- ١- المدرسون التربويون .
- ٢- من سبق لهم العمل بمراكز وفصول تعليم الكبار .
- ٣- المدربون على العمل فى مجال تعليم الكبار .
- ٤- من كانت إقامتهم قريبة من مراكز الدراسة .
- ٥- كبار السن من المدرسين أو المثقفين على ألا يقل مستواهم التعليمى عن الثانوية العامة أو ما يعادلها .

ومن الضرورى أن تشير هنا إلى الإعداد المهنى الذى يؤهل الطالب لأن يكون معلما فى برامج محو الأمية وتعليم الكبار ، حيث يشمل برنامج الإعداد مادة دراسات أسرية وبيئية فى الفرقة الأولى والثانية ومادة تعليم الكبار وخدمة البيئة (فى الفرقة الثالثة) ويشارك الطالب فى معسكر لخدمة البيئة فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار لمدة ثلاثة أسابيع خلال الإجازة الصيفية (بين الفرقتين الثالثة والرابعة) .^(٢٨)

ومن الملاحظ أنه لم يكن هناك مادة خاصة بالتربية السكانية تدرس للطالب أثناء إعداده المهنى بكلية التربية ليكون مؤهلا ومدربا على الأداء السليم لهذه المادة ، مؤمنا بأهدافها ومقدرا للأثار السلبية التى قد تنجم عنها.

ولهذا ، فالعبء الأكبر يقع على عاتق المعلم وأسلوب أدائه ، فليست المقررات مهما بلغت من كمال وغنى وتنظيم وتنسيق ، وكذلك الحال بالنسبة للكتب المقررة بقادرة على تحقيق الغايات المستهدفة بدون معلم يملك ثقافة سكانية بالقدر المناسب ، ومؤمن بأهداف المادة ومقتنع تمام الاقتناع بخطورة المشكلة السكانية ، وقادر على تطويع المفاهيم السكانية وتوجيهها وعرضها بالأسلوب الذى يناسب الدارسين وظروف بيئتهم المحلية والقومية ، والمشكلات

المتعددة التي تواجه حياتهم داخل أسرهم ، وتؤثر على مستوى معيشتهم ، وتقلق راحتهم وتهدد مستقبلهم

والتربية السكانية بوضعها الراهن تعتمد في نجاحها على جهود المعلم ومقدرته على اتساع الأسلوب السليم وذلك نظرا لعدم وجود مقرر قائم بذاته ، او كتاب مقرر واحد ، او معلم تم أعداده وتأهليه لهذا الميدان .

أن الأداء السليم للمعلم القادر على تحقيق الأهداف المرجوة في مجال التربية السكانية محكوم بعدد من العوامل تتكاتف جميعها لتحقيق أهدافه ومن أهم هذه العوامل :

- مدى وضوح الهدف من الدرس في ذهن المعلم .
 - قدرة المعلم على استخلاص المفاهيم السكانية الواردة بالمقرر الدراسي .
 - توجيه أسلوب المعالجة وطرائق عرض المفاهيم السكانية .
 - التخطيط لأنشطة مختلفة داخل الفصل وخارجه .
 - استخدام بعض الرسوم والأشكال والصور وغير ذلك كوسائل إيضاح .
 - تطبيق وسائل متطورة للتقويم قادرة على قياس مقدار ما تم إجزائه (٢٩)
- وبالرغم أن هذه الكفايات السابقة الذكر - مطلوب توافرها في المعلم ، فإن الواقع الحالي في مؤسسات تعليم غير النظامي لتعليم الكبار يكشف غير ذلك ، فقد تعددت مظاهر القصور عند معلم محو الأمية وتعليم الكبار ، ومن أشكال هذا القصور أسلوب اختيار وتجنيب المعلم حيث يتم ذلك من مستويات علمية مختلفة ، وتخصصات متباعدة ، دون تدريبهم على محو الأمية وتعليم الكبار وقبول خريجي الثانوية العامة ذوي المستوى المتدني،والذين لم تستوعبهم الكليات والمعاهد العليا في المرحلتين الأولى والثانية .
- ويمثل التصور في نظم أعداد معلم الكبار في :-
- افتقار نظم أعداد المعلم في مصر بشكل عام إلى فلسفة واضحة ومحددة المعالم.
 - عدم بناء برامج أعداد معلم محو الأمية وتعليم الكبار على تصور واضح للكفايات الأكاديمية والتربوية اللازمة له .
 - افتقار كثير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات للخبرة المباشرة بنظم تعليم الكبار .
 - قلة المتخصصين في محو الأمية وتعليم الكبار بالجامعات ، مما أدى الى ضعف المستوى ، وفتح الباب للاجتهادات في إلقاء المحاضرات دون الاستناد الى دراسات علمية متخصصة .
 - قلة المقررات المرتبطة بتعليم الكبار أو خدمه البيئة التي تدرس للطلاب .

- عدم إتاحة الفرصة أمام الطلاب لأداء التربية العملية في فصول محو الأمية وتعليم الكبار .
 - أما من حيث القصور في برامج تدريب معلم الكبار فمنها :-
 - عدم كفاءة بعض المتدربين .
 - عقد برامج التدريب في فترات متباعدة تقلل الفائدة منها .
 - عجز بعض برامج التدريب عن ان تشمل جميع المعلمين الذين هم في حاجة إليها.
 - الدورات قصيرة لا تكفى لأحداث تغيير في مفاهيم واتجاهات وقدرات وممارسات العاملين في تعليم الكبار .
 - يغلب على الدورات الطابع النظري المجرد .
 - تعتمد بدرجة أساسية على المحاضرات .
 - تتفاوت من حيث فاعليتها وفقا لتباين مستويات القائمين بالإشراف .
 - تنفقر إلى الشمول والتكامل في معالجتها للعناصر المختلفة (٣٠)
- هذا كله وقد أبرز الحاجة إلى توسيع النظرة إلى معلم الكبار . وهذه المطالب الجديدة في برامج محو الأمية تستلزم نوعا غير تقليدى من المعلمين ، نوعا غير الذى ألفناه في البرامج التقليدية لمحو الأمية عندما كان الأمر مقتصرًا على تعليم القراءة والكتابة ، فنحن في حاجة إلى معلم يتصف بصفات معينة تساعد على أداء ما يتوقع له من مهام وما يعرض عليه من أدوار، (٣١) وقد حدد مؤتمر طوكيو ١٩٧٢ في تقريره النهائى مواصفات ومهارات معلم الكبار التى ينبغى أن تتوافر والتي نراها في الفصل الحالى ضرورية لنجاح المعلم فى تناول القضايا المجتمعية والسكانية مع الدارسين وهى :-
- ١- خبرة اجتماعية وخلقية ثقافية عريضة ، ومهارات اجتماعية ، ومعرفة عمل الجماعة، وديناميكية تفاعل الجماعة ، وتفهم العمليات السياسية والاجتماعية فضلا عن القدرة على الشعور بالتعاطف مع الناس . إذ أن ذلك أهم من مجرد القدرة على تخطيط المناهج واستعمال الوسائل والمعدات الحديثة .
 - ٢- الحماس المعزز بإحساس قوى بالالتزام الاجتماعى .
 - ٣- القدرة على تحليل الظروف الاجتماعية التى يعمل فيها ، وذلك لخلق البيئة الصحيحة لتعليم الدارسين . وبالنظر الى أن الكبار ليسوا دائما على وعى بحاجاتهم الى التعليم، فإنه يجب على معلمى الكبار أولا وقبل كل شيء أن يكونوا متحمسين الى

تتسببه الناس إلى قدرتهم على التنمية والإحياء إليهم بالثقة في القيام بنوع من الدرس أو الاشتراك الهادف في أنشطة الجماعة^(٣٢). ألا أن واقع أعداد هذا المعلم في مصر لا يعمل على تحقيق هذه المواصفات .

الاتجاهات السلبية لدى الدارسين نحو الأمية :

يعمل التقدم في العمر على بلورة وتثبيت الميول والاتجاهات والمفاهيم التي أخذت تتكون لدى الفرد في المراحل السابقة من حياته . ووجود مثل هذه الميول والاتجاهات الثابتة والراسخة لدى الكبير يؤدي بدوره إلى عدم استعداده في كثير من الأحيان لتقبل التغيرات الحادثة من حوله وإلى شعوره بعدم التكيف مع بيئته ومجتمعه^(٣٣).

وهناك عقبة أخرى تقف أمام التحاق الكبار بفصول محو الأمية هو اعتقادهم أن التعليم بالنسبة لهم يعتبر ترفاً أو شيئاً كمالياً لا يملكون الوقت له وإن البحث على لقمة العيش هو شغلهم الشاغل . والواقع أن هذه الدوافع الأولية تظل مسيطرة على حياة الفرد وسلوكه حتى يتم إشباعها فهي ادنى الدوافع مرتبة ، ولكنها أقواها واشدها سطوة وسيطرة ، ويتنصّل ذلك من واضعي برامج محو الأمية . من المعلمين أن يربطوا بين إشباع هذه الدوافع وبين محو الأمية ، وذلك بتقديم المساعدات والمساعدات المادية للتخفيف عن كاهله^(٣٤). كما يتطلب الأمر من معلم محو الأمية أن يبرز الآثار السالبة للانفلات السكاني على الحياة الاقتصادية للدارسين، وعلى فرص العمل المتاحة أمامهم .

وهناك اتجاه خاطئ آخر يعاني منه أكثر المجتمعات النامية وهو عدم الاعتراف بحق الفتيات في التعليم ويرجع ذلك لعدم توافر الوعي الكافي بين فئات السكان وخاصة غير المتعلمين من الأبناء بأهمية تعليم الإناث ويلاحظ أن ثلاث أرباع الريفيات أميات^(٣٥). ومن الممكن أن ينعكس هذا الأمر سلباً على الانفلات السكاني بسبب تهميش دور المرأة .

فبعض الدول النامية لا تزال تسيطر عليها بآلية وتقاليد عتيقة لا تشجع على تعلم الإناث، وترى الإناث ما هن إلا حافظات وحارسات للأسرة وليس من حقهن الالتحاق بالمؤسسات التعليمية حيث يكون هناك إعراض من الأبوين عن السماح لبناتهم بالتعليم على نفس مستوى الأبناء ، بل وغالباً ما يكون هناك إعراض وسوء ظن من جانب البنات أنفسهن^(٣٦) ، ولا تزال الأفكار والتقاليد المشار إليها موجودة بدرجة ما وبين بعض الفئات في مصر ورغم الجهود المكثفة للدولة للقضاء على تلك الأفكار . وقد يكون هو السبب في أن نسبة الأمية بين النساء في جميع التعدادات اعلى منها لدى الذكور حيث بلغت هذه النسبة (٦١,٨%) وفي الذكور (٣٧,٨)

وذلك حسب تعداد ١٩٨٦ ، كما أثبتت الإحصاءات أن نسبة الأمية تزداد ارتفاعا في الأعمار المتقدمة وخاصة بين النساء . وعلى هذا فهناك بعض العوامل الاجتماعية التي ساعدت على ذلك والتي يجب تغييرها حتى تحصل المرأة على حقها الطبيعي في جميع مجالات الحياة.(٣٧)

ومن الاتجاهات السلبية الأخرى شعور الدارسين الكبار بالنقص من توجيههم الى فصول محو الأمية فيسندهم قاتعون بحياتهم وراضون بما حققوا فيها من نجاح يجدون أنفسهم وقد جلسوا في مقاعد الصغار مما يشعرهم بجهلهم ، كما أن سماعهم لموضوعات ومعارف وحقائق جديدة قد يزيد من حدة هذا الشعور لديهم ، وقد يقع الكبير الأمي في صراع نفسي ، ويتوقف نجاحه في التغلب على هذا الصراع على الطريقة والأساليب التي يستخدمها المعلم مع الدارسين، وعقبة أخرى هي ميل الكبار للسلبية وعدم المشاركة مع المعلم مما يؤثر لديه الملل .(٣٨)

ويوجد اتجاه آخر مازال يسيطر على كثير من الأميين وهو أن كثرة الإنجاب يعطى شيء من القوة أو السيطرة ، فهم يعتبرون الأولاد بمثابة السند حيث أنهم قد يساعدهم مثلا في أعمالهم الزراعية كانت أو الصناعية أو قد يعتبر ونهم مصدر دخل للأسرة حيث يلجأ كثير من الأميين إلى عماله الأطفال في سن مبكر وتشجيعهم على التسرب من المدرسة أو عدم الالتحاق بها من البداية ، وهذا بالطبع يزيد من نسب الأمية بجانب ارتفاع معدلات النمو السكاني.

تمثل الاتجاهات السلوكية للأفراد عاملا له أهميته في مجالات التقدم على الأصعدة المختلفة ، فقد أكدت العديد من البحوث أن الجهود المبذولة لنقل المجتمعات النامية الى مصاف المجتمعات المتقدمة تصطدم - بالدرجة الأولى - بالإنسان في تلك المجتمعات والذي لا يتحقق لديه في كثير من الأحيان الاتجاهات الدافعة لمسيرة التقدم ، كما تشيع في سلوكياته اتجاهات معوقة لتلك المسيرة .(٣٩)

ولهذا فقد بدا المجتمع المصري في الأخذ بتغيير بعض هذه الاتجاهات السلبية والأفكار الخاطئة من أذهان الكبار الأميين ، وقد يكون اقصر الطرق لذلك هو طريق التوعية الدينية واستخدام الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والنصوص الدينية والتي من خلالها نستطيع تغيير هذه الاتجاهات السلبية ، فالمجتمع يولي اهتماما واضحا بتعميق المفاهيم الدينية الصحيحة لدى نفوس أفرادها بما يدفعهم الى السلوك الصحيح ، ويجعلهم مواطنين صالحين لأنفسهم ولأسرهم ولمجتمعاتهم، وتبذل الدولة جهدها في هذا المضمار من خلال رعايتها للمؤسسات الدينية المتمثلة في المساجد والكنائس والجمعيات الدينية ، وهذا يكشف عن مدى اهتمام الدولة بهذه الخدمات الروحية ذات الأثر البالغ في توجيه السلوك الإنساني الوجه الصحيح والتي تتماشى مع متطلبات واحتياجات المجتمع .(٤٠)

برامج ومقررات محو الأمية :

من المسائل المتفق عليها ، أن السلوك الديموغرافي للإنسان لا يمكن التحكم فيه من خلال وسائل جبرية أو قهرية خارجية كما سبقت الإشارة . وقد أكدت تلك الخبرات انه يصعب ترجمة الأولويات القومية للسياسة السكانية الى سلوك فردى إلا من خلال وسائل التربية ، ويجعلها أكثر قدرة على تحقيق معدلات اعلى من التنمية .

وقد أوضحت دراسات متعددة الدور الذى يسهم فيه التعليم بشقيه النظامى وغير النظامى أو تعليم الكبار فى السياسة السكانية ، و اتفقت نتائج هذه الدراسات على أن التعليم يستطيع التأثير فى الديناميات السكانية .

ومن هذا المدخل بدأت عدة دول فى تبني مجموعات من برامج التربية والثقافة السكانية تستهدف من خلال التدخل تحسين الظروف المعيشية للناس ، والحد من التأثيرات السلبية للنمو السكانى على الأسرة والمجتمعات المحلية .^(٤١)

ولقد وجهت المؤسسات المختلفة عدة جهود فى السنوات القليلة السابقة الى نشر الثقافة السكانية ، كما شرعت وزارة التربية والتعليم فى إدخال بعض موضوعات للتربية السكانية من خلال تطعيم مناهج مختلف مراحل التعليم سواء التعليم العام أو تعليم الكبار - ببعض مفاهيم سكانية .

مقررات التربية السكانية كأساس لمواجهة المشكلة السكانية :

وضعت لجنة من خبراء التربية السكانية وخبراء الإدارة العامة لتعليم الكبار بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية وبعض أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة عين شمس فى شهر مايو ١٩٨٤ منهج للتربية السكانية غير المدرسية فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار ، وخلصت أعمال اللجنة الى :

أدراج التربية السكانية ضمن المفاهيم المقررة لتعليم الكبار ومحو الأمية (الثقافة العامة - اللغة العربية - الحساب) بما يمكن أن يساعد الدارس على أن يكتسب الآتى :-

أولاً : المعارف :-

أ-المفاهيم السكانية الأساسية والعوامل التى تؤثر فى النمو السكانى :

النمو السكانى ومحدداته (المواليد - الوفيات - الهجرة - زمن تضاعف السكان - نسبة الإعالة) والتراث الشعبى الذى يؤثر فى عوامل النمو السكانى وتعريف الأسرة وحجمها .

ب- فسيولوجية الإنجاب والتكاثر البشرى : مثل دراسة الجهاز التناسلى عند الرجل والمرأة ، وصحة الحامل ورعاية الجنين ، واثـر تكرار الحمل على صحة آلام والطفل .

ج-تنظيم الأسرة المصرية : مزاياه - الوسائل التى نادى بها المشروع القومى لتنظيم الأسرة.

د-العلاقة بين السكان والموارد وأثرها على نوعية الحياة بالنسبة للأسرة والغذاء والتعليم وفرص العمل والبيئة وسكن الريف .

هـ-السياسة السكانية فى مصر .

ثانيا : تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو تفضيل حجم الأسرة الصغيرة وعدم الهجرة من الريف الى المدن .

ثالثا : تنمية مهارة اتخاذ القرار نحو تنظيم حجم الأسرة ، ومهارة اتخاذ القرار لحديثى الزواج^(٤٢) .

أن المأمول أن تصبح المفاهيم السابق ذكرها جزء لا يتجزأ من ثقافة الجمهور المستهدف من الأميين بحيث تؤثر فى سلوك واتجاهاته وميوله وطريقة معاشته مع الآخرين .

ولكى يتحقق ذلك وجب على المربي متابعة الدارس ليقف على مقدار التطور الذى حدث له وما طرأ عليه من تبنى سلوك مرغوب فيه ترشيد لميوله واتجاهاته ، فقد تنمو معارف الدارسين دون توظيف لهذه المعلومات ومن ثم تفقد أهميتها لان هذه المعارف ليس لها قيمة فى ذاتها ولكن تكمن القيمة فيما تعدله من سلوك وفيما تسهم به من تكوين ميول واتجاهات مناسبة.

ولعل أدراك الموقف السكانى وأثاره دون التكيف سلوكيا له ، واتخاذ القرارات التى تؤدى الى تحسينه لا يحقق الأهداف المستهدفة فى قليل أو كثير ، لذا ينبغى على الدارس إلا يركز كل اهتمامه على الحفظ والاستظهار ولكن يجب أن يهتم بالجوانب الأخرى ويوليها عنايته، ويستطيع المعلم أن يهتم فى عمله بناحتين هما : سلوك الدارس وما يصدر عنه من أفعال تدل على مقدار تعلمه ، وأيضا المعايير القياسية للوقوف على مدى استجابة الدارس للعملية التعليمية^(٤٣).

وهكذا نخلص الى أن المفاهيم السكانية لا جدوى منها إلا إذا تحولت الى تنمية اتجاهات وساعدت على تكوين مهارات ميكانيكية أو عقلية، وهو ما يضع مؤسسات محو الأمية أمام مسئولياتها .

وتختلف المداخل المستخدمة فى أدراج مفاهيم التربية السكانية داخل محتوى مناهج تعليم الكبار ، وبرامج محو الأمية ، ويمكن جمع هذه الأساليب فى ثلاثة مداخل رئيسية هى :

المدخل المستقل ، ومدخل الوحدات الدراسية ، والمدخل الاندماجي . ولقد اختارت الإدارة العادة للتربية البيئية والسكانية المنهج المدمج والذي يقوم على تضمين موضوعات بيئية سكانية معينة في بعض المناهج الدراسية تحدد عن طريق المسؤولين وذلك للأسباب الآتية :-

- قلة التمويل لبرامج التربية السكانية غير النظامية ، ومن ثم فإن عملية دمج المفهوم في التعليم غير الرسمي يقلل من الألفاق المالى إذا ما قورن بتكاليف أعداد المناهج المستقلة، إذ أن الأمر في الحالة الأولى لن يستلزم طبع ملايين الكتب ، وتدريب آلاف المعلمين أو الأخصائيين في برامج تعليم الكبار ومحو الأمية والتعليم غير النظامي .

- استخدام دمج المفاهيم السكانية داخل البرامج القائمة ، فيقتصر الاهتمام على تدريب القائمين على أمر هذه البرامج فقط .

- دمج المفهوم السكاني من خلال المواد التعليمية المختلفة لمناهج تعليم الكبار في كتاب الثقافة العامة واللغة العربية والرياضيات مع استخدام طرق وأساليب تدريس غير تقليدية يؤدي الى تجديد تروى للقاتمين على هذه البرامج المتعلقة مثل الموجهين ورؤساء أقسام تعليم الكبار ومعلمي المرحلة الأولى .^(٤٤)

ولكن من الملاحظ أنه ليس لبرنامج التربية السكانية غير النظامية مقرر منفصل وإنما منهج يحتوى على عدة مجالات ديموغرافية وبيئية وفسولوجية من خلالها يتم التعرض للمفاهيم السكانية المباشرة أو غير المباشرة التي لا ترد بشكل مباشر في الكتاب المدرسى ، والتي يمكن إدماج المفهوم السكاني فيها .^(٤٥) ويتم تدريب الكوادر على كيفية عملية الدمج داخل محتوى مقررات المنهج الدارسي المقرر لتعليم الكبار ومحو الأمية بطرق وأساليب تدريس غير تقليدية بهدف تزويد الدارسين بمعارف توظف لتكوين اتجاهات مرغوب فيها نحو القضايا السكانية في مصر ، ومهارات اتخاذ القرار للمواءمة بين دخولهم وحجم أسرهم خاصة ، وإن هذه الفئة من الدارسين متزوجون أصلاً والبعض في سن الزواج .^(٤٦) وهذا الوضع قد لا يحقق الهدف الأساسي من برامج التربية السكانية وتكوين الوعي المطلوب لدى الأفراد عن العلاقات المتبادلة بين التغير السكاني والتنمية ، حيث أن التثقيف السكاني بهذا الشكل قد يكون غير مؤثر كما أن قدرة المعلم على إدماج مفاهيم التربية السكانية في المقررات الدراسية قد تكون ضعيفة ، ولهذا يمكن تقديم برامج التربية السكانية في تعليم الكبار من خلال إدخال وحدة تعليمية مستقلة في هذا المجال .

وقد كشفت إحدى الدراسات عن أن بناء مراجع وحدات في التربية السكانية غير النظامية وتجريبها يساعد على اكتساب الكبار للكثير من المعلومات والمفاهيم السكانية والإحساس

بخطورتها وآثارها حاليا ومستقبلا على مجريات حياتهم ، كما كشفت نتائج الدراسة على أن ارتباط المادة التعليمية المقدمة للكبار بمشكلاتهم ومن واقع بيئتهم المحلية يؤدي الى ارتفاع مستوى تحصيلهم .^(٢٧)

• أساليب وطرق التدريس في محو الأمية :

بالنظر إلى أن حياة الدارسين الكبار مليئة بالخبرات - سواء أكان متعلما أم أميا - من منطلق تعامله اليومي مع مشكلات ومواقف حياته مختلفة ، ولهذا فالراشد الكبير يدرك ويفهم ، ولله أساليبه في التفكير . وفي معالجة الأمور حتى ولو كان لا يعرف القراءة والكتابة ، أو إجراء العمليات الحسابية بالطرق المدرسية المعتادة .

ومن ثم ، كان من الأهمية استخدام طرق مناسبة تتفق مع تفكير الدارسين الكبار ، وأيضا أمثلة تتناسب وخبراتهم ، ولا تستخدم الطرق المستخدمة مع تلاميذ المرحلة الابتدائية حتى ولو كان ما نريد أن نقدمه للراشد الأمي مثلا مهارات أساسية بسيطة - والأمر يصبح ضروريا إذا ما كنا نهدف توعيتهم بالمشكلة السكانية ، فهي بطبيعتها تحتاج الى نوع من النضج الفكري لاستيعابها ، كما أنها تحتاج الى قدرة على الحوار والإقناع . وتتضمن عملية التدريس هنا تخطيطا واعيا لرد ادعاءات خاطئة واستبعاد اتجاهات سلبية ، وتكوين اتجاهات موجبة ، ومن ناحية أخرى فإن مفهوم المعلم عن عملية التعليم وفلسفته العامة واهتماماته بالتفاعل مع الآخرين تؤثر في اتجاهاته التدريسية .^(٢٨)

وهناك مجموعة من الأساليب التي توردها الأدبيات القائمة فيما يتعلق بتناول برامج التربية السكانية غير المدرسية والتي تتماشى مع طبيعة محتوى هذه المادة وتعمل على تحقيق أهدافها ، أبرزها ما يلي :

١- طريقة الإلقاء :

يقصد بهذه الطريقة أن يقوم المدرس بدور المحصل للمعلومات وليست هذه الطريقة عيبا في حد ذاتها ، ولكن العيب يكمن في طريقة استخدامها ، فمن المعروف لدى علماء التربية أن هناك مواطن تتطلب استخدام هذه الطريقة في بعض المواقف التعليمية . فعندما يريد المعلم أن يخبر تلاميذه عن شيء ما لم يسمعوا عنه من قبل ، أو يحدثهم عن شخصية معينة فإنما يتطلب الموقف أن يقوم المدرس بترديد المعلومات والحقائق المختلفة عن هذا الموضوع . وقد يرجع تفضيل هذه الطريقة في مجال التربية السكانية غير المدرسية أحيانا لعوامل كثيرة نذكر منها :

- نظام الامتحانات الذي يسود في مدارسنا والذي يتكون من أسئلة مقالیه .

- إجهاد المدرس حيث يقوم بالحديث لفترات طويلة .
- شعور الدارسين بالملل لعدم تنوع الطريقة .
- قلة العائد التربوي خلال الدرس .

ويمكننا أن نقرر هنا انه ربما قد تظهر هذه المساوىء من خلال طريقة أخرى من طرق التدريس إذا أسئى استخدامها ، لذا فالعيب لا يكمن فى الطريقة بقدر ما يكمن فى الاستخدام .

٢- طريقة حل المشكلات :-

وتهدف هذه الطريقة الى تدريب الدارس على مواجهة المشكلات ، والتفكير فى حلها بطريقة علمية منظمة ودقيقة . وقد تكون هذه المشكلات شخصية أو قومية مثل المشكلة السكانية. وتتكون هذه الطريقة من عدة نقاط رئيسية تشمل تحديد المشكلة ، جمع المعلومات عن المشكلة ، جدولة المعلومات ، ووضعها فى قوائم ، عرض وتقديم المعلومات ، الوصول الى نتائج ، تحليل النتائج التى تترتب على النتائج ، طريقة الحلول الممكنة .^(١٩)

٣- طريقة التعبير عن الرأى :

وفىها يشجع المدرس الدارسين على التعبير عن آرائهم فى المشكلة السكانية التى تواجه مجتمعهم لعلهم يصلون إلى أفكار جديدة قد تساعد فى حل المشكلة وهناك طريقتان للمناقشة :

- المناقشة التى تتسم بروح الصداقة وعدم التعصب والبعد عن التحيز فى تفسير الأمور حيث يقوم المعلم باستخلاص المعلومات والمفاهيم من الدارسين الخاصة بالمشكلة السكانية.

- المناقشة التى تتسم بالخلاف ويميل فيها الدارسون عادة الى تأكيد مواقفهم تجاه المشكلة ويتمسكون دون أن ينصتوا الى الحقيقة وغالباً ما تسيطر على هذه الطريقة روح التهكم، وتسودها المحاولات العقيمة . وعلى المدرس أن يوجه المناقشة فى موضوعات التربية السكانية حيث يسيطر عليها روح الود والصداقة الموضوعية .

٤- طريقة الاستكشاف :

يقوم المدرس والدارسين بدراسة القضايا والمشكلات داخل إطارها ككلوحة توضيحية ، ويسود فى الفصول الدراسية المناخ السيكولوجى المفتوح . وتهدف هذه الطريقة إلى تصنيف - القضية السكانية - وتقديم عدة فروض تجاهها ، وبعد ذلك يقوم الدارسون بتحليل القيم

المتصارعة التي تنشأ من خلال استعراض وجهات النظر المبنية على فروض مختلفة ثم يقرروا أى الحلول أو وجهات النظر التي يمكن الدفاع عنها حيث تقدم كعروض أو اقتراحات ، وفي بعض الأحيان يقوم الدارسين بتنفيذها .

٥-تمثيل الأدوار :-

ويعتمد هذا الأسلوب على مبدأ تمثيل الأدوار بطريقة تلقائية عفوية حيث يمثل الدارسين أفراداً من أعمار ووظائف مختلفة ، وفي أدوار عديدة ، ويأتى تمثيل الدور من ابتكار الدارس وشعوره وتخيله الموقف الذى يمثله . وعن طريقه تمثيل الدور يبدى الدارسون آرائهم نحو القضايا السكانية والمشكلات التي نتج عنها في الحاضر والمستقبل ، وبذلك يتفاعل الدارس مع المشكلات كأنها مشكلة خاصة به .

٦-عصف الذهن : Brain Storming

تستخدم هذه الطريقة في كثير من المشاكل ، ويمكن الاستفادة منها في دراسة وإيجاد حلول للمشكلة السكانية ، وذلك بسرد كل الأفكار المرتبطة بالمشكلة بدون إصدار حكم عليها ، ولذلك يجب أن نأخذ في اعتبارنا كل الأفكار المطروحة.

٧-المواجهة : Confrontation

يواجه الدارس العديد من الآراء المختلفة والتناقضات بين ما يدرسه وبين ما يعتقده ، ومن واجب المدرس أن يناقش هذه القضايا المتعارضة أو الاختلافات في الرأي كأن يقدم مقتطفات من آراء خبراء ، أو بعض التقارير في مجال السكان ، ويطلب من الدارسين رأى كل منهم في هذه الآراء ، وبذلك يتعرف المدرس على الآراء السالبة والموجبة تجاه القضية . (٥٠)

٨- طريقة فليب : Philip 6-6

وفيه يتم تقسيم مجموعة الدارسين إلى ستة مجموعات صغيرة كل مجموعة تتكون من ستة أفراد لمدة محددة ، ويمكن تقسيم الدارسين في فصول محو الأمية ، وتعليم الكبار الى مجموعات لمناقشة المشكلة السكانية تحت قيادة واحد منهم بالاتفاق مع المدرس لمشاركة كل منهم في إيجاد الحلول التي تتناسب من خلال معطياتهم الثقافية والمثيرات البيئية من حولهم .

٩-جلسات العمل لفترات قصيرة :

يعتبر هذا الأسلوب من الطرق التي تثرى المناقشة الفردية حيث يقوم المدرس بتقسيم الدارسين إلى مجموعات صغيرة عادة ما تتكون من ٤-٦ أفراد ، ويخصص وقت محدد لكل

مجموعة من المجموعات من ١٠-١٥ دقيقة حيث تقوم كل مجموعة بمناقشة الموضوع المحدد لهم ، وفي نهاية الوقت المحدد تقدم كل مجموعة أفكار ومقترحات وتعرضها على بقية أعضاء الفصل .

١٠- أسلوب المجموعة ترافيق المجموعة : Fish Bowl method

يستخدم هذا الأسلوب لقياس مدى استيعاب الطلاب للجوانب التي قدمت لهم خلال الدرس ، وفيه ينقسم الطلاب الى مجموعتين : مجموعة صغيرة مكونة من خمسة أو ستة أفراد وتكون المجموعة الأخرى من بقية المتدربين . ويطلب المعلم من المجموعة الصغيرة مناقشة موضوع معين ، وتقوم المجموعة الأخرى بمراقبة المجموعة الصغيرة ، ثم يقوم المعلم بتبادل أدوار ومواقع المجموعتين .

١١- أسلوب المحاكاة : Simulation Method

يقوم المعلم بإعداد مشكلة مكتوبة تتميز بالواقعية تشترك فيها مجموعة من الأجهزة والهيئات وهذا يجعلها أكثر تعقيدا من كل من الحالات المكتوبة وأسلوب تمثيل الأدوار .

١٢- أسلوب النقد : Criticism Method

عند استخدام هذا النوع من الأسلوب يحسن استخدام عصف الذهن بأن يوجه المعلم سؤالا للطلاب عن تعريف أسلوب النقد ومجالاته .^(٥١)

وبالرغم تعدد طرق وأساليب تدريس الكبار في مجال التربية السكانية إلا أن بعض الدراسات الميدانية ، ومنها الدراسة التي قام بها سعيد جميل ، وفايز مراد مينا (١٩٨١) والتي تناولت " تقويم برنامج الثقافة العامة لمحو الأمية في مصر قد توصلت الى أن طرق وأساليب التدريس المتبعة في برنامج الثقافة العامة لمحو الأمية يعتمد وبصورة أساسية على طريقة واحدة هي الإلقاء والتلقين مع إمكان وجود بعض المناقشات المحدودة أثناء الدرس .^(٥٢) ومن أسباب ذلك أن قدرا كبيرا من تعليم الكبار يقوم به مدرسو المدارس الذين لا يريدون تغيير أسلوبهم التقليدي ، أو لا يعرفون كيفية هذا التغيير ، أو ليست لديهم الطاقة اللازمة لأحداثه . وسبب آخر هو أن معظم الدارسين الكبار لا يريدون أكثر من اجتياز الامتحان .^(٥٣) كما أن اعتماد المعلمين في تدريس الأميين الكبار على أسلوب التلقين والحفظ يرجع أيضا الى عدم تخصص المعلمين في هذا المجال ، الأمر الذي جعل الدارسين إما أن يتسربوا من مراكز وفصول محو الأمية ، أو أنهم قد يضطرون للاستمرار في الدراسة دون رغبة حتى يحصلوا على الشهادة .^(٥٤)

وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه الى طريقة الإلقاء والتلقين والتي تشجع على نطاق واسع في برامج محو الأمية ، ألا أنه في إمكان المعلم أن يجعلها صالحة وذلك بأن يفسح

مجال المناقشة وإبداء الرأي للتلاميذ في إثراء الشرح ، مع إثارة بعض المشكلات والأسئلة ، ومطالبتهم بالتعبير عن آرائهم ، والاشتراك في إعطاء ملخص للدرس ، ثم تزويدهم بعدد من الأسئلة للإجابة عنها ، مثل مشكلة الزيادة السكانية الأمر الذي يجعلهم يشعرون بفداحة المشكلة . ومن الأفضل أن ينوع المعلم من طرائقه ، فيجمع بين طريقة الإلقاء والطرق الأخرى ، وبذلك تصبح الطريقة مقبولة وخاصة أن استخدامها تحتمه بعض المواقف التعليمية .^(٥٥)

ويمكننا هنا أن نميز بين مجموعة من الاتجاهات التدريسية التي يتبناها المعلمون في ممارستهم التدريسية داخل الفصل ، فهناك الاتجاه الذي يؤمن بوجود مصدر للمعرفة يأخذ عنه المتعلم ، فكثير من المعلمين يعتقدون أن الفرد لا يمكن أن يتعلم بنفسه بل أن للمعرفة مصدر هو الذي يعطيها ودور المتعلم أن يتلقى هذه المعرفة عن هذا المصدر ، وهذا المصدر قد يكون هو المعلم أو الكتاب ، وفي أغلب الأحيان يكون ذلك من المعلم الذي يسيطر على الفصل ، يلقي ما يريد ، وعلى المتعلم أن يستمع . والمعلم هو الذي يرسم للطالب طريقة ، فيحدد له الكتاب والصفحات والتدريبات . والحقيقة أن هذا الاتجاه لم يعد مستحبا لا من الناحية الإنسانية ولا من الناحية التربوية .

وهناك أيضا الاتجاه الذي يؤمن بضرورة أن يبذل الدارس الجهد الأكبر لاكتساب المعرفة حيث يؤمن أصحاب هذا الاتجاه بأن التعلم هو الأساس ، وعلى ذلك فإن دور المعلم هو خلق البيئة والفرص التي يتعلم فيها الطالب بنفسه ، فإذا ما واجه معلومة فإنه يحللها ويستثمرها ويستخدمها ، ويربطها بما سبق له من معلومات أخرى . ويرى بعض أصحاب هذا الاتجاه ما هو أبعد من ذلك ، حيث يرون ألا تقدم للطالب معلومات ولا علاقات جاهزة بل توفر له الظروف التعليمية التي تساعد على اكتشاف هذه المعلومة أو العلاقة .^(٥٦)

وإذا كانت هذه هي الأساليب المطروحة أمام معلمى التعليم غير النظامى سواء فى مؤسسات محو الأمية أو غيرها ، فإن الفصل الحالى ينبه مرة أخرى الى أن التوصية باستخدام طرق التدريس على نحو معين لا يعنى تلقائيا انه يتم استخدامها فى فصول محو الأمية ، أو أن الاستخدام يتم على النحو المنشود نظرا لتداخل عوامل عديدة اجتهدت الباحثة فى استكشافها فى سباق تعرضها للمعوقات ، وتوليها اهتماما فى القسم التالى الذى يتناول الدراسة الميدانية التى قامت بإجرائها .

الدراسة الميدانية حول دور مؤسسات محو الأمية في مواجهة المشكلة السكانية :

فى إطار الأهداف العامة التى يسعى الفصل إلى تحقيقها ، والتى تشمل تفعيل دور مؤسسات التعليم غير النظامى فى مواجهة المشكلة السكانية ، تم تخصيص هذا الجزء لمناقشة إجراءات الجزء الميدانى والأداة المستخدمة فيه .

الأداة الرئيسية المستخدمة لجمع البيانات فى هذا البحث هى استبيان يغلب عليه طابع الأسئلة المقيدة ، مع وجود بعض الأسئلة المفتوحة .

ونتناول فيما يلى إجراءات البحث متضمنا الخطوات التى اتبعت فى بناء الاستبيانان المستخدمان فى البحث حتى وصلا إلى الصورة النهائية ، وتصميم أجراء البحث من حيث عينته وخطه تحليل النتائج وأهم مجالات التوصيات والمقترحات المستهدفة ، ثم العينات الفعلية التى أجرى عليها ، وبعض الملاحظات المتعلقة بها وبتطبيق الاستبيانات .

أولا : بناء الاستبيان :-

بالرغم من أن لدى الباحثة بعض التصورات التى تتعلق بتفعيل دور مؤسسات التعليم غير النظامى فى مواجهة المشكلة السكانية ، ألا أن كان من الضرورى تحديد هذه الأدوار بصورة أكثر دقة من خلال الاحتكاك بالميدان واستشارة بعض أساتذة الجامعات وبعض الخبراء فى مجال محو الأمية .

وفى ضوء ذلك فقد سارت خطوات بناء الاستبيان على النحو التالى :-

١- أجراء دراسة استطلاعية للتعرف على دور مؤسسات التعليم غير النظامى فى مواجهة المشكلة السكانية .

٢- صياغة الصورة الميدانية للاستبيان .

٣- عرض الصورة الميدانية للاستبيان على عدد من الخبراء .

٤- إعداد الاستبيان فى صورته النهائية .

وفىما يلى عرض موجز لأهم ما تم فى هذه الخطوات :-

١- الدراسة الاستطلاعية :-

قامت الباحثة بزيارة مركزين من مراكز محو الأمية ، حيث التقت بمجموعة من المعلمين والخبراء فى مجال محو الأمية حيث قامت بشرح الهدف من هذا البحث ، ثم طلبت منهم الإجابة على تساؤلات البحث .

وينبغي الإشارة إلى أن هذه الدراسة الاستطلاعية قد أضافت الكثير إلى تصورات الباحثة عن تفعيل دور مؤسسات التعليم غير النظامي في مواجهة المشكلة السكانية بفصول محو الأمية .

٢-صياغة الصورة المبدئية للاستبيانين :-

قامت الباحثة بصياغة الصورة المبدئية للاستبيانين في ضوء نتائج الدراسة الاستطلاعية وبعض الكتابات والبحوث السابقة وتصوراتها الشخصية عن تفعيل دور مؤسسات التعليم غير النظامي في مواجهة المشكلة السكانية .

وقد روعي في تصميم الاستبيانين مايلي :-

أ-صياغة جميع الأسئلة بأسلوب واضح .

ب-وجود ثلاث اختيارات أمام كل عبارة (نعم - إلى حد ما - لا) .

ج-وجود سؤالين من الأسئلة المفتوحة الغرض منها استيضاح بعض التفاصيل الخاصة ببعض المشكلات التي يمكن أن تعوق تحقيق مؤسسات محو الأمية لدورها في مواجهة المشكلة السكانية وبعض المقترحات لتطويرها .

وقد بلغ عدد الأسئلة في استبيان المعلمين (٣٣) سؤالاً ، كما بلغ عدد الأسئلة في استبيان الخبراء (١٠) أسئلة ، وقد انتهى كل استبيان بسؤالين مفتوحين .

٣-عرض الصورة المبدئية للاستبيان على عدد من الخبراء :

قامت الباحثة بعرض الصورة المبدئية للاستبيانين على عدد من الخبراء كمحكمين ، وقد روعي في اختيار هؤلاء الخبراء تعدد زوايا الرؤية في مجال تعليم الكبار ، سواء من جوانب نظرية أو تطبيقية ، فيما يتعلق بفلسفته ومناهجه ، أو من حيث الخبرة المتخصصة في بناء الاستبيانات .*

وقد أبدى المحكمين مجموعة من الملاحظات أخذت بها الباحثة .

* تفضل كل من الأساتذة الآتية أصحابهم بإبداء الرأي في الاستبيانين (الأسماء مرتبة أبجدياً) :-

١.د. سعيد جميل : أستاذ بشعبة بحوث السياسات التربوية بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية .

١.د. صلاح الدين جوهر : أستاذ بقسم التخطيط بجامعة الأزهر .

١.د. عبد الله بيومي : رئيس شعبة التعليم الفني بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية .

١.د. فليپ اسكاروس : أستاذ بشعبة بحوث السياسات التربوية بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية .

٤- أعداد الاستبيان في صورتها النهائية :-

تم إعدادها في صورتها النهائية في ضوء ملاحظات الأساتذة المحكمين بما يسمح بتحقيق أهداف البحث ، كما تم استطلاع رأى أعضاء فريق البحث فيما يتعلق بالصياغة النهائية له ، وتم اخذ الملاحظات في الاعتبار .

وفيما يلي أهم ملامح الصورة النهائية لهما :-

أ- بالنسبة للاستبيان الموجه للمعلمين :-

يتكون الاستبيان من ٣٣ سؤالاً * يتضمن مايلي :-

- سؤال تمهيدي يتناول البيانات الشخصية مثل الاسم (اختياري) والمؤهل حيث قسم إلى مستويات : مؤهل متوسط / مؤهل فوق المتوسط / مؤهل عال / مؤهل عال / مؤهل عال / غير ذلك ، والخبرة في مجال تعليم الكبار حيث قسمت أيضا إلى مستويات : أقل من خمس سنوات ، من ٥ إلى ١٠ سنوات أكثر من ١٠ سنوات ، وعدد أفراد الأسرة ، عدد البرامج أو الدورات التدريبية التي حصل عليها في مجال التربية السكانية .
- الأسئلة من ١ - ١٥ في البند ثانيا تتعلق برؤية المعلم حول وعى الدارسين بمحو الأمية .
- الأسئلة من ١ - ٨ تتعلق بطرق وأساليب المعلم بمراكز محو الأمية في معالجة قضايا المشكلة السكانية .
- الأسئلة من ١ - ٥ في البند رابعا تتعلق برؤية المعلم لكيفية تفعيل مواجهة المشكلة السكانية .

ب- بالنسبة للاستبيان الموجه للخبراء :-

يتكون الاستبيان من عشرة ** أسئلة تتعلق بالوضع الراهن لفصول محو الأمية بالمراكز المختلفة . حيث بدأ الاستبيان بسؤال تمهيدي يتناول البيانات الشخصية مثل الاسم ، والوظيفة والخبرة في مجال تعليم الكبار حيث قسمت إلى ثلاث مستويات أقل من خمس سنوات ، من ٥ - ١٠ سنوات ، أكثر من ١٠ سنوات .

* انظر الملحق رقم (١)

** انظر الملحق رقم (٢)

ثانيا : اختبار ووصف العينة :

تم اختيار أفراد كل فئة من الفئات الثلاث بطريقة عشوائية :

أ - فئة معلمى فصول محو الأمية وتعليم الكبار : وقد تم اختيارهم من المراكز المنتشرة ببعض محافظات مصر مثل محافظة :القاهرة والفيوم والشرقية والدقهلية ، وتم التطبيق على فئة حجمها (٣-٢) معلما (انظر ملحق (٣) .

ب- فئة أساتذة كليات التربية : وقد تم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس من أقسام محو الأمية وتعليم الكبار أو ممن لهم باع كبير فى هذا المجال، وذلك أيضا فى بعض المحافظات مثل : القاهرة والفيوم والشرقية والمنصورة وأسيوط ، كما تم اختيار عينة من الهيئة البحثية بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، وقد وصل عدد ممن تم التطبيق عليهم إلى (١٧) أستاذا .

ج- فئة خبراء محو الأمية وتعليم الكبار : وقد تم اختيارهم أيضا من المراكز المنتشرة بالمحافظات الخمس سابقة الذكر ، وهم يشغلون وظائف قيادية وإدارية وفنية ولهم خبرة طويلة فى برامج محو الأمية وتعليم الكبار ، وقد وصل حجم هذه الفئة إلى (٦٧) خبيرا ، (انظر الجدول رقم (٢) الذى يوضح عدد أفراد كل فئة وسنوات خبراتهم.

ثالثا : النتائج وتفسيرها :

بعد التطبيق ، تم تفريغ فقرات استمارات البحث واستخراج النسب المئوية لكل عبارة ، كما تم جدولتها ، وحساب عدد التكرارات لكل عبارة من الأسئلة المفتوحة، ولقد تم التوصل إلى عدة نتائج من هذا الجزء الميدانى ، حيث تم تصنيفها طبقا لتساؤلات الجزء الميدانى كما يلى :

*** السؤال الأول :**

ما مدى وعى المعلم بمشكلة الزيادة السكانية ؟

بالرجوع إلى النتائج المدونة فى الجدول رقم (٣) يتضح ما يلى :

- يرى (١٣,٦%) فقط من المعلمين أن تنظيم الأسرة ضرورى فى المجتمع المصرى وأن حوالى (٨٤,٤%) يرون أنه غير ضرورى ، (٢%) يرى أنه إلى حد ما .
- يرى (٧٢,٥%) من فئة المعلمين أن تنظيم الأسرة يخالف تعاليم الدين ، بينما يرى (١٥%) فقط أنها لا تخالف ، أيضا كان هناك (١٢,٥%) يروا أن التنظيم فى الأسرة يخالف تعليم الدين إلى حد ما .

- كما يعتقد (٧٦,١%) منهم أن المجتمع يزداد تقدماً بالزيادة في عدد السكان وحوالي (١٥,٦%) فقط يرون أن المجتمع يتخلف بالزيادة السكانية ، وهناك (٨,٣%) يعتقدون أن المجتمع يزداد تقدماً بالزيادة السكانية إلى حد ما .
- كما أفاد حوالي (٢٧,٢%) من فئة المعلمين أن المشكلة السكانية ترجع أساساً إلى سوء تخطيط التنمية الاقتصادية ، بينما حوالي (٣٨,٤%) منهم يرون غير ذلك ، كما كان حوالي (٣٤,٤%) يرون أن المشكلة ترجع إلى حد ما إلى سوء التخطيط .
- يرى (٢٢,٨%) تقريباً أن المشكلة السكانية ترجع لإهمال الدولة لها سنوات طويلة ، كما يرى حوالي (٤٦,٧%) منهم أنه قد يكون هناك أسباب أخرى لذلك، أيضاً كان حوالي (٣٠,٥%) يظنون إلى أنها ترجع لإهمال الدولة إلى حد ما .

جدول رقم (٢)

يوضح عدد أفراد كل فئة وعدد سنوات خبرتهم

العينة	عدد الأفراد	عدد سنوات الخبرة					
		أقل من ٥ سنوات		من ٥-١٠ سنوات		أكثر من ١٠ سنوات	
		ال تكرار	%	ال تكرار	%	ال تكرار	%
المعلمون	٢٩١	١٣٤	٤٦	٥٠	١٧,٢	١٠٧	٣٦,٨
أساتذة الكليات	١٧	٤	٢٠	٨	٥٣,٣	٥	٢٦,٧
خبراء محو الأمية	٦٧	١٢	١٧,٩	٤١	٦١,١	١٤	٢١

- أعتقد حوالي (٩,٦%) أن المشكلة السكانية ترجع لعدم وعي الأسرة بمخاطر تلك المشكلة ، كما أعتقد (٧٧,٤%) غير ذلك . بينما نجد (١٣%) منهم يرون أن المشكلة ترجع لعدم وعي الأسرة بالمخاطر إلى حد ما .
- يرى (١٤,٥%) من فئة المعلمين أن المشكلة السكانية تزيد من حدة الفقر بينما لا يرى حوالي (٧١,٥%) ذلك، كما أن هناك (١٤%) يرون أن النمو السكاني يزيد من حدة الفقر إلى حد ما .
- كما يرى (١٢%) تقريباً من المعلمين أن المشكلة السكانية تزيد من انتشار البطالة في المجتمع ، بينما يرى (٨١%) منهم أن المشكلة لا تزيد من نسب البطالة ، أيضاً كان هناك حوالي (٧%) يرى أن المشكلة تزيد البطالة إلى حد ما .

- كان يرى حوالي (١٧,٢%) منهم أن المشكلة لها علاقة بنقص الغذاء ، بينما يرى (٥٥,٦%) تقريبا أن هذه المشكلة ليس لها علاقة بنقص الغذاء، أيضا يرى (٢٧,٢%) منهم تقريبا أن هذه المشكلة لها علاقة بنقص الغذاء إلى حد ما .
- ويرى أيضا حوالي (١٠,٢%) أن المشكلة السكانية تؤدي إلى خفض معدلات التنمية ، بينما يرى (٧٥,٨%) تقريبا أن المشكلة لا تؤدي إلى خفض معدلات التنمية ، وكان هناك حوالي (١٤%) يعتقدون أن المشكلة السكانية لها علاقة بمعدلات التنمية إلى حد ما.
- يعتقد حوالي (٩%) من المعلمين أن المشكلة السكانية تزيد من مشاكل البيئة، كما ظن حوالي (٧٦,٨%) منهم أنها لا تزيد من مشاكل البيئة، وكان هناك (١٤,٢%) يرى أن المشكلة تزيد مشاكل البيئة إلى حد ما .
- كما اعتقد (١٠%) من المعلمين أن هذه المشكلة لها علاقة بانخفاض مستوى الصحة العامة للأفراد ، بينما يرى (٧٢,٨%) منهم أن هذه المشكلة ليس لها علاقة بذلك ، كما كان هناك (١٧,٢%) يرون أن هناك علاقة إلى حد ما .
- أيضا تعتقد (١٢%) منهم أن المشكلة السكانية لها علاقة بمشكلات النقل والمواصلات ، كما يرى (٧٤,٥%) من المعلمين أن النمو السكاني ليس له علاقة بمشكلة النقل والمواصلات ، وكان هناك (١٣,٥%) يرون أن هناك علاقة بينهما إلى حد ما .
- يظن حوالي (١١,٣%) أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية واستهلاك الطاقة، بينما يظن (٦٧,٥%) تقريبا أنه ليس هناك علاقة ، كما يرى حوالي (٢١,٢%) قد توجد علاقة بينهما إلى حد ما .
- كما يرى (١٣,٦%) تقريبا أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية وانخفاض السياسات العامة في الدولة ، بينما يرى حوالي (٤٥,٤%) أنه يوجد علاقة أيضا يرى (٤١%) من المعلمين أن هذه العلاقة موجودة إلى حد ما .

جدول رقم (٣) يوضح
رأى معلمى محو الأمية وتعليم الكبار فى دور
المؤسسات فى مواجهة المشكلة السكانية

العبارة		نعم		إلى حد ما		لا	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أولاً: مدى وعى المعلم بمشكلة الزيادة السكانية:							
أرى أن تنظيم الأسرة ضرورى فى المجتمع المصرى ؟							
٤١	١٣,٦	٦	٢	٢٥٥	٨٤,٤		
أرى أن تنظيم الأسرة يخالف تعاليم الدين ؟							
٢١٩	٧٢,٥	٣٨	١٢,٥	٤٥	١٥		
أعتقد أن المجتمع يزداد تقمنا بالزيادة فى عدد السكان ؟							
٢٢٠	٧٦,١	٢٥	٨,٣	٤٧	١٥,٦		
أظن أن المشكلة السكانية ترجع أساساً إلى سوء تخطيط التنمية الاقتصادية ؟							
٨٢	٢٧,٢	١٠٤	٣٤,٤	١١٦	٣٨,٤		
أرى أن المشكلة السكانية ترجع لإهمال الدولة لها سنوات طويلة ؟							
٦٩	٢٢,٨	٩٢	٣٠,٥	١٤١	٤٦,٧		
أعتقد أن المشكلة السكانية ترجع لعدم وعى الأسرة بمخاطرها ؟							
٢٩	٩,٦	٣٩	١٣	٢٣٤	٧٧,٤		
أرى أن المشكلة السكانية تزيد من حدة الفقر ؟							
٤٤	١٤,٥	٤٢	١٤	٢١٦	٧١,٥		
أرى أن المشكلة السكانية تزيد من انتشار البطالة ؟							
٣٦	١٢	٢١	٧	٢٤٥	٨١		
أرى أن المشكلة السكانية ترتبط بنقص الغذاء ؟							
٥٢	١٧,٢	٨٢	٢٧,٢	١٦٨	٥٥,٦		
أرى أن المشكلة السكانية تؤدي إلى خفض معدلات التنمية ؟							
٣١	١٠,٢	٤٢	١٤	٢٢٩	٧٥,٨		
أرى أن المشكلة السكانية تزيد من مشاكل البيئة ؟							
٢٧	٩	٤٣	١٤,٢	٢٣٢	٧٦,٨		
أعتقد أن المشكلة السكانية ترتبط بانخفاض مستوى الصحة العامة للأفراد ؟							
٣٠	١٠	٥٢	١٧,٢	٢٢٠	٧٢,٨		
أعتقد أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية ومشكلات النقل والمواصلات ؟							
٣٦	١٢	٤١	١٣,٥	٢٢٥	٧٤,٥		
أرى أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية واستهلاك الطاقة ؟							
٣٤	١١,٣	٦٤	٢١,٢	٢٠٤	٦٧,٥		
أعتقد أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية وإخفاق السياسات العامة فى الدولة ؟							
٤١	١٣,٦	١٢٤	٤١	١٣٧	٤٥,٤		
ثانياً: رؤية المعلم حول وعى الدارسين بمحو الأمية:							
٦٠	١٩,٩	١٢٧	٤٢,١	١١٥	٣٨		
أظن أن الدارسين ببرامج محو الأمية على وعى بمشكلة الزيادة السكانية ؟							

العبارة		نعم		إلى حد ما		لا	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
١٣٦	٤٥	٩٤	٣١,١	٧٢	٢٣,٩	أعتقد أن الدارسين على علم بالإحصاءات الحديثة لمعدل الزيادة السكانية ؟	
٦٥	٢١,٥	١٢٤	٤١,١	١١٣	٣٧,٤	أرى أن الدارسين يبرامج محو الأمية يدركون الأضرار والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتفسيمة الناجمة عن المشكلة السكانية ؟	
٤٣	١٤,٢	٨٨	٢٩,١	١٧١	٥٦,٧	أظن أن الدارسين بمحو الأمية عموما يعرفون مميزات الأسرة صغيرة العدد ؟	
٢٨	٩,٣	١٢٦	٤١,٧	١٤٨	٤٩	أعتقد أن الدارسين بمحو الأمية لديهم اتجاهات إيجابية نحو تنظيم الأسرة ؟	
٦٦	٢١,٨	١٠٥	٣٤,٨	١٣١	٤٣,٤	ثالثا: طرق وأساليب المعلم بمراكز محو الأمية في معالجة قضايا المشكلة السكانية أعتقد أن التدريس بطريقة الإلقاء غير مجدى في تناول المشكلة السكانية مع الدارسين بمحو الأمية ؟	
٣٢	١٠,٦	٥٦	١٨,٥	٢١٤	٧٠,٩	أفضل تناول مفهومات التربية السكانية داخل المقررات الدراسية ؟	
١٠١	٣٣,٤	٦٣	٢٠,٩	١٣٨	٤٥,٧	أرى تناول مفهومات التربية السكانية في مقرر مستقل ؟	
٣٦	١٢	٣١	١٠,٢	٢٣٥	٧٧,٨	أعتقد أن أسلوب المناقشة أفضل الأساليب لتناول القضايا السكانية مع دارسي برامج محو الأمية ؟	
٣٦	١٢	٢٩	٩,٦	٢٣٧	٧٨,٤	أفضل استخدام وسائل تعليمية كالصور والأشكال والرسوم البيانية لإبراز مخاطر المشكلة السكانية ؟	
٥١	١٦,٩	٧٣	٢٤,١	١٧٨	٥٩	أفضل أن تشمل امتحانات محو الأمية في نهاية البرنامج أسئلة حول فهم الدارسين للمشكلة السكانية ؟	
٣٦	٨,٧	٥٣	١٧,٥	٢٢٣	٧٣,٨	أوضح آرائى في المشكلة السكانية أثناء الشرح ؟	
٨٤	٢٧,٨	٨٦	٢٨,٥	١٣٢	٤٣,٧	أجرى زيارات ميدانية مع الدارسين للجهات التى لها علاقة بالمشكلة السكانية ؟	
٤١	١٣,٦	١٠٣	٣٤,١	١٥٨	٥٢,٣	رابعاً: رؤية المعلم لكيفية تفعيل مواجهة المشكلة السكانية : أعتقد أن المناهج الحالية بمحو الأمية تحتاج إلى تعديل يتناول موضوعات المشكلة السكانية بشكل أفضل ؟	

العبارة		نعم		إلى حد ما		لا	
التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
٤٤	١٤,٦	٥٠	١٦,٥	٢٠٨	٦٨,٩		
أشعر بحاجة إلى دورات تدريبية في كيفية تناول موضوعات التربية السكانية ؟							
٣٧	١٢,٢	٦٣	٢٠,٩	٢٠٢	٦٦,٩		
إرجع إلى دليل المعلم لمساعدتي على تدريس مفاهيم التربية السكانية ؟							
٥١	١٦,٩	١١٣	٣٧,٤	١٣٨	٤٥,٧		
أرى أن دليل المعلم بصورته الحالية يحتاج إلى تعديل لمساعدة المعلمين على تناول المشكلة السكانية ؟							
٥٨	١٩,٢	١٠٢	٣٣,٨	١٤٢	٤٧		
أعتقد أن تغيير اتجاهات وسلوكيات الدارسين تجاه المشكلة السكانية يتطلب إعادة النظر في النظام الحالي لمحو الأمية ؟							

التعليق على النتائج المتعلقة بمدى وعي المعلم بمشكلة الزيادة السكانية :

مما سبق رصده من استجابات لفئة المعلمين فيما يتعلق بالكشف عن وعيهم الحقيقي بمشكلة الزيادة السكانية نجد أن :-

- مازال يسيطر على نسبة كبيرة (٨٤,٤%) من معلمي محو الأمية وتعليم الكبار أن تنظيم الأسرة غير ضروري للمجتمع المصري، وقد يرجع ذلك لقلة وعيهم بالتداعيات السلبية التي تعود على المجتمع . وهذا قد يتفق مع ما توصل إليه محمد السيد محمد جميل (١٩٩٦) من أن حوالي (٤٠%) من عينة المعلمين يرون أن تنظيم الأسرة غير ضروري .
- أما فيما يتعلق بتنظيم الأسرة ، فنجد أن هناك نسبة لا يستهان (٧٢,٥%) ترى أن هذا يخالف تعاليم الدين ، ويرجع ذلك لجهل هؤلاء برأى الدين في تنظيم الأسرة حيث أباح ذلك ما دامت هناك ضرورة اجتماعية واقتصادية . وقد يتفق هذا إلى حد ما مع ما توصل إليه محمد السيد محمد جميل .

أيضا اتضح أن بعض المعلمين ما زالوا يعتقدون أن المجتمع يزداد تقدما بالزيادة السكانية غافلين بذلك الخلل الذي قد يحدث بين موارد الدولة سواء الصناعية والزراعية والسياحية وغير ذلك وبين حاجات السكان من رعاية صحية وتعليمية وتغذية واسكان ، وقد أكد ذلك استجابة المعلمين وموافقة أغلبهم على أن هذه المشكلة لا ترجع إلى سوء تخطيط التنمية الاقتصادية ، غير مدركين أن النمو السكاني السريع له علاقة بتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد

المادية والبشرية والتي بالتالى تزيد من عناصر الاقتصاد القومى التى من أهمها الناتج القومى والاستهلاك والاستثمار والادخار .

وقد أشار بعض المعلمين إلى أن هذه المشكلة قد تعود إلى إهمال الدولة لها سنوات طويلة، وقد يرجع ذلك لعدم إدراكهم أن حل التزايد السكانى ليس مسؤولية الدولة وحدها ، بل يقع أيضا على عاتق الأفراد فهى مسؤولية مشتركة بين الدولة والأفراد وأيضا الجهات المعنية بذلك. وقد أكد ذلك رأى نسبة كبيرة منهم لا تعى أن المشكلة السكانية ترجع لعدم وعى الأسرة بمخاطر تلك المشكلة وبهذا فهؤلاء الأفراد يلقوا بالمسؤولية على أسباب أخرى أو أنهم لم يشعرون بالمسؤولية الفردية تجاه ذلك المجتمع ومشاكله .

كما يرى أكثر المعلمين أن التزايد السكانى لا يزيد من حدة الفقر والسبب فى ذلك هو عدم معرفتهم بأن هذا التزايد المستمر مقارنا بالتغيرات فى الناتج القومى المتفاوت بين الزيادة والنقصان فى القطاعات الاقتصادية المختلفة يؤدى إلى آثار سلبية على الاقتصاد القومى والتي تؤثر بالتالى على دخل الفرد .

كما يؤثر ذلك أيضا على عدم قدرة الدولة على توفير فرص العمل للشباب التى تدخل سوق العمل سنويا . فإن ارتفاع معدلات النمو السكانى وانخفاض معدلات التشغيل أثره الواضح على زيادة المتعطلين وارتفاع معدلات البطالة . وهذا ما أغفله نسبة كبيرة من المعلمين حيث يرون أن المشكلة السكانية لا تزيد من انتشار البطالة .

وقد اعتقد نسبة كبيرة من المعلمين أن المشكلة السكانية لا تؤدى إلى خفض معدلات التنمية سواء الزراعية أم الصناعية أم الاجتماعية وغير ذلك ، أو أن هذه المشكلة لها دور فى نقص الغذاء ، كما يرى أغلب المعلمين أن المشكلة السكانية لا تزيد عن مشاكل البيئة مثل إهدار الطاقة والموارد المختلفة والجفاف والتصحر ، والتلوث وما ينتج عن ذلك من انخفاض المستوى العام للصحة العامة للأفراد .

كما أظهرت النتائج أن أكثر المعلمين لا يدركون أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية ومشكلات النقل والمواصلات واستهلاك الطاقة ، وقد يرجع ذلك لعدم معرفتهم بالجهود التى تقوم بها الدولة لرفع مستوى تلك الخدمات أيضا اعتقد بعض المعلمين أنه ليس هناك علاقة بين المشكلة السكانية وإخفاق السياسات العامة فى الدولة، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه السياسات غير واضحة المعالم والأهداف والتي من أهمها الحد من الزيادة السكانية ، أو قد يرجع ذلك لاعتقادهم بأن ذلك مسؤولية الجمعيات الأهلية فقط .

* السؤال الثاني :

ما مدى وعى الدارسين الأميين بمشكلة الزيادة السكانية من وجهة نظر المعلم ؟

توضح النتائج المدونة فى الجدول رقم (٣) ما يلى :

- يرى حوالى (١٩,٩%) من فئة المعلمين أن الدارسين ببرامج محو الأمية على وعى بمشكلة الزيادة السكانية ، بينما يرى (٣٨%) منهم أن الدارسين ليسوا على وعى بها ، كما يرى (٤٢,١%) أنهم على وعى بها إلى حد ما .
- يعتقد حوالى (٤٥%) من المعلمين أن الدارسين على علم بالاحصاءات الحديثة لمعدل الزيادة السكانية ، وأن حوالى (٢٣,٩%) منهم ليسوا على علم بها ، بينما يرى (٣١,١%) أنهم على دراية بها إلى حد ما .
- يظن (١٤,٤%) تقريبا أن الدارسين بمحو الأمية يعرفون مميزات الأسرة صغيرة العدد، بينما هناك (٥٦,٧%) لا يعرفون مميزات أيضا (٢٩,١%) قد يعرفون مميزات الأسرة صغيرة العدد الى حد ما .
- يرى (٩,٣%) من المعلمين أن الدارسين لديهم اتجاهات إيجابية نحو تنظيم الأسرة ، بينما يرى (٤٩%) منهم أن الدارسين ليس لديهم اتجاهات إيجابية ، ولكن هناك (٤١,٧%) منهم يرون أن إلى حد ما يوجد اتجاهات إيجابية عند الدارسين الأميين .

التعليق على النتائج المتعلقة بمدى وعى الدارسين الأميين بالمشكلة :

يتضح من إجابات فئة المعلمين أن نسبة متوسطة من الدارسين الكبار الأميين ليسوا على وعى كاف بمشكلة الزيادة السكانية أو بإحصاءات حديثة بمعدلاتها ، أو أنهم يدركون الأضرار والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية التى قد تنجم عن هذه المشكلة ، وقد يكون السبب فى ذلك هو خلو مقرراتهم الدراسية من تناول هذه الموضوعات بشئ من التفصيل. كما يتضح أيضا أن الدارسين الكبار لم يعرفوا مميزات الأسرة صغيرة العدد ولم يكن لديهم اتجاهات إيجابية نحو تنظيم الأسرة ، وقد يرجع ذلك بالدرجة الأولى للعادات والتقاليد الخاطئة والتى ما زالت مسيطرة على عقول تلك النوعية ، أو قد يكون السبب هو ضعف الخدمات الإعلامية والثقافية أو أن دور المعلم سلبى تجاه هذه المشكلة الحيوية .

* السؤال الثالث :

ما طرق وأساليب المعلم بمراكز محو الأمية فى معالجة قضايا المشكلة السكانية ؟

من النتائج التى تم التوصل إليها والموضحة بالجدول رقم (٣) يتضح ما يلى :

- يعتقد (٢١,٨%) من فئة المعلمين أن التدريس بطريقة الإلقاء غير مجدى فى تناول المشكلة. وهى نسبة متوسطة، وأيضاً يعتقد (٤٣,٤%) من المعلمين أن طريقة الإلقاء مجدية فى تناول تلك المشكلة وهى النسبة الغالبة ، فى حين يرى (٣٤,٨%) أنها مجدية إلى حد ما وهى نسبة متوسطة .
- يفضل حوالى (١٠,٦%) من المعلمين تناول مفهومات التربية السكانية داخل مقررات الدراسة وهى نسبة صغيرة، بينما لا يفضل (٧٠,٩%) تقريباً تناولها داخل المقررات الدراسية ، فى حين نجد أن هناك نسبة غير صغيرة تفضل تناول تلك المفهومات إلى حد ما.
- يرى حوالى (٣٣,٤%) من المعلمين أنها توافق على تناول مفهومات التربية السكانية فى مقرر مستقل . فى حين لا يوافق (٤٥,٧%) تقريباً تناولها فى مقرر مستقل . بينما يرى (٢٠,٩%) أنه يمكن تناولها الى حد ما .
- يعتقد (١٢%) منهم أن أسلوب المناقشة أفضل الأساليب لتناول القضايا السكانية مع دارسى برامج محو الأمية ، فى حين لا يوافق (٧٧,٨%) على ذلك . ولكن هناك (١٠,٢%) تقريباً تعتقد أن أسلوب المناقشة قد يكون أفضل إلى حد ما .
- كما يفضل حوالى (١٢%) من المعلمين استخدام وسائل تعليمية كالصور والأشكال والرسوم البيانية لإبراز مخاطر المشكلة السكانية بينما لا يفضل ذلك حوالى (٧٨,٤%) ، إلا أن هناك مجموعة تفضل ذلك إلى حد ما ونسبتهم حوالى (٩,٦%) .
- توافق (١٦,٩%) من المعلمين على أن تشمل امتحانات محو الأمية فى نهاية البرنامج أسئلة تتعلق بالمشكلة السكانية، بينما لا يوافق (٥٩%) على ذلك ، فى حين نجد أن هناك (٢٤,١%) توافق إلى حد ما .
- يقوم حوالى (٨,٧%) بتوضيح رأيهم فى المشكلة السكانية أثناء الشرح بينما لا يلجأ لذلك حوالى (٧٣,٨%) ، فى حين نجد (١٧,٥%) يبدوا آرائهم فى هذه المشكلة الى حد ما .
- يجرى حوالى (٢٧,٨%) من المعلمين زيارات ميدانية مع الدارسين للجهات التى لها علاقة بالمشكلة السكانية ، فى حين لا يقوم بذلك (٤٣,٧%) تقريباً بينما تجرى (٢٨,٥%) هذه الزيارات إلى حد ما .

التعليق على النتائج المتعلقة بطرق وأساليب المعلم بمراكز محو الأمية :

يتضح من استجابات فئة المعلمين أن التدريس بمراكز محو الأمية يغلب عليه طريقة الإلقاء فى تناول المشكلة السكانية . وقليل ما تستخدم الطرق الأخرى أثناء الشرح ، غافلين بذلك طرق التدريس التى تتمشى مع طبيعة مادة التربية السكانية مثل طريقة حل المشكلات أو طريقة

التعبير عن الرأي أو طريقة العصف الذهني وغير ذلك . وقد يكون السبب في ذلك أن معلم تعليم الكبار لم يدرس هذه الطرق أثناء إعداده ولم يتعود عليها ، أو لم تعقد دورات تدريبية لكي يتدربوا عليها .

أيضا اتضح أن أغلب المعلمين لا يفضلون تناول مفهومات التربية السكانية داخل المقررات . ولكن يرى بعض المعلمين تناولها من خلال مقرر دراسي مستقل ، وقد يرجع ذلك لعدم وعي المعلم الكافي بمدى أهمية معرفة الدارسين الكبار بمفهومات التربية السكانية حيث أنهم متزوجون بالفعل أو مقبلون على الحياة الزوجية .

كثير من المعلمين لا يحذرون أسلوب المناقشة في تناول القضايا السكانية مع دارسي برامج محو الأمية من الكبار حيث أنهم - كما سبق وذكرنا - أنهم لم يتدربوا على هذه الطريقة أثناء اعدادهم أو من خلال تدريبهم أثناء الخدمة . كما أن كثير من المعلمين لا يستخدمون وسائل تعليمية أثناء الشرح لإبراز مخاطر المشكلة السكانية حيث الاعتمادات المالية التي يتم رصدها كل عام لبرامج الأمية وتعليم الكبار ضعيفة بالقدر الذي يجعلها عاجزة عن توفير الوسائل التعليمية التي تساعد المعلم على توصيل المعلومات والتي تثير في الدارسين الكبار التنوع والتشويق .

ونرى أيضا أن المعلم لا يقوم بإبداء رأيه في تلك المشكلة أمام الدارسين كما أنه لا يجرى زيارات ميدانية مع الدارسين للجهات التي لها علاقة بالمشكلة السكانية وذلك بهدف تغيير بعض العادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي تحول دون التحاق المرأة ببرامج محو الأمية والتي تظهر بصفة خاصة في قطاعات الريف .

كما لا يوافق كثير من المعلمين على احتواء امتحانات محو الأمية في نهاية البرنامج أسئلة تقيس فهم الدارسين للمشكلة السكانية . وقد يؤكد ذلك أن الامتحانات تتم بطريقة شكلية والنجاح فيها بدون استحقاق فالتطرق لمثل هذه الأسئلة في الامتحانات أمر لا يفيد في هذه الحالة.

* السؤال الرابع :

ما رؤية المعلم لكيفية تفعيل مواجهة المشكلة السكانية ؟
من خلال الجدول رقم (٣) يتضح ما يلي :

- يوافق (١٣,٦%) من المعلمين على أن المناهج الحالية بمحو الأمية تحتاج الى تعديل يتناول موضوعات المشكلة السكانية بشكل أفضل ، في حين لا يوافق (٥٢,٣%) منهم على ذلك ، بينما يوافق (٣٤,١%) على ذلك الى حد ما .
- يشعر (١٤,٦%) من المعلمين على أنهم في حاجة الى دورات تدريبية في كيفية تناول موضوعات التربية السكانية . في حين أن (٦٨,٩%) لا يشعرون باحتياجاتهم لمثل هذه الدورات التدريبية ، بينما ترى (١٦,٥%) منهم تقريبا أنهم في حاجة لها الى حد ما .
- يلجأ حوالي (١٢,٢%) من المعلمين ، إلى دليل المعلم لمساعدته على تدريس مفاهيم التربية السكانية ، في حين لا يلجأ إليه حوالي (٦٦,٩%) منهم ، بينما يلجأ إليه (٢٠,٩%) الى حد ما .
- يرى (١٦,٩%) أن دليل المعلم بصورته الحالية يحتاج الى تعديل لمساعدة المعلمين على تناول المشكلة السكانية ، بينما لا يوافق (٥,٧%) منهم على ذلك ، وأيضا يرى حوالي (٣٧,٤%) أن دليل المعلم يحتاج الى تعديل الى حد ما .
- يوافق حوالي (١٩,٢%) من المعلمين أن تغيير اتجاهات وسلوكيات الدارسين تجاه المشكلة السكانية يتطلب إعادة النظر في النظام الحالي لمحو الأمية . في حين لا يوافق على ذلك حوالي (٤٧%) ، بينما يرى (٣٣,٨%) منهم أنه يمكن تغيير اتجاهات وسلوك الدارسين الى حد ما .

التعليق على النتائج المتعلقة برؤية المعلم لكيفية تفعيل مواجهة المشكلة السكانية :

يرى كثير من المعلمين أن المناهج الحالية بمحو الأمية تحتاج الى تعديل بحيث يتناول موضوعات المشكلة السكانية بشكل أفضل ، حيث أن هذه الموضوعات مدرجة بطريقة غير مدروسة ومخططة الأمر الذي يجعلها غير مجدية بالقدر الذي يسمح بتغيير العادات والتقاليد السلبية والتي كانت سببا في النمو السكاني .

كما أن أغلب المعلمين محتاجين إلى دورات تدريبية في كيفية تناول موضوعات التربية السكانية حيث أنهم لم يتدربوا على ذلك أثناء إعدادهم التربوي أو أنهم غير مؤهلين تربويا . يوضح الجدول رقم (٤) أن أكثر من (٧٠%) من المعلمين لم يحصلوا على دورات تدريبية ، ومن حصل عليها فهي لا تتعدى أكثر من مرة أو مرتين على الأكثر . كما نلاحظ أن أكثر المعلمين لا يلجأون إلى دليل المعلم لمساعدتهم في تدريس مفاهيم التربية السكانية ولعل السبب هو أنه غير متاح لدى المعلمين نظرا لقصور الاعتمادات المالية المخصصة لذلك أو لأنه

بصورته الحالية يحتاج إلى تعديل لمساعدة المعلمين على تدريس تلك المفاهيم ، وهذا ما أقره أغلب المعلمين من خلال استجاباتهم .

وقد أشارت نسبة كبيرة من المعلمين إلى أنه يجب إعادة النظر في النظام الحالي لمحو الأمية لكي نستطيع تغيير اتجاهات وسلوكيات الدارسين الكبار في برامج الأمية ، حيث أن هذا النظام به كثير من السلبيات التي تعوق تحقيق أهدافه .

جدول رقم (٤)

عدد الدورات التي اشترك فيها معلم تعليم الكبار وتكراراتها والنسب المئوية لها

عدد الدورات	التكرار	%
لا يوجد	٢١٢	٧٠,١%
١	٤٤	١٤,٦%
٢	٣٠	١٠%
٣	١٠	٣,٣%
٤	٣	١%
٥	٣	١%
المجموع	٣٠٢	١٠٠%

وإذا كنا نتحدث عن سلبية النظام الحالي لمحو أمية الكبار نجد أن من أهمها هو إعداد المعلم وتدريبه حيث تبين من استجابات فئة المعلمين أن أغلب المعلمين غير مؤهلين تربوياً أنظر الجدول رقم (٥) إذ يتم الاستعانة للعمل في هذه البرامج من مهن مختلفة ومؤهلات ليس لها علاقة بهذا المجال . وأيضاً بدون تدريب خاص بهم قبل التحاقهم بهذا المجال أو بعد التحاقهم به . حيث أكد عدد كبير من المعلمين أنهم لم يحصلوا على دورات تدريبية في مجال التربية السكانية ، طول فترة عملهم في مجال محو الأمية والذي يوضحها الجدول رقم (٦) ، والتي وصلت إلى أكثر من عشر سنوات .

إن القصور في إعداد المعلم وتدريبه على كيفية تدريس التربية السكانية بما يهدف إليه من تزويد الدارسين بالمعارف السكانية وتنمية اتجاهات إيجابية نحو الحد من النمو السكاني

وتكوين أسرة صغيرة العدد يتناسب ودخل هذه الأسرة . وأدى إلى عدم تكوين الوعي الكافي لدى المعلم بهذه الأهداف مما جعله لا يهتم بتنظيم أسرته . وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٦)، ولهذا قد يكون المعلم غير مدرك أهمية الحد من النمو السكاني مما ينعكس ذلك بالتالي على اتجاهات الدارسين الكبار في نحو الأمية .

جدول رقم (٥)

نوع المؤهل الدراسي عند معلمي نحو الأمية

وعدد تكرارات كل منهم ونسبتهم المئوية

نوع المؤهل	التكرار	%
مؤهل متوسط	١٥١	٥٠
مؤهل فوق المتوسط تربوى	١٥	٥
مؤهل عال تربوى	٢٩	٩,٦
مؤهل فوق المتوسط	٣٥	١١,٦
مؤهل عال	٦٨	٢٢,٥
غير ذلك	٤	١,٣
المجموع	٣٠٢	%١٠٠

جدول رقم (٦) يوضح
عدد أفراد الأسرة عند معلمي محو الأمية
وتعليم الكبار

عدد أفراد الأسرة	التكرارات	%
لا يوجد	١١	٣,٦
١	٣	١
٢	١١	٣,٦
٣	٤٢	١٤
٤	٦٢	٢٠,٥
٥	٤٩	١٦,٣
٦	٤١	١٣,٥
٧	٣٥	١١,٥
٨	٢٠	٦,٧
٩	٩	٣
١٠	٨	٢,٧
١١	٧	٢,٣
١٢	-	-
١٣	٣	١
١٤	-	-
١٥	١	٠,٣
المجموع	٣٠٢	%١٠٠

• السؤال الخامس

ما دور مؤسسات التعليم غير النظامي في مواجهة المشكلة السكانية من وجهة نظر
أساتذة الجامعات وخبراء محو الأمية ؟

من خلال نتائج استجابات أساتذة الجامعات والخبراء في مجال محو الأمية وتعليم الكبار
الموضحة بالجدول رقم (٧) يتبين ما يأتي :

أولاً : بالنسبة لأساتذة الجامعات :

يوافق (٥٠,٩%) من فئة أساتذة الجامعات على أن التربية السكانية فى البرنامج الحالى لمحو الأمية تسير وفق أهداف واضحة ، فى حين لا يوافق نحو (٢٣,٥%) على ذلك ، بينما يرى (٧٠,٦%) على أنها تسير وفق أهداف واضحة الى حد ما .
يرى حوالى (٤٧%) أن موضوعات التربية السكانية المدرجة بالمقررات الحالية لمحو الأمية كافية ، لكن هناك (١١,٨%) تقريبا يرون أنها غير كافية بينما يرى (٤١,٢%) أنها كافية إلى حد ما .

كما يوافق (٥٠,٩%) على أن المادة التعليمية المدرجة قادرة على تنمية جوانب إيجابية فى سلوك الدارسين ، بينما لا يوافق على ذلك حوالى (٤١,١%) ولكن هناك (٥٣%) يرون أنها قادرة إلى حد ما .

يرى (١٧,٥%) أن هناك تطوير مستمر لبرامج التربية السكانية المقررة على دارسى برامج محو الأمية — لكن هناك (٢٣,٥%) يرون غير ذلك ، بينما يرى (٥٩%) أن هناك تطوير فى البرامج الى حد ما .

ويوافق (١١,٨%) على أن تتم معالجة قضايا التربية السكانية من خلال موضوعات ضمن إطار المقررات الدراسية المختلفة وليس كمقرر مستقل ، بينما لا يوافق على ذلك (٨٢,٣%) فى حين يرى (٥٠,٩%) أنه يمكن إدراجها ضمن إطار المقررات الدراسية إلى حد ما .
ويعتقد (٥٢,٩%) منهم أن الزمن المخصص لمناقشة المشكلة السكانية كاف ، فى حين يرى (٥٠,٩%) أن الزمن غير كاف ، بينما يرى (٤٢,١%) أنه كاف إلى حد ما .

يرى (٢٣,٥%) أن معلمى محو الأمية فى المدن يولون اهتماما أكبر بموضوعات التربية السكانية عن أقرانهم فى الريف، بينما لا يوافق (٤٢,١%) على ذلك، فى حين يرى (٣٥,٣%) أن هناك اهتمام بأهل المدن إلى حد ما .

يوافق نحو (٢٣,٥%) من أساتذة الجامعات على أن الامتحانات تحتوى على أسئلة حول المشكلة السكانية فى حين لا يوافق (٢٣,٥%) على ذلك .

جدول رقم (٧)
يوضح رأى أساتذة الجامعات وخبراء محو الأمية في
دور مؤسسات التعليم غير النظامي في مواجهة
المشكلة السكانية

البيانات	عينة أساتذة الجامعات						عينة خبراء محو الأمية					
	نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أرى أن التربية السكانية في البرنامج الحالي لمحو الأمية تسير وفق أهداف واضحة ؟	١	٥,٩	١٢	٧٠,٦	٤	٢٣,٥	١٥	٢٢,٤	٣٠	٤٤,٨	٢٢	٢,٨
أظن أن موضوعات التربية السكانية المدرجة بالمقررات الحالية لمحو الأمية كافية ؟	٨	٤٧	٧	٤١,٢	٢	١١,٨	٢٥	٣٧,٣	٢٦	٣٨,٨	١٦	٣,٩
أشعر أن المادة التعليمية المدرجة وظيفية قادرة على تنمية جوانب إيجابية في سلوك الدارسين ؟	١	٥,٩	٩	٥٣	٧	٤١,١	٦	٩	٢٩	٤٣,٣	٣٢	٧,٧
أرى أن هناك تطوير مستمر لبرامج التربية السكانية المقررة على دارسي برامج محو الأمية؟	٣	١٧,٥	١٠	٥٩	٤	٢٣,٥	١٦	٢٣,٩	٢٨	٤١,٨	٢٢	٣٤,٣
أرى أن تتم معالجة قضايا التربية السكانية من خلال موضوعات ضمن إطار المقررات الدراسية المختلفة وليس كمقرر مستقل ؟	٢	١١,٨	١	٥,٩	١٤	٨٢,٣	١١	١٦,٤	٦	٩	٥٠	١٤,٦
أعتقد أن الزمن المخصص لمناقشة المشكلة السكانية في إطار البرنامج الحالي لمحو الأمية كاف للشرح والمناقشة بين المعلم والدارسين ؟	٩	٥٢,٩	٧	٤١,٢	١	٥,٩	٢٦	٣٨,٨	٢٩	٤٣,٣	١٢	١٧,٩

تابع جدول رقم (٧)

الملاحظات	عينة أساتذة الجامعات						عينة خبراء محو الأمية					
	نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
٤	٢٣,٥	٦	٣٥,٣	٧	٤١,٢	٢٤	٣٥,٨	١٩	٢٨,٤	٢٤	٣٥,٨	٢٤
أرى أن معلمى محو الأمية فى المدن يولون اهتماما أكبر بموضوعات التربية السكانية عن أقرانهم فى الريف ؟												
٤	٢٣,٥	٩	٥٢	٤	٢٣,٥	١٨	٢٦,٩	٣١	٤٦,٢	١٨	٢٦,٩	١٨
أظن أن الامتحانات فى نهاية برنامج محو الأمية تضم أسئلة حول المشكلة السكانية وعلاقتها بخطط التنمية الشاملة ؟												
١	٥,٩	-	-	١٦	٩٤,١	١٦	٢٣,٩	١١	١٦,٤	٤٠	٥٩,٧	٤٠
أوافق على مشاركة المعلمين ببرنامج محو الأمية فى وضع مناهج التربية السكانية ؟												
٩	٥٣	٣	١٧,٦	٥	٢٩,٤	٣٣	٤٩,٢	١٧	٢٥,٤	١٧	٢٥,٤	١٧
أعتقد أن معلمى محو الأمية تعد لهم دورات تدريبية كافية فى مجال التربية السكانية ؟												

بينما يرى (٥٣%) منهم أن الامتحانات تحتوى على تلك الأسئلة إلى حد ما . يوافق حوالى (٥٠,٩%) على مشاركة المعلمين فى وضع مناهج التربية السكانية بينما يرفض ذلك (٩٤,١%) منهم .

يعتقد (٥٣%) أن معلمى محو الأمية تعد لهم دورات تدريبية كافية فى مجال التربية السكانية . بينما يرى حوالى (٢٩,٤%) غير ذلك ، لكن هناك نسبة (١٧,٦%) ترى أن هذا يحدث إلى حد ما .

التعليق على النتائج المتعلقة بوجهة نظر أساتذة الجامعات :

يرى عدد قليل من أساتذة الجامعات أن التربية السكانية في البرنامج الحالي لمحو الأمية تسير وفق أهداف واضحة ، وقد يرجع ذلك إلى عشوائية تخطيط تلك البرامج وعدم وضوحها . أيضا يعتقد أغلب أساتذة الجامعات أن موضوعا التربية السكانية المدرجة بالمقررات الحالية لمحو الأمية كافية ، ولكن يرى عدد قليل منهم أن المادة التعليمية قادرة على تنمية جوانب إيجابية في سلوك الدارسين ، وقد يكون السبب في ذلك هو استخدام المنهج المدمج في المواد المختلفة والذي قد يكون تأثيره ضعيف على تغيير اتجاهات الأفراد ، كما تبين أنه لم يكن هناك تطوير مستمر لبرامج التربية السكانية وهذا يوضح أن العمل التنفيذي في إطار عملية التعليم غير النظامي يسوده القدم في عصر يتسم بسرعة التغير ، أيضا يفضل أغلب أساتذة الجامعات أن تتم معالجة قضايا التربية السكانية من خلال مقرر مستقل حتى يمكن تحقيق أهدافها ، كما ترى نسبة كبيرة منهم أن الزمن المخصص لمناقشة المشكلة كاف إلى حد ما ، كما صرح عدد كبير منهم أن هناك اهتمام أكثر بالأميين في المدن عنهم في الريف حيث توجد المتابعة والإشراف في المدرس وبالنسبة لاحتواء الامتحانات عن أسئلة تدور حول المشكلة السكانية كان هناك آراء متضاربة في هذا الشأن حيث أن أساتذة الجامعات قد لا تتاح لهم الفرصة للاطلاع على أوراق امتحان نهاية العام بحكم وظيفتهم الأكاديمية . كما نجد أن هناك شبه إجماع على عدم مشاركة المعلمين في وضع مناهج التربية السكانية وقد تكون وجهة نظرهم في هذا أن المعلم غير معد الإعداد الكافي لكي يقوم بهذا الدور . كما يعتقد كثير من أساتذة الجامعات أن المعلم ببرامج محو الأمية يحصل على دورات تدريبية في مجال التربية السكانية وهذا في الحقيقة يخالف الواقع والذي أوضحه استجابات المعلمين وقد يكون السبب في هذا الاعتقاد هو بعد أساتذة الجامعات عن الواقع الفعلي لبرامج محو الأمية .

ثانيا : بالنسبة للخبراء العاملين ببرامج محو الأمية :

يوافق (٢٢,٤%) على أن التربية السكانية في برامج محو الأمية تسير وفق أهداف واضحة في حين لا يوافق على هذا (٣٢,٨%) بينما يرى (٤٤,٨%) أنها تسير وفق أهداف واضحة إلى حد ما . كما يرى (٣٧,٣%) أن موضوعات التربية السكانية بالمقررات الحالية كافية ، ولكن (٢٣,٩%) يرون أنها غير كافية ، كما أن هناك نسبة (٣٨,٨%) ترى أنها كافية إلى حد ما .

أيضا يعتقد (٩%) أن المادة التعليمية تعمل على تنمية جوانب إيجابية في سلوك الدارسين ، إلا أن (٤٧,٧%) يرون غير ذلك ، في حين يعتقد (٢٣,٣%) أنها تعمل على تنمية الجوانب الإيجابية إلى حد ما .

ويرى (٢٣,٩%) أن هناك تطوير مستمر لبرامج التربية السكانية ، بينما يرى (٣٤,٣%) أنه لا يوجد تطوير . وهناك نسبة تعتقد أنه يوجد تطوير إلى حد ما وهي (٤١,٨%).

كما يوافق (١٦,٤%) أن تتم معالجة قضايا التربية السكانية من خلال موضوعات ضمن إطار المقررات الدراسية المختلفة وليس كمقرر مستقل ، ولكن هناك (٧٤,٦%) يعارضون ذلك، وهناك (٩%) يوافقون إلى حد ما .

ويعتقد (٣٨,٨%) أن زمن الحصة كان لمناقشة المشكلة السكانية بينما (١٧,٩%) لا يوافق على أن الزمن كاف ، بينما يرى (٤٣,٣%) أنه كاف إلى حد ما .

يرى (٢٦,٩%) أن الامتحانات في نهاية برنامج محو الأمية تضم أسئلة حول المشكلة السكانية ، بينما لا يرى ذلك (٢٦,٩%) في حين يوافق (٤٦,٢%) أنه يحدث إلى حد ما .

كما يوافق (٢٣,٩%) على مشاركة المعلمين في وضع مناهج التربية السكانية في حين يرفض ذلك (٥٩,٧%) ، بينما يوافق إلى حد ما (١٦,٤%) .

ويعتقد (٤٩,٢%) أن معلمى محو الأمية تعد لهم دورات تدريبية كافية ، بينما يرى (٢٥,٤%) أنه لا تعد أى دورات تدريبية للمعلمين ، ولكن هناك (٢٥,٤%) يعتقدون أنه يتم إعداد دورات تدريبية لهم إلى حد ما .

التعليق على النتائج المتعلقة بوجهة نظر خبراء مراكز محو الأمية وتعليم الكبار :

قد يكون هناك اتفاق كبير إلى حد ما بين وجهة نظر أساتذة الجامعات ووجهة نظر خبراء محو الأمية وتعليم الكبار ، حيث يرى بعض الخبراء أن التربية السكانية تسير وفق أهداف واضحة ، وأن موضوعات التربية السكانية كافية ، وقد يكون ذلك محاولة لتغطية أوجه القصور والنقص فى برامج محو أمية الكبار ، لكن ترى نسبة صغيرة جدا من فئة الخبراء أن المادة التعليمية قادرة على تنمية جوانب إيجابية فى سلوك الدارسين وهذا يتفق مع وجهة نظر أساتذة الجامعات . كما كان هناك نسبة اتفاق بين وجهتى النظر فى أنه لم يكن هناك تطوير مستمر لبرامج التربية السكانية ، وفى أنه يفضل أن تكون معالجة قضايا التربية السكانية من خلال موضوعات ضمن إطار المقررات الدراسية المختلفة وليس كمقرر مستقل .

كما اتفق الخبراء مع أساتذة الجامعات على أن الزمن المخصص لشرح المشكلة السكانية غير كاف حيث أن ذلك يحتاج إلى المناقشة وتبادل الآراء وأيضا كان هناك اتفاق على أن امتحانات نهاية برنامج محو الأمية لا يضم أسئلة تدور حول المشكلة السكانية .

كان هناك اختلاف فى وجهات النظر فى الموافقة على مشاركة المعلمين فى وضع مناهج التربية السكانية حيث رفض نسبة كبيرة جدا من أساتذة الجامعات بينما كان هناك عدد متوسط من الخبراء يرون أنه من الممكن أن يشترك المعلمين فى المنهج . وقد يكون السبب وراء ذلك هو أن لدى المعلمين خبرة فى مجال التربية السكانية ببرامج محو الأمية وأن لديهم خبرة بأساليب تعليم الكبار والتعامل معهم .

أيضا كان هناك اتفاق كبير بين وجهتى النظر حيث ترى نصف الفئة تقريبا أن الدورات التدريبية التى تقدم للمعلمين غير كافية وأنهم فى حاجة إلى مزيد من هذه الدورات التدريبية حيث أن أغلب المعلمين يعانون من ضعف مستواه المهني ومن عدم توافر بعض الكفايات اللازمة لنجاحه.

نتائج الأسئلة المفتوحة

ذكرت الفئات البحثية الثلاث بعض المقترحات لتطوير دور مؤسسات محو الأمية كان من أهمها ما يلى :-

- وعى الدارسين بأخطار النمو السكانى .
- التركيز على عقد الندوات الدينية وزيادة دور المؤسسات الدينية .
- احتواء مناهج التعليم على القدر الكافى من التربية السكانية .
- إعطاء حوافز مادية أو عينية لتشجيع الدارسين على الحضور .

- إضافة مقرر مستقل خاص بالتربية السكانية .
- تحديث الوسائل التعليمية المستخدمة .
- توضيح مخاطر المشكلة السكانية للدارسين .
- عمل زيارات ميدانية للجهات المعنية بتلك المشكلة .
- زيادة الوعي من خلال وسائل الإعلام .
- تدريب المعلمين على كيفية دمج وشرح مفاهيم التربية السكانية .
- مرونة المقررات الدراسية بالقدر الذى يسمح للمعلم بمناقشة التربية السكانية .
- تأليف كتيبات لشرح أبعاد المشكلة السكانية بأسلوب مبسط .
- تقديم حوافز مادية لمن يلجأ إلى مراكز تنظيم الأسرة .
- توطيد العلاقة بين مسئولى السكان وتنظيم الأسرة مع مسئولى مراكز الأمية .
- زيادة نشاط الجمعيات الأهلية والحكومية لمواجهة المشكلة السكانية .
- مشاركة رجال الأعمال والمهتمين لدعم دور مؤسسات تعليم الكبار .
- دراسة خبرات الدولة الأخرى للتوصل إلى حلول ممكنة .
- استخدام المعلم لأسلوب الحوار والمناقشة أثناء الشرح .
- تزويد مراكز محو الأمية بأقسام لتعليم مهارات كالخياطة والتريكو .
- وضع التشريعات والقوانين الملزمة .
- تدريب شباب الخريجين على المساهمة فى حل هذه المشكلة .
- زيادة الدورات التدريبية للمعلمين لكيفية مواجهة المشكلة السكانية .
- عرض نتائج الأبحاث العلمية التى تطرقت للمشكلة السكانية .
- زيادة عدد فصول محو الأمية وتوافرها فى الأماكن البعيدة .
- زيارة رجال الدين لمراكز محو الأمية لمناقشة الدارسين الأميين .
- الاهتمام بعرض تجارب الدارسين والاستفادة منها .
- زيادة الوعي الإعلامى .
- دعوة أطباء مراكز تنظيم الأسرة لتوعية الأمهات .
- تخصيص وقت محدد من كل أسبوع لمناقشة المشكلة السكانية .
- إجراء دراسات ميدانية على المستوى القومى لبحث تلك المشكلة .
- الاستفادة من نتائج الرسائل والدراسات الجامعية فى هذا المجال .
- عقد اجتماعات دورية للدارسين للتعرف على اتجاهاتهم ومحاولة تطويرها .

- توزيع نشرات دورية على الدارسين لمعرفة الزيادة السكانية المستمرة .
- تطوير دليل المعلم لمساعدته على تناول المشكلة السكانية .
- وجود موجهين متخصصين في التربية السكانية يشرفون على مراكز الأمية .
- إعادة هيكلة نظام محو الأمية وتعليم الكبار .
- تطوير طرق تقويم الدارسين الكبار واحتوائها على تلك المشكلة .
- تقليل عدد الدارسين بالفصل بحيث لا يزيد عن ٢٠ دارس .
- أن احتواء منهج تعليم الكبار جزء عن المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية .
- التوسع في تجربة مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع للفتيات .
- تمكين المرأة من المشاركة في اتخاذ القرارات .
- تخصيص ميزانية ثابتة لمعلمي محو الأمية .
- زيادة الدعم المالي الحكومي لمؤسسات تعليم الكبار .
- كثرة الزيارات المنزلية لتوعية الأمهات الأميات بالمناطق النائية .

كما ذكرت الفئات البحثية الثلاث بعض المشكلات التي تعوق تحقيق دور مؤسسات محو

الأمية في مواجهة المشكلة السكانية كان من أهمها :-

- عدم التنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات .
- عدم الالتزام بالبرنامج الزمني والأهداف الموضوعة بدقة .
- عدم وعي العاملين ببرامج محو الأمية بمخاطر المشكلة السكانية .
- عدم توافر المعلم المتخصص في التربية السكانية بتعليم الكبار .
- قصر الزمن المخصص للحصص الدراسية لمناقشة هذا الموضوع .
- العادات والتقاليد البالية التي تسيطر على عقول الدارسين .
- قلة التوعية الدينية واعتقاد البعض أن تنظيم الأسرة يخالف تعاليم الدين .
- عدم التزام الدارسين في فصول محو الأمية نظرا لأعباء المعيشة .
- عدم اتخاذ إجراءات ضد المتسربين من فصول محو الأمية .
- عدم وجود مقررات منفصلة تتعلق بالتربية السكانية .
- عدم توافر التمويل اللازم لتوفير الحاجات الضرورية لعملية التعلم .
- عدم اقتناع الدارسين الكبار بجذوى الحلول التي تقدمها الدولة .
- التقويم المستمر للبرامج السكانية والعمل على تطويرها بما يتلاءم مع روح العصر .
- عدم ملائمة طرق التدريس .

- عدم توافر الحافز المادى الذى يشجع الدارسين الكبار على الانتظام .
- عدم عقد ندوات تحذر من مخاطر هذه المشكلة يحضرها الدارسين الأميين .
- عدم كفاية الدورات التدريبية المخصصة للمعلمين .
- عدم اهتمام الدولة بمراكز محو الأمية .
- الفجوة الكبيرة بين كليات إعداد معلم تعليم الكبار ومراكز محو الأمية .
- ضعف المستوى المادى عند الأميين التى تحول دون التحاقهم بالمراكز .
- عدم وعى الدارسين الأميين بمخاطر تلك المشكلة .
- غياب القوانين والتشريعات التى تعمل على الحد من المشكلة السكانية .
- إهمال الأميون عن الالتحاق بفصول محو الأمية .
- عدم وجود حوافز مادية للمعلمين .
- عدم توافر الوقت والإمكانات المادية لعمل زيارات ميدانية .
- الفجوة بين العاملين بمحو الأمية والعاملين فى مجال تنظيم الأسرة .
- عدم مشاركة الأجهزة الشعبية بجدية فى مجال محو الأمية .
- عدم وجود حملات توعية من المركز القومى للسكان .
- عدم المشاركة الفعالة لكافة الأجهزة للقضاء على الأمية .
- إقبال الدارسين وأسرهم على الزواج المبكر .
- نظرة البعض إلى التعليم على اعتباره شئ غير ضرورى .
- عدم الوعى الصحى والإنجابى لدى الدارسين .
- عدم تدريس مناهج عن تنظيم الأسرة بشكل جيد .
- عدم توافر مراكز الرعاية الصحية فى نفس مراكز محو الأمية .
- ضعف دور وسائل الإعلام .

مقترحات الدراسة :

- فيما يلى نعرض أهم النتائج والمقترحات التى تم التوصل إليها من خلال الإطار النظرى ودراسة الواقع الميدانى والتى قد تسهم بشئ فى تطوير وتحسين دور مؤسسات محو الأمية لمواجهة المشكلة السكانية ومن هذه النتائج ما يلى :
- ضرورة تطوير المقررات الدراسية بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار والعمل على إدخال مقررات دراسية خاصة بمادة التربية السكانية توضح معدلات النمو السكانى ومخاطر ذلك على المجتمع المصرى .

- زيادة اهتمام الدولة وأجهزتها المعاونه للحد من المشكلة السكانية وتضافر كافة الوزارات للعمل معا لحل هذه المشكلة .
- ضرورة الاهتمام بإعداد معلم خاص يعمل فى مجال التربية السكانية بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار .
- عقد دورات تدريبية للمعلم أثناء الخدمة بمراكز محو الأمية ليكون مواكبا لتطورات العصر الذى يعيش فيه .
- توفير الاعتمادات المالية اللازمة التى تساعد على مد مراكز محو الأمية باحتياجاتها من الأدوات والأجهزة والأثاث المناسب والوسائل التعليمية المساعدة وغير ذلك .
- توعية الدارسين الأميين بتعاليم دينهم لمساعدتهم على تغيير معتقداتهم السلبية .
- التنسيق بين الجهات المختلفة التى لها دور فى الحد من المشكلة السكانية وتوحيد الجهود بينهم .
- توفير دليل المعلم والعمل على تطويره بالقدر الذى يسمح للمعلم الرجوع إليه والاستفادة منه.
- زيادة الوقت المخصص للحصة لمساعدة الدارسين على إيداء رأيهم فى المشكلة السكانية ومساعدة المعلم لهم فى تغيير أفكارهم المتخلفة فى تنظيم الأسرة .
- وضع خطة إعلامية لتوعية الأميين بمخاطر الزيادة السكانية وأهمية تنظيم الأسرة والابتعاد عن الزواج المبكر .
- تقديم المساعدات المادية للدارسين الأميين لتشجيعهم الإقبال على الالتحاق بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار وخاصة الفتيات .
- إيجاد نوع من العلاقات الإنسانية التى تربط بين الدارسين والمعلم وتشجعهم على الاستمرار فى هذه المراكز .
- تدريب المعلم على استخدام أساليب وطرق تدريس متطورة مثل طرق الحوار والمناقشة وإبداء الرأى والاستكشاف وغيرها من طرق التعليم المتطور التى لاتؤدى إلى ملل الدارس والبعد بقدر الإمكان عن طريقة التلقين التقليدية .
- توفير مراكز محو الأمية وتعليم الكبار وخاصة فى الريف والمناطق البعيدة عن العمران، وتوفير الأماكن لكل الأميين .
- تحديث القوانين والتشريعات المنظمة للعمل بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار بما يتلاءم ومتطلبات السياسة العامة للدولة ، وأيضاً بما يتلاءم واحتياجات الدارسين .

- العدالة فى توزيع الخدمات التعليمية بين مراكز محو الأمية وتعليم الكبار فى الريف والحضر .
- قيام مراكز محو الأمية وتعليم الكبار ببعض المشروعات الصغيرة التى تدر دخل مادى للدارسين كنوع من التشجيع والدافعية .

هوامش الفصل الثالث

١- جريدة الأهرام اليومية - عدد الثلاثاء ٢٠٠٣/٥/٧ .

وأيضا :

Unesco, Education For All: Is the World On Track ?
Paris : Unesco , 2002 . p p . 176-177.

٢- شكرى عباس حلمى ، محمد جمال نوير : تعليم الكبار ، دراسة لبعض قضايا التعليم
غير النظامى فى إطار مفهوم التعليم المستمر ، القاهرة ، مكتبة وهبة الطبعة الأولى ،
١٩٨٢ ، ص ١١ .

٣- المرجع سابق ، ص ١٥٤ .

٤- المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

٥- جسر جس رزق اسعد وآخرون : دليل المعلم فى مجال التربية السكانية غير المدرسية
لمناهج تعليم الكبار ، الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية بالتعاون مع صندوق الأمم
المتحددة للأنشطة السكانية ، ١٩٨٦ ، ص ١٢ .

٦- اليونسكو ، المؤتمر العام المنعقد فى باريس فى ١٩٧٦/٨/١٦ .

٧- رشدى طعيمة : تعليم الكبار ، تخطيط برامجه وتدريب مهاراته ، القاهرة ، دار الفكر
العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ ، ص ٣٢ .

٨- عبد الفتاح جلال : مفهوم الكبار وظائفه فى الدول النامية ، مجلة النيل ، العدد الأول ،
القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٥٤ .

٩- انظر : رشدى طعيمة ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

- شكرى عباس حلمى ، محمد جمال نوير ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

١٠- فرغل عبد الحميد أحمد : التنسيق بين الجهات المشاركة فى الحملة القومية لمحو الأمية
فى بحث : عبد الله بيومى : تقويم الوضع الحالى لمحو الأمية (الجهات - العقبات -
التنسيق ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالتعاون مع المركز القومى للبحوث
التربوية والتنمية ، يوليو ٢٠٠٠ ، ص ١٢٢ .

١١- شكرى عباس حلمى ، محمد جمال نوير ، المرجع سابق ، ص ١٥٤ .

أيضا : R.S. Caffarella, Planning Programs for Adult Leavers, 7th edition .
San Francisco : John 2002 . Wiley & Sons, Inc., 2002.

- ١٢-حسنى هندام وآخرون : تعليم الكبار ومحو الأمية أسسه النفسية والتربوية ، القاهرة ، دار عالم الكتب ، ١٩٧٨ ، ص ١٧ .
- ١٣-مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية ، الأمية فى الوطن العربى ، الوضع الراهن وتحديات المستقبل ، عمان الأردن ، اليونسكو ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ ، ص ٣٧ .
- ١٤-المرجع السابق ، ص ٣٨ .
- ١٥-شكرى عباس حلمى ، محمد جمال نويز ، مرجع سابق ، ص ٣٣٨ .
- ١٦-سعيد جميل سليمان : الكبار والتعليم المستمر مدى الحياة فى السياق المجتمعى المصرى ، فى بحث : عبد الله بيومى : تطوير بعض أنظمة تعليم الكبار لتهيئة الدارسين للاستمرار فى التعليم مدى الحياة (دراسة ميدانية) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٣٦ .
- ١٧-خطاب رئيس الجمهورية فى عيد العمال - مايو ١٩٩٨ .
- ١٨-محمد السيد محمد جميل : بناء برنامج فى التربية السكانية غير المدرسية للدارسين فى مرحلة محو الأمية وتعليم الكبار فى بيئة ريفية وقياس أثره على الجانب المعرفى والوجدانى . كلية التربية جامعة عين شمس ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ١٩٩٦ ، ص ٢ .
- ١٩-قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ .
- ٢٠-فرغل عبد الحميد أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .
- ٢١-المرجع السابق ، ص ١٢٧ .
- ٢٢-قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ مرجع سابق .
- ٢٣-نبيل عامر صبيح : دراسات وبحوث فى محو الأمية وتعليم الكبار ، القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ ، ص ١٤٩ .
- ٢٤-المرجع السابق ، ص ١٤٩ .
- ٢٥-منير بشور : أفكار وملاحظات على هوامش محاولات التخطيط ووضع الاستراتيجيات التربوية فى البلاد العربية ، المجلة العربية للتربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مجلد (١٧) ، العدد الأول ، يونيو ١٩٩٧ ص ٣٨ - ٧٤ .
- ٢٦-عبد الله بيومى ، تقويم الوضع الحالى محو الأمية ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .
- ٢٧-نبيل عامر صبيح ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .
- ٢٨-رشدى طعيمة : مرجع السابق ، ص ٩١ .

- ٢٩- نجيب حسن غنيم وآخرون : المرجع السابق فى التربية السكانية ، الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية بالتعاون مع المجلس القومى للسكان واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ١٩٩١ ، ص ٢٧ .
- ٣٠- رشدى طعيمة ، مرجع سابق ، ص ١١١ .
- ٣١- المرجع السابق ، ص ٩٠ .
- ٣٢- المرجع السابق ، ص ١٠٥ .
- ٣٣- محاسن رضا احمد : برمجة المواد التعليمية لمحو الأمية وتعليم الكبار ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٨ .
- ٣٤- يحيى هندام وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .
- ٣٥- مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية ، الأمية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .
- ٣٦- ج . لو ، التربية وبناء الأمة فى العالم الثالث ، ترجمة ، عثمان نويه ، القاهرة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٠ .
- ٣٧- عماد الدين حسن ، حول دور التعليم فى مواجهة المشكلة السكانية ، دراسات سكانية ، المجلد (١٥) - العدد (٧٥) ديسمبر ، ١٩٨٩ ، ص ٩٧ .
- ٣٨- يحيى هندام وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .
- ٣٩- سعيد جميل سليمان ، الكبار والتعليم المستمر مدى الحياة فى السياق المجتمعى المصرى ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .
- ٤١- شكرى عباس حلمى ، محمد جمال نوير ، مرجع سابق ، ص ٣٣٨ .
وأيضا : R.S. Caffarella, Op. Cit. p. 45.
- ٤٢- جرجس رزق اسعد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .
- ٤٣- المرجع السابق ، ص ٥٧ .
- ٤٤- جرجس رزق أسعد وآخرون ، مرجع السابق ، ص ٢٠ .
- ٤٥- محمد السيد محمد جميل ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .
- ٤٦- جرجس رزق اسعد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .
- ٤٧- محمد السيد محمد جميل ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .

- ٤٨-وليم عبيد وآخرون : دليل المعلم للتربية السكانية غير المدرسية لمناهج تعليم الكبار ومحو الأمية ، الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومنظمة اليونسكو ، بدون تاريخ ، ص ١٧ .
- وأيضاً :
R.S, Caffarella, Op. Cit . P. 137-212
- ٤٩-جر جس رزق اسعد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .
- ٥٠-المرجع السابق ، ص ٤٤ .
- ٥١-المرجع السابق ، ص ٤٧ .
- ٥٢-سعيد جميل سليمان، فايز مراد منيا : تقويم برنامج الثقافة العامة لمحو الأمية فى مصر ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية ، ١٩٨٢ ، ص ٤٧ .
- ٥٣-ج . لو مرجع سابق ، ص ١٧٤ .
- ٥٤-محاسن رضا احمد ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
- ٥٥-نجيب حسن غنيم وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .
- ٥٦-وليم عبيد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

الفصل الرابع

دور المؤسسات الإعلامية في مواجهة المشكلة السكانية*

* إعداد: د. أحمد يوسف سعد باحث بشعبة بحوث السياسات التربوية

الفصل الرابع

دور المؤسسات الإعلامية في مواجهة المشكلة السكانية*

مقدمة

يقف وراء الاهتمام المكثف بالمشكلة السكانية في مصر، على مدى العقود القليلة الماضية، ما أفرزته التقارير العلمية، والدراسات المقدمة للمؤتمرات والندوات المختلفة من نتائج حول التأثيرات السالبة التي تتركها على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى محدودية الموارد، والتوزيع غير المتكافئ للسكان على الرقعة الجغرافية، وتدنى مستويات الخصائص السكانية. وهكذا توالى التحذيرات من مغبة ترك المشكلة السكانية تتفاقم دون ضوابط تحقق فعالية مواجهتها على النمو الذي تؤكد القيادات السياسية على مدى الفترة الماضية وأكد السيد رئيس الجمهورية بكل قوة في خطابه مؤخراً بمناسبة عيد العمال (مايو ٢٠٠٣).

وفي ضوء التركيز الذي يوليه الفصل الحالي لدور المؤسسات الإعلامية في مواجهة المشكلة السكانية هناك عدد من النقاط ترسم معالم الفصل:

- ١- إن الطريق لاستكشاف واقع الدور تمهيداً للانتقال منه إلى ما يجب أن يكون، يقتضى استكشاف الرؤى والتوجهات التي طرحت حول المشكلة السكانية سواء تلك التي تضمنها الخطاب السياسى، أو التي تناولتها الدراسات، أو اهتمت بإبرازها أجهزه الإعلام المقروء والمسموع والمرئى.
- ٢- إن الفصل يشايح المدخل السيكولوجى مؤكداً على فكرة أن الإنسان المصرى هو أساس النجاح أو الفشل في جهود المواجهة، وعليه، فإن المؤسسات الإعلامية مطروحة باستمرار وبقوة بالنظر إلى ما يمكن أن تؤديه الرسائل الإعلامية من تغيير في اتجاهات هذا الإنسان، وفي نسق القيم التي يعتنقها، وفي أنماط السلوك التي ينتهجها، وما تتشكل لديه من مفاهيم تتعلق بالأسرة والإنجاب والعزوة.... الخ مما يمكن أن يبرز من خلاله التأثير الحالى لمؤسسات الإعلام، والتفعيل الممكن لهذا التأثير.
- ٣- إن المجال الذى تتحرك في إطاره المؤسسات الإعلامية مجال متسع ومتشعب، لهذا فمن الصعب أن يلم بأطرافه فصل واحد إذ يتضمن الإعلام المقروء والمسموع والمرئى، مع

* إعداد/ د. أحمد يوسف سعد باحث بشعبة بحوث السياسات التربوية .

ما يندرج تحت كل منها من مؤسسات متنوعة تجمعها علاقات متشابكة ومتداخلة. ومن هذا المنطلق، كان على الفصل أن يركز، بقدر ما تسمح به المساحة المخصصة له، على نقاط محددة وصولاً إلى المقترحات التي تكفل تفعيل دور هذه المؤسسات. ومن هنا، يطرح الفصل عدداً من التساؤلات التي تنطلق من الواقع المصرى بما قد يحمله من نقاط ضعف في محاولة للتوصل إلى ما ينبغي أن يكون من أجل تحقيق مواجهة نشطة وفعالة لجهود المؤسسات الإعلامية في مواجهة المشكلة السكانية . وتشمل هذه التساؤلات ما يلي:-

- ما حجم واتجاه تأثير وسائل الإعلام باعتبارها وسائل اتصال جمعي في مجال تغيير نسق قيم ومفاهيم وعادات واتجاهات المثقفي؟
- ما أبرز مصادر المجال العام الذي تشتق منه الرسالة الإعلامية توجهاتها إزاء القضية السكانية؟ وما أهم الملاحظات بهذا الشأن؟
- ما أبرز التوجهات التي روج لها الإعلام المقروء ممثلاً في الصحافة بشأن المشكلة السكانية؟ وما هي أبرز الملاحظات في هذا الصدد؟
- ما السياسات الحاكمة للأداء الإعلامي المسموع والمرئي (اتحاد الإذاعة والتلفزيون) تجاه القضية السكانية؟ وما ملامح هذا الأداء؟
- كيف يمكن تفعيل الدور الإعلامي في مواجهة المشكلة السكانية في ضوء ما تسفر عنه إجابات التساؤلات السابقة؟

ويتناول الفصل فيما يلي الإجابة عن كل تساؤل منها بشيء من التفصيل :

أولاً: حجم واتجاه تأثير وسائل الاتصال الجمعي:

إن وسائل الإعلام ووسائل اتصال جمعي، وهي ذات الوقت ظاهرة اجتماعية مستفاعة مع ثقافة المجتمع وتشكل جزءاً من هذه الثقافة. ومن هنا لزم الحديث عن خصائص الاتصال الجمعي من زاوية حجم واتجاه التأثير، ووسائل الإعلام وعلاقتها بظاهرة الرأي العام، ثم عن وسائل الإعلام وقضايا التنمية والسكان.

يشير مفهوم الاتصال communication إلى كونها العملية التي تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل نسق اجتماعي معين، وعلى أساس ثقافة معينة، حيث يكون النسق الاجتماعي بثقافته مجرد علاقة ثنائية نمطية بين شخصين، أو جماعة صغيرة، أو مجتمع محلي أو قومي أو حتى عالمي.^(١)

ويشار إلى الاتصال الجمعي أو الجماهيري بأنه نمط الاتصال ذو الخط الواحد (حيث تنتقل المعلومات والأفكار من مركز إرسال إلى مركز استقبال) وذلك مقابل نمط الاتصال ذي الخطين (بشكل تبادلي).^(١)

وحيث أن الاتصال الجمعي يعمل داخل نسق اجتماعي معين، وعلى أساس ثقافة معينة، فهو بالتالي يمارس أدواراً تنموية هامة، حيث يثير الحوار والنقاش، ويبلور الوعي، حول قضايا التنمية، ومنها بطبيعة الحال القضية السكانية، وذلك بما يحمله من إمكانية إحداث تحولات اجتماعية على مستوى العادات وأساليب السلوك والميول والمعتقدات والمعايير الاجتماعية.^(٢)

وقد تعددت الآراء حول تأثير وسائل الاتصال الجمعي من حيث حجمه واتجاهه، فهناك من يضحك هذا الحجم ويجعله مطلقاً غير مشروط، ومن يجعله تأثيراً مقيداً مشروطاً بعوامل معينة.

وقد ساد الاتجاه الأول حتى ستينات القرن العشرين، مؤمناً بقوة تأثير وفعالية وسائل الاتصال الجمعي، وتأثيرها المباشر على الجمهور، معتبراً هذا الجمهور حشداً من كائنات سلبية قابلة للتأثر بما تبثه وسائل الاتصال الجمعي، وبأنه - أي الجمهور - مجرد ذرات منفصلة مهياة دائماً لاستقبال الرسائل الإعلامية، وكل رسالة بمثابة منبه قوى ومباشر يدفع مستقبلها إلى القيام بشيء محدد، يسعى القائم على الاتصال لتحقيقه.

ويعد ليرنر Lerner من أهم مناصري هذا الاتجاه، حيث خلص إلى أن وسائل الاتصال الجمعي تلعب دوراً أساسياً في تحول المجتمع التقليدي، وذلك من خلال ما أسماه بالانغمص الوجداني Empathy الذي يشير إلى عملية تصور الإنسان لنفسه محل الآخرين، يحيا حياتهم، ويفكر تفكيرهم، ويسلك سلوكهم.^(٣)

ويسجل ماكلوهان على نابليون قوله (أن ثلاث صحف معادية تخيفني أكثر من ألف سونكي)^(٤) في إشارة إلى الاتجاه الذي يضحك من تأثير وسائل الإعلام، مشيراً إلى أن حبر الطباعة والصور قد حلت محل الجنود والدبابات، وهو أمر يفسر هذا الاهتمام الكبير الذي أولته الدول والحكومات في الاستفادة من ثورة الاتصالات في مجال التنمية، وفي مجال الحروب الباردة في بعض الأحيان.

وقد أشار ديفيد مكليلاند D. Maclelland إلى أن وسائل الاتصال الجمعي تعد عاملاً هاماً من عوامل التحديث للدول النامية، وان باستطاعتها القضاء على ظاهرة اللامبالاة

المسيطرة على شعوب هذه الدول، من خلال تفويض تصوراتهم وقيمهم وما يسود بينهم من أفكار، وإحلال غيرها ^(٦).

ويرى هارولد آدمس أن وسائل الاتصال الجمعي تعد أداة هامة من أدوات الضبط الاجتماعي، وذراعاً قوياً للنظام الحاكم، وقد ولى عصر الإرغام، وحل محله عصر الإقناع عن طريق وسائل الإعلام. ^(٧)

ويؤكد دينيس ماجمايل Dennes Magmail أن ثمة علاقة قوية بين انتشار وسائل الاتصال الجمعي وتشكيل السلوك الإنساني، وبالتالي تعد هذه الوسائل من عوامل انتشار الكثير من الأمراض الاجتماعية، كانهراف الأحداث، والعنف والجريمة ^(٨). ويربط شاف Chaffe بين التعرض لوسائل الاتصال الجمعي، وعملية التنشئة السياسية، حيث تساعد على إحداثها بصورة كبيرة. ^(٩)

هذا عن الاتجاه الذي يضح من آثار وسائل الاتصال الجمعي، أما الاتجاه الثاني فيربط بين حجم تأثيرها ومجموعة من الشروط المجتمعية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وهو اتجاه أشارت نتائجه إلى انعدام فعالية وسائل الاتصال الجمعي بالصورة الضخمة التي صورها أصحاب الاتجاه الأول، مؤكدة على أن هذه الوسائل غير قادرة بمفردها على إحداث التغيير، ولا تعد عاملاً مباشراً أو وحيداً للظواهر الاجتماعية والتحكم فيها. وينظر مؤيدو هذا الاتجاه إلى أن النسق الإعلامي داخل المجتمع في حالة تفاعل مستمر مع نظم وانساق أخرى، ويتوقف حجم واتجاه تأثيره على جملة عوامل يمكن التحكم في بعضها، بينما يصعب ذلك مع بعضها الآخر.

ويعنى ما سبق أن الإعلام - وفقاً لما يراه أصحاب هذا الاتجاه - مقيد بجملة متغيرات خارج النسق الاتصالي، تسهم معه في التأثير على الأفراد، بما يعنى أن استجابة الجمهور له ليست آلية، وإنما هي استجابات محكومة بعوامل شخصية وثقافية، تمثل إطاراً مرجعياً له وتجعله لا يستجيب للرسائل الإعلامية التي يتعارض محتواها مع هذا الإطار، والعكس صحيح ^(١٠).

وتعد أيديولوجيا المجتمع، ومدى وضوحها، أحد المحددات الأساسية لفاعلية تأثير الاتصال الجمعي، حيث لوحظ أن هذه الفاعلية تزداد كلما زاد وضوح أيديولوجيا المجتمع، حيث يصبح بالإمكان التخطيط طويل المدى للسياسة الإعلامية، وطرح نسق قيمى واضح تجاه مختلف القضايا، بما فيها بطبيعة الحال قضايا التنمية، أما غياب هذا الوضوح فيعنى عدم

استقرار وتغير الأطر الأيديولوجية، بتغير النخب الحاكمة المتلاحقة، فينعكس ذلك على المضمون الإعلامي^(١١).

ويشير جوزيف كلاير Klapper إلى أن وسائل الاتصال الجمعي، في غالب الأمر، لا تعد السبب الكافي والضروري في تدعيم أو تقوية الاتجاهات والعقائد الموجودة، حيث أنها تعد عاملاً مساعداً وليست متغيراً أساسياً^(١٢).

ويميز ميرتون Merton بين أهداف الاتصال الجمعي وبين نتائجه، حيث ثمة نتائج جانبية غير مرغوب فيها، سماها "ميرتون التأثيرات غير الوظيفية"^(١٣).

ويشير تشارلز رايت إلى أنه لا يمكن فصل الجمهور عن سياقه الاجتماعي، بما يعنى أن عملية تأثير الاتصال الجمعي على الجمهور بعيدة كل البعد عن أن تكون تلقائية، كما أن الجمهور في هذه العملية لا يكون سلبياً^(١٤).

وعلى الرغم من قناعة شريحة من بقوة تأثير وفاعلية وسائل الاتصال الجمعي، إلا أنه عاد لسيؤكد على متغيرات الشخصية والعلاقات الاجتماعية، والخلفية الثقافية، والتجارب السابقة، والدوافع والاحتياجات، والتي تتدخل في حجم تأثير وسائل الإعلام، من إثارة الاهتمام، إلى دعم لاتجاهات داخلية، إلى تغيير هذه الاتجاهات، كما يذهب دينيس ماجمايل إلى أن استجابة الشخص لوسائل الاتصال الجمعي اختيارية وليست سلبية، كما أن حجم تأثيراتها تتحدد بالأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد، حيث أن الرسالة الإعلامية يمكن أن تترك تأثيرات مختلفة على متلقيها، كما تؤكد جيهان رشتي أن اهتمامات الجمهور واستعداداته السابقة، تؤثر على كيفية استقباله لمحتوى الاتصال الجمعي، فيميل إلى ذلك المتفق مع استعداداته، ويتجنب ما هو عكس ذلك^(١٥).

وهناك من يرى أنه برغم ما يقال عن دور وسائل الإعلام في مخاطبة الرأي العام ومحاولة التأثير فيه وتغييره، فإن كل ما تفلح فيه في معظم الأحوال لا يتعدى تقوية المواقف والاتجاهات السائدة بالفعل بين الجماهير، وقلما تنجح في خلق وإيجاد تيارات فكرية أو مواقف فكرية جديدة تماماً، إلا إذا كان الرأي العام مهيباً من قبل، ونتيجة عوامل وظروف كثيرة ومعقدة، لتقبل هذا التغيير.

نخلص مما سبق إلى التأكيد على عدد من الملاحظات بشأن الإعلام كنسق اتصالي
جمعي وهي:

- يتوقف تأثيره في تشكيل آراء واتجاهات الجماهير ، بصدد أية قضايا، على كيفية تناوله لهذه القضايا بالطريقة التي تضع في الحسبان الأطر المرجعية لهم سواء ثقافياً أو اجتماعياً ، أو خبراتهم السابقة، وربما يكون ذلك سبباً في اتجاه واضعي السياسات السكانية إلى الاعتماد على الاتصال الشخصي ، بمعنى التفاعل داخل الجماعات المرجعية الأولية ، فنجاح السياسات والاستراتيجيات الموضوعة لمواجهة المشكلة السكانية مشروط باستقرارها لتلك الأطر المرجعية تفادياً لما قد يحدث من انفصام وبالتالي ضعف في التقبل بين الجمهور المستلقى للرسالة الإعلامية، وبين الأهداف التي تتجه تلك الرسالة إلى تحقيقها.

- ويتوقف تأثيره أيضاً على مدى وضوح أيديولوجيا الدولة إزاء هذه القضايا، بما يتيح سياسة إعلامية واضحة ومسقرة، ولا تخضع للتقلبات بتقلب الحكومات، وهو أمر يمكن الكشف عنه من خلال تحليل موقف الخطاب السياسي من القضية السكانية منذ الربع الأخير من القرن الماضي.

- كما يتوقف هذا التأثير كذلك على الإطار القيمي التي يطرح الإعلام من خلاله القضايا المختلفة، حيث ركز كل من ساندرا بول روكيتش SANDRA BALL وروكيوتش MILTON ROKEACH على هذا الإطار الذي تطرحه وسائل الإعلام عند عرضها لقضية ما ومناقشتها أمام الجمهور، وهو ما يسمى بالقوة المقيدة restrictive power حيث يحدد إطار القيم الذي تطرحه وسائل الإعلام ، ليس فقط ما ينبغي أن يفكر فيه الجمهور، بل أيضاً كيفية تفكيرهم بالنسبة للأحداث والقضايا والناس^(١٦)، وهو أمر يمكن كشفه من خلال تحليل كيفية معالجة المؤسسات الإعلامية للقضية السكانية سواء على مستوى السياسات، أو على مستوى الممارسات الإعلامية الموجهة للسكان.

وإذا كان الخطاب السياسي، الذي يحمل توجهات النظام تجاه القضايا المختلفة، من أهم العوامل المؤثرة فيما يتضمنه الخطاب الاتصالي أو الإعلامي، وما يطرحه من أفكار حول هذه القضايا، وهو الخطاب الذي يحكم ما يدور في المجال العام من نقاش وجدل حول ما يطرحه من قضايا، وما يروجه من توجهات، وهو أيضاً الخطاب الذي يمكن من خلال تحليل مضامينه السكانية الوقوف على مدى بلورة واتساق ووضوح أيديولوجيا الدولة من هذه

القضية، فإنه يصبح من المهم بالتالى الكشف عن موقفه إزاءها ،وتأثير ذلك على الموقف الإعلامي منها.

وكذلك إذا كان المجال العام يتأثر بما يطرحه الخطاب العلمى من حقائق ومعلومات حول القضايا المختلفة، وإذا كان هذا الخطاب مسئولاً عما يمكن أن تتضمنه الرسائل الإعلامية من توجهات حيال هذه القضايا، فإن الكشف عن نموذج له حول القضية السكانية فى إطارها التتموى العام يكون مفيداً فى نقد وتحليل الموقف الإعلامى من قضية السكان.

ثانياً:الخطابان السياسى والعلمى داخل المجال العام وموقفهما من المشكلة السكانية:

معروف أن الرأي العام تجاه أية قضية من القضايا لا يتبلور إلا من خلال ما يسمى بالمجال العام، PUBLIC SPHERE وهو ذلك النمط من الاتصال الذى تتطلبه الجماهير العريضة ممثلاً فى وسائل الإعلام المقروء والمسموع والمرئي، وذلك مقابل المجال الخاص الذى كان يتركز أساساً فى نمط الاتصال البسيط داخل جماعات صغيرة أولية وثانوية، يتم فيها النقاش والجدل بغير قيود وبضمان حرية الاجتماع والتعبير ونشر الآراء^(١٧).

وإذا كانت الجماعات الفرعية كالأسرة وجماعات العمل أو الجيرة، قد مثلت جماعات مرجعية تساعد أو تعرقل تبني رأى ما أو قبول فكرة ما، لدى الفرد فى هذا المجال الخاص، فإن وسائل الاتصال الجماهيرى المتقدمة والإعلان والدعاية والتى احتواها المجال العام، قد أفرزت ما يسمى بالمجتمع الجماهيرى MASS SOCIETY الذى يعوزه الترابط بين الأفراد، واتصالهم بجماعاتهم الأولية والثانوية التى فقدت نفوذها وأرادتها الذاتية بقدر ما عجزت عن ممارسة سلطة الردع على أعضائها وذلك إثر احتواء المجتمع لها^(١٨).

ومن أبرز المؤثرات على هذا المجال العام بما يتضمنه من وسائل اتصال جماهيرى تحمل العديد من المضامين ، اختار الفصل أن يركز على اثنين هما الخطابان السياسى والعلمى. فى محاولة لتحليل موقفهما من المشكلة السكانية داخل المجتمع المصرى.

١. الخطاب السياسى والمشكلة السكانية:

وفى هذا السياق ، نقصد بالخطاب السياسى ثلاثة مصادر رئيسية ضمن مكوناته وهى: الخطاب الرئاسى، وبيانات الحكومة، وبرنامج الحزب الوطنى الحاكم، وفيما يلى يمكن عرض هذه المشكلة كما طرحها الخطاب السياسى المصرى منذ حقبة السبعينيات، ومرجعنا فى هذا وثيقة قسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية^(١٩).

(١) الخطاب الرئاسي:

تقدم الرئيس السادات ببرنامج العمل الوطنى، إلى المؤتمر القومى العام (١٩٧١) مركزاً بوضوح على مشكلة السكان باعتبارها قضية قومية مرتبطة بالأمية، وتكتنف مواجهتها صعوبات سياسية واجتماعية. واعتبرت الورقة ارتفاع نسبة الأمية مسئولة عن تلك المشكلة . كما أشار السادات ، فى افتتاح الدورة الجديدة للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكي العربى عام ١٩٧٢ ، إلى عدم التوازن بين النمو الاقتصادى والنمو السكانى، كما تناول الخطاب ضالة المساحة المأهولة والتي لا تتعدى ٣% من مساحة مصر .

وفى عام ١٩٧٤، صورت "ورقة أكتوبر" والتي ركزت كذلك على ضالة المساحة المأهولة، وعلاقة ذلك بالأمن القومى لمصر، وضرورة إيجاد مناطق جديدة للمواطنين، (وتعد هذه الورقة أول إشارة إلى معالجة المشكلة عن طريق إعادة توزيع السكان وخلخلة الكثافة السكانية، وكانت أول إشارة إلى فكرة المدن الجديدة، وذلك بعد أن كانت المشكلة مركزة فى النمو والزيادة السكانية) .

وفى عام ١٩٧٤، انعقد المؤتمر العالمى ببوخارست ، الذى حضرته مصر، وداخل المؤتمر رفع شعار (أن التنمية هى أفضل وسائل تنظيم الأسرة) وهى رؤية أثرت على الوفد المصرى وأصبحت توجهاً للبرنامج القومى للسكان لبضع سنوات تلت ذلك.

ويبدو ان الحديث عن قضايا السكان أصبح يتركز ليس فى السيطرة على الزيادة العددية للسكان، لكن فى أساليب مواجهة هذه الزيادة، خاصة توفير متطلبات الغذاء والإسكان^(٢٠).

واستمر التركيز فى خطابات الرئيس السادات عام ١٩٧٨ على نفس القضايا التي تتناول الأمن الغذائى والإسكان ، والنظر إلى المجتمعات الجديدة، باعتبارها الحل لمواجهة الانفجار السكانى وإعادة توزيع الكثافة السكانية. وفى نهاية نفس العام بدأت صياغة المشكلة على نحو آخر يجعل التحدى الذى يواجهه الدولة تجاه الزيادة السكانية ليس فقط من أجل توفر الغذاء والإسكان والمدن الجديدة، بل هو تحد نحو توفير إمكانيات تحويل وتجهيز هذه الطاقة البشرية لكى تكون قوة وإضافة، وليست عبئاً على التقدم، فهى ليست قوة فى ذاتها بل قوة بمقدار ما تسهم به من عطاء فى جهود زيادة الدخل القومى^(٢١).

وفى هذه الفترة ظهر ما يعرف بتقرير "رايد" Rapid حيث قامت مجموعة من الخبراء الأمريكين برئاسة السفير جرين بإعداد تقرير ينبه إلى الخطر الداهم للزيادة السكانية،

وقامت اللجنة المذكورة برفع التقرير إلى اللجنة الوزارية عام ١٩٧٩ . وبرغم ذلك، فلم يظهر أي رد فعل لهذا التقرير في تناول السادات لقضايا السكان^(٢٢).

وعندما تغيرت القيادة السياسية للدولة، وبدأت فترة حسنى مبارك، حدث تغير واضح فى أسلوب تناول قضايا السكان فى الخطاب الرئاسى، حيث تكاد لا تخلو معظم الخطب والأحاديث من إشارة إلى قضايا السكان، واعتبار الزيادة السكانية هى القضية الأم التى تستحوذ على الاهتمام الأكبر.

ويرصد تقرير قسم بحوث السكان بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى مجلدة الخاص بالمضامين السكانية فى الخطاب السياسى، عدة ملاحظات بشأن الخطاب الرئاسى ومضامينه فى عهد مبارك ، حول المشكلة السكانية، وهى^(٢٣):

- استعانت به بعدة مؤشرات رقمية استناداً لما جاء بتقرير رابيد سابق الذكر، حيث أطلع عليه مبارك بعد أول زيارة لأمريكا بعد توليه الحكم، وكان أن دعا الفريق الأمريكى للبحث مع عدد من علماء السكان ومعهم السفير الأمريكى، وفى هذا اللقاء تقرر عقد مؤتمر دولى للسكان، والذى كان من توصياته إنشاء المجلس القومى للسكان.
- يرصد الخطاب العلاقة بين الموارد والسكان، مع الإشارة إلى أهمية تناسب عدد السكان مع حجم السلع المنتجة.
- التنبيه إلى خطورة الزيادة السكانية فى مصر وأثرها على التنمية وعلى إمكانية توفير المطلوب لهؤلاء السكان من غذاء وكساء ومسكن ودواء وتعليم وفرص عمل، مما انعكس على مستوى المعيشة فى النهاية.
- يطرح الخطاب الحلول لهذه المشكلة مركزاً على الاعتماد على النفس وضرورة التخطيط للإقلال من الاعتماد على الغير، وتعاون الدول النامية لزيادة قدرتها على مواجهة مشكلة نقص الغذاء، ومطالبة الدول الصناعية المتقدمة بالتعاون مع الدول النامية فى مجال التغذية والتنمية الزراعية.
- إن مشكلة السكان تعد فى ظليعة اهتمامات مبارك منذ توليه المسئولية.
- إن التخطيط السليم كما يرى هذا الخطاب يبدأ من دراسة الظاهرة السكانية بسبب تدخلها وتأثيرها على جهود مواجهة الظاهرة.
- معدلات البطالة المرتفعة واحتمالات الزيادة المستقبلية لها.
- النمو فى أعداد السكان واحتمالاته المستقبلية، وأثار ذلك على جهود التنمية.
- تركيزه فى بعض الأحيان على اختلال التوزيع السكانى.

- اعتبار إن تنظيم الأسرة والارتقاء بخدماته هو الوسيلة لتحقيق التوازن بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والتي تعد بدورها المدخل السليم لعلاج المشكلات السكانية.
- أهمية تضافر الجهود الأهلية والحكومية والأحزاب السياسية والبحث العلمي في التصدي لهذه المشكلة.

ومنذ بداية حكم مبارك وحتى الآن يمكن التأكيد على اهتمام خطابه بمشكلة السكان، ومحاولة خفض بمعدلات النمو المتسارع في أعداد السكان، بما يعنى أن ثمة رؤية واحدة لم تتغير تجاه معالجة المشكلة، وبرغم تجاهل السادات لتقرير Rapid فإن هذا التقرير استحوذ على اهتمام مبارك إلى الحد الذى جعله يستعين بكل بياناته الرقمية فى التدليل على سوء الأوضاع الحالية، والتي ستؤول الى الأسوأ مستقبلاً، كما كان هذا التقرير دافعاً لعقد المؤتمر الدولى للسكان، الذى كان من توصياته إنشاء مجلس قومى للسكان برئاسة رئيس الدولة، وتكون من مهامه وضع السياسة العامة للدولة فى هذا المجال.

وقد شملت توصيات المؤتمر المذكور ما يهم مجال الإعلام والتعليم والبحوث والتدريب والقوى العاملة والزراعة، وما يركز على دور الجهود الأهلية والجمعيات غير الحكومية، وهى توصيات شاملة لمواجهة الأهداف الثلاثة للسياسة السكانية التى تتناول:

- خفض معدل النمو السكانى.
- تحقيق توزيع جغرافى أفضل.
- الارتقاء بالخصائص السكانية.

وإذا كان من المفترض أن يكون الخطاب الإصصالى داخل المجال العام انعكاساً للخطاب السياسى بشأن المشكلة السكانية، فمعنى ذلك أن الإعلام المصرى كان معنياً طوال الربع الأخير من القرن الماضى وحتى الآن، وطبقاً لما أسفر عنه تحليل محتوى الخطاب الرئاسى، بطرح المشكلة إعلامياً فى سياقات ثلاثة هى: التوعية بضرورة الحد من النمو السكانى، التوعية بضرورة التوزيع الديموغرافى الأفضل والتشجيع عليه، محاولة بث رسالة إعلامية تسهم فى الارتقاء بالخصائص السكانية للجمهور المصرى.

(ب) البيانات الحكومية:

عند النظر إلى البيانات الحكومية فى فترة حكم مبارك الممتدة منذ مطلع الثمانينيات حتى الآن، بشأن المشكلة السكانية، وطبقاً لوثيقة قسم بحوث السكان بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية والتي نحن بصدها، يمكن تسجيل الملاحظات التالية^(٢٤)، والتي يمكن أن

تفيد في تحليل الدور الإعلامي في مواجهة المشكلة، وما إعتراه من تطور على مدى العقدين الماضيين.

- أشار أول تقرير حكومي في عهد مبارك (١٩٨١/٨٠) إلى رفع مستوى المعيشة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، دون ربط هذه الموضوعات بقضايا السكان، مكتفياً ببعض الإشارات أهمها ضرورة وضع استراتيجية محددة لتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من السكان.
- وفي بيان الحكومة أمام مجلس الشعب لعام (١٩٨٢/٨١) تمت الإشارة إلى أن الزيادة السكانية لها سلبياتها على خطط التنمية الاقتصادية دون أن يخوض في تفاصيل ذلك، كما أشار إلى التركيز على خدمات تنظيم الأسرة في سياق الحديث عن الأسلوب الأمثل لتوفير الرعاية الصحية للمواطنين.
- وفي بيان العام (١٩٨٣/٨٢)، تم التركيز على بعد التوزيع السكاني فقط، حيث أشارت مادة من مواده إلى دور الحكومة في توسيع العمران وإنشاء المدن الجديدة في سبيل التخفيف من أعباء التكديس السكاني في المدن القديمة على المرافق.
- وفي بيان العام (١٩٨٤/٨٣)، تم تناول قضية السكان في بعدها الخاصين بالنمو والتوزيع، حيث أشار إلى أن معدلات الزيادة في السكان تصل إلى ما يزيد على مليون كل ثمانية أشهر تقريباً، وقد بلغ عدد سكان مصر عام ١٩٨٤ إلى ٤٧ مليون نسمة، وكان الحل المطروح لمواجهة هذه المعدلات هو الإسراع بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وتميئها، والخروج بالتعمير إلى الصحارى والسواحل.
- أما بيان الحكومة لعام (١٩٨٥/٨٤) فقد أشار إلى تأثير الزيادة في معدلات المواليد على انخفاض نصيب الفرد من الرقعة الزراعية، فبعد أن كان فداناً منذ ١٨٠ عاماً تناقص إلى ٧/١ فدان في نفس عام البيان.
- وكان بيان عام (١٩٨٦/٨٥) أول بيان في مرحلة الثمانينيات يطرح تفاقم المشكلة باعتبارها أهم مشكلة تواجه عملية التنمية، ويقترح الحلول لمواجهتها على مستوى أبعادها الثلاثة: النمو، والتوزيع، والخصائص، ويتم المواجهة من خلال برنامج يحقق نشر خدمات تنظيم الأسرة، وينادي برفع مكانة المرأة، وتشجيع مشاركتها في الحياة العامة، والاهتمام بالتنمية الريفية الشاملة، والتوسع في إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة.
- وفي بيان عام (١٩٨٧/٨٦)، أكد بيان الحكومة على أن مشكلة السكان وما يصاحبها من معوقات تواجه التنمية الشاملة تعتبر من أهم الموضوعات الاقتصادية الاجتماعية

التي تمس حياتنا وتؤثر في الاقتصاد القومي، وطرح أبعادها في ارتفاع معدل النمو السكاني، وعدم توازن التوزيع الجغرافي، وانخفاض نسبة القوة العاملة المنتجة إلى إجمالي السكان وارتفاع نسبة الأمية والإعالة .

• وأكد بيان عام (١٩٨٨/٨٧) على ضرورة مواجهة الزيادة في معدلات النمو السكاني، وتبني الحكومة لأهداف تنظيم الأسرة والعمل على تحقيقها من خلال توفير وسائل تنظيم الأسرة، ودعم التصنيع المحلي لها، وتخصيص ٥٠٠ طبيب متفرغ لهذه المهمة.

• وتعرض بيان عام (١٩٨٩/٨٨) لمشكلة الغذاء باعتبارها من المشكلات الناجمة عن الزيادة السكانية، والتي اتضحت في اتساع الفجوة بين الاحتياجات والإنتاج المحلي من بعض السلع الغذائية الرئيسية، كما أكد البيان على سعي الدولة لإقامة مدن جديدة.

• وركز بيان (١٩٩٠/٨٩) على قضية ارتفاع معدل النمو السكاني، وطرح حل نشر خدمات تنظيم الأسرة، مركزاً على قيام مراكز الإعلام الداخلية التابعة للهيئة العامة للاستعلامات بتوعية الجماهير، وتجاهل البيان الأبعاد الأخرى لقضية السكان. ويعد هذا البيان بالتالي أول إشارة طوال هذه الحقبة لدور إعلامي بهذا الشأن.

وهكذا يتضح أن البيانات الحكومية طوال هذه الحقبة، لم تتطرق إلى أبعاد جديدة في طرح المشكلة في السنوات اللاحقة خارج الأبعاد الثلاثة برغم أنه قد أضيفت قضية تلوث البيئة مرة واحدة في عام ١٩٨٦ بعدما طرحها مجلس الشورى عام ١٩٨٣. ويلاحظ تفاوت نظرة البيانات المتلاحقة في تناول أبعاد المشكلة، ما بين التركيز على أبعاد، وتجاهل أبعاد أخرى، وكذلك فإن الإشارة إلى دور إعلامي يقوم بالتوعية في هذا الشأن لم ترد إلا منذ بيان عام ٨٩/٩٠، كما يلاحظ على هذه البيانات المتعاقبة افتقارها لرؤية شمولية للمشكلة إلى حد كبير تراعى مختلف أبعادها وتربطها بقضايا المرأة والطفل والبيئة، فجاء الاهتمام ببعد أو زاوية داخل هذا البيان أو ذلك، وهو الأمر الذي كانت له انعكاساته على الأجندة الإعلامية في اضطلاعها بمهمة طرح المشكلة أمام الجماهير والتوعية بخطورتها والسعي لتعديل القيم والاتجاهات والسلوك والعادات والتقاليد، وبالتالي تغيير السلوك الإيجابي.

(ج) برنامج الحزب الوطني الحاكم والقضية السكانية:

يعتبر موقف برنامج هذا الحزب من تلك المشكلة رافداً هاماً للوقوف على مضامين سكانية داخل الخطاب السياسي، لما يشكله الأخير من أهمية في تناول الإعلامي لهذه

المشكلة، خاصة بالنظر إلى الرأي العام إزاء القضايا المختلفة ، والذي يعمل الإعلام على ترسيخه ودعمه لا يعمل في الدول النامية إلا في سياق ما يطرحه الخطاب السياسي السائد.

في الجزء الثامن من أجزاء وثيقة "المبادئ والأسس العامة لبرنامج الحزب الوطني" (١٨ جزئية) يتم التركيز على المشكلة السكانية باعتبارها المشكلة الأم ، والتي يتمخض عنها سائر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرقل جهود التنمية من ناحية، وتحول دون رفع مستوى المعيشة من ناحية أخرى. وتشخص الوثيقة هذه المشكلة في التزايد السريع في النمو السكاني وفي نمط التوزيع. ويشير برنامج الحزب إلى عدة أمور بالنسبة لتخفيف حدة التضخم السكاني^(٢٥):

١- رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، والتعليم وتشغيل المرأة، وتصنيع الريف والميكنة الزراعية، والإعلام والتوعية وتوفير خدمات تنظيم الأسرة.

٢- تشجيع المصريين على العمل بالخارج ورعايتهم.

٣- وفيما يخص بالتوزيع السكاني، أكد الحزب بعض الحلول لتحقيق التوازن النسبي في خريطة السكان، وذلك بالانفتاح العمراني، وإقامة المدن الجديدة، وإيجاد فرص عمل وحياء بالأماكن الصحراوية والساحلية.

٤- طرح الحزب تصورا لتحسين خصائص السكان يقوم على اقتراحات لتحسين مستوى المعيشة، وعدالة توزيع الدخل وإعادة النظر في نظام المعونات، والاهتمام بتخطيط العمالة وتوجيهها إلى أكثر القطاعات نفعاً وإنتاجاً بالداخل والخارج، وكذلك العمل على محو الأمية، ورفع سن الإلزام إلى تسع سنوات، وتدبير نظام اليوم الكامل ، وغيرها.

٥- وفيما يخص الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة، قدم الحزب الوطني من خلال برنامجه العام، مجموعة توصيات تشمل ، التوسع في الخدمات الوقائية والصحة العامة وحماية البيئة، مع الاهتمام برعاية الطفولة، ودعم دور النقابات بهذا الشأن، والارتقاء بنوعية الخدمات الريفية، والتوسع في الخدمات التأمينية، ووضع استراتيجية لتنظيم الأسرة وللتوزيع السكاني.

٦- تطوير وسائل الخطبة الإعلامية، لكي تقوم على استخدام الطريق المباشر (الاتصال الشخصي) مع الاستعانة بكوادر الحزب من الشباب والفتيات في فترة الخدمة العامة.

٧- فيما يختص بالطفولة والمرأة، أشار برنامج الحزب إلى التوسع في إنشاء قرى الأطفال، وزيادة دور الحضانه، وإنشاء صندوق قومي لرعاية الطفولة، وزيادة مؤسسات رعاية

المعوقين، وزيادة عدد مراكز تنظيم الأسرة، وإنشاء فروع للجنة القومية للمرأة على مستوى المحافظات.

ويلاحظ على برنامج الحزب شموله لكافة القضايا المتصلة بالمشكلة السكانية، الى حد تفوقه على بيانات الحكومة بهذا الشأن. ويبقى السؤال حول انعكاس هذا الخطاب السياسى بروافده ومضامينه السكانية على الرسائل الإعلامية فيما يخص قضية السكان.

٢- المشكلة السكانية على مستوى الخطاب العلمى:

يعد الإسهام العلمى طرفاً أساسياً ضمن الأطراف الفاعلة والمؤثرة فى المجال العام الذى يتم من خلاله تناول القضايا ومحاولة خلق رأى عام حولها، وهى كلها مؤثرات تعمل على ما يطرحه الإعلام من قضايا ومن توجهات.

وفى هذا السياق، يمكن تناول القضية السكانية كما طرحها تقرير التنمية الإنسانية المعنون بـ " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ خلق الفرص للأجيال القادمة"^(٢٦)، باعتباره أحدث ما طرح من تقارير حول الحالة العربية بما فيها مصر. ويشير التقرير إلى عدد من المؤشرات فى الشأن السكانى، أبرزها:

- أن مصر تعد من أكبر الدول العربية سكاناً، طبقاً لتعداد عام ٢٠٠٠ حيث بلغ عدد سكانها ٦٨ مليون نسمة من إجمالى عدد سكان ٢٢ بلد عربى غطاها التقرير، حيث يبلغ الإجمالى ٢٨٠ مليون نسمة.
- أن مصر تقع ضمن مجموعة الدول العربية التى تقع فى منتصف عملية التحول السكانى ، ويتراوح معدل الخصوبة فيها بين ٣،٥ ولادات لكل امرأة، وهو معدل خصوبة متوسط.
- تقع مصر ضمن الدول التى يبلغ معدل النمو السكانى فيها ما بين ٢ - ٣ % وهى المجموعة المتوسطة.
- مصر هى البلد العربى الوحيد الذى يتوقع أن يزيد عدد سكانه على ١٠٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٠ طبقاً للإسقاطات السكانية المستقبلية التى تضمنها التقرير.
- السمات السكانية لدى مصر وكافة الدول العربية ، بما فيها مصر ، طبقاً لتحولات متوقعة فى التركيب العمرى مرتبطة بانخفاض نسبة الإعالة وزيادة عدد من هم فى سن العمل يمكن أن تكون هديه أو لعنة ديموغرافية، حيث يتوقف الأمر على مدى قدرة الأنظمة العربية على توظيف الإمكانيات البشرية .

- يتعين على مصر وبعض شقيقاتها مثل الكويت والإمارات والسعودية وعمان وليبيا والمغرب وسوريا، وهي الدول التي تعاني من مستويات إعاقه نمو جسدى تتراوح بين ١٥ و ٢٥ % أن تحدد مشاكل التغذية المسؤولة، وأن تتصدى لها.
- أشارت كذلك بعض التقارير القطرية فى أربعة أقطار هى مصر الأردن والبحرين وتونس إلى وجود اعتلال صحى جسيم بين كبار السن حيث يعانى ٥٠ % منهم على الأقل من مشاكل إبصار وصعوبة فى السير، وسجلت نسبة منخفضة نتائج مقبولة فى مقاييس ارتفاع المعنويات أو تدنى مستوى الاكتئاب.
- يمثل ارتفاع معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة تحدياً صحياً رئيسياً يواجه معظم البلدان العربية، حيث تبلغ النسبة فى أكثر من نصف الدول العربية التى غطاها التقرير، نحو ٧٥ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ حالة ولادة، وفى ثلث هذه الدول تبلغ النسبة ٢٠٠ حالة لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة.
- يمكن لبرامج التوعية والوقاية المصممة لتغيير أنماط السلوك الضار بالصحة، معالجة مدى واسع من المشاكل الصحية الموجودة والمحتملة بين السكان العرب، وتشمل هذه البرامج تشجيع ممارسة التمارين الرياضية واتباع العادات الغذائية الجيدة، وتشجيع التوقف عن التدخين، كذلك التوعية بمخاطر زواج الأقارب، والزواج المبكر، وختان الإناث.
- تواجه سكان الدول العربية عدد من المشكلات البيئية أبرزها شح مصادر الماء الصالحة للشرب، وتعمل الزيادة السريعة فى سكان المنطقة ضغطاً متزايداً على المياه المستوفرة لكل فرد، بالإضافة الى ضعف برامج الاقتصاد فى استعمال المياه وترشيد استخدامها المتزايد، كما أن هناك شح الأراضي الزراعية وتدهور نوعيتها، وأيضاً تلوث الشواطئ بسبب تحويل الصرف الصحى إلى البحر.
- يتعين أن تراعى التنمية المستدامة فى المنطقة العربية مبادئ أساسية هى: الاستخدام الرشيد لموارد البيئة الناضبة والتوقف عن هدرها، والالتزام فى استهلاك الموارد المتجددة (نبات وحيوان) والالتزام بقدرة البيئة على التعامل المأمون مع ما نلقيه من نفايات وملوثات، وتعزيز القدرة العربية على استخدام أدوات الاقتصاد البيئي الحديثة، واعتماد استراتيجية الإنتاج الأنظف، وتجنب استخدام المواد السامة أو الضارة بالبيئة، وزيادة المشاركة الشعبية فى خطط عمل حماية البيئة.
- لعل أكثر جوانب أزمة التعليم العربى إثارة للقلق هى عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات تنمية المجتمعات العربية، وهذا لا يعنى فقط عجز التعليم عن أن يكون مدخلاً للصعود الاجتماعى للفقراء، بل كذلك عزله عن المعرفة والمعلومات والتقانة العلمية،

واستمرار الوضع الراهن يجعل الدول العربية في مسار عكسي لتحقيق التقدم وتحسين الخصائص السكانية بالتالي.

• يتعين تعطيل الآليات الأساسية التي تؤدي لنشوء ظاهرة هجرة الكفاءات من خلال تخليق دور فعال لهم داخل البلدان العربية، يحقق ذواتهم ومستوى معيشي كريم لهم، بما يحفزهم على المشاركة في الارتقاء بالخصائص السكانية للمواطن العربي. يتضح من هذا التقرير اتجاه خطاب العلم في تناوله للقضايا السكانية، إلى شمولية الرؤية بين المواطن والبيئة والسياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المحيط، كذلك اهتمامه ليس فقط بمسألة الزيادة السكانية بل أيضاً يهتم بخصائص هذا الكم السكاني من زاوية حالته الصحية والتعليمية والتركيبية العمرية له الخ. كذلك فإنه، أي الخطاب العلمي، قد حمل الحكومات المسؤولية تجاه العديد من المظاهر السكانية السلبية، في عكس اتجاه العديد من التوجهات الرسمية التي تحمل السكان مسؤولية هذه المظاهر.

ومن التحليلات السابقة نجد أن الرسالة الإعلامية وهي تتجه لمعالجة الشأن السكاني مطالبته بالافتتاح على ترجمات هذا الخطاب وأيضاً العمل على تحقيق مطالبه في رفع مستوى الخصائص السكانية ببرامج التوعية لتعديل أنماط السلوك، وتغيير نسق القيم بين السكان في اتجاه تنمية وتقديم المجتمع من ناحية، ومخاطبة الحكومات وصناع القرار للاضطلاع بمسئولياتهم إزاء معالجة المشكلة من ناحية أخرى.

ثالثاً: موقف الإعلام المقروء من القضية السكانية:

يلاحظ أن حملات التوعية في مجال تنظيم الأسرة ، كما تبين في بيانات الحكومة وبرنامج الحزب الوطني ، قد ركزت على وسائل الاتصال الشخصي، بمعنى دخولها مجال الجماعات المرجعية الأولية، وفي ذات الوقت كانت تسعى لدور إعلامي نشط في تعبئة الجماهير وتوعيتها إزاء المشكلة وما تطرحه الدولة من حلول.

لذلك يمكن تحليل موقف وسائل الإعلام المختلفة بهذا الصدد، وفي هذا الجزء نطالع موقف بعض الصحف، كنموذج للإعلام المقروء، ونبدأ بموقفها من هذه القضية في فترة الثمانينيات، حيث كانت هذه الفترة بداية الاهتمام بالنشط بالمشكلة، وهي الفترة التي نركز عليها منذ تولى الرئيس مبارك الحكم، والذي عكس خطابه السياسي هذا الاهتمام بالمشكلة، والتحذيرات المتكررة من تفاقمها ، والتكاليف المتعاقة للأجهزة التنفيذية والشعبية والتشريعية بمواجهتها على نحو حاسم. وبعد ذلك يمكن تحليل موقف عدد من الصحف والمجلات

الصادرة فى يوم من أيام الأسبوع فى الفترة الحالية، حتى يمكن المقارنة بين بداية الاهتمام بمشكلة السكان ، وبعد مرور ما يقرب من عشرين عاماً.

ومرجعنا فى رصد موقف بعض جرائد الثمانينيات، هو نفس دراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة حول المضامين السكانية فى الخطاب السياسى، حيث ركزت الدراسة على جرائد الأحرار، والأهالى، والشعب، والوفد، ومن الصحف الدينية: النور، ووطنى، واللواء الإسلامى، بالإضافة لجريدة الأهرام كنموذج لصحيفة تعكس وجهة النظر الرسمية^(٢٧).

١- جريدة الأحرار:

ركزت هذه الجريدة فى فترة الثمانينيات على ما يلى:

- النتائج المترتبة على المشكلة السكانية كتننى مستوى خدمات الإسكان والتعليم، وأولت اهتماماً بوسائل مواجهة المشكلة كوسائل الإعلام والتوعية، وركزت على بعد النمو السكانى ووسائل تنظيم الأسرة ومراكزه.
- أوضحت الصحيفة أن معدل النمو السكانى فى ارتفاع مستمر، وليس ثمة دليل على انخفاضها رغم كل الجهود، ورغم الرسالة الإعلامية ، فى إشارة إلى فقرات "حسين ومحمدين" و"أسرة صغيرة تساوى حياة أفضل"
- كما اهتمت الجريدة بمشكلة انخفاض الكثافة السكانية فى سيناء، واعتبرت أن حل المشكلة يكمن فى هذه المحافظة التى يمكن لها أن تستوعب العمالة المصرية المهاجرة إذا عادت إلى الوطن.
- تناولت الصحيفة معالم المشكلة داخل العاصمة ممثلة فى الاختناقات المستمرة، والسكن العشوائى، والضغط على المرافق.
- اقترحت الجريدة بعض الحلول كتوزيع المصالح الحكومية على المحافظات، وغلق القاهرة أمام الهجرة الداخلية، وإنشاء مدن جديدة، ومحاولة تهجير المواطنين من القاهرة إجبارياً.
- أيدت الصحيفة سياسة الدولة فى التعمير وإنشاء المناطق الجديدة، وفى سياسة التعليم وما تبذله الدولة من جهود فى محاولة استيعاب الملايين من الأطفال الذين يزيد عددهم بشكل مستمر.
- انتقدت الصحيفة مدخل تنظيم الأسرة، واعتبرت المشكلة فى عدم وجود تخطيط فى استخدام الموارد البشرية، ثم تراجعت فى أواخر الثمانينيات وراحت تروج لسياسة تنظيم

الأسرة، وبدأت تشير في أوائل التسعينيات إلى أن ذلك ضرورة ملحة للأسرة، مستعينة في ذلك برأي رجال الدين.

يتضح مما سبق تركيز الجريدة على بعد التوزيع الجغرافي من أبعاد المشكلة السكانية، وتذبذب موقفها من موضوع تنظيم الأسرة ، ومباركتها جهود الحكومة في مجال التعليم وإنشاء المدن الجديدة.

٢- جريدة الأهالي:

- لم تعترض الصحيفة على وجود مشكلة سكانية في مصر، لكنها ركزت على بعدى التوزيع والخصائص السكانية، وليس على بعد الكثرة العددية للسكان.
- انتقدت الجريدة الرؤى التي تبسط المشكلة وتصورها على أنها مشكلة "جغرافية" وليست "ديموجرافية"، حيث يتكدس الملايين على الوادى الضيق، وأوضحت أن المشكلة ليست فى حجم السكان ولكن فى عدم التوازن بين الزيادة السكانية والموارد الغذائية والتي تمثل مشكلة اقتصادية مصرية، كما عارضت الربط بين عدد السكان وتدننى الخدمات، حيث أن تدنى الخدمات له مردود سلبى على قضية السكان.
- وفى مجال الإسكان، انتقدت الجريدة سياسة الحكومة مركزة على قضية سكان القبور، وأشارت إلى إحصائيات تدل على وجود عدد من المساكن الخالية تفوق عدد سكان المقابر وتزيد، وأشارت إلى عجز وزراء الإسكان المتلاحقين عن حل هذه المشكلة رغم ما بذلوه من وعود.
- وانتقدت الصحيفة السياسة الحكومية فى مجال الخدمات الصحية، حيث لم تنشأ الحكومة مستشفيات جديدة بشكل حقيقى منذ مدة طويلة.
- وفى مجال التعليم ركزت الصحيفة على سوء المرافق التعليمية، كما أوضحت ازدحام المناهج بمعارف أكاديمية، وتفاقم الأمية عاماً بعد عام، ونادت بتغيير جذري فى نظرة الدولة للتعليم باعتباره استثماراً، وإصلاح حال التعليم وتغيير أولوياته وتخفيض تكاليفه، واتباع أسلوب التخطيط الشامل.
- وطرحت الصحيفة رؤيتها لمشكلة الهجرة، تركيزاً على الهجرة الخارجية، وانتقدت أسلوبها الجماعى الذى كان له لآثاره السلبية على نسق قيم المصريين.
- كما تناولت مشكلة البطالة، وحجمها، مشيرة إلى كونها قنبلة موقوتة تهدد بانفجار اجتماعي، وتعتبرها مشكلة خلفتها سياسات اقتصادية فاشلة، معارضة بذلك نظرة الدولة للبطالة، والتي تعتبرها من نواتج المشكلة السكانية.

- وانتقدت الصحيفة سياسة الدولة في مجال الغذاء، حيث يعاني ٤٠% من المصريين من أمراض سوء التغذية، وأن هذه المشكلة هي أحد أسباب إعاقة الأطفال.
- كما تناولت مشكلة عمالة الأطفال، موضحة أنها أثر من آثار الانفتاح الاقتصادي، والهجرة غير المنظمة للعمالة، وسوء توزيع الدخل، وعجز التعليم عن استيعابهم.
- وانتقدت كذلك المدخل الذي يعتبر تنظيم الأسرة كمواجهة للزيادة السكانية، معتبرة إن التنمية هي المدخل الأفضل لتحديد النسل، مشيرة إلى الثقافة الدينية لدى قطاعات الجماهير كعائق أمام قضية خفض معدلات النمو السكاني.

خلاصة موقف هذه الجريدة يتمثل في جانبين أساسيين، هما: تناولها للمشكلة السكانية من كافة أبعادها، النمو السكاني والتوزيع الديموجرافي والخصائص السكانية، واعتبار التنمية هي أنسب سبل المواجهة وبالتالي كان توجيه الخطاب الإعلامي داخلها موجهاً إلى الحكومة بشكل أساسي متفقة مع الخطاب العلمي بهذا الشأن، وهو أمر ربما تفتقده وسائل الإعلام الرسمية المتبينة لرؤى وتوجهات الحكومة.

٣- جريدة الشعب:

- تناولت المشكلة السكانية من زاوية موضوع الكثافة السكانية العالية جداً مقارنة بدول العالم، وهي مشكلة تبلغ ذروتها بالعاصمة حيث تبلغ ٢٤ ألف نسمة /كم^٢، طبقاً لإحصاء عام ١٩٧٦، ووصلت الآن إلى حوالي ٣٣٠٠٠ نسمة/كم^٢.
- كما تناولت جهود استصلاح الأراضي واستزراع مساحات جديدة، مشيرة إلى تراجع الرقعة الزراعية ذات الإنتاج العالي.
- وأشارت الصحيفة إلى تدنى مستوى الخدمات من مياه وصرف صحي والخدمات الصحية والتعليم.
- وتناولت الصحيفة مشكلة البطالة وربطتها بظاهرة تشغيل العمالة الأجنبية داخل مصر.
- كما انتقدت سياسة الإسكان وأشارت إلى أن انخفاض نسبة المواليد ليس بفضل سياسة تنظيم الأسرة، ولكن بفضل أزمة الإسكان المستحكمة.
- وانتقدت الصحيفة السياسة الدعائية لتنظيم الأسرة، وما يترتب عليها من هدر في الأموال، وارتباطها بخبرات أجنبية، كما عارضت مدخل تحديد النسل، معتبرة أن الأمر مرتبط بنوايا استعمارية هدفها تفريغ السكان الأصليين.
- طرحت الجريدة بديلين في حل المشكلة هما: رفع مستوى المعيشة، وإعادة التوزيع الجغرافي للسكان.

ويتضح مما طرحته الجريدة من مضامين بشأن قضية السكان، تركيزها على أجزاء منها دون تناولها بشكل متكامل ورؤية كلية، كما ركزت على انتقاد مبدأ تحديد النسل لاعتبارات دينية والتشكيك في النوايا من وراءها، كمخطط خارجي، كما حكمت الحكومة بعض المسئولية في الأزمة السكانية لعدم جدوى السياسات المطروحة.

٤- جريدة الوفد:

تشير الدراسة في تحليلها للمضامين السكانية الواردة بهذه الجريدة، إلى خلطها بين معارضة الدولة وتأييدها تجاه معالجتها للمشكلة، وذلك على النحو التالي:

- أكدت الصحيفة على مشكلة ارتفاع معدل الزيادة السكانية، وانتقدت فشل الدولة في مواجهة آثارها ممثلة في أزمة الغذاء وهجرة العقول والبطالة.
- تناولت الجريدة سياسات الدولة في البناء، تركيزاً على القاهرة حيث انتشرت المباني بلا تخطيط، وتآكلت المساحات الخضراء، كما عارضت الجريدة سياسة الدولة في بناء مدن جديدة، باعتبارها مدن أشباح، كما عرضت الحلول الممثلة في إقامة الكباري والطرق العلوية، واقتُرحت البدل ممثلاً في نقل العاصمة الرسمية إلى مكان آخر في الصحراء الغربية.
- كما انتقدت الجريدة سياسة الحكومة في مواجهة أزمة الغذاء، حيث أصبحت مصر دولة تستورد غذاءها من الخارج، مشيرة إلى انكماش الرقعة الزراعية الضيقة التي نعيش عليها.
- انتقدت الجريدة سياسة الدولة في التعليم، مشيرة إلى تنامي أعداد الأميين، كما أشارت إلى تفاقم مشكلة البطالة، وأيضاً أشارت إلى تفاقم مشاكل المدن من جراء الهجرة الداخلية من الريف.
- طالبت بتحسين أساليب تنظيم الأسرة، وتضافر جهود المؤسسات الدينية مع أجهزة الإعلام.

٥- جريدة مايو:

- وهي لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي، ويتلخص موقفها فيما يلي:
- أشارت إلى انخفاض نسبة الوفيات وثبات معدل المواليد، بما أسهم في الزيادة السكانية، وأوضحت استقبال مصر لمولود كل ١٨ ثانية، وحدث وفاة كل ٧٤ ثانية، وأرجعت انخفاض نسبة الوفيات إلى التقدم الطبي، وقدرت عدد سكان مصر بحلول عام ٢٠٠٠ بنحو ٧٢ مليون نسمة.

- اقترحت تضمين الموقف السكانى سياسات تهتم بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى، وتطوير وضع المرأة.
- تعرضت لنتائج مشكلة السكان مؤيدة سياسات الدولة فى مجالات التعليم، ومحو الأمية، باعتبار الأمية قضية قومية كبرى.
- أشارت الجريدة إلى انخفاض الخصائص السكانية، متمثلة فى ارتفاع نسبة الأمية، وانتشار البطالة، وتخلف وضع المرأة، وزيادة نسبة الإعالة، وانخفاض مستوى الخدمات الصحية، وأزمة الإسكان ونقص مياه الشرب.. الخ.
- تحدثت عن مشكلة نقص الغذاء، كنتيجة للمشكلة السكانية، ولتدهور إنتاجية الأرض الزراعية، والتوسع العمرانى على حساب المساحة المنزرعة.
- ركزت الجريدة على مدخلى تنظيم الأسرة والتنمية لمواجهة المشكلة السكانية، مشيرة الى أنه ليس ثمة تعارض بين تنظيم الأسرة والشرع.
- أيدت الجريدة سياسات الدولة فى مجالات الإسكان والتعليم ومواجهة مشكلة الغذاء والبطالة ناطقة فى ذلك بلسان الحزب الحاكم.

٦-جريدة الأهرام:

- اتجهت إلى تأييد السياسات الرسمية للدولة تأييداً كاملاً، مع وجود بعض المضامين النقدية، ويمكن رصد موقفها خلال حقبة الثمانينيات إزاء المشكلة السكانية فيما يلى:
- اتفقت مع الطرح الرسمى الذى اعتبر المشكلة السكانية هى أهم مشكلة تعانيها مصر، حيث سيصل سكانها فى عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠ مليون نسمة، بما يمكن أن يؤدى ذلك الى كارثة حقيقية، وقد ركزت على تفاقم مشاكل القاهرة والضغط على مرافقها، مطالبة بإنشاء المدن الجديدة، ونقل الأجهزة الإدارية إليها، وغلق الباب أمام الهجرة الداخلية.
- عرضت أبعاد المشكلة السكانية ممثلة فى زيادة عدد المواليد وانخفاض الوفيات، وسوء التوزيع السكانى، وتدنى الخصائص السكانية حيث الأمية وتدهور الحالة الصحية.
- طالبت الصحيفة بخفض معدل المواليد، وإعادة توزيع السكان، ووقف تيار الهجرة الداخلية.
- اتفقت مع الخط الرسمى فى رصد آثار المشكلة السكانية ممثلة فى إجهاض خطط التنمية، ومشاكل الغذاء، وتدهور مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وتفاقم مشكلة الإسكان، مشيرة إلى الجهود المبذولة من قبل الدولة فى مواجهة مشاكل البطالة و الأمية.
- اهتمت بتنظيم الأسرة، وأشادت بجهود الدولة فى هذا الصدد، مقترحة بعض الأساليب كالتركيز على التنظيم وربطه بالحوافز الإيجابية والسلبية، وتحسين أحوال المحليات،

وحرمان الطفل الثالث من مجانية التعليم، وزيادة ضريبة الدخل على من ينجب أكثر من طفلين.

يتضح موقف هذه الجريدة انحيازها للخطاب الرسمي بشكل كامل لطبيعة كونها معبرة عن لسان الحزب الحاكم، ملقبة بالمسئولية بشكل أساسي على الجماهير والاعدام الوعي لديهم، وعشوائية التناسل بينهم.

٧- موقف بعض الجرائد الدينية من المشكلة السكانية:

ومن الروافد المغذية لما يطرح من نقاش على ساحة المجال العام في مصر، الخطاب الدينى، الذى انتعش منذ الربع الأخير من القرن الماضى، بفعل العديد من العوامل، وهو خطاب أصبح مرجعية أساسية لغالبية الجمهور المصرى حول العديد من القضايا ومنها القضية السكانية وما تطرحه الدولة من حلول لمواجهتها.

وفى البحث عن تفعيل إعلامي إزاء هذه المشكلة، لإيجاد رأى عام مساند لما يطرح من حلول، من المفيد أن نقف على معالم موقف هذا الخطاب الذى بث مضامينه، ولا يزال، عبر العديد من المنافذ الإعلامية، والتي منها الصحافة بطبيعة الحال.

وفى دراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، حول المضامين السكانية داخل الخطاب السياسى، تحليل لمحتوى عدد من الجرائد ذات الطابع الدينى، وهى النور الإسلامية، واللواء الإسلامى، ووطنى (جريدة الخطاب القبطى) ، وذلك طوال حقبة الثمانينيات، لمعرفة موقفها من القضية السكانية^(٢٨)، فى أكثر فترات أثارها إعلامياً.

١- جريدة النور الإسلامية:

وهى تعكس فى كثير من الأحيان وجهات نظر جماعة الإخوان المسلمين، وكان موقفها من القضية السكانية فى فترة الثمانينيات ممثلاً فى التوجهات التالية:

- رفض الروى المطروحة حول فكرة أن الزيادة السكانية هى سبب المشكلة، مستشهدة برأى إحسان عبد القدوس الرافض لتحديد النسل، وأرجعت المشكلة إلى عجز الإدارة المصرية عن استغلال هذا الازدحام السكاني المحصور داخل الوادى.
- اعتبرت الجريدة القول بأن زيادة الإنجاب هى سبب المشكلة، منطوقاً على مغالطات دينية واقتصادية فادحة، وترجع فى ذلك إلى الآية الكريمة " وفى السماء رزقكم وما توعدون" معتبرة أن الإنسان ليس مجرد أداة استهلاك، بل هو كذلك مصدر إنتاج.

- أكدت الجريدة على طرحها السابق، الذى يرى أن المشكلة من اختلاق أنصار تحديد النسل، استشهاداً بما قاله الكاتب الإسلامى محمد عمارة ، بأن مصر والعالم الإسلامى ملئ بالثروات الطبيعية، وأن من العار أن نشكو زيادة النسل.
- عارضت الجريدة كل دعوة لتحديد النسل على أساس كونها دعوة مستوردة من الخارج، يقصد بها أضعاف المسلمين، ويروج لها أعداء الإسلام، بدءاً من أمريكا وانتهاءً بإسرائيل.
- شنت الجريدة فى هذه الفترة حملة واسعة ضد قرار رئيس جامعة الأزهر بقبول معونة أمريكية مشروطة لتحديد النسل، مستكرة أن يسكت المسلمون على هذا القرار المخالف لقرار مجمع البحوث الإسلامية ، والذى أكد على أن تنظيم الأسرة، أو تحديد النسل لفظان مترادفان لأمر واحد محرم شرعاً، وأشارت إلى وجود مخطط صهيونى لتحجيم أعداد المسلمين.
- رفضت الصحيفة مدخل تنظيم الأسرة والحد من الإنجاب، وطرحت بديلاً عنه مدخل التنمية البشرية، مستشهدة فى ذلك بموقف كوريا لحل المشكلة السكانية، باعتبار أن القوى البشرية مصدر ثروة، واعتبرت أن الحل كذلك هو إحياء الأرض الموات، والإعمار وتطبيق شرع الله، ومواجهة الانحراف.
- هاجمت بالتالى وسائل تحديد النسل، لما لها من أعراض جانبية، كما رفضت مبدأ تعقيم الرجال، لما فى ذلك من مخالفة دينية.

جريدة اللواء الإسلامى:

- فتحت هذه الصحيفة فى تلك الفترة باب الاجتهاد أمام الراى والرأى الآخر، لأصحاب التوجهات المختلفة، وكان من أبرز ما ركزت عليه:
- تأييد مفهوم تنظيم الأسرة لا بمعنى تحديد النسل، بل بالمباعدة بين كل طفل وآخر فى الإنجاب.
 - رفض أن يكون تنظيم الأسرة بموجب قوانين، بل ينبغى أن يكون أمراً تحكمه الضرورات الشخصية.
 - لا يجوز استعمال أدوات لتحديد النسل يمكن أن تؤدى إلى حدوث عقم، لأن ذلك لا يجوز شرعاً.
 - التأكيد على أن العبرة ليست فى كثرة عدد الأبناء، وإنما بنوعية حياة هؤلاء الأبناء.
 - إياحة تنظيم الأسرة فى حال مرض الأم، أو للمحافظة على صحة الطفل الرضيع، وأحياناً للمحافظة على جمال المرأة.

- برغم التوجه العام المؤيد لتنظيم الأسرة داخل هذه الجريدة، إلا أن ثمة آراء فى حدود ضيقة تدعو لزيادة الإنجاب نظراً للحاجة الشديدة للأيدي العاملة.
- تجاهل الجريدة للأبعاد الأخرى فى المشكلة السكانية كالكثافة السكانية، والخصائص السكانية، مكتفية بالتركيز على بعد الزيادة.
- تناولت بشكل قسيل دور المرأة فى القضية، حيث أشارت إلى خطورة خروج المرأة المثقفة للعمل على وضع واستقرار الأسرة، مناهضة بذلك للسياسة السكانية التى تعطى أهمية لعمل المرأة واستقلالها الاقتصادي باعتباره محفزاً لمبدأ أسرة أصغر.

جريدة وطنى:

- اتضح من خلال تحليل مضمونها إزاء القضية السكانية، فترة الثمانينيات، تأييدها الكامل للسياسة الرسمية للدولة بهذا الشأن وذلك على النحو التالى:
- اعترفت بوجود مشكلة سكانية، وركزت على الكثافة السكانية الهائلة داخل القاهرة، مشيرة إلى الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة بما يخلق مجتمعات هامشية على أطراف العاصمة بلا خدمات، بالإضافة إلى تدهور مرافق وخدمات المدينة.
 - تعرضت لبعث توزيع السكان كأحد أبعاد المشكلة، مشيرة إلى سلبات التوزيع الجغرافى وما ينتج عنه من إخلال بالتوازن السكانى والبيئى.
 - أشارت إلى ظاهرة هجرة العمالة المصرية إلى الخارج، كنتيجة للانفجار السكانى، وإلى مشكلة البطالة كذلك، وانتقدت بعض السياسات الحكومية بهذا الشأن حيث الاعتماد على العمالة الأجنبية.
 - تناولت مشكلة السكان الذين بلا مأوى، وزيادة أعدادهم، وأرجعت الأسباب إلى زيادة السكان والانهيارات المفاجئة للمساكن، كما اهتمت بموضوع عمالة الأطفال، وأهمية الغذاء والرعاية الصحية لهم.
 - كما تناولت دور المرأة فى المشكلة السكانية، واعتبرت تنظيم الأسرة مشكلة كل الأسر المصرية وليس المرأة وحدها.
 - أشارت الجريدة إلى العقبات الكثيرة التى تواجه مدخل تنظيم الأسرة، وأهمها المعتقدات الدينية.
- يلحظ فى نهاية تحليل محتوى عدد من الجرائد خلال حقبة الثمانينيات هذا الاهتمام المواكب لاهتمام الخطاب السياسى الرئاسى بمشكلة السكان، ويمكن أن نتساءل عن حجم هذا الاهتمام بعدما يقرب من عشرين عاماً، وهى خطوة ممكنة إذا ما أخذنا يوماً واحداً الآن لنحلل محتوى الجرائد والمجلات الصادرة فى هذا اليوم.

فى هذا الصدد ، تشير إلى أن الدراسة ركزت على هذا اليوم بشكل عشوائي، حيث تم اقتناء جرائد ومجلات هذا اليوم سواء حكومية أو معارضة أو مستقلة، وبطبيعة الحال تم التركيز على جرائد ومجلات أسبوعية صدرت فى أيام سابقة على هذا التاريخ ولا زالت بالسوق، كما سيتضح. وأشارت نتائج رصد تحليل محتواها حول المشكلة السكانية إلى ما يلى:

مجلة حواء (١٩-٤-٢٠٠٣):

تناول المقال الافتتاحي تحت عنوان " زحمة يا دنيا زحمة" الازدحام فى مدينة القاهرة، مشيراً إلى غياب التخطيط عن حياة المصريين، وإلى زيادة النسل عند الطبقات الفقيرة، وكيف أن التفكير الاتكالى مسئول عن هذا الوضع، بمعنى أن المقال ركز على بعد التوزيع السكانى وما يخلفه من ازدحام بالمدن، عن بعد الزيادة العددية.

وقد تضمن نفس العدد مجموعة أخبار حول أنشطة أهلية فى مجال السكان كبرامج تدريبية لإعلاميين للارتقاء بمفهوم النوع " الجندر" وتطبيق اتفاقية إلغاء التمييز ضد المرأة، وأهمية المشاركة السياسية لديها، وذلك بهدف تغيير الصورة الإعلامية للمرأة.

كذلك تضمن خبراً حول تنفيذ مشروع لرعاية الأطفال الذين بلا مأوى من المخدرات، وحول مشروعات رياضية لعدد من الجمعيات الأهلية لتنفيذ مقررات مؤتمر بكين لتحسين مستوى النساء الفقيرات.

وكان بالمجلة تحقيق حول سبب ابتعاد المرأة المصرية عن المشاركة السياسية. معنى ذلك أن هذا العدد ركز على الخصائص السكانية مركزاً على المرأة بحكم توجه المجلة.

مجلة نصف الدنيا (٢٠/٤/٢٠٠٣):

خلت المجلة فى هذا العدد من أى موضوع سكاني.

جريدة الأهرام (١٩/٤/٢٠٠٣):

خلا هذا العدد من أى موضوع سكاني.

جريدة الجمهورية (١٩/٤/٢٠٠٣):

خلا هذا العدد من أى موضوع سكاني.

جريدة أخبار اليوم (١٩/٤/٢٠٠٣):

بصفحة "صبيان وبنات" بهذا العدد الأسبوعي، كان ثمة موضوع شبه سكانى بعنوان (تعالوا نساعد أهلنا ونخفف عنهم همنا) موجه إلى المراهقين لدعوتهم الى العمل صيفاً لتخفيف الأعباء عن الأسرة.

جريدة الأهرام المسائى (٢٠٠٣/٤/١٩):

بصفحة بريد القراء، كان هناك عرض لشكاوى تعتبر أعراضاً للمشكلة السكانية دون أن تطرح فى هذا السياق، ومنها شكوى حول عدم وجود شبكة صرف صحى بوحدة من قرى الشرقية، وأخرى حول انتشار القمامة بمركز تابع لمحافظة الدقهلية، وثالثة حول تدنى مستوى الخدمة بمستشفيات التكامل الصحى.

واحتوى العدد أيضاً على خبر بشأن تنظيم مسابقة بين طلاب الثانوي حول الزيادة السكانية، ينظمها مركز الإعلام والتعليم والاتصال بالتعاون مع جمعية أهلية.

جريدة الوفد (٢٠٠٣/٤/١٩):

تحقيق عن نظافة القاهرة، وموضوع الشركة الأجنبية التي ستتولى أمر النظافة ومخاوف الجماهير من ارتدة قيمة فواتير الكهرباء من جراء ذلك.

جريدة الأهالي (٢٠٠٣/٤/١٦):

خلا العدد من أي موضوع سكانى.

جريدة الأحرار (٢٠٠٣/٤/١٩):

تحقيق بعنوان "قرارات المجالس الشعبية حبر على ورق" حول استمرار هدر المال العام فى المحليات مع تفاقم أزمات التعليم والصحة داخل المحافظات وذلك دون ربطها بالمشكلة السكانية.

كما تضمن أخبارا حول تشكيل لجنة لبحث تلوث المياه بالسويس، وقيام محافظ سوهاج بتطوير المناطق العشوائية بالمحافظة، وقرار محافظ الجيزة بإنشاء عمارات سكنية متميزة، وإنشاء أول ناد شامل للسيدات بمحافظة قنا.

وفى بريد القراء أدرجت شكاوى حول التعديات فى شوارع دسوق، وتسليم مصارف صحية بوسط الدلتا.

جريدة عقيدتى (٢٠٠٣/٤/١٥):

خلت من أى موضوع سكانى.

جريدة المواجهة (٢٠٠٣/٤/١٥):

خلت من أى موضوع سكانى.

جريدة الصدى (٢٠٠٣/٤/١٦):

تحقيق حول فشل وزارة القوى العاملة في حل مشاكل العائدين من الخليج منذ ١٣ عاماً، وتحقيق حول انهيار مساكن الأمل بالسادس من أكتوبر قبل تسليمها ومطالبة لجنة الإسكان بمجلس الشعب بالتحقيق مع المسؤولين، وتعليق حول قضية بينية بحى المكس بالإسكندرية، وفوضى المساكن الأميرية.

جريدة صوت الأمة (٢٠٠٣/٤/٢١):

خلا العدد من أى موضوع سكانى.

جريدة القاهرة (٢٠٠٣/٤/١٥):

تضمن بريد القراء شكوى عن الفوضى بضواحي الإسكندرية.

جريدة اللواء الإسلامى (٢٠٠٣/٤/١٧):

داخل صفحة " أنت تسأل والإسلام يجيب " سؤال موجه للصفحة عن مشروعية تناول المرأة لحبوب منع الحمل، وكانت الإجابة بأن يكون الأمر مشروطاً بمرض المرأة أو ضعفها، ويكون الأمر يعلم الزوج وأذنه.

يتضح من هذا أن الحماس الإعلامى للتصدى للقضية السكانية طوال الثمانينيات لم يستمر بنفس الدرجة فى السنوات اللاحقة، حيث أسفر تحليل هذا العدد من الجرائد والمجلات المعاصرة عن عدد من الملاحظات:

- لم يعد ثمة تحقيقات شاملة ومتكاملة فى تناول القضية، ناهيك عن غياب مقالات الرأي التى يعول عليها فى خلق وتشكيل رأى عام واتجاهات موجبة تجاه ما يطرح من حلول حول المشكلة السكانية.
- هناك طرح للأثار الجانبية للمشكلة فى صورة شكاوى حول تدنى مستوى الخدمات، أو فى غياب المرافق، أو فى بعض المشكلات البيئية.
- وهناك تناول لبعد الخصائص السكانية فى بعض الحالات دون ربطها بالسياق العام للمشكلة السكانية، كذلك تناول لبعد الزيادة من زاوية آثارها.
- ثمة اكتفاء بالتالى بالإعلان عن الأنشطة الأهلية فى المجال السكانى، دون إشارة الى ربطها بهذه القضية ذات الطابع القومى.
- قد يرجع قلة ما كتب إلى الظرف الراهن الخاص بحرب العراق، حيث كان هذا الموضوع مادة أساسية لمعظم الأبواب والصفحات، وهذا لا ينفى انحسار حجم الاهتمام بالمشكلة إعلامي على مستوى الإعلام المقروء.

رابعاً: القضية السكانية فى الإعلام المسموع والمرئى:

يشير النظر إلى الخطة الإعلامية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون، إلى التركيز على أهدافها الإستراتيجية ، وما يرتبط بها من سياسات فى التحليلات المطلوبة، للوقوف على المشكلة السكانية فى عمق هذه السياسات. ونعقبها بقراءة نقدية للممارسات الإعلامية فعلياً فى مجال السكان والتنمية.

• الأهداف الإستراتيجية والسياسات:

ضمن الأهداف الاستراتيجية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون وسياساته الإعلامية، ينص الهدف الإستراتيجى الخامس على ما يلى^(٢٩):

الوصول بالإعلام المسموع والمرئى إلى أفضل أداء متميز ومتطور خدمة لأهداف التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع.

ويذكر عدد من السياسات المرتبطة بتحقيق هذا الهدف وهى:

- ١- التوعية المستمرة بمتطلبات التنمية وما تفرضه على كل مواطن من ضرورة بذل الجهد من أجل المساهمة فى كافة مجالاتها وقطاعاتها.
- ٢- الإعلام المستمر عن مشروعات التنمية وجهود الدولة فى هذا المجال ، وما تحقق من إنجازات فيها ، والدعوة إلى مساندة تلك المشروعات.
- ٣- الحث على المشاركة فى مشروعات التنمية ، وتشجيع مساهمات الجهود الذاتية فيها.
- ٤- التركيز على عرض كافة الحقائق المتعلقة بالواقع التنامى الذى تعيشه مصر، مع فتح قنوات الحوار الدائمة لتحديد أنسب السبل لمواجهة المشكلات ودفع عجلة التقدم.
- ٥- الاهتمام ببرامج التنمية الاقتصادية والثقافية والتعليمية والاجتماعية بصورة تتواءم مع مستجدات القرن الحادى والعشرين.
- ٦- التركيز على تقديم كل ما من شأنه إثراء التثوير والتثقيف من خلال الارتباط بالقيم الدينية وتراث المجتمع المصرى.
- ٧- الاهتمام ببرامج التنمية البشرية باعتبارها الهدف الرئيسى لكافة جهود التنمية بكافة أشكالها.

ويتضح من هذا الهدف، بالسياسات المتبعة لتحقيقه على المستوى الإعلامى، انصرافه إلى الخصائص السكانية فى سياقها العام، وربط الإنسان المصرى بمستجدات الحياة من ناحية، وربطه بقيم وتراث مجتمعه من ناحية أخرى، هذا على المستوى النظرى. كما ينص الهدف الإستراتيجى السادس على ما يلى :

المعالجة الموضوعية للقضايا المجتمعية والقومية بما يستتفر كل الطاقات للمساهمة في الجهود المبذولة في هذا الإطار.

ويرتبط بتحقيق هذا الهدف عدد من السياسات الإعلامية لتحقيقه منها:

- ١- المعالجة الموضوعية لكافة القضايا وتحديد الأولويات التي تواجه المجتمع المصرى في مرحلة انطلاقته الراهنة.
 - ٢- إتاحة الفرص الكافية لكافة الآراء ووجهات النظر ووجهات النظر للتعبير عن نفسها فيما يتعلق بمعالجة مشكلات المجتمع وقضايا الملحة.
 - ٣- التوعية المستمرة لخطورة المشاكل والقضايا التي تواجه المجتمع ، والإعلان عن كافة الجهود التي تبذل والنجاحات التي تتحقق في هذا الإطار .
 - ٤- التأكيد على دور كل مواطن وكل أسرة في التصدى لمشكلات المجتمع وقضايا الملحة مع تكثيف برامج السلوكيات لتصحيح السلبي منها ودعم الإيجابي.
 - ٥- محاربة كافة أشكال السلبية واللامبالاة التي تشكل العائق الرئيسي أمام المشاركة الإيجابية للمواطن في معالجة ومواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع.
 - ٦- إبراز وتشجيع الدور الهام الذى تقوم به الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية للمساهمة في تكثيف الجهود وحشد الطاقات لمواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع.
 - ٧- العمل على تدعيم وتنمية مشاعر التآخي والترابط بين أفراد المجتمع وجماعته وهيئاته لمواجهة القضايا الراهنة واحترام القوانين والتشريعات المتعلقة بها.
- يتضح من هذين الهدفين الإستراتيجيين للسياسة الإعلامية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون الاهتمام بمشاكل المجتمع وتنميته، وبطبيعة الحال تدخل القضية السكانية في صلب هذين الهدفين، بما يعنى ضرورة معالجتها إعلامياً وفق عدة اعتبارات نصت عليها السياسات:
- الاهتمام فى عرضها بتقديم الآراء المتنوعة حولها، بما يعنى ألا يقتصر النشاط الإعلامي على وجهات النظر الرسمية فحسب، بل ينبغى شموله لكافة وجهات النظر بهذا الشأن.
 - معالجة القضية السكانية فى إطارها الأعم والأشمل وهو قضية التنمية، بما تعنيه من اهتمام ليس فقط ببعد الزيادة السكانية، بل وأيضاً بعد الخصائص السكانية، وكذلك التوزيع الديموغرافى، وقضايا البيئة وطبيعة الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان.
 - وفق ما تطرحه هذه السياسات، فإن تقديم المشكلة فى إطار المسؤولية الشعبية وحده، يصبح أمراً منقوصاً، حيث ينبغى تحميل الدولة مسئوليتها فى التصدى للمشكلة بمزيد من مشروعات التنمية، وليس فقط عرض الإنجازات الذى يمكن أن يتحول بالدور الإعلامي إلى مجرد الدعاية والإشادة.

- عدم اللجوء إلى الانتقائية في تقديم المعلومات والبيانات بغية خلق رأى عام محكوم بتوجهات تسقط المسؤولية عن الدولة، بل ينبغي أن يصبح للخطاب العلمى رسالته الإعلامية التى توجه للمسؤولين وللجماهير على السواء.

وفى عدد أكثر فى فهم الدور الإعلامى فى مواجهة المشكلة السكانية، الوقوف على المشكلة كما تتضمنها هذه السياسات بشكل أكثر تفصيلاً.

• المشكلة السكانية فى عمق السياسات الإعلامية:

من المشكلات الاجتماعية التى تتصدى لها السياسات الإعلامية تبرز المشكلة السكانية وأيضاً مشكلات الأمية والبطالة والإرهاب والإدمان^(٣٠)، كما يتضمن نفس الفصل من القضايا الاجتماعية البيئة والتنمية الصحية وحقوق الإنسان.

تؤكد السياسة الإعلامية على مستوى النصوص بالنسبة للمشكلة السكانية على ما يلى:

- التعريف بالسياسات القومية للسكان التى تتبناها الدولة من أجل التخطيط البرامجى فى إطارها والمتمثلة فى (الذ عائص السكانية وترشيد النمو السكانى لأنها المكون الأساسى فى التخطيط لسكان مصر باعتبارهم حاضرها ومستقبلها ومحور التنمية الاقتصادية والاجتماعية - التوازن بين المتغيرات البيئية والسكانية واعتبارها مسؤولية الدولة والمجتمع - المحليات هى القاعدة الأساسية فى إدارة البرامج السكانية - إنكاء دور الجهود التنوعية ومشاركة المجتمع فى مواجهة المشكلة السكانية - الأخذ بنظام الحوافز الإيجابية المبنية على زيادة وعى الفرد والجماعة - حق المواطن فى الهجرة والانتقال من مكان لأخر داخل وخارج مصر - حق الأسرة فى اختيار العدد المناسب من الأطفال والحصول على المعلومات والوسائل التى تمكنها من تنفيذ قرارها فى هذا الشأن وذلك فى نطاق الدين والحضارة وقيم المجتمع المصرى)
- إبراز أهداف السياسة القومية للسكان والمتمثلة فى (خفض معدل النمو السكانى - الارتقاء بالخصائص السكانية - تحقيق توزيع جغرافى أفضل للسكان)
- التعريف بأساليب تحقيق أهداف السياسة السكانية من خلال كل من

- ١- خفض معدلات الخصوبة من خلال (توفير خدمات تنظيم الأسرة والاهتمام بالمناطق المحرومة - الارتقاء بمستوى خدمات تنظيم الأسرة - توفير وسائل تنظيم الأسرة وملاحقة التطورات الحديثة وإدخال المناسب منها مع تشجيع التصنيع المحلى)
- ٢- رعاية الأم والطفل من خلال (وضع الخطط المتكاملة لرعاية الأطفال اجتماعياً وصحياً - الارتقاء بمستوى الأداء فى خدمات رعاية الأم والطفل والاستفادة من

المشروعات التي تؤدي إلى زيادة الإقبال على الخدمة مع الوصول بها إلى المناطق المحرومة (زيادة الوعي الصحي والإنجابي لدى الأمهات) .

٣- حماية الأسرة من خلال (مراجعة التشريعات التي تؤثر على القيم الإيجابية والعمل على تنفيذ واستصدار التشريعات التي تساند الاتجاه نحو الأسرة الصغيرة - العمل على توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والمعاشات والضمان الاجتماعي ودعم برامج رعاية المسنين بما يحقق الاستقرار الأسري - غرس قيم تعليم الأبناء لدى الأبوبين وتشجيعهما على الاستمرار في تعليم الأبناء بما يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم)

٤- رفع مكانة المرأة من خلال (رفع مستوى المرأة ثقافياً واجتماعياً حتى تستطيع القيام بدورها بشكل إيجابي وفعال ومشاركة الزوج في اتخاذ القرارات داخل الأسرة ولاسيما المرتبط منها بحجم الأسرة وتوقيت الإنجاب - نشر وترسيخ مفهوم الأسرة الصغيرة وتضمينها مناهج التعليم والمفاهيم السكانية - مواصلة الجهود العلمية للقضاء على الأمية خاصة للمرأة الريفية)

٥- إعداد وتنمية الشباب من خلال (إعداد الشباب اجتماعياً وثقافياً وتنمية مهاراتهم من خلال البرامج التدريبية - التغلب على ظاهرة التسرب من التعليم وخاصة بين الإناث - تدعيم الجهود الذاتية ومشاركة المجتمع خاصة الشباب في القضاء على ظاهرة الأمية - الاهتمام بالتربية السكانية داخل دور التعليم وخارجها)

٦- الإعلام السكاني من خلال (نشر المفهوم الشامل للقضايا السكانية والتنسيق بين السياسات والخطط والبرامج السكانية - التركيز على أهمية الاتصال الشخصي باعتباره أكثر فاعلية في عمليات الإقناع خاصة في المجتمعات الريفية والمناطق الشعبية - إعداد الكوادر في مجال الاتصال الشخصي والجماعي - تطوير محتوى الرسائل الإعلامية ومداخلها بما يتماشى مع المتغيرات السكانية - الإفادة من جهود القادة المحليين والأطباء في نشر مفاهيم تنظيم الأسرة باستخدام الرسائل الإعلامية المختلفة والتصدي للمفاهيم والعادات الخاطئة - التوسع في نشر المعلومات عن مراكز وعيادات تنظيم الأسرة والوسائل الحديثة)

٧- تنمية المجتمعات الريفية من خلال (النهوض بالريف في جميع المجالات - الارتقاء بالقرية المصرية من خلال التنظيمات المحلية والتعاونية والشعبية - ترشيد مسار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة)

٨- توزيع السكان من خلال (الاستمرار فى تنفيذ خريطة مصر السكانية التى أقرها المجلس القومى للسكان - ترشيد استخدام الأرض وخلق ظروف بيئية لأكثر راحة فى الأماكن الجديدة - الأخذ بمبدأ التكلفة والعائد الاقتصادي والاجتماعي لسياسة التوطن مع وضع برامج زمنية متكاملة وبرامج تفصيلية تتبثق عنها لتنفيذ هذه السياسة وإمكانيات تمويلها)

٩- حماية البيئة من خلال (سن التشريعات والقوانين التى تعمل على حماية الإنسان والبيئة - نشر الوعي البيئي من خلال التربية البيئية والإعلام البيئي - تشجيع الجهود الذاتية التى تدعم حماية البيئة والحفاظ عليها)

١٠- البحوث والمعلومات من خلال (ربط البحوث العلمية بأهداف السياسة السكانية لحل مشكلات التطبيق - وضع نظام متكامل للبيانات والمعلومات والإحصاءات السكانية على المستوى القومى والإقليمى لاستخدامه فى تخطيط وتنفيذ السياسة السكانية)

١١- إدارة البرامج السكانية من خلال (اتخاذ القرارات السليمة فى مواجهة المشكلة السكانية على المستوى المركزى والمحلى)

- إلقاء الضوء على الاستراتيجيات السكانية والتعرف على الأنشطة المتصلة بما يلي:

١- تنظيم الأسرة (عيادات ومركز تنظيم الأسرة - دور الرائدات الريفيات فى توفير الخدمة الجيدة - التعرف على الوسائل ذات الكفاءة العالية وخاصة طويلة المفعول - تشجيع دور الجهود التطوعية والتنسيق بينها وبين الجهود الحكومية)

٢- رعاية الأمومة والطفولة (رفع مستوى معدلات الأداء بخدمات رعاية الطفولة والأمومة - تشجيع الرضاعة الطبيعية وإطالة الفترة بين الحمل والآخر - التنقيف الصحى للمرأة وخاصة من خلال الاتصال الشخصى - مكافحة الأمراض المعدية وزيادة تغطية وكفاءة التطعيمات ضد الأمراض المعدية - توفير الحضانات للأطفال المبتسرين وتدريب الأطباء على الرعاية المركزة للأطفال حديثي الولادة - التنقيف الغذائى للام والتشجيع على استخدام المكملات الغذائية)

٣- المرأة والتنمية (التوعية بأهمية تعليم المرأة - تطبيق فعلى وشامل لقانون التعليم الإلزامى مع تشديد العقوبة على المخالفين - ربط فرص التمتع بالخدمات الاقتصادية لمشروعات تنمية المرأة الريفية بمحو الأمية الوظيفى - توسيع مجالات عمل المرأة وخاصة فى القطاع الخاص - بذل مزيد من الجهد فى مجال التدريب المهنى والفنى للمرأة وإتاحة فرص العمل التى تمارس فيها هذه المهارات - تطوير مراكز التنمية الريفية للمرأة لتحقيق تغيرات جذرية فى حياة المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً -

تحقيق تواجد أكبر للمرأة فى كل مواقع اتخاذ القرار - تضمين برامج التربية السكانية مفاهيم تنشئة جديدة وتغيير الوعى حول دور المرأة فى الأسرة والمجتمع وإمكانيات المرأة وقدراتها - دعم الإعلام الجماهيرى والشخصى الذى يركز على تصحيح المفاهيم حول صحة المرأة والطفل وأدوار الرجل والمرأة فى الأسرة والمجتمع والتكوين العلى والجسدى والنفسى للمرأة - توعية الأسرة بالأنماط السيئة للإيجاب - تحقيق مزيد من الرعاية الموجهة لحماية صحة المرأة وتغذية الطفل)

٤- الإعلام والاتصال السكانى (توفير وتحديث البيانات والمعلومات اللازمة التى تساعد على تصميم الرسائل الإعلامية المتنوعة بحيث تغطى كافة جوانب المشكلة السكانية بما يتناسب مع ظروف كل بيئة - إدخال مادة الإعلام السكانى فى المهاد التدريبية المعنية والمعاهد والكلية المتخصصة فى هذا المجال - رفع كفاءة القائمين بالاتصال الشخصى فى مجال الإعلام السكانى - تعريف القائمين بالاتصال بجميع المداخل الإعلامية التى تتناسب مع الفئات المختلفة للسكان)

٥- العمل والعمالة (الإلزام بتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بمنع تشغيل الأطفال - محو أمية الحرفيين والعاملين بالقطاع الحكومى والخاص بفروعه المختلفة وتعديل برامج محو الأمية بما يلائم كل نوعية من هذه النوعيات - رفع فعالية برامج التدريب المهنى القائم مع خلق فرص عمل تستطيع فيها المرأة أن تمارس عملياً ما تعلمته من خبرات ومهارات فى مراكز تنمية المرأة الريفية - توفير دور الحضانه فى مواقع العمل - دعم مشروعات البنية الأساسية لزيادة قدرة المشروعات على التوسع فى الإنتاج وزيادة حجم العمالة بها - تطوير قوانين العمل بما يحقق ربط الأجر بالإنتاج - استخدام التكنولوجيا المناسبة بما يسمح باستيعاب المزيد من الأيدي العاملة - تنشيط أسواق رأس المال التى تقوم بدور فعال فى الترويج للمشروعات - الاهتمام بدور الصندوق الاجتماعى فى علاج مشكلة البطالة - تشجيع تأسيس شركات تشغيل العمالة المصرية المدربة على التخصصات المطلوبة فى الخارج تحت إشراف الدولة - رعاية الدولة للعاملين بالخارج لحل مشكلاتهم والتأمين عليهم ضد الأخطار المختلفة)

٦- الشباب (الارتقاء بالمستوى التعليمى للشباب - خفض نسبة الأمية وسد منابعها - رفع نسبة مساهمة الإناث فى قوة العمل - تعبئة طاقة الشباب وتنظيم الإفادة بجهودهم فى التنمية - تشجيع الشباب على الصناعات الصغيرة وتعمير الصحراء - توفير فرص العمل المنتج لكل شاب بما يحقق رفع نصيبه من الناتج القومى - تشجيع الشباب على العمل والتوطن فى المجتمعات العمرانية الجديدة - الارتقاء بالمستوى الصحى للشباب - زيادة العائد من الاستثمار فى المجتمعات الجديدة - تنمية الشباب فكرياً وثقافياً وعقائدياً

بما يؤدي إلى بناء الشخصية السوية - التصدى لظاهرتي الإدمان والتطرف وسد منابعهما)

٧- البيئة (توجيه جزء أكبر من الاستثمارات للمدن الجديدة القائمة لرفع معدل الاستيطان بها - توفير عوامل الجذب للمجتمعات الجديدة وذلك بإتاحة فرص عمل وخدمات مناسبة - إنشاء أنماط جديدة من المجتمعات العمرانية ذات حجم سكاني ووحدات سكنية منخفضة التكاليف للتشجيع على الاستيطان بها - التوسع في استصلاح الأراضي وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة في المناطق الصحراوية - خفض نسبة التلوث إلى المعدلات المثلى والمسموح بها عالمياً)

٨- التعليم ومحو الأمية (خفض كثافة الفصول في المدارس الرسمية - تخطيط وتطوير العملية التعليمية بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل داخلياً وخارجياً - الارتقاء بالمستوى الكيفي للتعليم - رفع كفاءة المدرس تربوياً وعلمياً - خفض نسبة الأمية وسد منابعها - المحافظة على حقوق الطفل التي كفلها الدستور والقوانين والمواثيق الدولية - الحد من ظاهرة التسرب في مرحلة التعليم الأساسي)

٩- استخدام الأرض (وقف زحف العمران على الأراضي الزراعية - زيادة الرقعة الزراعية مع استخدام تكنولوجيا الري الحديث في الوادي والأراضي الجديدة - زيادة الرقعة المأهولة عن طريق إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة - جذب الزيادة السكانية إلى المجتمعات العمرانية الجديدة - رفع الكثافة السكانية بالمناطق المنخفضة الكثافة وتوفير بيئة صحية صالحة لسكنى هذه المناطق - جذب السكان للمناطق غير المأهولة بالسكان كالصحراء عن طريق تنمية الموارد الاقتصادية وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة بها - خلق ظهير زراعي لخدمة المجتمعات الجديدة - تذليل العقبات الفنية والإدارية التي تعوق التوسع في استصلاح الأراضي)

ويتضح من استعراض هذه الاستراتيجيات بشكل عام خلوها من إستراتيجية خاصة بالقضية السكانية بشكل أكثر تركيزاً وتفصيلاً، بدلاً من العمومية في تناول قضية التنمية بصورة فضفاضة، لا تبرز السياسات الممكنة للتنفيذ بهذا الشأن، وربما قد انعكس ذلك على واقع الممارسة الإعلامية.

• واقع ممارسة الإعلام المسموع والمرئي بصدد القضية السكانية:

بينما تشير نصوص السياسات المعلنة لاتحاد الإذاعة والتلفزيون بشأن مواجهة المشكلة السكانية إلى موقف أكثر شمولاً واتساعاً، حيث تضمنت كافة ما يتصل بالقضية إلى حد إعلان بعض التوجهات ذات الطابع التنفيذي ربما بغية دعمها باتجاهات رأى عام مساند

ومؤيد يستولى الإعلام المسموع والمرئي إعدادها وبلورتها عبر ما يبيث من برامج وفقرات إعلانية وأفلام تسجيلية وحملات إرشاد وتوعية بكل جوانب وأبعاد المشكلة، إلا أن الممارسة الفعلية يمكن الاطلاع على مخططاتها بالوقوف على خطى القائمين الرئيسيتين كنموذج لهذه الممارسة، ورصد الملاحظات حول أسلوب تنفيذها، وهي على النحو التالي^(٣١):

خطة القناة الأولى:

فى المجال الاقتصادي ثمة أهداف تسعى القناة لتحقيقها وكلها مرتبطة بالجوانب الاقتصادية التى من شأنها الارتقاء بمستوى معيشة السكان، وكذلك من المفترض أن تكون فى اتجاه تحسين الخصائص السكانية من زاوية القدرة الإنتاجية والبعد عن النزعة الاستهلاكية كما يرى هذا البحث، مثل الاهتمام بالأرض الزراعية وإقامة المشروعات الصغيرة، والتنبية لأهمية السياحة.

ويتم تنفيذ هذه الأهداف من خلال برامج مثل (خير بلدنا - قبلى وبحرى - أرضنا الطيبة - سر الأرض - المستقبل بين أيديهم - مصر المحروسة)

فى مجال تنمية الشرائح الاجتماعية:

برامج الأطفال: تذكر الخطة أهداف مثل إطلاق طاقات الإبداع لدى الطفل، وتبنيته لتقبل معطيات ثورة العلم والتكنولوجيا، والاهتمام بالرعاية الصحية والوقائية. وتنفذ هذه الأهداف ببرامج (عصفير التلفزيون - حوار مع الكبار - صحة الأصدقاء - النادى الصغير - المخترع الصغير)

برامج المرأة: تذكر الخطة أهداف زيادة الوعي بالصحة الإنجابية، لقاء مع المتخصصين فى مجال الصحة والبيئة لتوعية المرأة.

وينفذ المستهدف من خلال برامج (دنيا - مجلة المرأة)

برامج الشباب: من أهدافها تقديم نماذج ناجحة من أصحاب المشروعات الصغيرة، تدريب الشباب على أساليب الإدارة الحديثة، تعريف الشباب بجمعيات تنمية المجتمع.

وينفذ ذلك من خلال برامج (يالا يا شباب - دنيا الشباب)

خطة القناة الثانية:

برامج المرأة: تهدف لمناقشة اهتمامات وقضايا المرأة، وتقديم الخدمات المتنوعة لها ولأسرتها، وذلك من خلال برامج (لك ولأسرتك - كتالوج - حواء تحت الأضواء)

برامج الشباب: نفس أهداف القناة الأولى، وتنفذ من خلال برامج (وجوه مصرية - موعد مع قلم - الموسوعة الشبابية - مجلة الشباب)

برامج السكان وتنظيم الأسرة: لمناقشة العلاقات الأسرية وتوعية المواطنين بها، وتقديم

إرشادات لهم فيما يتصل بتنظيم النسل.

وذلك من خلال برامج (أمومة وطفولة - رسالة إلى المستهلك - بدون مقابل)

البرامج الصحية: تهدف إلى رفع مستوى الوعي الصحي ، وذلك من خلال برامج (الطب

فى خدمة المجتمع - إنجازات طبية - المجلة الصحية - سلامتكم - طبيبكم الخاص)

برامج الأطفال: وتهدف إلى تقديم كافة ما يتصل بتسليّة الطفل وتنمية مواهبه ونشاطاته

وثقافته، من خلال برامج (سباق الطلائع - حكايات ومعاني - كمبيوتر جرافيك - يوم مع

بابا - فكر والعب - مجلة الأصدقاء - قلوب بتحبك - براعم فنية)

وبعد متابعة العديد من حلقات هذه البرامج على القنوات الرئيسيتين بالتليفزيون

المصري، بالإضافة إلى البرامج الإرشادية التى يمولها مركز الإعلام والاتصال بوزارة

السكان، أمكن رصد عدد من الملاحظات حول كيفية الممارسة الإعلامية حول القضية

السكانية وفق مفهومها المتكامل والذي يتكون من أبعادها : الزيادة السكانية، والتوزيع

السكاني، والخصائص السكانية، وتلى من أبرزها:

١- لوحظ التركيز الإعلامي على بعد الزيادة السكانية بشكل كبير، مقابل ضعف التركيز على بعدى التوزيع، والخصائص السكانية.

٢- ركزت الحملة الإعلامية فيما يخص بعد الزيادة السكانية على الأسباب التقليدية وراء الظاهرة، كالرغبة فى إنجاب الذكور، أو استغلال الأطفال كمصدر رزق، أو اعتبار كثرة الإنجاب سبيلاً للمرأة للاحتفاظ بزوجها، دون الإشارة إلى سبب رئيسى وهو غياب التفكير العلمى بين السكان ومن ثم غياب التخطيط، الأمر الذى دفع الحملة لتبنى أساليب مواجهة ابتعدت عن تمكين الناس من منهجية التفكير العلمى إلى حد كبير، باستثناء بعض الفقرات الطبية التى ركزت على الأضرار الصحية التى تلحق بالمرأة من جراء كثرة مرات الحمل والولادة.

٣- كانت البرامج الحوارية حول هذه القضية ذات طابع نخبوى، حيث كان الحديث مع ضيوف من النخبة، ممن لا يشكلون جمهور المشكلة من البسطاء، الأمر الذى من شأنه الإبقاء على الحاجز النفسى لدى المتلقين بين الواقع وما يشاهدون.

٤- يصعب الإلحاح على الجمهور بتبني اتجاهات إيجابية حول قيمة العمل المنتج، وهو أمر ضرورى لتحسين منظومة الخصائص السكانية وتحويل المواطن من مجرد فم يأكل إلى يدين تعملان، وفق المثل الصينى، والتليفزيون يفتح أبوابه على مصراعيه لهذا الطوفان من الإعلانات حول سلع استهلاكية تنمى القيم المرتبطة بها.

٥- افتقار هذه البرامج لتلك النوعية التي تعنى بتنمية مهارات مهنية، أو مهارات تخطيط لإدارة موارد الأسرة، وغلبة الطابع النخبوي على تلك البرامج المتصلة بمهارات المطبخ والموجهة إلى نساء من شرائح اجتماعية عليا، بينما كان من الأولى توجيه مثل هذه البرامج للشرائح الفقيرة والدنيا لتعليمهم اقتصاديات المطبخ الرخيص والمفيد في ذات الوقت.

٦- غلبة الجانب الدعائي في عرض إنجازات الدولة في المجال السكاني، بينما كان من الأجدر عرض النواقص والسلبيات كذلك لتنبيه المسؤولين بها، وتقديم صورة إعلامية تتسم بالدقة خدمة لصناع القرار في الشأن السكاني والتموى.

من خلال عرض هذه الملاحظات حول كيفية تناول الإعلام لقضايا السكان والأسرة، يمكن طرح بعض التصورات بشأن تفعيل الأداء الإعلامي بهذا الصدد، في ضوء كل ما سبق.

خامساً: تصورات بشأن تفعيل الدور الإعلامي في مواجهة المشكلة السكانية:

إن تفعيل الأداء الإعلامي بشأن قضية تمس القطاعات العريضة من السكان في حاجة إلى الالتزام بعدد من المبادئ الحاكمة، والتي تفرضها خصائص الاتصال الجماهيري، وتأثر هذا الاتصال بوسائله المختلفة، ليس فقط بما يتضمنه الخطاب السياسي من توجهات، بل وأيضاً بما يطرحه الخطاب العلمي من مضامين، وأيضاً مراعاته على مستوى الإستراتيجيات والسياسات والممارسة الفعلية لهذه الخصائص وتلك المضامين، وتقديمها بما يتلاءم مع طبيعة وظروف الجمهور المستهدف.

وفى ضوء ما تم عرضه في الصفحات السابقة يمكن وضع التصورات المقترحة التالية بغية الارتقاء بهذا الأداء الإعلامي وتفعيله في مواجهة هذه القضية.

تصورات بشأن الاستراتيجيات والسياسات الإعلامية:

ربما جاءت السياسات والاستراتيجيات المطروحة بالخطة الإعلامية مشبعة بتوجهات الخطاب السياسي، لذلك تسعى التصورات المقترحة في هذا السياق لإفساح مجال أوسع لما تضمنه الخطاب العلمي من رؤى تجاه المشكلة السكانية، وهي تصورات لثلاثة أهداف استراتيجية يمكن أن تتضمنها الخطة الإعلامية العامة، وتتمحور حول الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية وذلك على النحو التالي:

١- هدف إعلامي إستراتيجي لمواجهة بعد الزيادة السكانية:

العمل إعلامياً على تعميق إدراك الجماهير بخطورة الانفجار السكاني، ومعالجة الأسباب المباشرة المتصلة بالسلوك السكاني في هذا الصدد، وأيضاً مخاطبة صناع القرار بالمضامين والحقائق العلمية التي يبيتها الخطاب العلمي من خلال التقارير والبحوث والدراسات واستضافة الخبراء أصحاب الرؤى المتنوعة والمختلفة دون الاكتفاء بالعناصر المسيرة للأطروحات الرسمية فحسب. ويمكن تحقيق ذلك، بجانب ما يبيته الإعلام المسموع والمرئي وفق الخطة العامة الحالية، بالالتزام بما يلي:

- تعميق النظرة المستقبلية لدى المتلقى بطرح الأرقام والإسقاطات والتوقعات الخاصة بالنمو السكاني ومعدلاته، وفي ذات الوقت إعطاء صورة صادقة وأمنية للإمكانيات المجتمعية ومعدلات تراكمها لبيان الفجوة، وتخيل الآثار المترتبة عليها.
- الحرص على استضافة الخبراء والمتخصصين من كافة المدارس الفكرية، وعرض كافة وجهات النظر حول القضية السكانية، حتى لهؤلاء ممن يطرحون أفكاراً مغايرة لما يطرحه الخطاب الرسمي.
- تبني مفهوم أكثر التصاقاً بالمشكلة وهو مفهوم التنمية السكانية، بدلاً من الحركة تحت مظلة مفهوم التنمية الشاملة الفضفاض، وهو مفهوم يتيح للنشاط الإعلامي التعامل مع المشكلة من زاوية الخصائص السكانية وكيفية الارتقاء بها، بدلاً من شبه الاقتصار على مفهوم الزيادة السكانية، وما يترتب على ذلك من تحميل هذه الزيادة مسئولية إخفاق المشروعات التنموية بمفهومها الفضفاض.

٢- هدف إعلامي إستراتيجي خاص ببعد التوزيع السكاني:

تنمية الوعي بقيمة النظام، وتفاقم حدة الشعور بالازدحام من جراء الفوضى، وهو مدخل لتوعية السكان بفوضى الانتشار على خريطة الوطن، ممثلة في مناطق مكدسة وأخرى مهجورة، وثالثة تعاني الندرة السكانية، وما يعنيه ذلك من عجزنا عن الاستفادة القصوى بمعظم مساحات الوطن، وبالتالي تعزيز اتجاهات لدى الجمهور بالتدفق على المناطق العمرانية الجديدة، ومحاولة خلق فرص حياة أكثر رحابة وأقل اختناقاً اعتماداً على المشروعات الصغيرة داخل المناطق نادرة السكان، وخاصة تلك الواقعة على حدود الوطن والتي يعتبر إشغالها سكانياً حماية لأمننا القومي. وذلك كله بغية خلخلة الكثافة السكانية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف بالسياسات الإعلامية التالية:

- التوعية المستمرة بقيمة النظام داخل البيت وفي الشارع، وعند استعمال المرافق والطرق العامة، واحترام القواعد عند التعامل مع كافة مواقع التعامل مع الجماهير، وتنمية الإحساس لدى الجمهور بأن وجود النظام يقلل من الإحساس بالازدحام.
- حفز الناس وتشجيعها على الإقامة بالمدن الجديدة خارج سياق ما يقدم من إعلانات عن إسكان فاخر غالى الثمن بها، وتدريبهم على إقامة وإدارة المشروعات الصغيرة داخل هذه المدن، وهي خطوة لابد من مواكبتها بإجراءات حكومية تيسر ذلك أمام المواطنين.
- القيام بحملة إعلامية لتشجيع الناس داخل المدن المزدحمة على الاعتماد فى التنقلات على وسائل صحية غير ملوثة للبيئة كالمشى وركوب الدراجات، بدلاً من طوفان السيارات العامة والخاصة وما تخلفه من تلوث بيئي.
- إحياء قيمة التمسك بالأرض وتعظيم الإحساس بقيمة العمل الزراعي، لدفع اتجاهات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، واستغلال الدراما في ذلك من خلال أفلام ومسلسلات تعرض لمأسى هذه الهجرة وما يترتب عليها من ضياع لأصحابها داخل مجتمع المدينة الصاخب، أو انتهائهم في مناطق عشوائية أقرب إلى سكنى الحيوانات.
- تشجيع الجمهور على الهجرة الداخلية العكسية من المدن المزدحمة إلى المناطق نادرة السكان، بعرض الإمكانيات والموارد ومصادر الرزق داخل هذه المناطق ومزاياها وكيفية النجاح فيها، وذلك في رسائل إعلامية موجهة للشباب ومن هم في سن العمل.

٣- هدف إعلامي إستراتيجي لبعث الخصائص السكانية:

- العمل على توعية الجمهور للارتقاء بخصائصهم صحياً وثقافياً ومهنياً واجتماعياً ببرامج توعية مصممة لتغيير أنماط السلوك الضار على نفس المستويات.
- ويمكن تحقيق هذا الهدف عبر ما يبيث حالياً من برامج موجهة للصحة ورعاية الفئات الاجتماعية بالإضافة إلى ما يلي:
- تنمية الوعي بالسلوك الضار للبيئة، وطرح نماذج سلوك بديلة تكون قريبة من الثقافات والأطر المرجعية الأولية للجمهور.
 - الوعي الصحي والارتقاء بمستوى اللياقة البدنية من خلال برامج لياقة لكافة فئات السكان من كبار السن والشباب والنساء والأطفال الخ.
 - تنمية قيمة العمل المنتج والإنتاجية بشكل عام، ومحاصرة النزعات الاستهلاكية، بخلق اتجاهات موجبة نحو تصنيع ما يمكن تصنيعه داخل البيت والإقلال من الاعتماد على المنتجات الجاهزة من الخارج.

- الإكثار من برامج التدريب الحرفي وأعمال الصيانة للألات والأجهزة المستخدمة داخل المنزل ولأعمال الكهرباء والسباكة ، كذلك تنمية الإحساس بقيمة وأهمية العمل اليدوي، يواكب ذلك إعادة النظر في سياسة إذاعة الإعلانات داخل أجهزة الإعلام، بإيجاد قناة متخصصة لها، حرصاً على محاصرة النزعات الاستهلاكية.
- الإكثار من البرامج الثقافية المقدمة بأسلوب يتسم بالجاذبية والعمق والبساطة، لتنمية مهارات التفكير العلمي لدى الجمهور، وتمكينهم من الوعي والقدرة على التحليل، بما يسهم في تمكينهم من مهارة التخطيط لحياتهم.

تصورات بشأن أسلوب تنفيذ البرامج السكانية:

- ١- التخلص من الأسلوب النخبوي في تقديم نماذج من الفئات الاجتماعية داخل البرامج الحوارية ولا مانع من استضافة مواطنين عاديين يحكون عن مشكلاتهم الأسرية المتصلة بالقضية السكانية، بما يسهم في إزالة الحاجز لدى المتلقي للرسالة الإعلامية بين الواقع وما يشاهده.
- ٢- الحرص على إذاعة جلسات الاتصال الشخصي بين مسئول جهاز تنظيم الأسرة، والعلماء، بما يعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من برامج الإرشاد وأساليب التوعية التي تطرح في هذه اللقاءات، وهي ميزة تفعل وسيلة الاتصال الجماهيري باقترابها من الجماعات المرجعية الأولية للفرد.
- ٣- أن تكون أكثر البرامج والفقرات الإرشادية في خدمة هدف الارتقاء بالخصائص السكانية، لما يترتب على ذلك من نتائج يكون من ضمنها زيادة وعي الفرد بخطورة الزيادة العشوائية في السكان، وذلك عكس الاتجاه السائد الذي يركز على مناقشة أمر الزيادة السكانية معزولة عن بقية أبعاد المشكلة السكانية.
- ٤- خلق إطار قيمي يتم من خلاله عرض المشكلة السكانية داخل الجهاز الإعلامي، يراعى الموروث الثقافي ويرتقى به تجنباً لتحويله إلى عائق أمام الرسالة الإعلامية أمام أذهان ووجدان المتلقي.
- ٥- محاولة أن يكون الإطار الفكري الكامن خلف المضامين المقدمة عبر الرسائل الإعلامية محكوماً بمعطيات الخطاب العلمي ممثلاً في التقارير والبحوث والبيانات والإحصاءات، بدلاً من الخطاب السياسي الذي يتعرض للتحويلات والتغيرات بتغير الحكومات، كما أنه من شأن الخطاب العلمي أن يوفر للنشاط الإعلامي حول المشكلة السكانية إطاراً فكرياً أكثر استقراراً وبلورة.

وفى نهاية هذا الفصل يمكن التركيز على مطالبة الأجهزة الإعلامية وهي تتصدى للمشكلة السكانية، بمراعاة التوازن بين الأبعاد الثلاثة لها ممثلة فى الزيادة والتوزيع والخصائص، وإن كان ثمة ضرورة للتركيز على أحد الأبعاد فليكن بعد الخصائص السكانية، باعتبار أن تنمية الإنسان على كافة الجوانب من شأنه أن يسهم فى خفض الزيادة وإعادة التوزيع وفق قدرة على التفكير العلمى والتخطيط قد يتمكن منها الإنسان المصرى فى حال الارتقاء بخصائصه.

oooooooooooo

مراجع الفصل الرابع

- ١- محمود عباس عودة - أنماط الاتصال والتغير الاجتماعي ، دكتوراه غير منشورة ، آداب عين شمس ، ١٩٦٩ ، ص ١
- ٢- المرجع السابق ، ص ٢
- ٣- ويلبر شران - وسائل الاعلام والتنمية القومية ، ترجمة أديب يوسف شيشي ، مطابع وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٦٩ ، ص ١٨٦
- ٤- على أحمد طبوشة ، وسائل الاتصال الجمعي والوعي السياسي ، ماجستير غير منشورة ، آداب عين شمس ، ١٩٨٦ ، ص ٧٩
- ٥- مارشال ماكلوهان ، كيف نفهم وسائل الاتصال ، ترجمة خليل صابات وآخرون ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٣
- ٦- على أحمد طبوشة ، مرجع سابق ، ص ٨٢
- ٧- ولیم ريفرز وآخرون ، وسائل الإعلام والمجتمع الحديث ، ترجمة إبراهيم إمام ، دار المعرفة ، القاهرة ، ص ٥١
- 8- Dennes Magmail - Sociology Of Mass Communication- Penguin , Middlesex England , 1972 , PP119 , 124
- ٩- على أحمد طبوشة ، مرجع سابق ، ص ٨٤
- ١٠- إبراهيم إمام ، الإعلام والاتصال بالجمهور ، مكتبة ألانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٦٢
- ١١- أماني قنديل ، نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية في الدول النامية ، ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٨
- ١٢- على أحمد طبوشة ، مرجع سابق ، ص ٩٢
- 13- Schramm Wilbur (Ed) , The Process And Illinois University , 1971 , P 125, Effect Of Mass Communication .
- ١٤- تشارلز رايت ، المنظور الاجتماعي للاتصال الجماهيري ، ترجمة محمد فتحي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٥٨٥
- ١٥- جيهان رشتي ، الأسس العلمية لنظريات الاتصال ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٦٦
- ١٦- ليو بوجارت (محرر) ندوة مستقبل دراسات الرأي العام ، عرض وتعليق هويدا عدلي ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٢٨ ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص ١٣٠ - ١٣١

17- Robert Lance & David Sears – Public Opinion Foundations Of Modern Political Science Serias , New Delhi , Prentice Hall Of India , 1965, pp 34/40

18- Joseph R. Gusfield , Mass Society And Extremist Politics , American Sociological Review, VOL 19 , 1962,- p.12.

١٩- نادية حليم وآخرون ، تقويم السياسة السكانية فى مصر، المجلد الأول : المضامين السكانية فى الخطاب السياسى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ،

١٩٩٦

٢٠- المرجع السابق ، ص ٤٧.

٢١- المرجع السابق - ص ٥١

٢٢- المرجع السابق.

٢٣- المرجع السابق. ص ص ٩٣ - ٩٤

٢٤- المرجع السابق. ص ص ١١٧ - ١٣٢

٢٥- المرجع السابق. ص ص ٦٣ - ٦٦

٢٦- فريق من الباحثين ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ " خلق الفرص للأجيال القادمة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢

٢٧- راجع: نادية حليم وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٦ ، ١٨٩.

٢٨- المرجع السابق ، ص ص ١٦٤ - ١٧٩

٢٩- اتحاد الإذاعة والتلفزيون ، الخطة الإعلامية العامة ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، يوليو ٢٠٠٢.

٣٠- المرجع السابق ، ص ص ٢٢٠ - ٢٢٧.

٣١- المرجع السابق ، ص ص ٣١١ - ٣١٩ .

الفصل الخامس

توجهات مؤسسات المجتمع المدني بإزاء القضايا السكانية والتعليمية نظرة عامة*

* اعداد الدكتورة فائق محمد عدلى باحث بشعبة بحوث السياسات التربوية

الفصل الخامس

توجهات مؤسسات المجتمع المدني بازاء القضايا السكانية والتعليمية نظرة عامة *

مقدمة

يهدف الفصل الحالي إلى استكشاف أبرز توجهات المجتمع المدني في مصر بازاء القضايا السكانية بما يسمح بالخلوص إلى عدد من التوصيات بشأن تفعيل هذا الدور.

وهناك عدد من النقاط الرئيسية التي يمكن أن تتضح من خلالها معالم الفصل:

تتصل النقطة الأولى بما يمكن أن يمثلته الجانب التطويري من قيمة في التعرف على أبعاد التوجهات، فإذا كان الفصل ينطلق من خطأ الوقوع في برائن نظريات بعينها عند معالجة القضايا القومية على وجه العموم، والقضايا السكانية بوجه خاص، فإن نقطة الانطلاق هذه تفرض تضمين الفصل اهتماما باستعراض الرؤى المتباينة حول قضايا السكان كما جسدها النظريات المختلفة، ذلك أن السياسات القومية التي يتم رسمها، والاستراتيجيات التي توضع من أجل تحقيق أهداف تلك السياسات تتأثر على نحو، قد يكون ظاهراً أو خفياً، مباشراً أو غير مباشر بالمرجعيات المتوافرة في هذا المجال، ومن ثم فهي تستهدي بالأسس التي تتضمنها نظرية أو أخرى من النظريات فيما تحبذه، أو ترفضه من مداخل تحكم توجهاتها.

أما النقطة الثانية، فترتبط بضرورة التعرف على المقصود "بالمجتمع المدني"، وأبرز المؤسسات الداخلة في نطاقه دون إغفال لستردية الحالة المصرية التي أفرزها السياق الاجتماعي/الاقتصادي مما يقتضي معه التعرض، على نحو مختصر، لنشأة المجتمع المدني ومؤسساته في مصر، وإبراز العوامل المختلفة التي أسهمت في هذه النشأة سواء كانت اجتماعية أو تعليمية أو غيرها.

وترتبط النقطة الثالثة بما تفرضه المساحة المتاحة للفصل، والقيود الزمنية، من ضرورة الانتقاء، فمن الصعب أن يلم فصل واحد بكافة مؤسسات المجتمع المدني، وتحليل توجهات كل منها بازاء القضايا السكانية، ومن هنا كانت ضرورة التركيز على أكثرها دلالة، من وجهة نظر الباحثة، وهي الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية. لكن التعرف على دور الأحزاب لا يمكن

* إعداد: د. فaten محمد عدلى باحث بشعبة بحوث السياسات التربوية

أن ينطلق من واقعها الحالي دون ربطه بظروف نشأتها، وبما تحتويه برامجها المعلنة مما يفرض إعطاء لمحة تاريخية عن كل حزب اكتفاء بأبرز الأحزاب على الساحة السياسية وأكثرها دلالة بالنسبة لحركة المجتمع المصري.

أما النقطة الرابعة، فتتمثل في ندرة الأدبيات المتاحة حول هذا الموضوع في مصر. فيقدر علم الباحثة، فإن الكتابات التي حاولت أن تتناول دور مؤسسات المجتمع المدني تجاه القضايا السكانية تحديداً لا تزال قليلة مما حدا بالباحثة أن تستطلع رؤية بعض الخبراء والمهتمين بقضايا السكان من خلال مقابلات مفتوحة. كما استفاد الفصل كذلك من الرؤية الثرية التي تم طرحها من خلال ندوة العصف الذهني التي عقدها فريق البحث لكوكة من المفكرين والخبراء وأساتذة الجامعات بمبنى المركز يوم السبت ٢٨/١٢/٢٠٠٢، والتي فتحت آفاقاً رحبة من المناقشات والتحليلات.

أولاً : الرؤية النظرية التي تسود الأدبيات حول القضايا السكانية :

تعددت النظريات المتعلقة بالزيادة السكانية ما بين نظريات تدعو للتشاؤم، والتي حذت نحو النظرية المالتوسية، وبين نظريات تدعو للتفاؤل وضرورة الاستفادة من الزيادة السكانية.

عاصر توماس روبرت مالتوس (١٧٦٦-١٨٣٤) مؤسس النظرية المالتوسية فترة التحول الاقتصادي في بريطانيا من الرأسمالية التجارية ، إلى الرأسمالية الصناعية، وما أسفرت عنه من مشاكل اقتصادية واجتماعية أدت إلى خلل في الخريطة السكانية لصالح المدن. وإزاء هذه المشكلات ، وضع مالتوس نظريته الشهيرة والتي يرى فيها ، أن الزيادة السكانية هي مجرد عملية بيولوجية فقط، ولا علاقة لها بالنظم الاجتماعية السائدة. وبالتالي فليست هناك علاقة بين تطور قوى الإنتاج وبين القضايا السكانية؛ حيث تكمن المشكلة في أن قدرة الإنسان على التكاثر تتجاوز إمكانية زيادة الموارد الغذائية^(١)، ومن ثم ، فإن التناقض بين الاثنين ينجم عنه المعضلة السكانية.

وحول هذه المعضلة ، يصيغ مالتوس الحلول في شكل موانع إيجابية، وأخرى سلبية. وتندرج تحت الأولى تلك العوائق التي من شأنها أن تعمل على زيادة الوفيات ، مثل الحروب والمجاعات والأوبئة، أما عن الموانع السلبية ، فهي تلك الموانع التي تعمل على خفض معدل المواليد، وإذ يشير مالتوس إلى أن كلا من النمو السكاني والنمو الاقتصادي يتبعان نفس المسار، والنمو السكاني هو الذي يؤدي إلى الفقر في مجتمعاتنا.

تكاثرهم، بل دعى إلى أكثر من ذلك، حيث رأى أن المعونات التي توزع على الفقراء، ما هي إلا عامل مساعد للتتاسل، وبالتالي رأى ضرورة توقف هذه المعونات^(٢).

إلا أن المدرسة الكلاسيكية الجديدة، والتي خرجت من تحت عباءة الفكر الماركسي ترى أنه كلما ارتقى الإنسان، مال إلى ضبط نسله. ويسير على نفس النهج هنرى كارييه بأنه مع تزايد السكان ووسائل الثروة يزداد رخاء الدولة^(٣).

وتقترب النظرية الكنزوية من سابقتها حيث ترى أن النمو السكانى يعد حافزا للاقتصاد، حيث أن هذه الزيادة فى عدد السكان توازيها زيادة حجم الطلب الكلى، ومن ثم يكون عاملا معضدا لزيادة الاستثمار والدخل. ويرى أيضا أن تباطؤ النمو السكانى قد أدى إلى تقليص نمو الأسواق، وأن هناك علاقة طردية بين تباطؤ النمو السكانى وانخفاض الاستثمار^(٤).

ويلاحظ من النظرية الكلاسيكية الجديدة، والنظرية الكنزوية نزعهما إلى التفاؤل بالنمو السكانى، وبتأثيراته الإيجابية على تراكم رأس المال.

وعلى الرغم من ذبوع وانتشار المدرسة الكينزية على الصعيدين العلمى والفكرى، إلا أن شبح المالتوسية بدأ فى الظهور من جديدة وبدأ فى إعادة الربط بين التخلف والزيادة السكانية، أو التتمية مقابل الحد من الزيادة السكانية، ومن ثم بدأت الكثير من نظريات التتمية والتخلف فى التركيز على الانفجار السكانى باعتباره العائق الرئيسى أمام تحقيق أى تنمية.

ويرى رمزى زكى (١٩٨٤) أن هناك العديد من النقاط التى تدعو إلى التفكير فى هذه النظرية يلخصها فى الآتى:

١. ضرورة البحث عن العلاقة التبادلية بين أثر السكان على النمو الاقتصادى، وأثر النمو الاقتصادى على السكان .
٢. أنه ليس من المنطق اغفال حقيقة الأوضاع الاجتماعية والطبقية التى توضح كيفية توزيع الفائض الاقتصادى الناجم عن التتمية، وما هى أغراضه.
٣. عجز النظريات السابقة فى تفسير التخلف عن تقديم تفسيرات أخرى للخروج من معوقات التتمية سوى المشكلة السكانية^(٥)، دون التطرق إلى قضايا التبعية والاستعمار سواء بشكله التقليدى (العسكرى) أو الاستعمار الجديد (الإمبريالية).

يلاحظ من النظريات السابقة أيضا ، أنها تنحو إلى الفكر الاقتصادي، وتنتظر إلى مشكلات الزيادة السكانية من منظور اقتصادي، دونما نظر إلى العوامل الأخرى التي تدخل في تفاقم هذه المشكلة، والتي يعد من أهمها المشكلات السياسية والاجتماعية لدول العالم الثالث، والتي تلعب في تشكيلها قوى ومصالح داخلية وخارجية.

وبالتالى ، فإنه مع هذا التناقض بين النظريات السابقة ، يظهر مفكرون مصريون يفسروا تلك الظاهرة. وكان من الطبيعي أيضا أن نجد من يحاول تحليل الزيادة في المجتمع المصرى من مداخل معينة، ومن ثم يظهر التناقض القومى على المستوى التنظيرى كما ظهر على المستوى العالمى.

ويرى رمزى زكى أن المشكلة لا تكمن فى ذلك السباق غير المتكافئ بين نمو السكان من ناحية ، ونمو الموارد من ناحية أخرى، بل هو سباق بين النمو السكانى وتخلف التنمية، وجودو التشكيلة الاجتماعية المهيمنة على تلك البلاد، والتي عجزت عن تحقيق تنمية ، وتوفير متطلبات الحياة من كساء وغذاء وتعليم وصحة^(٦).

ويرى نادر فرجاني (١٩٩٤) أنه إذا كانت هناك تنمية حقيقية ، لما كانت هناك مشكلة سكانية، وأن الحد من الإنجاب فى غياب تنمية حقيقية لا يودى إلى تطوير المجتمعات المتخلفة. ويضيف أن وسائل منع الحمل والحد من الإنجاب يزيد بين الشرائح الاجتماعية الأعلى دخلا وتعلما خاصة فى المناطق الحضرية، عكس المناطق الريفية سواء فى الصعيد أو الوجه البحرى ، حيث يصبح الأولاد قوة اقتصادية يستند إليها الفقراء.^(٧)

ومن الجدير بالذكر أن الباحثة تتفق مع وجهتى النظر السابقتين، حيث ترى أن المشكلة السكانية تتعدى قوانين تحديد النسل، وأن فكرة تنظيم الأسرة والحد من الإنجاب هى المشجب الذى تعلق عليه الحكومات فشل خططها التنموية، وانحيازها الى الرؤية الغربية من جهة، وتشيتت النظر إلى المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تخنق تطور هذه الدول. كما أن هناك علاقة طردية بين زيادة السكان والأمية، وبين الحد من السكان والترقى التعليمى والاقتصادى للأفراد.

وهنا يأتى دور مؤسسات المجتمع المدنى ليتكامل مع الدور الحكومى إزاء مواجهة المشكلة السكانية، وكشف النقاب عن حقيقتها، من خلال التنمية البشرية.

ومن هنا ، تحاول الدراسة تحليل توجهات مؤسسات المجتمع المدني الممثلة في الأحزاب والجمعيات الأهلية ، فى مواجهة المشكلة السكانية؛ فى محاولة للوقوف على دورهما وطبيعة الدور المنوط بهما فى مواجهة تلك المشكلة، وما يعوق دورهما، فى محاولة للوصول إلى عدد من المقترحات اللازمة لتفعيل أداء هذه المؤسسات ،وتوطيد العلاقة بينها وبين الحكومة لمواجهة هذه المشكلة. وسوف تركز الدراسة على كل من حزب الوفد ، باعتباره ممثل الاتجاه اليميني، وحزب التجمع باعتباره ممثل اليسار، والحزب الوطنى الديموقراطى باعتباره حزب الأغلبية من جهة وحزب الحكومة من جهة أخرى ، من خلال تحليل ما ورد فى برامجه منذ إعلان قيام الحزب وحتى عام ١٩٨١. ثم تنتقل الدراسة إلى المبحث الثانى ، فى محاولة لإلقاء الضوء على إحدى دعائم المجتمع المدني فى المجال التربوى وهى الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم

ثانيا : المجتمع المدني النشأة والمفهوم :

اختلف البعض حول بداية استخدام ونشأة المجتمع المدني ، فمنهم من أرجعه إلى القرن الثامن عشر، ومنهم من أرجعه إلى القرن التاسع عشر. إلا أنه بشكل عام ،يعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية وغير الهادفة للربح فى مجال العمل العام سواء كان على المستوى الاجتماعى أو السياسى، لتحقيق مصالح الأفراد، على أن تكون ملتزمة بالقيم والمعايير ، والاحترام المتبادل ، والتسامح والتراضى^(٨)، لتقليل الفجوة بين المجتمع والدولة وخاصة فى المجتمعات الغربية^(٩).

ويضم المجتمع المدني الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والتعاونيات والأحزاب، وإن اختلفت الأدبيات حول تصنيف الأخير ما إذا كان يدخل ضمن المؤسسات المدنية، أو مؤسسات الدولة.

وتلعب الكثير من العوامل سواء الطبيعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية دورا جوهريا فى آليات تشكيل المجتمع المصرى. ويرى جمال حمدان (١٩٩٤) "أن إيكولوجية النيل الاجتماعية لعبت دورا أساسيا فى تشكيل الحياة الاجتماعية فى مصر، حيث كان لطبيعة البيئة الفيضية القائمة على الرى الصناعى الذى يتطلب ضرورة تنظيمه، والعمل الجماعى المنظم، الأمر الذى لعب دورا جوهريا فى التشكيل الاجتماعى، والذى يعتبر من أهم دعائمه التعاون، والسبب عن الفردية، وأن مصلحته رهن بالتضامن والتكافل الاجتماعى. وقد عبر إميل أوفيدج

عن "هذه الكثافة (السكانية) التي ظلت منذ آلاف السنين تتناسب مع مجموعة السكان، وكان يمكن إلا أن تخلق قوما إما اجتماعيين للغاية، وإما غير اجتماعيين على الإطلاق، ولقد قرر النيل الاحتمال الأول".^(١٠)

وعلى الرغم من الأهمية الإيكولوجية التي دعت إلى ضرورة الترابط الاجتماعي، إلا أنه تشابكت معه عوامل أخرى أدت إلى ضرورة هذه التشابكات، وقد تركزت هذه التشابكات في العوامل السياسية والاقتصادية والتعليمية التي أدت إلى ظهور وانتشار مؤسسات المجتمع المدني في مصر، والتي تعد من أهمها: لعولمة.

العوامل الاقتصادية

أدت الأزمات الاقتصادية التي مرت بها مصر إلى قبول نصيحة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩١ التي تعرف "برنامج الإصلاح الاقتصادي"، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تخفيف دور الدولة تجاه الكثير من الخدمات الاجتماعية، وخصخصة القطاع العام، مع سيادة الخدمات الاستهلاكية والوسيلة المسيطرة على الهيكل الصناعي، في مقابل سيادة قطاعات المال والتجارة والإسكان في قطاع الخدمات، الأمر الذي أدى بدوره إلى معوقات استيعاب القوة العاملة^(١١).

وعلى الرغم من تلبية الدولة لنصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن مصر وفقا لتقرير الأمم المتحدة الإنمائي تقع في المرتبة الـ ١١٩ من بين ١٧٤ دولة، بينما يقل هذا الترتيب عشر درجات عند تطبيق مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي^(١٢)، والذي يكشف عن تعثر التنمية البشرية، والتي تنعكس بدورها على تعهد الحكومة بمراعاة الجوانب الاجتماعية للتنمية^(١٣).

العوامل الاجتماعية

ساهم تقليص الخدمات الاجتماعية والدعم الحكومي للتعليم والصحة، والسلع الغذائية، في خفض الإنفاق الاجتماعي العام، والذي أثر بشكل فعال على الطبقات الفقيرة داخل المجتمع، فنجد أن دعم الغذاء من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من ٧,١% سنة ١٩٨٢/٨١، إلى ١,٧% عام ١٩٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٤/١٩٩٥، وبالتالي انخفض متوسط نصيب الفرد من ٣٥,٧ جنيها إلى ٧,١ جنيها لنفس الفترة^(١٤).

ويرى تقرير التنمية البشرية أن التنمية البشرية هي ١٩٩٩/٩٨ تشمل جوانب من حياة الناس تتعدى الدخل، فإنه ينبغي النظر إلى الفقر من زوايا متعددة، حيث أنه لا ينطوى فقط على الدخل، بل يعتبر حرمانا من فرص الاختيارات المتاحة للفرد. ويضيف التقرير أن ٢٣% من إجمالي سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر، بينما يعيش أكثر من ثلث السكان تحت فئة الحرمان البشرى.^(١٥)

العوامل التعليمية

برز التعليم كمحرك أساسي لقياس معدلات التنمية البشرية سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى. واعتبرت تقارير التنمية البشرية المختلفة التعليم مؤشرا هاما بجانب مؤشرات طول الحياة والدخل والتي تدعم ضرورة قياس التنمية البشرية من خلالها.

وقد أضحت التعليم مقترنا بالقدرة على الاختيار بين عدد من البدائل الى تسهم فى تحقيق رفاه الفرد من جهة، وبين تحقيق مستويات أعلى للتنمية البشرية. وعليه فإن أى إصلاح سواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا مرهون بقدرة الدولة على تحقيق معدلات استيعاب عالية مقرونة بمستوى تعليمى جيد يواكب التطورات العالمية المتلاحقة، وبين الحد من الأمية، والتي تعتبر العائق الرئيسى أمام التحديات التى تفرضها الساحة العالمية.

وعلى الرغم من ان الدولة قد وضعت التعليم على قائمة أولوياتها باعتباره قضية أمن قومى ، إلا أننا نجد أن نسبة الأمية فى مصر مازالت مرتفعة إلى حد كبير حيث بلغت النسبة فى عام ٢٠٠١ إلى ٣١,٩ للفئة العمرية (١٠ سنوات) فأكثر^(١٦). إلا أننا نلفت الانتباه إلى ضرورة النظر حول هذه النسب وإضافة المتسربين، والمرتدين إلى الأمية^(١٧). كما يجب الأخذ فى الاعتبار نسبة الأطفال العاملين، وأطفال الشوارع حتى يمكن حساب من يعانون من الحرمان البشرى ، وضعف أو انعدام القدرة على اختيار بدائل الحياة الأدمية الكريمة.

العولمة:

تعتبر المرحلة التالية هي المرحلة الخامسة من مراحل تطور الرأسمالية، والتي كانت ولادتها منذ أوائل القرن الخامس عشر، لتستمر فى مراحلها المتتالية لتصل إلى ما هي عليه الآن، والتي بدأت فى الستينيات لتشهد العديد من الظواهر منها ، انتهاء الثنائية القطبية، وهيمنة

الولايات المتحدة الأمريكية، زيادة الديون الخارجية لدول الجنوب، زيادة الدعوة لمزيد من الخصخصة للقطاع العام، وتقليص دور الدولة من الخدمات الاجتماعية المختلفة.

وعلى الرغم من السلبية العديدة للعولمة، إلا أنها حملت معها العديد من الإيجابيات، والتي يعد من أهمها التطور التكنولوجي بأشكاله المتعددة، والانفتاح الثقافي، وثورة الديمقراطية التي ظهرت بواكيرها في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

ولمفهوم العولمة أربعة جوانب تتلخص في:

الجانب الاقتصادي، وفيه تحتل عدد قليل من الشركات اقتصاد العالم.

الجانب الثقافي: وهنا تضحى الثقافة سلعة تجارية، وتتسم بمفاهيم وقناعات عالمية.

الجانب السياسي: وهو معنى بالقضايا السياسية العالمية، والتي تتسم بالأحادية.

الجانب الاجتماعي: وهنا تبرز قضايا إنسانية اجتماعية، يبرز معها دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية.

ومن هنا يأتي دور المجتمع المدني كنتيجة طبيعية للتطورات السابقة، حيث يقابل كل اتجاه من الاتجاهات السابقة ما يوازيه من مؤسسات المجتمع المدني، حيث نجد أنه على الصعيد الاقتصادي، تظهر شبكات غير حكومية عالمية، مثل شبكات المرأة وحقوق الإنسان، و البيئة. كذلك تطرح العولمة الجانب الثقافي المقابل من مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتسامح والحوار، في حين يقابل التحام الحركات الاجتماعية في العالم الجانب السياسي والاجتماعي^(١٨).

وعليه فإن الدول البيروقراطية تجد نفسها في مأزق بين السيطرة على أنظمتها الحكومية، وبين ملاحقة ومواكبة التغيرات اللاحقة السريعة الناجمة عن العولمة. ومن هنا، تحاول فتح الباب أمام مؤسسات المجتمع المدني في حذر ورغبة من اتساع الهوة بين شعوبها أو بين شعوب العالم.

ومما يزيد الأمور مشقة، تأرجح موقف الدولة تجاه الأخذ بالديموقراطية أو اغفالها. وتظل اللعبة قائمة بين كلا الطرفين في محاولات لكل منهما لكسب أرضية عمل يستقطب منها شرعية وطنية وعالمية في مجتمع عالمي بلا حدود.

وتبدأ الدولة في إعادة النظر في قوانينها الخاصة بالمجتمع المدني سواء كان جمعيات أهلية، أو أحزاب سياسية، أو نقابات، أو..... إلخ. ولتوضيح ما سبق، نتناول موقف كل من الجمعيات الأهلية، والأحزاب السياسية إزاء المتغيرات السابقة.

وعلى الرغم من أهمية العوامل السابقة، لما تطرحه من إشكاليات تحيط بطبيعة المجتمع المدني، إلا أن أول جمعية أهلية في مصر تأسست على يد أفراد من الجالية اليونانية عام ١٨٢١، وتعتبر هذه الجمعية إشارة البدء للعديد من الجمعيات الأهلية التطوعية التي أنشأها مجموعة الصفوة في المجتمع، مثل الجمعية المصرية للبحوث التاريخية والثقافية عام ١٩٥٠، وجمعية المعارف عام ١٨٦١، وغيرها من الجمعيات الأهلية، والتي ساهمت القوى الوطنية على زيادتها، وتنوع مجالاتها لمناهضة الاحتلال حتى بلغ عددها في نهاية القرن التاسع عشر سبعين جمعية. ومن الجدير بالذكر أن أول جامعة مصرية حديثة عام ١٩٠٩ كانت نتاج العمل الأهلي في مصر.

وكان من الطبيعي أن يتولى المثقفون والصفوة من الطبقة العليا والمتوسطة زمام مبادرة العمل الأهلي لصالح الفقراء والمحرومين في مصر. وكانت جهودهم تنصف بالتطوعية، وبالتالي لم تكن هناك حاجة إلى قوانين تنظم العلاقات المادية آنذاك، باستثناء ما يتعلق بالمصداقية المالية، ومصلحة الضرائب.

وتعتبر أول مادة أدخلت في القانون المدني فيما يتعلق بعمل الجمعيات كانت عام ١٩٠٥ للقانون رقم (١٠)، ومن ثم توالى القوانين بعد ذلك للتوافق مع زيادة الجمعيات الأهلية.^(١٩)

وقد ظلت هذه الجمعيات تتمتع باستقلاليته حتى منتصف الخمسينيات إلى أن رأت ثورة يوليو ضرورة توحيد الجهود السياسية وتوجيهها وفقا لمبادئ الأيديولوجية للثورة، ومن ثم صدر قانون تنظيم لهذه الجمعيات رقم ٣٨٤ عام ١٩٥٦. ومن الجدير بالذكر، أنه قد وُكِب ذلك أو سبقه بقليل، إلغاء الأحزاب السياسية، وأنشطة الاتحادات العمالية، والنسائية. وعلى الرغم من إلغاء هذه الاتحادات إلا أن المكاسب التي حققتها الثورة لكل من العمال والنساء كانت مكاسب كبيرة، ولم يسبق العمل بها من قبل، وخاصة تلك المكاسب التي حظيت بها المرأة وخاصة حصولها على حقوقها السياسية، والتي طالما طالبت بها التنظيمات النسائية السابقة، والتي نص عليها صراحة دستور ١٩٥٦ (٢٠).

وتتناول الدراسة فيما يلي تطور كل من الأحزاب والجمعيات الأهلية في مصر، وأهداف كل منها حول المشكلة السكانية، ومعوقات العمل بهما .

رابعاً: دور الأحزاب تجاه المشكلة السكانية

(أ) رؤية الأحزاب السياسية

اختلفت الآراء حول نشأة الأحزاب السياسية في مصر. وعلى الرغم من أن معظم الدراسات ترجعها إلى الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل عام ١٩٠٠، إلا أن هناك دراسة أخرى ترجع أول حزب مصري في تاريخ الحياة السياسية في مصر إلى عام ١٩٠٧ عندما أعلن حسن باشا عبد الرزاق تحويل شركة الجريدة إلى حزب سمي بحزب الأمة وضم بين صفوفه حوالي ٢٥ عضواً هم في الواقع الهيئة الإشرافية للجريدة.^(٢١)

وقد تميز حزب الأمة بانتمائه الفكري للإمام محمد عبده، الذي كان من أهم مبادئه الإصلاح التدريجي باعتباره أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية المبتغاة. كذلك فقد تميز الحزب باستخدام الأساليب السياسية بعيداً عن الأساليب الثورية التي كانت تميز التيار السياسي لمصطفى كامل.

وباندلاع الحرب العالمية الأولى، تم تجميد عمل الأحزاب المصرية باستثناء الحزب الوطني، والذي أعلن تمرده ورفضه، واستمر في مقاومته للاحتلال؛ مما أدى إلى محاولات تصفيته؛ الأمر الذي اضعب من نشاطه حتى تم تصفيته تماماً عام ١٩٥٣.^(٢٢)

ومن الجدير بالذكر، أنه كان هناك اتفاقاً واحداً بين هذه الأحزاب وهو حق السيادة المصرية على أراضيها. والذي كان سمة من سمات الخطاب الحزبي إبان هذه الفترة^(٢٣). وإن كانت تختلف في أولوية هذا المبدأ، بينما اختلفت فيما بينها حول طبيعة العلاقة مع الحكم التركي، حيث رأت بعض الأحزاب ضرورة التحرر من السيطرة سواء كانت من بريطانيا أو تركيا. وشهدت الساحة عبر الصحف الحزبية، والتي عبرت كل صحيفة منها عن لسان حزبها موقفها من هذه القضية^(٢٤).

ومع صدور دستور ٢٨ فبراير ١٩٢٣ وجدت مجموعة من الوطنيين أن طبيعة المرحلة الجديدة تقتضى وجود أحزاب جديدة، ومن ثم ظهر حزب الأحرار الدستوريين في

أكتوبر عام ١٩٢٣. والذي اعتبر امتدادا لحزب الأمة سواء من حيث الشخصيات الممثلة للحزب أو التوجهات السياسية التي دافع عنها، والتي كانت تستند في مرجعيتها للسراى.^(٢٥)

ولم تكن القوى السياسية وحدها هي المتضررة من الاحتلال البريطاني، فالسراى كانت أكثر تضررا بحكم وضعها في الحكم، والتخوف من ضياع السلطة من بين يديها، أو صعود الوفد إلى السلطة، وخاصة بعد ثورة ١٩١٩، وجمهورية سعد زغلول. ومن ثم، سعت للبحث عن حزب بديل عن حزب الأحرار الدستوريين، وبالتالي أسست حزب الاتحاد برئاسة حسن نشأت رئيس ديوان السراى.^(٢٦)

وعلى الرغم من أن الساحة السياسية قد شهدت هذا العدد من الأحزاب، مما يعكس مدى الحركة الليبرالية التي عاشتها البلاد، إلا أن هذه الأحزاب لم تتجج في بلورة رؤية وطنية موحدة تستطيع من خلالها جذب القوى الشعبية المختلفة وذلك لعدد من الأسباب:

أولاً: كان الهدف من هذه الأحزاب هو الوصول للسلطة على الرغم من عدم التوازن النسبي بين جماهيرية الأحزاب وقلتها السياسي، الأمر الذي كان واضحا في حزب الوفد والأحزاب الصغيرة الأخرى.

ثانياً: غياب البرامج والسياسات الاجتماعية للأحزاب بصفة عامة حيث كان الشاغل الأكبر هو قضية التحرر الوطني من الاحتلال البريطاني.

ثالثاً: إن العلاقة بين الأحزاب والحكومة اتسمت بطابع العلاقات الشخصية والتي كانت محددة للعمل السياسي بها.^(٢٧)

واحتلت قضية التعليم مكانا بارزا في برامج الأحزاب، فنجد أن حزب "الإصلاح على المبادئ الدستورية" يرى أن التعليم أهم العوامل لمناهضة الاحتلال، وعليه فقد طالب بمجانبة التعليم في المرحلة الابتدائية، وأن تكون هذه المرحلة مرحلة عامة، كما نادى بتعريب التعليم.^(٢٨)

وطرح سعد زغلول زعيم حزب الوفد ما سمي "ببروجرام" الحزب ولأول مرة عام ١٩٢٣ ضرورة الاهتمام بالتعليم وتحسين الحالة الصحية والاقتصادية. وهو من الأمور التي تبلورت بشكل عملي أثناء حكومة الوفد؛ حيث شهدت فترة فاقت كل الطموحات، ففي عام ١٩٢٥ زاد عدد المدارس بنسبة ١٦%، وزاد عدد التلاميذ بنسبة ٢٤% بالمقارنة لعام ١٩٢١/ ١٩٢٢، كذلك فقد زادت ميزانية التعليم ٥٨% عام ١٩٢٥ بالمقارنة ٢٨% عام ١٩٢٢. كذلك فقد

عملت على تنفيذ المادة ١٩ من الدستور، والتي تنص على أن التعليم في المرحلة الأولية مجانيًا. وعليه، فقد قامت حكومة الوفد بإنشاء ١٢٧ مدرسة أولية. وعلى الرغم من هذه الطفرة في التعليم الأولي، لم يحظَ التعليم الجامعي بنفس هذا القدر من الأهمية.^(٢٩)

وعلى الرغم من أن هناك أحزاباً أخرى على الساحة، إلا أنها لم تكن بنفس الثقل، والتأثير على الحياة السياسية والاجتماعية^(٣٠). إلا أنه يمكن القول بأنه كان هناك اتفاقاً بين كل الأحزاب حول مجانية التعليم، ومحاربة الأمية وتعميم التعليم الابتدائي للبنين والبنات وجعله إجبارياً. ويلاحظ أيضاً أن تركيز برامج الأحزاب على التعليم الأولي ولم يحظَ التعليم الجامعي بنفس الأهمية بالنسبة للبرامج الحزبية جميعاً.

ثورة يوليو والأحزاب السياسية في مصر

عند قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كان عدد الأحزاب قد وصل سبعة أحزاب هي أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين وحزب الكتلة الوفدية والحزب الوطني والحزب الاشتراكي (مصر الفتاة)، وكانت هذه الأحزاب السبعة ممثلة في البرلمان حتى حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢. هذا بالإضافة إلى عدد آخر من الأحزاب الصغيرة، والتنظيمات السياسية، والجماعات والتي كان على رأسها الإخوان المسلمين^(٣١).

وعلى الرغم من تفاؤل قيادات الأحزاب بما اتخذته الثورة في بدايتها، فإن موقف رجال الثورة لم يكن على استعداد للتعاون مع هذه الأحزاب، والتي كان موقف قيادتها المتمثل في عبد الناصر مخالفاً تماماً لهذه الرؤى. والذي طالما وصمهم بأنهم أعوان الاستعمار والرجعية، وأنهم لا يعملون إلا لمصالحهم الخاصة، والاتجار بالوطن والوطنية^(٣٢). و مع عام ١٩٥٣ تم حل الأحزاب^(٣٣)، لتحل محلها هيئة التحرير في نفس العام، ثم الاتحاد القومي عام ١٩٥٦، ثم الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٢^(٣٤). وبذلك تم القضاء على الأحزاب لتبقى حكومة الحزب الواحد.

وفى عام ١٩٧٤، ومع إعلان ورقة أكتوبر والتي كانت بمثابة انعطافه أخرى في حياة مصر، أعلن عن فتح باب الحوار حول طبيعة الممارسة السياسية وضرورة الانتقال إلى التعددية الحزبية^(٣٥)، وبالفعل تم الإعداد لهذه المرحلة الجديدة حتى تم الإعلان في عام ١٩٧٦ عن فتح الباب مرة أخرى للأحزاب، حين قرر الرئيس السادات السماح لثلاثة منابر فقط داخل التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكي آنذاك) بتمثيل اتجاهات اليمين واليسار والوسط. وفى الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ أعلن قراره بتحويل هذه المنابر

إلى أحزاب سياسية. وهي حزب مصر العربى الاشتراكى، والذي تحول إلى الحزب الوطنى عام ١٩٧٨، وحزب الأحرار الاشتراكيين، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى^(٣٦).

وفى عام ١٩٧٧، صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ليضع قيودا جديدة على العمل الحزبى. والذي يتدخل فى عمل وبرامج هذه الأحزاب، وليس فقط تأسيسها. ثم صدر قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية، والسلام الاجتماعى^(٣٧) ليزيد من تقلص الممارسات السياسية للأحزاب مما دعى حزب التجمع إلى تجميد نشاطه. وحل حزب الوفد نفسه^(٣٨).

وبالتالى لم تجد هذه الأحزاب الفرصة للتعبير عن نفسها إزاء القضايا المختلفة والتي نخص منها التعليم إلا أننا سنحاول إبراز رؤية كل من الحزب الوطنى الديمقراطى، وحزب الوفد والتجمع كما وردت فى البرنامج التأسيسى لكل منهم.

الحزب الوطنى الديمقراطى

رؤية تأسيسية للحزب الوطنى الديمقراطى:

يرجع تاريخ الحزب الوطنى إلى عام ١٩٧٦، حيث كان اسمه حزب مصر العربى الاشتراكى، وكان مقرره وزير الداخلية (ممدوح سالم)، واستمر عمل الحزب حتى عام ١٩٧٨ حينما أعلن الرئيس السادات تأسيس الحزب الوطنى الديمقراطى، وعين نفسه رئيسا للحزب، ومن ثم حل حزب مصر العربى نفسه، وانتقل أغلبية الأعضاء إلى الحزب الوطنى فى محاولة للتوحد للحزب باعتباره الحزب الحاكم. ويضم هذا الحزب شرائح من الطبقة العليا البيروقراطية والبرجوازية الجديدة التي ظهرت وترعرعت بعد الانفتاح الاقتصادى فى كل من القطاع العام وخارج الدولة. وكبار ملاك الأراضى الزراعية، علاوة على مسئولى البرامج التنفيذية فى محافظات مصر. كما ضم الحزب بين صفوفه بعض شرائح الطبقة الوسطى.

ومن الجدير بالذكر أنه منذ نشأة الحزب وحتى الوقت الحالى فإن المراكز القيادية به يسودها رجال الأعمال وأساتذة الجامعات ورجال الحكم من الوزراء بجانب رئاسة الحزب التي مازالت تحت رئاسة رئيس الجمهورية^(٣٩). لكن الفترة الأخيرة شهدت تشجيع كافة الفئات على عضوية الحزب وتولى بعض مناصبه القيادية مع التركيز على استقطاب أكبر عدد من الشباب وفتح طريق العضوية أمام جميع الفئات، وتشجيعهم بمختلف السبل.

ويعتبر الحزب الوطنى الديموقراطى هو حزب الأغلبية لما يمثله من شغل أكثر من ٩٠% من مقاعد مجلس الشعب، وبما يملكه من قدرات وامكانات تفوق الأحزاب الأخرى باعتباره الحزب الحاكم.

برنامج الحزب الوطنى:

أولاً: أهداف الحزب الوطنى الديموقراطى

أعلن الحزب الوطنى فى مؤتمره العام الثامن (٢٠٠٢)، عن مبادئه والتي بلغت ثلاثة مبادئ أساسية ويندرج منها عدد آخر من المبادئ التفصيلية لتبلغ ثمانية وعشرين مبدأً وتتبلور مبادئ الحزب الأساسية فى:

١. قيم التقدم، ويندرج تحته

مركزية الهوية الوطنية، المواطنة والأديان والنهضة، الوسطية الإيجابية، وحقوق المواطن، والديموقراطية، والمجتمع الأهلى، الدولة والمجتمع، وتكافؤ الفرص، الأسرة والتنمية، و دور المرأة، والشباب والمستقبل.

٢. الطريق إلى التنمية ، ويندرج تحته:

العدالة والتنمية، ثقافة التنمية، الثروة البشرية، اقتصاد السوق، الاستثمار والانتاج، و الخدمات العامة.

٣. نحن والعالم ويندرج تحته:

المصلحة الوطنية والتفاعل مع العالم، المنافسة العالمية، الاندماج فى الاقتصاد العالمى،و العالم العربى، والسلام فى الشرق الأوسط، والعالم الاسلامى، والقارة الافريقية، الدول المتقدمة اقتصاديا، دول الجنوب^(٤٠).

ومن المبادئ السابقة، يظهر بوضوح اتساق برنامج الحزب مع الخطاب الرسمى للدولة باعتباره ممثل الحكومة . ولم يدرج فى المبادئ العامة موضوع التعليم إلا من خلال تنمية الثروة البشرية. أما عن القضية السكانية فلم تطرح إلا من خلال الرؤية الكلاسيكية وهى تنظيم الأسرة. وفى البرامج التفصيلية الخاصة بالتعليم فلم يتم تناول التربية السكانية، ولم يتضمن البرنامج عبارة السكان سوى مرة واحدة من خلال ربط التعليم بالواقع السكانى، إلا أن هذا الربط لم يكن من الدقة أو الوضوح أو حتى الاتساق الموضوعى لما أدرج تحته من تفصيلات حول التحديات التى تواجه التعليم.

أما عما تناوله برنامج الحزب فيما يخص المرأة ، فقد اقتصر على الرؤية المحدودة حول تنظيم الأسرة غافلا دور الرجل في هذا المضمار باعتباره شريك محوري في عملية التنظيم، وبذلك فهو يحمل المرأة المسئولية الأكبر في التزايد السكاني.

وفى لقاء مع أمين الحزب بالأقصر ، لم تتعد البرامج المطروحة للجماهير من خلال الندوات والزيارات هذه الرؤية، حيث يتم تناول القضية السكانية من خلال عقد الندوات حول تنظيم الأسرة بحضور رجال الدين الاسلامي والمسيحي لتبني شرح رأى الأديان في عملية تنظيم الأسرة، غافلا القضايا التنموية. وعلاقة الأمية والفقر في الزيادة السكانية. وضرورة استثمار جهود الشباب وتوجيهها نحو قضايا تنمية بعينها. وعند التحاور حول إمكانية تدريس الصحة الانجابية أو التربية الجنسية بشكل علمي للشباب من خلال الندوات والدورات التثقيفية للشباب صرح سيادته بأنها من المناطق الشديدة التعقيد وصعوبة تناولها على الرغم من أهميتها الكبيرة وخاصة للشباب^(٤١).

وبالتالى ، لم يولى البرنامج اهتماما كافيا بالقضايا التنموية وسوء التخطيط العمراني، وفشل خطط التنمية في عمل التوازن بين الزيادة السكانية وبين قدرة التنمية بكافة مناحيها على امتصاص هذه الزيادة وتوظيفها باعتبارها ثروة بشرية هائلة يمكن أن تحقق إيجابيات ونمو ، والحد من سلبياتها، وبالتالي ، تنحصر مشكلات الزيادة السكانية في تنظيم الأسرة ومن ثم يكون المسبر الدائم والأساسي لضعف عمليات التنمية سواء على المستوى القومى أو على المستوى الدولى مما يفرض اللجوء الى مزيد من المعونات والقروض التى تنقل كاهل اقتصاد الدولة.

حزب الوفد: رؤية تحليلية

سبق أن أشارت الدراسة بأن هناك اختلافا حول تاريخ إعلان الوفد عن نفسه كحزب، إلا ما أعلنه الوفد أنه تأسس كحزب فى عام ١٩١٩ فى أتون ثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول^(٤٢).

وقد ضم الوفد فى عضويته أصولا اجتماعية متعددة الجذور، حيث ضم الكثير من كبار ملاك الأراضى الزراعية بجانب عدد كبير من الطبقة الوسطى، إلا أنه كان هناك اتفاقا بين

صفوفه حول ضرورة الاستقلال . وكان الاختلاف الحقيقي حول كيفية تطبيق هذا الهدف، وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن معظم أعضائه اتسموا بالاعتدال مما أدى إلى تماسك الحزب^(٤٣).

وفى عام ١٩٥٣ تم حل حزب الوفد كغيره من الأحزاب السياسية إبان هذه الفترة، ومن ثم توقف عمل الحزب حتى عاد مرة أخرى للساحة السياسية فى فبراير ١٩٧٨، إلا أنه عاد ليجمد نفسه فى ٢ يونيو من نفس العام إثر القوانين التى اتخذتها الحكومة آنذاك^(٤٤).

أهداف حزب الوفد:

أعلن الوفد عن المبادئ الأساسية للحزب فى عدد من النقاط نفرد بها فى الآتى:

١. الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب السياسية ورفض الصراع الطبقي أو الفئوي.
٢. مشاركة الشعب مصدر السلطات فى رسم وتقرير السياسة العامة للدولة فى جميع المجالات، من خلال نوابه المنتخبين بالاقتراع العام المباشر، فى انتخابات دورية نزيهة متحررة.
٣. احترام حقوق الإنسان والحريات العامة للمواطنين ومحاسبة من يعتدى عليها.
٤. العدالة الاجتماعية القائمة على حسن توزيع الدخل، وتقريب الفوارق بين الطبقات.
٥. الحفاظ على القطاع العام كركيزة للتنمية الاقتصادية وتقويمه وترشيده، مع إطلاق حرية القطاع الخاص ودعمه للإسهام فى بناء اقتصاد قومى على أسس سليمة.
٦. التمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر أساسى للتشريع ، وبالقيم الروحية التى أرسنها الأديان السماوية.
٧. الإيمان بدور مصر الرائد فى المجال العربى والإسلامى والإفريقى، مع إيمانها بالحياد الإيجابى^(٤٥).

برنامج حزب الوفد فى مجال التعليم.

حدد الحزب ستة مبادئ أساسية باعتبارها مبادئ للسياسة التعليمية عامة . وتتلور هذه المبادئ فى:

تيسير التعليم الإلزامى لكل أفراد الشعب، وترشيد مجانية التعليم، وأن تستهدف سياسته تنمية قدرات المواطنين وتأهيلهم، وتوفير ما يحتاج إليه المجتمع من كفاءات وتخصصات وذلك عن طريق:

أولاً: الدراسة التمهيدية رياض الأطفال، تبدأ هذه الدراسة فى سن الرابعة وتنتهى فى سن السادسة ، على أن يكون التركيز فيها على السلوك بجانب تعليم القراءة والكتابة.

ثانياً: الدراسة الأساسية " الابتدائية والإعدادية" لمدة تسع سنوات تبدأ من سن الإلزام حتى الحصول على الشهادة الإعدادية. مع تدريس مادة الدين كمادة أساسية لترسيخ القيم فى نفوس التلاميذ، والاهتمام بنشر الألعاب الرياضية، والعمل على زيادة الفصول، وتطوير مناهج هذه المرحلة.

ثالثاً: الدراسة الثانوية العامة: يرى الحزب تخفيض عدد المقررات الدراسية بحيث يتعلم الطالب المواد الأساسية والمواد المساعدة التى تخدم التخصص، وأيضاً تعديل مناهج تدريس اللغات فى هذه المرحلة.

رابعاً: الدراسة الثانوية الفنية: ويرى الحزب ضرورة التوسع فى التعليم الثانوى الفنى بحيث يستوعب ٥٠% على الأقل من خريجي المرحلة الإعدادية، مع تنويع التخصصات.

خامساً: التعليم الجامعى: يرى الحزب وجوب إعادة النظر فى قواعد القبول فى الجامعات، وضرورة توفير الاستقلال التام للجامعات، وأن يكون اختيار رؤسائها عن طريق الانتخابات. كذلك ضرورة تعديل لائحة اتحادات الطلاب والعودة للائحة ١٩٧٦.

سادساً: البحث العلمى والتكنولوجى: ويجب أن يوفر للباحثين إلى جانب المعامل والمعدات والأجهزة العلمية الحديثة المناخ العلمى والنفسى لمتابعة البحوث العلمية^(٤١).

رؤية تحليلية لبرنامج حزب الوفد فى التعليم والقضايا التعليمية

بالنظر بشكل عام إلى ما جاء فى خطاب الحزب عن رؤيته للتعليم والقضية السكانية يتضح من النظرة الأولى أنه خلط ما بين السياسة العامة للتعليم بمفاهيمها المتنقة عليها، ولم يضع رؤية واضحة لشكل السياسة التعليمية المرغوب تحقيقها فى ضوء المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تنبثق منها السياسة التعليمية فاقصر فى الديباجة الأولى، والتى لا توضح بالتحديد هل هى واحدة من المبادئ الستة المذكورة ، أم هى مبدأ عام ينبثق منها المبادئ التى تم سردها. فإذا سلمنا بأنه مبدأ عام فهنا يقتصر الخطاب الوفدى فى رؤيته على التعليم الإلزامى فى القرن الجديد والذى يقتصر على السنوات التسع الأولى أى نهاية المرحلة الإعدادية؛ الأمر الذى يضعف إمكانية تناول التربية السكانية.

كذلك ، فإن الديباجة الأولى اقتصر فى مفهومها عن السياسة التعليمية على تنمية قدرات الفرد وتأهيلهم، وتوفير ما يحتاج إليه المجتمع من كفايات وتخصصات. وهنا تقتصر

رؤية الحزب فى تخريج مواطنين ذوى كفاءات أو تخصصات بعينها، وأغفل الحزب طبيعة التخصصات التى يجب أن يفرزها النظام التعليمى فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية. كذلك أغفل فى جانب آخر تنمية سائر الجوانب الأخرى التى تدخل فى جسد المنظومة الاجتماعية وهى الزيادة السكانية، وتدعيم قيم الانتماء. كذلك أغفل الجانب النفسى للمواطنين وتنمية الذاتية الفكرية واستقلالها. بما تمكنهم من تحقيق هويتهم وطموحاتهم.

كذلك عندما تعرض الحزب للمناهج فى المرحلة الثانوية لم يوجه انتباهها للتربية السكانية أو الصحة الانجابية كمقررات أساسية وهامة خاصة فى عصر العولمة والقضايات التى تعرض أشكالاً متنوعة قد تؤثر سلباً على الطلاب ليس فقط فى مرحلة المراهقة بل أيضاً منذ طفولتهم.

أما تناوله للقضية السكانية ، فقد أدرجها فى برنامجه الخاص بالمرأة ، حيث أشار إلى الزيادة السكانية على المستوى العالمى، وفشل جهود التنمية، ويطالب الحزب بوضع خطة قومية شاملة لتنظيم النسل والأسرة تشمل مواجهة العقبات التى حالت دون نجاح هذه الجهود. مع نشر التوعية اللازمة بأن تنظيم النسل لا يتعارض مع أحكام الدين، وهى مهمة المساجد والكنائس، وطرح البرنامج منح مزايا للأسر الملتزمة بتنظيم النسل.

ومرة أخرى ، نجد أن البرنامج فى عرضه للقضية السكانية خلط بين الزيادة السكانية فى العالم، وبين القضية السكانية فى مصر فى سطور قليلة مما أخل بأهميتها، وبالتالي لم يقدم رؤية واضحة للتصدي لهذه المشكلة، وبالتالي أغفل أهمية التنمية ودورها فى حل هذه القضية الشائكة.

ثانياً: حزب التجمع: رؤية تحليلية

تناولنا فى موضع سابق من هذا الفصل ما جاء فى ورقة أكتوبر من ضرورة إعادة النظر إلى الحياة السياسية فى مصر، والإعلان عن التعددية الحزبية مع عام ١٩٧٦. وبالفعل بدأ حزب التجمع فى إعداد أوراقه وتنظيم صفوفه لتكوين الحزب. وفى أبريل من نفس العام تد تشكيل حزب التجمع بعضوية ١٣٣ عضواً. وتكونت الهيئة التأسيسية له من ٢٩ عضواً. وانتخب خالد محي الدين مقرراً عاماً لها.^(٤٧)

ويضم حزب التجمع عدداً من التيارات الفكرية والفئات الاجتماعية داخل صفوفه وهذه التيارات تمثلت فى: الناصريين - الماركسيين - التيار الودوى - التيار الدينى المستنير - التيار

الديموقراطية. مثلت جميعها تيار اليسار بروافده المتعددة. وقد اتفقت هذه التيارات المختلفة على ضرورة التقييد الإيجابي لثورة يوليو وحماية إنجازاتها الوطنية والتقدمية والوحدوية، كذلك اتفاقها على محاربة الاستعمار والإمبريالية والصهيونية ونضالها المشترك من أجل الدفاع عن الاستقلال الوطنى، واحترام الحقوق والحريات الديمقراطية واحترام الأديان السماوية، وبناء المجتمع الاشتراكي، والإيمان بعروبة مصر ونضالها من أجل تحقيق الوحدة العربية ومساندة القضية الفلسطينية.^(٤٨)

المبادئ العامة لحزب التجمع:

أعلن الحزب عن مبادئ العمل فى النقاط التالية:

١. "التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى تنظيم جماهيرى يتسع لكافة التيارات الفكرية، والقوى الوطنية والتقدمية والوحدوية.
٢. التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى يؤمن بأن الحركة الجماهيرية المستقلة هى أساس قيامه واستمراره وتطوره، وبالتبعية فهو يرى ضرورة العمل على تطوير استقلالية ومبادرات الحركة الجماهيرية كأساس للعمل السياسى للطبقات الشعبية.
٣. يناضل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ومواصلة السير على طريق التحول الاشتراكى الذى أعلنته ثورة يوليو.
٤. إن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نقطة تحول حاسمة فى تاريخ الشعب المصرى، وبالتالي يتعين السير فى طريقها، ورفض التوقف أو التراجع للخلف. ومن ثم الحرص على دعم إيجابيتها واعتبارها أساس النضال فى المرحلة المقبلة.
٥. إن الموقف الوطنى لا يقف عند حد المطالبة بتحرير الأرض العربية المحتلة واسترداد حقوق الشعب الفلسطينى، وإنما يمتد للتصدى لمخططات الإمبريالية والصهيونية. والتضامن مع شعوب العالم الثالث فى نضالها من أجل التحرر السياسى والاقتصادى. كذلك دعم دور حركة عدم الانحياز.
٦. إن الحرية السياسية لا تنفصل عن الحرية الاجتماعية التى هى نضال من أجل تحولات جذرية وعميقة فى المجتمع يشارك الشعب فى إحداثها. وهذه الحريات شرط أساسى للممارسة الديمقراطية السلمية.

٧. إن استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، ومواصلة السير على طريق التحول الاشتراكي لم يعد من الممكن أن يتم بدون قيام العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين بالدور الأساسي في قيادة الثورة.

٨. إن التجمع الوطني الوحدوي يؤمن بما جاء في الميثاق الوطني من أن " الصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره وإنما ينبغي أن يكون حله سلميا في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات.

٩. إن دعم الوحدة الوطنية للشعب المصري مسئولية وطنية سوف ينهض بها التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وهو يضعها في مقدمة مسؤولياته.

١٠. إن التجمع الوطني التقدمي وفي تقاليدنا المصرية، يكافح من أجل أن تنتصر وتتغرز روح الإخاء والتسامح.

١١. إن الاشتراكية العلمية كما جاء في الميثاق الوطني " هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم، وأن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر وصولا ثوريا إلى التقدم.

١٢. الإيمان بالاديان السماوية من حيث هي نظام إلهي جاء لإسعاد الناس وفهمه في ضوء العقل والاجتهاد هو طاقة خلابة تسهم في تنمية المجتمع وتحرره من الاستعمار.

١٣. إن الشعب المصري جزء من الأمة العربية، والقومية العربية حركة ثورية معادية للإمبريالية ذات طابع شعبي ديمقراطي ومحتوى تقدمي، والوحدة العربية هدف نضالي ثابت للحزب".^(٤٩)

يلاحظ على خطاب حزب التجمع تشابهه إلى حد كبير مع الخطاب السياسي في فترة الخمسينيات والستينيات ، وظهور النسبة الثورية في معظم مبادئ الحزب. كذلك فقد تشابه الخطاب مع الخطاب السياسي للفترة السابقة الذكر من مفردات الصراع الطبقي، وتذويب الفوارق بين الطبقات، ووحدة الصف العربي، والقضية الفلسطينية، والمشاركة الشعبية في القضايا المجتمعية المختلفة.

وعليه فقد تبني حزب التجمع عددا من القضايا المختلفة لتدخل في ثنايا الخطاب المعلن كبرنامج عمل للحزب وتلخصت هذه القضايا في قضايا اقتصادية، وقضايا ديمقراطية، وقضايا اجتماعية والتي تتضمن قضية التعليم وقضايا القومية العربية، وأخيرا القضايا الخارجية.

أما ما جاء فى برنامج حزب التجمع فيما يخص القضايا التعليمية والسكانية فيمكن تصنيفها كالتالى:

رؤية تحليلية لبرنامج حزب التجمع فى التعليم:

يلاحظ على خطاب حزب التجمع فى مجال القضايا التعليمية تناوله للعديد من جوانب القضية بدءا من قضية الأمية وتشخيص أسباب ضعف النظام التعليمى، الأمر الذى يرى معه ضرورة إحداث ثورة فى النظام التعليمى، إلا أن هذه الثورة التى ارتأى الحزب ضرورتها لم تخرج عن نطاق المشكلات التى طالما تحدث عنها المختصون بالتعليم أو الخطاب الرسمى، وعليه فإنه لم يقدم رؤية جديدة ترتقى للقيام بالثورة التعليمية. فمازالت القضايا المطروحة فى خطاب التجمع تدور فى نفس فلك القضايا المطروحة منذ الستينيات.

ومن الأمور التى حرص عليها برنامج حزب التجمع ، قضية المجانية و تشخيص بعض الأسباب المتعلقة بها، وإن كان لم يقدم جديدا بشأن هذه القضايا. إلا أن حرص الخطاب الرسمى للتجمع على ضرورة التمسك بالمجانية مما يعتبر من الجوانب الإيجابية وإن كان من الأجدى عرض بعض التصورات الممكنة التى تساعد على عدم الإخلال بها.

كذلك فقد اتفق خطاب التجمع مع خطاب الوفد بالنسبة لرفع سن الإلزام وهو ما كان يسعى الخطاب الرسمى للتوصل إليه، وذلك من خلال تجربة المدرسة التجريبية الموحدة، ثم تجربة التعليم الأساسى لربط التعليم الأساسى بالبيئة والجمع بين الثقافة الأساسية وتنمية المهارات اليدوية ، وهو أيضا ما طرحه الخطاب الرسمى فى العديد من المناسبات.

ومن النواحي الإيجابية أيضا فى خطاب التجمع المشاركة فى إعداد المناهج الدراسية بين المختصين والقطاعات الشعبية ورجال الاقتصاد وهى رؤية من وجهة نظر الباحثة أكثر تقدمية مما طرح فى خطابات من قبل، إلا أنه لم يلمح عن أهمية تناول التربية السكانية أو الصحة الإنجابية كضرورة فى مواجهة كل من المشكلة السكانية وروافد العولمة المختلفة.

أما ما ورد فى خطاب التجمع عن تنويع المدارس بما يحقق احتياجات التنمية ، فلم يوضح الخطاب مفهوم التنويع، وخاصة أن نظام التعليم به قدر كبير من التنوع بين عام وفنى، والأخير يتضمن عددا أكبر من التنوع ما بين زراعى وتجارى وصناعى. وبالتالي يظل الخطاب مفتقدا النظرة العلمية لما يطرحه من مبادئ عمل.

ومما هو جدير بالذكر أن برنامج الحزب في تناوله للقضايا الاجتماعية مثل قضية الأمومة والطفولة ، قد أفاد في عبارات موجزة أن الزيادة السكانية تعتبر خطراً على المرأة وعلى الطفل باعتبارها قضية لا تنفصل عن التخلف الاقتصادي ولا بد أن يكون هناك توازن عددي للأسرة. واعتبار أن تنظيم الأسرة هو في الأساس قضية اجتماعية واقتصادية وثقافية. ويمكن الحل في تثقيف المرأة وتغيير نظرتها لذاتها ونظرة الرجل إليها.

وعلى الرغم من أن برنامج الحزب قد ربط بين المشكلة السكانية والتنمية بكافة جوانبها، إلا أنه تناولها فقط من منظور تنظيم الأسرة ، هذا الحل الأحادي الذي تركز عليه الحلول الحكومية والحلول الدولية المقدمة من هيئات التمويل الأجنبية وخاصة البنك الدولي. وهنا يكون قد أغفل دور الرجل كشريك للمرأة وحمل المرأة المسؤولية، كما أغفل دور التنمية الاقتصادية والعمرانية والتعليمية كمنظومة متكاملة للتصدي للمشكلة. ومن ثم فلم يقدم البرنامج طرحاً يمكن أن يساهم به التعليم في حل القضية السكانية.

وفى سؤال إلى أحد أعضاء الأمانة العامة للحزب ، أوضح أنه لم يتم تناول القضية السكانية منذ إعداد البرنامج وهي من الأمور الواجب الالتفات إليها^(٥٠).

ومن النظرة السريعة للبرامج المقدمة من الأحزاب الثلاثة الحزب الوطني الديموقراطي وممثل حزب الوسط، وحزب الوفد اليميني وحزب التجمع ممثل اليسار، نجد بشكل عام أنه خطاب لا يعكس طروحات جديدة تختلف عما طرحه الخطاب السياسي لرئيس الجمهورية والخطاب الرسمي للتعليم. مما يعكس نفس الرؤية للقضايا التعليمية المختلفة وإن كانت اختلفت بين الحزبين إلا أنها اشتركت في عدم تقديم رؤية تحليلية ، وحلول للقضايا المطروحة بقدر ما التزمت بتشخيص بعض المشكلات وإن كان ينقص هذا التشخيص الرؤية العلمية التحليلية لهذه القضايا.

(ب) رؤية الجمعيات الأهلية

على الرغم من أن عدد الجمعيات الأهلية والمسجلة حتى عام ١٩٩٧ وصل إلى ٢٠٣٢٩ جمعية، وصل عدد الجمعيات العاملة في مجال التعليم منها ، بينما وصل عدد الجمعيات العاملة في مجال الأسرة (رعاية أمومة وطفولة، تنظيم أسرة، رعاية أسرة) ٣٢٣٢ بنسبة ١٥,٨%. ويوضح الجدول التالي توزيع الجمعيات الأهلية وفقاً للنشاطات المختلفة.

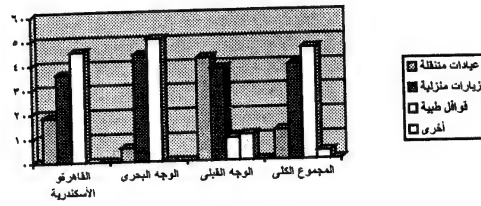
التوزيع النسبي للجمعيات الأهلية في مصر ١٩٩٧ طبقاً للنشاط

مجالات نشاط الجمعيات الأهلية	جمعيات تعمل فى مجال واحد	جمعيات تعمل فى أكثر من مجال	إجمالي	
			العدد	النسبة
رعاية المسنين	٢٨,٤	٣٥	٦٤٨٩	٣١,٨
أنشطة ثقافية ودينية	٢٤,٧	٣٤,٧	٦١١٧	٣٠,١
تنمية المجتمعات المحلية	٣٨,٧	١,٩	٣٨٦١	١٩
رعاية أمومة وطفولة	٢,٣	١٢,٩	١٦٢٣	٨
رعاية أسرة	٢	١١,٧	١٤٦٠	٧,٢
تنظيم أسرة	٠,٤	١,١	١٤٩	٠,٨
أخرى	٣,٥	٢,٦١	٦٣٠	٣,١
إجمالي	٩٤٦٦	١٠٨٦٣	٢٠٣٢٩	١٠٠

مديحة سعيد عبد الرزاق، وسكوت مورلاند، الجمعيات الأهلية وبرامج تنظيم الأسرة
القاهرة المجلس القومى للسكان، ١٩٨٨، ص ١١

ووفقاً للبيانات الإحصائية السابقة، نلاحظ أن الجمعيات المفترض يدخل فى نطاقها السكان هي جمعيات تختص بالمرأة وتنظيم الأسرة، والتي تكون المرأة هي الأساس والمتحملة كافة التجارب بعيداً عن مشاركة الرجل. وبالتالي تختصر التربية السكانية ويصبح دورها قاصراً على الجمعيات العاملة فى مجال المرأة.

ويوضح الشكل البياني التالى الخدمات المقدمة من الجمعيات الأهلية المختلفة فى مجال المرأة



شكل بياني يوضح الخدمات المقدمة للمرأة من قبل الجمعيات الأهلية

أما فيما يخص الجمعيات العاملة في مجال التعليم ، ووفقا لما توصلت إليه الدراسة ، سواء من خلال الدراسات السابقة أو المقابلات الشخصية مع بعض قيادات هذه الجمعيات (جمعية النهضة للتعليم، جمعية الصعيد للتربية والتنمية، كاريئاس) فهي تقتصر فقط على التعليم بمفهومه التقليدي من محو أمية وتعليم كبار، وتعليم أساسي فقط بعيدا عن مفهوم التربية السكانية، وبالتالي فإن دور الجمعيات الأهلية في التربية السكانية مفقود، الأمر الذي يستدعي ضرورة إعادة تشكيل أهداف هذه الجمعيات، ودمج مفاهيم جديدة بما يتلاءم مع متطلبات التنمية في مصر.

معوقات العمل الأهلي في مصر

لم يكن بمصر قانون خاص لتنظيم العمل الأهلي قبل عام ١٩٦٤، وإن كان هناك عدد من المواد بالقانون المدني الذي وضعه د. عبد الرزاق السنهوري والتي تختص بتنظيم عمل الجمعيات الأهلية،^(٥٢) وقد أضيفت عبارات الجهة الإدارية التي لها اليد العليا في عمل الجمعيات الأهلية على مستوى الدولة كلها. فلها حق الموافقة أو الاعتراض على تسجيل الجمعية في السجل الخاص بذلك، وبالتالي يكون لها حق الاعتراض على نوع النشاط، بالإضافة إلى حق الاعتراض على بعض أو حتى كل المؤسسين، ولها أن تحل الجمعية أو تدمجها في غيرها أو تحولها لجمعية مركزية .. وتختص بوضع اللوائح التنفيذية للقانون واللوائح الداخلية للجمعيات.. ومن حقها التفتيش على الجمعية بدون إذن مسبق من الجهة القضائية.

كذلك أيضا من حقها عقد الاجتماعات وحل مجلس الإدارة وإعادة تشكيله، وعلى الجمعية أن تقدم محاضر اجتماعاتها في مواعيد محددة للجهة الإدارية ، وأسماء المرشحين للانتخابات .. وأوجه الصرف والميزانية، والحساب الختامي، ومواعيد الجمعية العمومية ومحاضرها.

وعليه، فإن القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ العمل الأهلي من محتواه وجعله مجرد ملحق أو خيال ظل للجهة الإدارية التي تملك وحدها حق المنح أو المنع.

وفى الثمانينيات من القرن العشرين، ومع ظهور أعداد من ناشطي حقوق الإنسان بدأت ساحة المجتمع المدني تشهد ظاهرة جديدة وهي المراكز الأهلية المسجلة كشركات مدنية وفقا للقانون المدني، والتي لم تكن مذكورة في القانون ٣٢. وبالتالي كان اللجوء للقانون المدني هو المخرج المشروع المنطقي، وتعددت في التسعينيات تلك المراكز ، كما تنوعت أوجه نشاطها من الخاص بالمرأة لتلك المهتمة بالعنف، والتعذيب وقضايا السجناء. ولم تكن هذه النشاطات بعيدة

عن التطور المدني في العالم، والتي ساعدت على انتشار الشبكات الأهلية بين مصر ودول العالم.

وإزاء هذه الضغوط على الساحة قررت الدولة صدور قانون جديد ينظم العمل الأهلي في مصر يتمشى مع متطلبات مرحلة الانفتاح والكونية وتحرير السوق، مما يستلزم بالضرورة تحرير المجتمع المدني.

تصور مقترح لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب في التربية السكانية

يقترح الفصل العمل على تفعيل شبكة علاقات الحكومة والأحزاب والمجتمع المدني كما

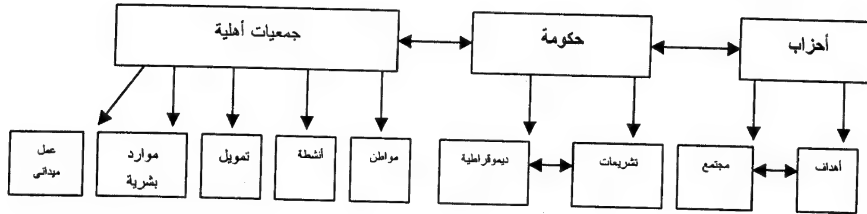
في الرسم :



يلاحظ من الرسم توازي العلاقة بين كل من المستويات الثلاث السابقة، وتساوى أدوارها، ليس فقط من أجل تنمية المجتمع المدني، بل أيضا ضرورة اللحاق بما تفرضه شروط العولمة من ضرورة اتساع المشاركة المجتمعية بكافة أشكالها للتصدى للهجمات القادمة مع رياح العولمة، والتي لن ترحم من لم يستطع ملاحقتها وتطوراتها السريعة.

ويوضح الشكل التالي آليات عمل كل مستوى على حدة.

رسم يوضح آليات عمل المستويات الثلاث (الحكومة، الأحزاب، الجمعيات الأهلية)



وترى الدراسة أنه لى تقوم مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب بدور فعال، فإن الأمر يستلزم تـوازى كل منهما مع المؤسسات الحكومية فى علاقة شراكة فعلية بدءاً من رسم السياسات العامة مروراً بالسياسات التعليمية وإنهاء باتخاذ القرار وتنفيذه. ولكى تتحقق فعالية هذه المؤسسات فإنه يجب الالتفات إلى عدد من النقاط على مستويات ثلاث نسردها فى الأتى:

(أ) المهنة الحكومية:

- إعادة النظر فى التشريعات المتعلقة بالعمل الأهلى، والأحزاب .
- إتاحة مزيد من الفرص أمام الجمعيات وتشجيع العمل الأهلى، والعمل الحزبى.

(ب) الأحزاب

- إعادة النظر فى أهداف : الأحزاب بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع المصرى ومواكبة هذه الأهداف مع متطلبات التنمية.
- العمل مع قطاعات المجتمع المختلفة بعيداً عن رسم السياسات وطرح البدائل النظرية.

(جـ) الجمعيات الأهلية

١. ضرورة إعطاء العمل الميدانى اهتماماً أكبر دون الاكتفاء برسم السياسات.
٢. تفعيل دور المواطن من خلال مشاركته فى أعمال الجمعيات التطوعية.
٣. توسيع دائرة العمل الميدانى.
٤. إعادة النظر فى نشاطات الجمعيات الأهلية ومرونتها بما يتيح متابعة المتغيرات السريعة المتعاقبة.
٥. ضرورة إعادة النظر فى برامج التمويل سواء على المستوى المحلى أو الدولى.
٦. العمل على تنمية الموارد البشرية بما يكفل خلق كوادر من المجتمعات تتولى تطبيق أهداف وأنشطة الجمعية من المستفيدين الفعليين لضمان توسيع قاعدة المشاركة.
٧. محاولة استحداث برامج مدرة للدخل تعود على أنشطة الجمعية.
٨. العمل على تدريب قادة نشطاء لتولى زمام الإدارة، والبحث لضمان توجيه الأنشطة وفق للاحتياجات الفعلية للواقع المجتمعى .

هوامش الفصل الخامس

- 1- <http://homepages.caverock.net.nz/~kh>.
- ٢- رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤، ص ١٩-٣١ (سلسلة عالم المعرفة، ع ٨٤، ١٩٨٤)
- ٣- المرجع السابق، ص ٩٢، ٩٣
- 4- <http://frbsf.org/publications/education/greateconomists/grtschls.html>
- 5- <http://www.Newadvent.org/cathen/12276a.htm>.
- ٦- رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية، مرجع سابق، ص ١٧٦، ١٧٧
- ٧- نفس المرجع، ص ٤٥٥
- ٨- نادر فرجاني، التنمية البشرية في مصر رؤية بديلة، القاهرة، المشكاة، ١٩٩٤، ص ص، ١٧٢٢
- 9- http://www.lsc.ac.uk/collections/CCs/what_is_civil_society.html.
- 10- Massam, Bryan H., An Essay on Civil Society, The Economic Development Centre in <http://www.sfu.ca/cedc/research/civilsoc/massam.html>
- Ravi Mattu, Civil Society in Argentina: What is Civil Society in <http://ssmu.mcgill.ca/journals/latitudes/4cisobx.htm>.
- ١١- جمال حمدان، شخصية ومصر: دراسة في عبقرية المكان، ج ٢، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٤، ص ص ٥٣٦-٥٤٣.
- ١٢- أحمد الحصري، بشر بلا ثمن، كتاب الأهالي، القاهرة، حزب التجمع الوطني الوحدوي، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٩٦-٧٦
- ١٣- معهد التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨/١٩٩٩، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٠، ١١
- ١٤- المرجع السابق.
- ١٥- سلوى غريب جادو، تحليل الخطاب التربوي في مصر من أوائل السبعينيات حتى أواخر التسعينيات، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لكلية التربية جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص ص ٩٨، ٩٩
- ١٦- معهد التخطيط، مصر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠، مرجع سابق
- ١٧- وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم ٢٠ عاما من العطاء، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٤٦
- ١٨- لمزيد من التفاصيل راجع:
- نادر فرجاني، التنمية البشرية في مصر رؤية بديلة، القاهرة، المشكاة، ١٩٩٤، ص ٣٢

- منى أحمد صادق سعد، رسالة دكتوراه مقدمة إلى معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، صفحات متفرقة
- ١٩- أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، القاهرة، مركز الأهرام السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ص ١٩٧-٢٠٢
- ٢٠- سعد الدين إبراهيم، العمل الأهلي في مصر، القاهرة، الأهرام السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٨، ص ٣٤٤ (كراسات استراتيجية ٦٢)
- ٢١- المرجع السابق .
- ٢٢- أحمد الشربيني، تكوين الأحزاب في مصر، في رءوف عباس حامد، المرجع السابق، ص ص ١٠١-١٣٢
- ٢٣- يواقيم رزق مرقص، الخطاب السياسي الحزبي، في رءوف عباس حامد، مرجع سابق، ص ص ٢٢٤
- 24- Political Parties in Egypt over 100 Years Old in <http://www.sis.gov.eg/egyptinf/politics/parties/html/polparts.html>
- ٢٥- أحمد الشربيني، مرجع سابق.
- 26- Plitical Parties in Egypt...op.cit.
- ٢٧- أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر ١٩٨١-١٩٩٣، القاهرة، مركز ابن خلدون، ١٩٩٥، ص ٤٦، ٤٧ (سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)
- ٢٨- يونان لبيب رزق، مرجع سابق.
- ٢٩- المرجع السابق.
- ٣٠- وحيد حامد، الأحزاب السياسية من الداخل ١٩٠٧-١٩٩٢، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ١٩٩٣، ص ٣٧
- ٣١- أحمد زكريا الشلق، الأحزاب السياسية وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٣ في رءوف عباس حامد، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٢٢-١٩٥٢، مرجع سابق، ص ص ٣٢٩-٣٨٠
- ٣٢- الجمهورية العربية المتحدة، الهيئة العامة للاستعلامات، مجموعة خطب وأحاديث...، الجزء الأول، مرجع سابق، خطب متفرقة
- ٣٣- طارق البشرى، دراسات في الديمقراطية المصرية، القاهرة، دار الشروق ١٩٨٧، ص ١٤٧

- ٣٤- طارق البشرى، الديمقراطية ونظام ٢٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠، بيروت، مؤسسة الأحزاب السياسية، ١٩٨٧، ص ص ١٢٧-١٣٢
- ٣٥- ج م ع، هيئة الاستعلامات، ورقة أكتوبر، مرجع سابق، ص ٣١
- ٣٦- أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر ١٩٨١-١٩٩٣، القاهرة، مركز ابن خلدون، ١٩٩٥، ص ١٢٠ (سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)
- ٣٧- ج م ع، هيئة الاستعلامات، القرارات الكبرى ...، مرجع سابق، ص ٢٤٥
- ٣٨- حزب الوفد، دليل الوفد، ١٩٩٢، ص ٧
- ٣٩- أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر (١٩٨١-١٩٩٣)، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥، ص ص ١٠٧-١٢٤
- ٤٠- رؤية لمستقبل مصر: وثائق المؤتمر العام الثامن للحزب الوطنى الديمقراطى وتشكيلات الحزب ١٥-١٧ سبتمبر ٢٠٠٢، ص ١٣-٢١
- ٤١- لقاء مع أمين الحزب الوطنى وعضو مجلس الشعب بمدينة الأقصر
- ٤٢- سعد فخرى عبد النور، الوفد يود الحركة الوطنية في سبيل الاستقلال والحرية، القاهرة، دار الشروق، د.ت.
- ٤٣- أحمد الشربيني، مرجع سابق
- ٤٤- المرجع السابق
- ٤٥- المرجع السابق
- ٤٦- المرجع السابق
- ٤٧- إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة : دراسة حالة حزب التجمع فى مصر من ١٩٧٦-١٩٩١: رسالة ماجستير منشورة فى القاهرة، التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، ١٩٩٣، ص ١٢٤، ١٢٣
- ٤٨- حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، البرنامج السياسى العام ولائحة النظام الداخلى: المؤتمر العام الأول للحزب ١٠-١١ إبريل، ١٩٨٠، ص ص ٥١-٧١
- ٤٩- المرجع السابق، ص ص ٧٣-٨٧
- ٥٠- مقابلة مع أحد أعضاء الأمانة العامة لحزب التجمع
- ٥١- حول هذا الشأن انظر :
- ملتقى العمل الأهلى ، حكاية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ .

أحمد سيف الإسلام أحمد، ملاحظات على اللائحة التنفيذية رقم ١٥٣ لسنة ٩٩ وانصادرة
بقرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٢٤٢ لسنة ٩٩ .
ملتقى العمل الأهلى ، اقتراحات ملتقى تطوير العمل الأهلى بخصوص اللائحة التنفيذية
للقانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩
إطار مقترح للتعامل مع عملية تشريع قانون الجمعيات ، ورقة مقدمة من السيد محمد عبد
المنعم رئيس الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات - وزارة الشؤون الاجتماعية فى ورشة
عمل حول منهج الشراكة فى التنمية فى مصر .

الفصل السادس

نتائج الدراسة وأهم التوصيات لتنفيذ دور المؤسسات في مواجهة المشكلة السكانية *

* شارك في إعداد الفصل كل من :

- ا.د. سعيد جميل سليمان
- ا.م.د. نادية محمد عبد المنعم
- د. آمال سيد مسعود
- د. فائق محمد عدلى

الفصل السادس

نتائج الدراسة وأهم التوصيات لتفعيل دور المؤسسات فى مواجهة المشكلة السكانية *

يدور الهدف الرئيسى للدراسة بكافة فصولها حول استكشاف دور عدد من المؤسسات بالمجتمع المصرى سواء التعليمية أو غيرها ، فى مواجهة المشكلة السكانية وصولا بهذا الاستكشاف لأبعاد الدور إلى التوصل لعدد من المقترحات التى تكفل تفعيله ليكون أقدر تحجيم هذه المشكلة ، ووقف تفاقمها .

وقد صممت خطة الدراسة لتسير وفق المنهج الوصفى التحليلى الذى يسترشد بكافة المصادر المتاحة من وثائق وتقارير ودراسات ، وتحليلها ، وتوظيف هذا التحليل بما يخدم الأهداف التى تسعى الدراسة إلى تحقيقها . كما روعى إعطاء الفرصة لبعض الجهود الميدانية بحسب طبيعة الدور الذى تضطلع به كل مؤسسة من المؤسسات التى تم اختيارها . ومن هنا فقد تنوع الجهد الميدانى المبذول فى الدراسة بين تطبيق استبيانات استطلاع الرأى لعدد من الفئات : تم تطبيق بعضها على الخبراء وبعضها الآخر على المعلمين والمسؤولين ، وبعضها الثالث على الطلاب . كما استندت بعض فصول الدراسة إلى إجراء مقابلات مع عدد من المعنيين سواء كانوا مسؤولين أو خبراء فى مجال عمل المؤسسة التى يتم التركيز عليها . فضلا عما سبق ، فقد تطلب استكشاف الدور فى بعض فصول الدراسة على محاولة لتحليل المحتوى ، وبخاصة فى الفصل الرابع من الدراسة .

وقد عقد فريق الدراسة " ندوة العصف الذهنى " حول الموضوعات التى تدخل فى إطار اهتمامات الدراسة . وقد شارك فى هذه الندوة التى عقدت بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية (السبت ٢٨/١٢/٢٠٠٢) كوكبة من المفكرين وأساتذة الجامعات والخبراء والمهتمين بالقضايا السكانية مما أتاح لأعضاء فريق الدراسة الاستفادة من الرؤى الثرية التى طمحت خلال الندوة .

* شارك فى إعداد الفصل ككل من :

- د.أ. سعيد جميل سليمان
- د.م.أ. نادية محمد عبد المنعم
- د. آمال مسعود
- د. فaten محمد عدلى

وقد اشتملت خطة الدراسة على ستة فصول كالآتى :

- الفصل الأول : الإطار العام للدراسة : المشكلة السكانية فى مصر والحاجة إلى تفعيل دور المؤسسات فى مواجهتها .
- الفصل الثانى : دور التعليم النظامى (قبل الجامعى) فى مواجهة المشكلة السكانية .
- الفصل الثالث : دور التعليم غير النظامى (وبخاصة محو الأمية) فى مواجهة المشكلة السكانية .
- الفصل الرابع : دور مؤسسات الإعلام المقروء والمسموع والمرئى فى مواجهة المشكلة السكانية .
- الفصل الخامس : توجهات مؤسسات المجتمع المدنى بإزاء القضايا السكانية رؤية تحليلية .

ونتناول فيما يلى خلاصة النتائج التى توصل إليها كل فصل من فصول الدراسة ، والمقترحات التى تم طرحها لتفعيل دور كل مؤسسة من المؤسسات المختارة فى مواجهة المشكلة السكانية .

بالنسبة للفصل الأول ، فقد استهدف عرض الإطار العام الذى تستهدف به كافة فصول الدراسة ، وركز فى تناوله على النقاط الرئيسية التالية :

- ١- ما تمثله القضية السكانية من تحد لمسيرة التنمية فى مصر وسط عديد من التحديات الأخرى التى يواجهها المجتمع المصرى فى الآونة الحالية شاملة :
 - الموقف من التسيار الكاسح للعوامة ، وما تواكب معه من ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة، بما تفرضه على المجتمع من ضرورة توفير نوعيات من أبناءه قادرة على مواجهة المنافسة على الصعيد العالمى ، والقدرة على فض التخلف عن المجتمع وتحقيق تقدمه ، على الصعيد المحلى .
 - حاجة المجتمع المصرى إلى تحقيق المزيد من الاستقرار والتوازن الاجتماعى وسط عوامل برزت على مدى العقود الماضية ، من بينها انحسار تأثير الأسرة فى التنشئة ، وترشح الأسرة المصرية عن نمط التلاحم المكائى والنفسى ، والذى كان طابعا مميزا لها لفترات طويلة من الزمن .

- ضعف المثبرات الثقافية فى المجتمع المصرى ، على وجه الإجمال، وبخاصة فى البيئات الريفية، فى المناطق الهامشية فى الحضر، وانعكاسات هذا الضعف على موقف الأفراد من قضايا المجتمع المحورية ، ومن بينها القضية السكانية .
- مساس حاجة المجتمع المصرى للارتقاء بمعدلات التنمية البشرية فى ظل تحديات تعوق تلبية هذه الحاجة على النحو المنشود، من أبرزها :
 - صعوبة تدبير التمويل الكافى لنشر وتجويد التعليم والتدريب .
 - النجاح المتواضع الذى تحقق فى مواجهة الأمية وبخاصة فى الريف ، وبوجه أخص بين الإنثاء، مع استمرار التركيز على فلسفة محو الأمية الأبجدية التى لم تعد لها مكانة فى غالبية مجتمعات العالم فى ظل ما حققته ثورات العلم والتكنولوجيا والاتصال .
 - التأخر فى وضع المجتمع المصرى لاستراتيجية واضحة المعالم بإزاء قضية الاستمرارية فى التعليم لأفراده على مدى الحياة مما يعوق الوصول إلى المجتمع المعلم / المتعلم الذى بات أساسا ضروريا فى ظل معطيات العصر .
- وقد حلل الفصل صلة " التحدى السكانى " بالتخلف والتنمية من خلال معالجة نظرية تم خلالها استعراض للرؤى المتباينة التى تؤكد تبادلية التأثير ، ممهدا بذلك الطريق لتناول موقع المجتمع المصرى ، وإبراز حاجته إلى تفعيل الدور الذى تقوم به مؤسساته فى مواجهة المشكلة السكانية.
- وفى تحليله للمشكلة ، أبرز الفصل تفاوت الرؤى حول تقييم الوضع السكانى فى المجتمع المصرى، وتأثيراته على التنمية . وأفسح الفصل المجال لتحليل رؤية المفكرين المتباينة حول هذه القضية وبخاصة الفريق الذى يرى براءة الزيادة السكانية من الخلل الحادث فى مسيرة التنمية ، وفى تثنى المستوى المعيشى للجماهير مستعرضا الحجج التى يستند إليها الفريق فى تبرئة المشكلة السكانية من تلك السلبيات .
- وبالمثل ، فقد تناول الفصل رؤية الفريق المنادى بتفانق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بسبب تداعيات القضية السكانية .
- وقد اقتضى تحليل المشكلة التى تدور حولها الدراسة Problem Analysis إبراز ما ينطبق على الحالة المصرية بالنسبة لتعريف " المشكلة " فى المناهج البحثية باعتبارها موقف ملتبس أو محير Confused or Perplexed situation .

وفى تحليل المشكلة ، ركز الفصل على " خلل التوازن " كمدخل للتحليل ، ولإبراز أبعاد الموقف المتعصب . وقد حلل الفصل الأبعاد الثلاثة الرئيسة لخلل التوازن بالتفصيل استنادا إلى التقارير والإحصاءات المتوافرة . وقد شملت الأبعاد الثلاثة :

(١) خلل التوازن بين النمو السكاني والزيادة فى الموارد

وقد وضع من تحليل هذا البعد كيف ارتفعت معدلات النمو السكاني على مدى القرن العشرين على نحو لم تتحقق معه زيادة مكافئة بالنسبة للموارد مما نجم عنه تداعيات عديدة بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية ، ومن المساحة المحصولية . كما أوضح ما نجم عنه بالنسبة لتدهور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى، وشيوع الفقر بين قطاعات كبيرة من السكان، واستمرار بعض صور الحرمان البشرى من الأساسيات فضلا عن العجز عن توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة، فى سن العمل ، مما أدى إلى استفحال مشكلة البطالة . وكانت المحصلة النهائية لكل هذه الأمور العديد من الأزمات التى برزت على مختلف الأصعدة من اقتصادية واجتماعية وبيئية وأمنية .. الخ تناولها الفصل بالتحليل .

(٢) خلل التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان

وقد تناول الفصل هذا الخلل من خلال نقطتين رئيسيتين تم تناولهما بالتفصيل :

الأولى : تفاوت التوزيع السكاني على الرقعة الجغرافية ، وقد تمت معالجة هذه النقطة من خلال إبراز صور التفاوت القائم، وانعكاساتها السالبة على مختلف الأصعدة .

الثانية : الهجرة ، وبخاصة الداخلية من الريف إلى الحضر، وارتباطها بعوامل الجذب والطرود وتأثيراتها السالبة على الأصعدة المختلفة .

(٣) خلل التوازن من خصائص السكان وتوعية البشر القادر على تحقيق التنمية

وفى تحليل هذه النقطة ، ركز الفصل على " الاتجاه السيكولوجى " الذى يقوم على أن إحداث التنمية يتطلب توافر خصائص سيكولوجية فى الأفراد فى عدد من المجالات العامة التى اهتم الفصل بإدراجها . واستهداء بتلك الخصائص العامة، ناقش الفصل عددا من السمات التى يرى ضرورة توافرها فى الإنسان الذى تتحقق به التنمية المنشودة . وقد خرج الفصل من تحليل تلك الخصائص فى السياق المصرى إلى أربع ملاحظات رئيسة تم توظيفها لخدمة أهداف الفصل وهى:

١- شيوع بعض الخصائص غير المتوافقة مع الإنسان المنشود لدفع التنمية . وفى هذا الصدد، تناول الفصل نقاطا تتعلق بالإغراق فى التواكل والقدرية Fatalism فضلا عن شيوع بعض الاتجاهات غير السليمة نحو العلم ومعطياته ، وتفشى بعض صور الفردية واللامبالاة بمصلحة الجماعة ، وعدم توفر اتجاهات مناسبة نحو " الدقة " فى إنجاز الأمور ، ونحو " الوقت " وتقدير قيمته الحقيقية ، ونحو الانضباط فى السلوك والانتظام فى العمل ، مما ينعكس سلبا على ضعف الإنجاز . كما تشيع اتجاهات سلبية نحو إغفال الاهتمام " بجوهر الأمور " والتمسك بشكلياتها ، بالإضافة إلى التمسك بالتقليدية ، والبطئ فى تقبل الجديد، فضلا عن الاستمرار فى تداول الكثير من الأمثال الشعبية التى عفا عليها الزمن ، والتى يصيب بعضها حملات تنظيم الأسرة فى مقتل.

٢- اتصاف المجتمع السكانى فى مصر بأنه مجتمع شاب إلى حد أن تصل نسبة صغار السن (ذوى الأعمار أقل من ١٥ عاما) إلى ٣٥% من اجمالى السكان، بينما لا تزيد نسبة من هم فى سن العمل والإنتاج (١٥ عاما إلى أقل من ٦٠) عن ٥٩,٩% . وقد تناول الفصل التداعيات المترتبة على ذلك .

٣- ارتفاع معدلات الإعاقة بالمقارنة بالمجتمعات الأخرى .

٤- التدنى فى بعض الخصائص التعليمية والصحية للسكان .

وقد انتقل الفصل من أبعاد المشكلة السكانية وتداعياتها إلى معالم " المواجهة " التى تمت ، والفعالية التى تحققت على مدى العقود الماضية ، فاستعرض الفصل أبعاد السياسات القومية التى وضعت منذ عقد الستينيات ، وما تمخض عنها من استراتيجيات ، مع الاهتمام بعوامل النجاح، وجوانب الفشل ، والمعوقات التى صادفت التنفيذ .

ومن السياسات والاستراتيجيات ، انتقل الفصل إلى المؤسسات وكفاءة مواجهة المشكلة السكانية . وفى هذا الصدد ، أبرز الفصل مغزى التركيز على مؤسسات بعينها فى الدراسة الحالية، وهى مؤسسات التعليم النظامى (قبل الجامعى) ، والتعليم غير النظامى ، وبالأخص محو الأمية ، ومؤسسات الإعلام المسموح والمقروء والمرئى ، ومؤسسات المجتمع المدنى ، وبالأخص الأحزاب والجمعيات غير الحكومية . ويلاحظ أن السمة المشتركة بين كافة المؤسسات المختارة تكمن فى الرسالة التى تحملها للإنسان المصرى ، وقدرتها على التأثير فى معارفه وتوسيعها ، وفى معايير وسلوكياته وترشيدها ، بما يسمح فى النهاية بتعميق وعيه فى تحجيم المشكلة ولو على المستوى الشخصى والعائلى.

وبالنسبة لدور التعليم بمختلف نوعياته في مواجهة المشكلة السكانية ، أبرز الفصل الأول أيضا نتائج الدراسات التي تمت حول ما يتركه التعليم في الفرد من تأثيرات أهمها ما يتعلق بالمجالات الثلاثة التي وجدها خبراء اليونسكو في تقييمهم لنتائج البرنامج التجريبي العالمي لمحو الأمية EWLIP في عقد التسعينيات ، والتي تركزت حول :

- ١- التأثيرات بالنسبة لتكامل الأفراد مع البيئة المحيطة .
- ٢- التأثيرات بالنسبة لسيطرة الأفراد على البيئة المحيطة .
- ٣- التأثيرات بالنسبة لتطوير الأفراد للبيئة المحيطة .

وفى مجال تفعيل مواجهة المشكلة السكانية من خلال المؤسسات، فقد طرح في الفصل الأول كذلك عددا من الأفكار والمداخل الممكنة، وتناولها بشئ من التفصيل .

كما أبرز الفصل المنهج المستخدم في الدراسة ، وهو المنهج الوصفي التحليلي المدعم ببعض صور العمل الميداني ، كما سبقت الإشارة . ثم عرض لخطة الدراسة بفصولها الستة.

أما بالنسبة للفصل الثاني من الدراسة والذي تركز حول دور المؤسسة التعليمية النظامية (التعليم قبل المدرسي) في مواجهة المشكلة السكانية ، فقد تم تحليل العديد من الوثائق والتقارير والدراسات .

كما قام الفصل بإجراء دراسة ميدانية على الخبراء ومسؤولي التعليم . وأمكن للفصل تلمس العديد من جوانب القصور التي تحتاج إلى الالتفات إذا أردنا تفعيل دور التعليم غير النظامي في مواجهة المشكلة السكانية .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا الفصل ما يلي :

- ١- عجز المؤسسة التعليمية عن تشكيل وتكوين العقلية الناقدة والتي تبتدع المعرفة الخاصة بحلول المشكلات الآتية والمستقبلية .
- ٢- القصور في رفع الوعي السكاني وتنميته لدى المعلم والقيادات التربوية بالمؤسسة التعليمية لدعم البرنامج السكاني .
- ٣- القصور في تنمية أنماط تفكير جديدة تشكل المواطن الواعي المدرك لطبيعة المشكلة واستبعاد الثقافة المكبلية بتقاليد الماضي .
- ٤- انخفاض كفاءة المعلم من حيث الإعداد والتدريب وتدني مستواه .
- ٥- استئراء الدروس الخصوصية مما كان له آثاره السلبية على تنمية قدرات الطلاب المؤهلة للاعتماد على النفس والتغلب على التحديات التي تعرقل سبل التقدم .
- ٦- ضعف دوافع وأساليب التدريس المستخدمة ، انتفاءها إلى الابتكار في إطار البيئة المحلية .

٧- تدنى نظام الامتحانات لاهتمامه بالجانب المعرفى فقط ، وإهماله للمهارات العلمية والأنشطة المصاحبة للمادة وقياسه القدرة على التذكر وتجاهل باقى القدرات مما أتاح الفرصة للمدرس الخصوصى .

٨- ضعف وشكلية دور التنظيمات والمجالس المدرسية .

٩- غياب الشراكة المجتمعية فى إدارة المؤسسات التعليمية .

١٠- غياب دور الأسرة وانفصامه عن المدرسة .

١١- التصور فى تدعيم العمل الجمعى التطوعى للمنظمات غير الحكومية بالمجتمع المحلى والمعنية بأمور التعليم.

١٢- ضعف ما تقدمه البيئة العامة والخاصة من جهود وموارد مادية وغيرها للمؤسسة التعليمية.

١٣- عدم وجود شراكة حقيقية مكتملة بين الوزارات ذات الاهتمامات المتشابهة (التربية والتعليم والتعليم العالى والاتصالات والشباب والثقافة والصحة العامة والإعلام) لمواجهة المشكلة السكانية .

وتمخضت معالجة تفعيل دور المؤسسة التعليمية لمواجهة المشكلة السكانية عن عدد من التوصيات . ويهمنى أن نشير فى هذا الصدد إلى أبرزها :

١- تطوير اختيار وإعداد المعلم وتكوينه بكليات التربية فى ضوء المعايير العالمية من خلال شراكة فاعلة بين كليات التربية بالجامعات المصرية ووزارة التربية والتعليم ليتم امتزاج المعرفة والعلم بالخبرة والممارسة ولأهمية تغيير خصائص القائمين على تدريب المعلم لتتطلب التدريب مقومات لا تتوافر فى الأغلب الأعم فى عضو هيئة التدريس فضلا عما تمثله الشراكة بينها من صيغة متميزة ونقله نوعية فى إعداد المعلم وتدريبه تدريباً عملياً ومهنيًا قبل العمل وبما يتوافق مع متطلبات الرؤية المستقبلية للتعليم .

٢- تحديث طرق التدريس والتحول من الطرق التقليدية إلى طرق تقوم على التفاعل وعلى التجربة وهذا يساعد على التفكير النقدي وحل المشكلات والقيادة والعمل الجماعى وتنمية علاقات وتوفير التعليم التجريبى والتعاونى خارج الفصل من خلال دراسات الحالة والدراسات الحقلية الميدانية لتكوين نظرة شاملة للحياة والطبيعة ومشكلاتها حيث أن دمج مفاهيم التربية السكانية فى التعليم يتوقف نجاحه على مدى القدرة على إحداث ابتكار فى طرائق وأساليب التعليم .

٣- إنشاء آلية تخطيطية ترتبط بجوهر التربية السكانية داخل المدرسة لتملك القدرة على متابعة التنفيذ والبحث والتطوير ، وفى نفس الوقت تمثل هذه الآلية عملية ضبط لعمل التربية

السكانية وتفاعلها وتكيفها مع متغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة والتي يتم في ضوئها تشكيل الأطر المستقبلية للعملية التربوية والسكانية وتصحيح مسار التنفيذ من خلال بناء قاعدة معلومات متكاملة كما يمكن لهذه الآلية أن تعد نماذج من برامج تدريبية خاصة أنه توجد وحدة تدريبية داخل كل مدرسة لرفع قدرات المعلمين والاهتمام بالتطبيق للارتقاء بالخبرات التعليمية.

٤- رفع الوعي السكانى لدى قادة المؤسسات التعليمية لدعم البرنامج السكانى .

٥- خلق مفهوم جديد لإدارة المؤسسة التعليمية قائم على الشراكة المجتمعية من خلال تجميع قوى المجتمع لتقوم على نظام أكثر تعاونية ومشاركة حيث أن التعليم نسق اجتماعى إنسانى يستهدف بناء الإنسان وتنمية قدراته وإمكاناته مما يتطلب إعادة صياغة أنماط العلاقات بين المؤسسة التعليمية والتنظيمات المدرسية بما يتيح لهذه التنظيمات أدوار جديدة والقيام بدور فاعل فى مواجهة المشكلة السكانية .

وفى ضوء ذلك يمكن عرض أهم أبعاد تفعيل الشراكة على النحو التالى :

١- تعديل وتغيير اللوائح المنظمة لمجالس الآباء والمعلمين فى مصر تحقيقاً للتأثير الفاعل للآباء وأولياء الأمور فى صنع واتخاذ القرار التربوى داخل المدرسة .

٢- الاستعانة بقيادات مجالس الآباء والمعلمين فى تخطيط برامج التربية الوالدية وتنفيذها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومجالس الآباء والمعلمين ومديرى المدارس فى أنحاء الدولة على غرار ما حدث فى دولة إيران والتي أحرزت تقدماً فى هذا الميدان . وتتمثل فى أهداف التربية الوالدية فى :

أ - تنمية أفراد الأسرة وزيادة وعيهم بالمشكلة السكانية .

ب- إيجاد تكامل ثقافى فى المجتمع .

ج- تنسيق الأساليب التربوية بين المدرسة والمنزل .

د- استخدام قدرات الأسرة والاستفادة منها .

هـ- التعاون والشراكة فى برامج التربية الوالدية .

٣- تنمية الوعي لدى الآباء وأولياء الأمور بأهمية وجدوى مشاركتهم الفعلية فى الحياة المدرسية المصرية . ويمكن تحقيق ذلك من خلال محاضرات فى الاتصال التربوى ومن خلال عقد ندوات لتأصيل الفهم الحقيقى للمشكلة وعن موقف الأديان من تنظيم الأسرة .

٤- الارتقاء بمعدلات الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية إلى ١٠٠% .

٥- وضع خطة قومية متكاملة تتعامل مع المشكلة السكانية بطريقة جديدة غير تقليدية للسيطرة عليها من خلال برامج تنفيذية تتسق فيها مسؤوليات الوزارات المعنية بالقضية السكانية والمنظمات غير الحكومية .

أما الفصل الثالث من الدراسة ، والذي خصص لتناول دور مؤسسات التعليم غير النظامي، بالتركيز على " محو الأمية " باعتباره أكثر أنشطة تعليم الكبار أهمية في المجتمع المصري ، وبالنظر إلى العدد الكبير من الدارسين الذين ينتظمون مراكزه المنتشرة في مختلف أرجاء الجمهورية ، فقد سار على المنهج الوصفي التحليلي مستندا إلى العديد من المصادر المتاحة من تقارير ووثائق وإحصاءات فضلا عن نتائج العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال . ويمثل الجانب الميداني القسم الأكبر من هذا الفصل حيث استند إلى استمارات لاستطلاع آراء فئتين من المعنيين هما المعلمين والخبراء وغيرهم من المسؤولين . ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الفصل ما يلي :

- إن المناهج الحالية بمحو الأمية لا تتناول موضوعات المشكلة السكانية بشكل كاف .
- أن أغلب معلمى محو الأمية في حاجة الى دورات تدريبية في مجال التربية السكانية.
- أن هناك اتجاهات سلبية لا تزال قائمة تجاه المشكلة السكانية من قبل الدارسين الأميين .
- أن أغلب المعلمين فى هذا المجال غير مؤهلين تربويا، ويتم الاستعانة للعمل فى هذه البرامج بأفراد من مهن مختلفة، ومؤهلات ليس لها علاقة بهذا المجال مما ينعكس على قدرتهم على تناول موضوعات مثل التربية السكانية أو تنظيم الأسرة .. الخ.
- غياب الوعي الكافى لدى المعلم فى مجال محو الأمية بأهداف التربية السكانية .
- هناك نسبة كبيرة من الذين تم استطلاع آرائهم ترى أن تنظيم الأسرة يخالف تعاليم الدين مما يعطى مؤشرا له دلالة فى المواجهة المنشودة للمشكلة السكانية .
- اعتقاد بعض المعلمين أن مشكلة الزيادة السكانية تقع على عائق الدولة وحدها استمرارا للشعور الذى لايزال قائما بين قطاعات كبيرة، وبخاصة بين ذوى المستوى الثقافى المتدنى بمسئولية الدولة ممثلة فى الأجهزة الحكومية عن حل كافة المشكلات .
- يعتقد بعض المعلمين أن المشكلة السكانية لا تؤثر على معدلات التنمية، ومن ثم، فهم ينضمون إلى الفريق القائل ببراءة التزايد السكانى من التداعيات السالبة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى .
- هناك نسبة من الدارسين الأميين ليسوا على وعى كاف بمشكلة الزيادة السكانية أو بإحصاءات حديثة بمعدلاتها .

- أن طرق التدريس المتبعة بمراكز محو الأمية يغلب عليها الإلقاء في تناولها للموضوعات المتعلقة بالمشكلة السكانية .
- أن أغلب المعلمين لا يفضلون تناول مفهومات التربية السكانية موزعة داخل المقررات ولكنهم يفضلون تناولها من خلال مقرر دراسي مستقل .
- أن دليل المعلم بصورته الحالية يحتاج إلى تعديل لمساعدة المعلمين على تناول المشكلة السكانية ، وأن أكثر المعلمين لا يلجأون إلى الدليل .
- يرى أغلب أساتذة الجامعات وخبراء محو الأمية أن التربية السكانية في البرنامج الحالي لمحو الأمية لا تسير وفق أهداف واضحة .
- يعتقد أغلب أساتذة الجامعات أن موضوعات التربية السكانية المدرجة بالمقررات الحالية لمحو الأمية كافية لكنها غير قادرة على تنمية جوانب إيجابية في سلوك الدارسين .
- يعتقد أغلب أساتذة الجامعات والخبراء أن الزمن المخصص لشرح المشكلة السكانية غير كاف حيث أن ذلك يحتاج إلى المناقشة وتبادل الآراء مما لا يتاح في إطار تناول المعلمين للمقررات الحالية .
- تحبذ نسبة كبيرة من الأساتذة وخبراء محو الأمية مشاركة معلم محو الأمية في وضع مناهج التربية السكانية .
- ولكي يتحقق تفعيل المنشود لدور مؤسسات محو الأمية في مواجهة المشكلة السكانية فقد توصل الفصل إلى التوصيات الآتية :
- العمل على تطوير المقررات الدراسية بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار بشكل شامل .
- والعمل على إدخال مقررات دراسية خاصة بمادة التربية السكانية توضح معدلات النمو السكاني ومخاطر ذلك على المجتمع المصري .
- زيادة اهتمام الدولة وأجهزتها المعاونة للحد من المشكلة السكانية وتضافر كافة الوزارات للعمل معاً لحل هذه المشكلة . ويقتضى الأمر إجراء عدد من الدراسات والبحوث حول ضعف التشاركية رغم ما نصت عليه التشريعات والقوانين المختلفة في هذا الصدد .
- ضرورة الاهتمام بإعداد معلم خاص للعمل في مجال التربية السكانية بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار .
- عقد دورات تدريبية للمعلم أثناء الخدمة بمراكز محو الأمية ليكون مواكباً لتطورات العصر الذي يعيش فيه بما يؤدي إلى توسيع آفاق التفكير للمعلمين وقدرتهم على تفهم الأبعاد المختلفة للقضايا التي يتناولونها مع الدارسين .

- توفير الاعتمادات المالية اللازمة التي تساعد على مد مراكز محو الأمية باحتياجاتها من الأدوات والأجهزة والأثاث المناسب والوسائل التعليمية المساعدة وغير ذلك .
- توعية الدارسين الأميين بالتعاليم السليمة لديهم تجاه تنظيم الأسرة لمساعدتهم على تغيير ما لديهم من أفكار مغلوطة وحيدا لو أمكن عرض بعض الأفلام القصيرة والشفافيات التي تساعد على الفهم السليم لرؤية الدين .
- التنسيق بين الجهات المختلفة التي لها دور في الحد من المشكلة السكانية، وتوحيد الجهود بينهم .
- توفير دليل المعلم ، والعمل على تطويره بالقدر الذى يسمح للمعلم الرجوع إليه والاستفادة منه .
- النظر فى زيادة الوقت المخصص لحصص محو الأمية لمساعدة الدارسين على إبداء رأيهم فى المشكلة السكانية، ومساعدة المعلم لهم فى تغيير أفكارهم المتخلفة فى تنظيم الأسرة وهى الأمور التي أشار الدارسون والخبراء أى أنها لا تتم بسبب قصر مدة الحصص .
- وضع خطة إعلامية لتوعية الأميين بمخاطر الزيادة السكانية وأهمية تنظيم الأسرة والابتعاد عن الزواج المبكر وإطالة الفترة البينية بين كل حمل وآخر .
- تقديم المساعدات المادية للدارسين الأميين لتشجيعهم على الإقبال على الالتحاق بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار وخاصة الفتيات .
- إيجاد نوع من العلاقات الإنسانية التي تربط بين الدارسين والمعلم وتشجيعهم على الاستمرار فى هذه المراكز .
- تدريب المعلم على استخدام أساليب وطرق تدريس متطورة مثل طرق الحوار والمناقشة وإبداء الرأى والاستكشاف وغيرها من طرق التعليم المتطورة التي لاتؤدى إلى ملل الدارسين ، والبعد بقدر الإمكان عن طريقة التلقين التقليدية .
- توفير مراكز محو الأمية وتعليم الكبار وخاصة فى إرجاء الريف والمناطق البعيدة تشجيعا للأميين فى الريف على الالتحاق ، وتجنب تسريحهم بسبب ظروفهم . ويمكن التفكير فى الأخذ ببعض أساليب تتيح لمديرى المراكز المرونة فى التعامل مع ظروف الدارسين.
- تحديث القوانين والتشريعات المنظمة للعمل بمراكز محو الأمية وتنقيتها من كافة النصوص التي لم تعد متوافقة تماما مع الظروف المتغيرة .

- العدالة فى توزيع الخدمات التعليمية بين مراكز محو الأمية وتعليم الكبار فى الريف والحضر مع إعطاء الريف فرصا أفضل، وتشجيع الاتجاه الحالى للاهتمام باجتذاب الأميات إلى مراكز محو الأمية وإلى المؤسسات التعليمية المختلفة .
- قيام مراكز محو الأمية وتعليم الكبار ببعض المشروعات الصغيرة التى تدر دخل مادي للدارسين كنوع من التشجيع والدافعية مع إمكان ربطها بحسن تقبل الدارسين لمبادئ تنظيم الأسرة وتطوعهم لنشر تلك المبادئ بين أقرانهم فى نفس القرية أو الحى .

أما بالنسبة للفصل الرابع من الدراسة ، فقد تركز حول استكشاف دور المؤسسات الإعلامية المختلفة فى مواجهة المشكلة السكانية سواء المقروءة منها أو المسموعة أو المرئية . وقد سار الفصل مستهديا بعدد من النقاط :

- إن استكشاف الدور الذى تضطلع به المؤسسات الإعلامية المختلفة يقتضى التعرف على الرؤى والتوجهات التى تم طرحها حول المشكلة السكانية سواء تلك التى تضمنها الخطاب السياسى ، أو التى تناولتها واهتمت بإبرازها أجهزة الإعلام .
- مشايعة الفصل للمدخل السيكولوجى بالتأكيد على فكرة أن الإنسان المصرى هو أساس النجاح أو الفشل فى جهود المواجهة ، وأن المؤسسات الإعلامية مطروحة باستمرار وبقوة للنظر فيما يمكن أن تؤديه الرسائل العلمية من تغيير فى معارف هذا الإنسان، ومن ترشيد لاتجاهاته، ومن قدرة على التأثير فى نسق القيم التى يعتنقها وصولا إلى ما تتشكل لديه من مفاهيم تتعلق بالأسرة وبالإنجاب وبالتنظيم والعزوة .. الخ . ومن خلال هذا التأثير يمكن النظر إلى الدور القائم ، والخلوص منه إلى المقترحات الممكنة لتفعيله .
- ومن الجوانب ذات التأثير على المعالجة التى تمت فى هذا الفصل ، اتساع وتشعب المجال الذى تتحرك فى إطاره المؤسسات الإعلامية مما جعل من الصعوبة أن يلم بأطرافه فصل واحد ، خاصة مع تعدد المؤسسات المعنية بالإعلام ، والتشابك فى العلاقات بينها فى ظل السياسة المرسومة . ومن هذا المنطلق ، فقد ركز الفصل ، بقدر ما سمحت به المساحة المخصصة له ، على نقاط محددة وصولا إلى المقترحات التى تكفل تفعيل الدور القائم .

وقد شملت التساؤلات التى حاول الفصل الإجابة عليها ما يلى :

- ١- ما حجم واتجاه تأثير وسائل الإعلام باعتبارها وسائل اتصال جمعى فى مجال تغيير نسق قيم ومفاهيم وعادات واتجاهات المثلى ؟

- ٢- ما أبرز مصادر المجال العام الذى تشتق منه الرسالة الإعلامية توجهاتها إزاء القضية السكانية؟ وما أهم الملاحظات فى هذا الشأن؟
- ٣- ما أبرز التوجهات التى روج لها الإعلام المقروء ممثلاً فى الصحافة بشأن المشكلة السكانية؟ وما أبرز الملاحظات فى هذا الصدد؟
- ٤- ما السياسات الحاكمة للأداء الإعلامى المسموع والمرئى (اتحاد الإذاعة والتلفزيون) تجاه القضية السكانية؟ وما ملامح هذا الأداء؟
- ٥- كيف يمكن تفعيل الدور الإعلامى فى مواجهة المشكلة السكانية فى ضوء ما تسفر عنه إجابات التساؤلات السابقة؟

وقد قام الفصل بمحاولة توفير الإجابة عن كل تساؤل منها مستعينا بالمتوافر من المراجع المختلفة، كما استند على نحو خاص بالدراسة التى نشرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى مجلدات ثلاثة على مدى عقد التسعينيات فيما يتعلق بتحليل السياسة القومية السكانية منذ عقد الستينيات . ومن جهة أخرى ، فقد اتجه الفصل إلى تحليل الرؤية التى طرحها عدد من الجرائد منذ فترة الثمانينات فى سبيل استكشاف موقف الإعلام المقروء من القضية السكانية وقد شملت :

- جريدة الأحرار .
- جريدة الأهالى .
- جريدة الشعب .
- جريدة الوفد .
- جريدة مايو .
- جريدة الأهرام .

ومن الجرائد ذات الصبغة الدينية ، اهتم الفصل بتحليل رؤية كل من :

- جريدة النور الإسلامية .
- جريدة اللواء الإسلامى .
- جريدة وطنى .

وقد اهتم الفصل بنوع خاص بتحليل محتوى عدد من الجرائد والمجلات اليومية والأسبوعية المتوفرة فى النصف الثانى من شهر إبريل ٢٠٠٣ ، على النحو التالى :

- مجلة حواء (٢٠٠٣ / ٤ / ١٩)

- مجلة نصف الدنيا (٢٠٠٣/٤/٢٠)
- جريدة الأهرام (٢٠٠٣/٤/١٩)
- جريدة الجمهورية (٢٠٠٣/٤/١٩)
- جريدة أخبار اليوم (٢٠٠٣/٤/١٩)
- جريدة الأهرام المسائي (٢٠٠٣/٤/١٩)
- جريدة الوفد (٢٠٠٣/٤/١٩)
- جريدة الأهالي (٢٠٠٣/٤/١٦)
- جريدة الأحرار (٢٠٠٣/٤/١٩)
- جريدة عقيدتي (٢٠٠٣/٤/١٥)
- جريدة المواجهة (٢٠٠٣/٤/١٥)
- جريدة الصدى (٢٠٠٣/٤/١٦)
- جريدة صوت الأمة (٢٠٠٣/٤/٢١)
- جريدة القاهرة (٢٠٠٣/٤/١٥)
- جريدة اللواء الإسلامي (٢٠٠٣/٤/١٧)

وقد خلص الفصل من التحليلات التي أجريت إلى الملاحظات الخمس الآتية :

- ١- غياب التحقيقات الشاملة والمتكاملة في تناول القضية السكانية ، وغياب مقالات الرأي التي يعول عليها في خلق وتشكيل رأى عام واتجاهات موجبة .
- ٢- طرح عدد من الآثار الجانبية للمشكلة في صورة شكاوى متعلقة بتدنى مستوى الخدمات أو في غياب المرافق .
- ٣- تناول لبعد الخصائص السكانية في عدد من الحالات دون ربطها بالسياق العام للمشكلة السكانية .
- ٤- الاكتفاء بالإعلان عن الأنشطة الأهلية في المجال السكاني دون إشارة إلى ربطها بهذه القضية ذات الطابع القومي .
- ٥- يمكن تبرير قلة المكتوب بظروف الحرب على العراق في الفترة التي شملها التحليل مما قد يكون سببا في انحسار حجم الاهتمام بالمشكلة على مستوى الإعلام المقروء .

وقد تناول الفصل القضية السكانية في الإعلام المسموع والمرئي من خلال تناول الأهداف الاستراتيجية والسياسات محلا السياسات الإعلامية لتحقيق كل هدف من الأهداف . وفى مجال الممارسة الفعلية ، تناول الفصل واقع ممارسة الإعلام المسموع والمرئي بصدد القضية السكانية . وفى هذا الصدد استعرض الفصل خطة القناة الأولى فى التلفزيون سواء فى المجال الاقتصادى أو فى مجال تنمية الشرائح الاجتماعية . كما سار على نفس النهج فى تناول خطة القناة التلفزيونية الثانية .

وقد خصص الفصل قسما تناول فيه التصورات التى توصل إليها بشأن تفعيل الدور الإعلامى فى مواجهة المشكلة السكانية من خلال محورين :
يتعلق الأول بالاستراتيجيات والسياسات الإعلامية التى يتم رسمها ، ويتعلق الثانى بأسلوب تنفيذ البرامج السكانية .

(أ) تصورات بشأن الاستراتيجيات والسياسات الإعلامية :

وقد اقترح الفصل تصورات لثلاثة أهداف استراتيجية يمكن أن تتضمنها الخطة الإعلامية العامة ، وتتمحور حول الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية ، وذلك على النحو التالى :

١- هدف إعلامى استراتيجى لمواجهة الزيادة السكانية :

ويرتبط بالعمل إعلاميا على تعميق إدراك الجماهير بخطورة الانفجار السكانى ، ومعالجة الأسباب المباشرة المتصلة بالسلوك السكانى، ومخاطبة صانعى القرار بالمضامين والحقائق العلمية ، ويمكن تحقيق ذلك إلى جانب ما يبثه الإعلام المسموع والمرئى من خلال الالتزام بما يلى :

- تعميق النظرة المستقبلية لدى المتلقى بطرح الأرقام والاسقاطات والتوقعات الخاصة بالنمو السكانى ومعدلاته ، مع إعطاء صورة صادقة وأمنية للإمكانيات المجتمعية ومعدلات تراكمها لبيان الفجوة وتخيل الآثار المترتبة عليها .
- الحرص على استضافة الخبراء والمتخصصين من كافة المدارس الفكرية حتى من يطرحون منهم أفكارا قد تكون مغايرة لما يطرحه الخطاب الرسمى .
- تبني مفهوم أكثر التصاقا بالمشكلة ، وهو مفهوم " التنمية السكانية " بدلا من الحركة تحت مظلة مفهوم " التنمية الشاملة " الفضفاضة ، وهو مفهوم يتيح للنشاط الإعلامى التعامل مع المشكلة من زاوية الخصائص السكانية ، وكيفية الارتقاء بها بدلا من شبه الاقتصار على زاوية واحدة وهو مفهوم يتيح للنشاط الإعلامى التعامل مع المشكلة من زاوية الخصائص السكانية وكيفية الارتقاء بها .

٢- هدف إعلامي استراتيجي خاص ببعد التوزيع السكاني :

- وهو مدخل لتوعية السكان بفوضى الانتشار على الخريطة الجغرافية للوطن والتي تتخذ أشكالاً متعددة عنى الفصل بالإشارة إليها ، وبإبراز تداعياتها السالبة على الأصعدة المختلفة .
- وفي هذا الصدد اقترح الفصل ما يلي :
- التوعية المستمرة بقيمة النظام داخل البيت وفي الشارع ، وفي كافة مواقع التعامل .
 - حفز الناس وتشجيعهم على الإقامة بالمدن الجديدة ، وتدريبهم على إقامة وإدارة المشروعات الصغيرة داخل هذه المدن .
 - القيام بحملة إعلامية لتشجيع الناس داخل المدن المزدحمة على الاعتماد في التنقلات على وسائل صحية غير ملوثة البيئة كالمشي وركوب الدراجات .
 - إحياء قيم التمسك بالأرض وتعظيم الإحساس بقيمة العمل الزراعي لدرء اتجاهات الهجرة الداخلية .
 - تشجيع الجمهور على الهجرة الداخلية العكسية ، من المدن المزدحمة إلى المناطق قليلة السكان بعرض الإمكانيات والموارد ومصادر الرزق داخل هذه المناطق ومزاياها وكيفية النجاح فيها في رسائل موجبة للشباب ومن هم في سن العمل .

٣- هدف إعلامي استراتيجي لبعد الخصائص السكانية :

- ويتضمن العمل على توعية الجمهور للارتقاء بخصائصهم صحيا وثقافيا ومهنيا واجتماعيا ببرامج توعية مصممة لتغيير أنماط السلوك الضار على نفس المستويات . ولتحقيق هذا الهدف ، اقترح الفصل ما يلي :
- تنمية الوعي بالسلوك الضار للبيئة ، وطرح نماذج سلوك بديلة تكون قريبة من الثقافات والأطر المرجعية الأولية للجمهور .
 - الوعي الصحي والارتقاء بمستوى اللياقة البدنية من خلال برامج لياقة لكافة فئات السكان في مختلف الفئات العمرية .
 - تنمية قيمة العمل المنتج ، ومحاصرة النزعات الاستهلاكية بخلق اتجاهات موجبة نحو تصنيع ما يمكن تصنيعه داخل البيت .
 - الإكثار من برامج التدريب الحرفي وأعمال صيانة الأجهزة وغيرها الموجودة داخل المنزل مع تنمية الإحساس بقيمة وأهمية العمل اليدوي . ويتطلب هذا الأمر إعادة النظر في سياسة إذاعة الإعلانات داخل أجهزة الإعلام ، وإمكان إيجاد قناة متخصصة ترعى ذلك .

- الإكثار من البرامج الثقافية المقدمة بأسلوب يتسم بالجاذبية والعمق والبساطة لتنمية مهارات التفكير العلمى لدى الجمهور ، وتمكينهم من الوعى والقدرة على التحليل، بما يسهم فى تمكينهم من مهارة التخطيط لحياتهم .

(ب) تصورات بشأن أسلوب تنفيذ البرامج السكانية :

وقد قدم الفصل خمس توصيات فى هذا الصدد شملت ما يلى :

- ١- التخلّى عن الأسلوب النخبوى فى تقديم فى تقديم نماذج من الفئات الاجتماعية داخل البرامج الحوارية ، وإمكان استضافة مواطنين عاديين يحكون عن مشكلاتهم الأسرية المتصلة بالقضية السكانية .
 - ٢- الحرص على إذاعة جلسات الاتصال الشخصى بين مسئول جهاز تنظيم الأسرة ، والعلاء بما يعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من برامج الإرشاد .
 - ٣- أن تكون أكثر البرامج والفقرات الإرشادية فى خدمة هدف الارتقاء بالخصائص السكانية ، وذلك عكس الاتجاه السائد الذى يركز على مناقشة أمر الزيادة السكانية معزولة عن بقية أبعاد المشكلة السكانية .
 - ٤- خلق إطار قيسى يتم من خلاله عرض المشكلة السكانية داخل الجهاز الإعلامى يراعى الموروث الثقافى ، ويرتقى به تجنباً لتحويله إلى عائق أمام الرسالة الإعلامية .
 - ٥- العمل على أن يكون الإطار الفكرى الكامن خلف المضامين المقدمة عبر الرسائل الإعلامية محكوماً بمتطلبات الخطاب العلمى ممثلاً فى التقارير والبحوث والبيانات والإحصاءات ، بدلاً عن الخطاب السياسى الذى يتعرض للتحويلات والتغيرات بتغير الحكومات . كما أنه من شأن الخطاب العلمى أن يوفر للنشاط الإعلامى حول المشكلة السكانية إطاراً فكرياً أكثر استقراراً وبلورة .
- وأخيراً الأجهزة الإعلامية ، وهى تتصدى للمشكلة السكانية ، بمراعاة التوازن بين الأبعاد الثلاثة لها ممثلة فى الزيادة والتوزيع والخصائص مع النظر فى إعطاء تركيز على البعد الخاص بالخصائص السكانية باعتبار أن تنمية الإنسان على كافة الجوانب من شأنه أن يسهم فى خفض الزيادة ، وإعادة التوزيع على نحو أفضل وفق قدرته على التفكير العلمى والتخطيط السديد .

أما الفصل الخامس من الدراسة ، فقد تناول توجهات مؤسسات المجتمع المدني ، والمتمثلة في الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ، مبرزاً عدداً من الإشكاليات الخاصة بدورها في مواجهة القضايا السكانية .

وقد حاول الفصل إلقاء الدور على النظريات المختلفة والآراء المتباينة نحو المشكلة السكانية . وقد تأرجحت هذه النظريات ما بين التشاؤم الشديد وبين التفاؤل . فنجد أن المالتوسية سواء النظرية الأم لروبرت مالتوس ، أو النظرية الجديدة من تشاؤم حاد حول انفجار السكاني وتأثيره على برامج التنمية العالمية ، وما يمكن أن تنبئ به من مخاطر ، دعت إلى ما هو غير إنساني وهو التوقف عن دعم الفقراء حيث أن هذا الدعم يساعدهم على كثرة الإنجاب . بينما رأت المدرسة الكينزية ، والتي تمثل التيار المتفائل ، أن الزيادة السكانية من شأنها أن تدعم التنمية وتزيد من الدخل القومي والاستثمار . وقد شاركها في ذلك المدرسة النيوكلاسيكية ، والتي تقارب كثيراً الكينزية حول أهمية السكان كعامل مستقل في تغير قوى الإنتاج .

وقد تباينت أيضاً الأدبيات العربية حول زيادة السكان بمعدلات تفوق معدلات التنمية ، وقد مثل هذا الاتجاه العديد نذكر منهم كل من المفكر نادر الفرجاني ، والاقتصادي ، رمزي زكي . حيث رأوا أنه من الضروري إعادة النظر في عمليات التنمية في سياقها الاجتماعي ، وإعادة النظر في التشكيلية الاجتماعية ، كما اتفقا أيضاً في العلاقة بين النمو السكاني والتعليم ، فكلما زاد التعليم ، مال الأفراد نحو تحديد النسل ، بينما كلما زاد الفقر ، كلما مال الأفراد للتناسل باعتبار الأطفال هم الرأسمال الذي يرتكزون إليه .

كذلك تباينت الرؤى الإسلامية ما بين مؤيد ومعارض ، ورأى الدين في هذه القضايا من خلال ما ورد في الصحف ذات الاتجاه الديني مثل جريدة " الأحرار " و " اللواء الإسلامي " . في حين أن الجرائد الممثلة للاتجاه المسيحي تحفظت ، أو بشكل آخر لم تتطرق إلى هذه القضية من خلال لسان حالها والمتمثل في جريدة " وطني " .

ثم تناول الفصل المجتمع المدني حيث بدأ بتعريفه للمجتمع المدني ومؤسساته ، ثم انتقل إلى الأحزاب السياسية من حيث نشأتها وطبيعة عملها . وخص في هذا الشأن ثلاثة أحزاب سياسية هي الحزب الوطني الديمقراطي باعتباره حزب الوسط ، أو حزب الأغلبية ، وهو كما

معروف الحزب الحاكم . وبالتالي ظهر خطاب الحزب الوطنى كورقة عمل مقدمة من الحكومة. وتناول الفصل تحليل مضمون برنامج الحزب ، وأهدافه العامة والخاصة بالقضية السكانية .

كذلك تم تحليل كل من برنامجى حزب الوفد باعتباره ممثل اليمين ، بينما مثل حزب التجمع الاتجاه اليسارى ، وإن كان الحزب يجمع عددا من التيارات التقدمية مثل الاشتراكيين ، واليساريين ، والناصرين . وسار التحليل على نفس النهج السابق ، حيث تناول بالتحليل أهداف وبرامج الحزبين حول القضايا السكانية .

ثم انتقل إلى المبحث الثانى والخاص بالجمعيات الأهلية . وقد قدم الفصل تعريفا للجمعيات الأهلية ، وموجزا حول نشأة هذه الجمعيات الأهلية فى مصر . والى كانت تهدف فى المقام الأول إلى تنمية الوعى القومى ، وتقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية للفقراء للتصدى للاحتلال البريطانى آنذاك .

كذلك تناول الفصل تحليلا وافيا للقوانين المنظمة للعمل المدنى وخاصة القانون رقم لسنة ١٩٦٤ ، والقانون الجديد رقم لسنة ١٩٩٩ ، ودور الجمعيات الأهلية فى التصدى للتدخل الحكومية المكثف فى تشكيل وآليات عمل هذه الجمعيات ، وما أسفر عنه هذا التدخل من محاولا عديدة لتعديل القانون . وبالفعل تم توقف العمل به دستوريا حيث أنه لم يعرض للمناقشة فى مجلس الشورى ، إلا أنه قد أوفى الخطوات الدستورية ، وبالتالي تم صدور القانون بشكله الأول دون أى تعديلات كان قد تم الاتفاق عليها بين كل من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى .

أيضا تطرق الفصل إلى معوقات العمل المدنى فى مصر ، ومخاطره ، والإطار التشريعى له لما له من أهمية فى زيادة فاعلية العمل الأهلى أو فى تقييده . ومن الجدير بالذكر أنه تم عقد العديد من المقابلات مع عدد من مسئولى الأحزاب ، كذلك مدير إدارة الجمعيات الأهلية ، ومدير إدارة التربية السكانية ، وبعض من مسئولى الجمعيات الأهلية ، للتعرف على دور كل منهم ورؤيته للمشكلة السكانية . إلا أنه لم تتوصل الدراسة الحالية إلى أى دور فعال إزاء القضية ، حيث لم تخرج اهتماماتهم عن نطاق عمل الحكومة ، والتي تعتبر حلولا أحادية الجانب ، لما تركز عليه من ضيق النظرة ، حيث ركزت معظم الحلول - إن لم يكن كلها - حول المرأة وتنظيم الأسرة . وتغافلت الدور الهام للتعليم والتربية السكانية ، كما أنها لم يتوجه خطابها أو عملها إلى الرجل باعتباره شريكا أساسيا فى

عملية تنظيم الأسرة ، أو ما يسفر عنه تعدد الزوجات ، سواء بهدف المتعة الشخصية أو بهدف البحث عن الأولاد الذكور ، وهو من الأمور الشائعة في عدد من الفئات بالمجتمع المصري .

وقد انتهت الدراسة بتصور مقترح لتنفيذ عمل مؤسسات المجتمع المدني . وضرورة أن تتضافر جهودها مع الحكومة على أن يكون هذا التضافر بشكل خطي ، بحيث يتقاسم كل من الأحزاب والجمعيات الأهلية والحكومة الأدوار ، وأن يكون محور عمل كل منهم المواطن والتنمية .

ملحق رقم (١)

استبيان موجه للمعلمين بمراكز
محو الأمية

بشأن استطلاع الرأي عن " دور مؤسسات محو الأمية في مواجهة المشكلة السكانية "

برجاء التكرم بوضع علامة () داخل الخانة التي تعبر عن رأيك أصدق تعبير: " نعم " أو " إلى حد ما " أو " لا " .
مع الإحاطة بأن أرائكم سوف تظل سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث .

ونشكركم على تعاونكم ،،،

الباحثة

د. آمال سيد مسعود

أولاً : بيانات شخصية :

• الاسم (اختياري) :

• المؤهل :

- | | |
|-------------------------------------|---|
| <input type="checkbox"/> مؤهل متوسط | <input type="checkbox"/> مؤهل فوق المتوسط |
| <input type="checkbox"/> مؤهل عال | <input type="checkbox"/> مؤهل عال تربوي |
| <input type="checkbox"/> غير ذلك | <input type="checkbox"/> مؤهل عال تربوي |

• النوع :

- | | |
|------------------------------|-------------------------------|
| <input type="checkbox"/> ذكر | <input type="checkbox"/> أنثى |
|------------------------------|-------------------------------|

• الخبرة في مجال تعليم الكبار :

- | |
|--|
| <input type="checkbox"/> أقل من خمس سنوات |
| <input type="checkbox"/> من ٥ إلى ١٠ سنوات |
| <input type="checkbox"/> أكثر من ١٠ سنوات |

• عدد أفراد أسرتك : ()

• عدد البرامج أو الدورات التدريبية التي حصلت عليها في مجال التربية السكانية ()

ثانيا : فقرات الاستبيان :

يرجاء وضع علامة () داخل الخانة التي تعبر على رأيك أصدق تعبير .

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا
١	أولا : مدى وعى المعلم بمشكلة الزيادة السكانية : أرى أن تنظيم الأسرة ضرورى فى المجتمع المصرى؟			
٢	أرى أن تنظيم الأسرة يخالف تعاليم الدين ؟			
٣	أعتقد أن المجتمع يزداد تقدما بالزيادة فى عدد السكان ؟			
٤	أظن أن المشكلة السكانية ترجع أساسا إلى سوء تخطيط التنمية الاقتصادية ؟			
٥	أرى أن المشكلة السكانية ترجع لإهمال الدولة لها سنوات طويلة ؟			
٦	أعتقد أن المشكلة السكانية ترجع لعدم وعى الأسرة بمخاطرها ؟			
٧	أرى أن المشكلة السكانية تزيد من حدة الفقر ؟			
٨	أرى أن المشكلة السكانية تزيد من انتشار البطالة ؟			
٩	أرى أن المشكلة السكانية ترتبط بنقص الغذاء ؟			
١٠	أرى أن المشكلة السكانية تؤدي إلى خفض معدلات التنمية ؟			
١١	أرى أن المشكلة السكانية تزيد من مشاكل البيئة ؟			
١٢	أعتقد أن المشكلة السكانية ترتبط بانخفاض مستوى الصحة العامة للأفراد ؟			
١٣	أعتقد أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية ومشكلات النقل والمواصلات ؟			
١٤	أرى أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية واستهلاك الطاقة؟			

م	العبـــــــــــــــــارات	نعم	إلى حد ما	لا
١٥	أعتقد أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية وإخفاق السياسات العامة في الدولة ؟			
	ثانيا : رؤية المعلم حول وعى الدارسين بمحو الأمية: أظن أن الدارسين ببرامج محو الأمية على وعى بمشكلة الزيادة السكانية ؟			
٢	أعتقد أن الدارسين على علم بالإحصاءات الحديثة لمعدل الزيادة السكانية ؟			
٣	أرى أن الدارسين ببرامج محو الأمية يدركون الأضرار والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية الناجمة عن المشكلة السكانية ؟			
٤	أظن أن الدارسين بمحو الأمية عموما يعرفون مميزات الأسرة صغيرة العدد ؟			
٥	أعتقد أن الدارسين بمحو الأمية لديهم اتجاهات إيجابية نحو تنظيم الأسرة ؟			
	ثالثا : طرق وأساليب المعلم بمرآكز محو الأمية فى معالجة قضايا المشكلة السكانية : أعتقد أن التدريس بطريقة الإلقاء غير مجدى فى تناول المشكلة السكانية مع الدارسين بمحو الأمية ؟			
٢	أفضل تناول مفهومات التربية السكانية داخل المقررات الدراسية ؟			
٣	أرى تناول مفهومات التربية السكانية فى مقرر مستقل؟			
٤	أعتقد أن أسلوب المناقشة أفضل الأساليب لتناول القضايا السكانية مع دارسى برامج محو الأمية ؟			
٥	أفضل استخدام وسائل تعليمية كالصور والأشكال والرسوم البيانية لابرآز مخاطر المشكلة السكانية ؟			

م	العبــــــــــــــــارات	نعم	إلى حد ما	لا
٦	أفضل أن تشمل امتحانات محو الأمية فى نهاية البرنامج أسئلة حول فهم الدارسين للمشكلة السكانية ؟			
٧	أوضح آرائى فى المشكلة السكانية أثناء الشرح ؟			
٨	أجرى زيارات ميدانية مع الدارسين للجهات التى لها علاقة بالمشكلة السكانية ؟			
١	رابعاً : رؤية المعلم لكيفية تفعيل مواجهة المشكلة السكانية : أعتقد أن المناهج الحالية بمحو الأمية تحتاج إلى تعديل يتناول موضوعات المشكلة السكانية بشكل أفضل ؟			
٢	أشعر بحاجتى إلى دورات تدريبية فى كيفية تناول موضوعات التربية السكانية ؟			
٣	أرجح إلى دليل المعلم لمساعدتى على تدريس مفاهيم التربية السكانية ؟			
٤	أرى أن دليل المعلم بصورته الحالية يحتاج إلى تعديل لمساعدة المعلمين على تناول المشكلة السكانية ؟			
٥	أعتقد أن تغيير اتجاهات وسلوكيات الدارسين تجاه المشكلة السكانية يتطلب إعادة النظر فى النظام الحالى لمحو الأمية ؟			

ما أهم المشكلات التي ترى أنها تعوق تحقيق مؤسسات محو الأمية لدورها في مواجهة المشكلة السكانية ؟

ما مقترحاتك لتطوير دور مؤسسات محو الأمية في مواجهة المشكلة السكانية ؟

ملحق رقم (٢)

استبيان موجه للخبراء فى مجال
تعليم الكبار

بشأن استطلاع الرأى عن " دور مؤسسات محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية "

برجاء التكرم بوضع علامة () قرين الخانة التى ترى أنها تعبر عن رأيك أصدق تعبير
: " نعم " أو " إلى حد ما " أو " لا " مع الإحاطة بأن آرائكم سوف تظل سرية ولن تستخدم إلا
لأغراض البحث .

ونشكركم على تعاونكم ،،،

الباحثة

د. آمال سيد مسعود

بيانات شخصية :

• الاسم اختياري :

• الوظيفة الحالية :

• الخبرة في مجال تعليم الكبار :

- أقل من خمس سنوات ☐

- من ٥ إلى ١٠ سنوات ☐

- أكثر من ١٠ سنوات ☐

م	العبارة	نعم	الى حد ما	لا
١	أرى أن التربية السكانية في البرنامج الحالي لمحو الأمية تسير وفق أهداف واضحة ؟			
٢	أظن أن موضوعات التربية السكانية المدرجة بالمقررات الحالية لمحو الأمية كافية ؟			
٣	أشعر أن المادة التعليمية المدرجة وظيفية قادرة على تنمية جوانب إيجابية في سلوك الدارسين ؟			
٤	أرى أن هناك تطوير مستمر لبرامج التربية السكانية المقررة على دارسى برامج محو الأمية؟			
٥	أرى أن تتم معالجة قضايا التربية السكانية من خلال موضوعات ضمن إطار المقررات الدراسية المختلفة وليس كمقرر مستقل ؟			

م	العبارة	نعم	الى حد ما	لا
٦	اعتقد أن الزمن المخصص لمناقشة المشكلة السكانية في إطار البرنامج الحالي لمحو الأمية كاف للشرح والمناقشة بين المعلم والدارسين ؟			
٧	أرى أن معلمى محو الأمية في المدن يولون اهتماما أكبر بموضوعات التربية السكانية عن أقرانهم في الريف ؟			
٨	أظن أن الامتحانات في نهاية برنامج محو الأمية تضم أسئلة حول المشكلة السكانية وعلاقتها بخطط التنمية الشاملة ؟			
٩	أوافق على مشاركة المعلمين ببرنامج محو الأمية في وضع مناهج التربية السكانية ؟			
١٠	أعتقد أن معلمى محو الأمية تعد لهم دورات تدريبية كافية في مجال التربية السكانية ؟			

تفضل بذكر المشكلات التي ترى أنها تعوق تحقيق دور مؤسسات محو الأمية في مواجهة المشكلة السكانية ؟

ما مقترحاتك لتطوير دور مؤسسات محو الأمية في مواجهة المشكلة السكانية ؟

ملحق رقم (٣)

أسماء المراكز المنتشرة بالمحافظات الأربعة
التي تم فيها التطبيق

م	اسم المحافظة	م	اسم الإدارة
١	القاهرة		جمعيات الرعاية المتكاملة بحلوان جمعيات الرعاية المتكاملة بالمعادي جمعيات الهلال الأحمر بحلوان جمعيات الهلال الأحمر بالمعادي جمعية طفل المعادي
٢	الشرقية		المركز الرئيسي مركز الزقازيق مركز كفر صقر مركز منيا القمح مركز أبو حماد
٣	الدقهلية		إدارة شرق المنصورة إدارة غرب المنصورة
٤	الفيوم		مركز الفيوم سنورس أبشواي اطسا طامية يوسف الصديق
٥	أسيوط		البداري ساحل سليم

سيادة الأستاذ /

تحية طيبة وبعد ،،،

يقوم المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بإجراء دراسة علمية وتطبيقية حول موضوع " دور المؤسسات التعليمية وغير التعليمية فى مواجهة المشكلة السكانية " .
وتسعى الباحثة من خلال الاستبانة الحالية إلى التعرف على رأى سيادتكم فى مدى تعبير ما رصدته الباحثة من محاور رئيسية عن دور المؤسسة التعليمية للتعليم قبل الجامعى فى التصدى للمشكلة السكانية وذلك فى ضوء واقع المجتمع المصرى وفى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة النظرية .
نرجو التفضل بالإجابة على الاستبانة لما لأرائكم ومقترحاتكم من أهمية وفائدة فى هذا البحث .

مع خالص الشكر والتقدير ،،،

الباحثة

ا.م.د. نادية محمد عبد المنعم

بيانات نرجو أن تملأ

الوظيفة والتخصص :

المؤسسة التى تعمل بها :

" بسم الله الرحمن الرحيم "

(١) أن تفعيل دور المؤسسة التعليمية في التصدي للمشكلة السكانية مرهون بتطوير القائمين عليه فأيا كانت القوانين واللوائح فإن الإنسان هو الذى يشكل من الدور عوامل فاعلة ومنشطة ودافعة .
ضع علامة () أمام كل عبارة تراها مناسبة لوجهة نظرك .

لا	نعم
()	()
()	()
()	()
()	()
()	()
()	()
()	()
()	()
()	()
()	()
()	()

آراء أخرى (تذكر) :

(٢) هناك وسائل تحقق النهوض بمناهج التربية السكانية بالمؤسسة التعليمية، ما الوسائل التي تراها مناسبة مما يأتي :

- أن يسبق التطوير أبحاث علمية ودراسات ميدانية وورش عمل على مستوى مديريات التربية والتعليم بالمحافظات في إطار عمل محدد . ()
- أن تولي اهتماما بالتربية الأسرية وبالصحة الإنجابية والتربية الجنسية الواعية المستندة إلى القيم الدينية . ()
- أن تقوم على منهج علمي يوائم بين ما يحققه التلميذ من إثارة شغفه للمعرفة وإضافة خبرات جديدة إلى شخصيته . ()
- أن تتضمن أنشطة مجتمعية تسهل ربط المشكلات بمعدل الزيادة السكانية . ()
- أن تنمي قدرة الطالب على الاعتماد على النفس واكتساب مهارة اتخاذ القرار وكتابة تقارير عن الأنشطة الحقلية . ()
- أن يهتم بقياس أداء التلاميذ وأداء المعلم في الأنشطة المصاحبة للمنهج لإغفالها وإهمالها كلية . ()
- أن تتغير أساليب التدريس في ضوء كثافة الفصل . ()

• وسائل أخرى (تذكر) :

(٣) هل تعتقد أن للإدارة المدرسية حالياً دور فاعل في التصدي للمشكلة السكانية بوصفها مسئولة عن قيادة المؤسسة التعليمية ومنطلق كفاية النظام ككل ؟

نعم () لا ()

إذا كانت الإجابة بلا فهل يرجع ذلك إلى :

- * الإدارة المدرسية إن هـى إلا منظومة فرعية من منظومة المؤسسة التعليمية ومن ثم فإن دورها يؤثر ويتأثر ببقية المنظومات الفرعية الأخرى للمنظومة الكلية . ()
- * تفويض الصلاحيات لإدارة المدرسة محدودة ومشاركتها فى الإجراءات التطويرية تحتاج إلى تعزيز . ()
- * عدم الإعتداد الكافى بالأنشطة الريادية العلمية والاجتماعية . ()
- * ضعف التنظيمات المدرسية وروتينية نشاطها كمجلس إدارة المدرسة ومجالس الآباء والمعلمين . ()
- * عدم وجود دور لمدير المدرسة فى الرقابة على الأنشطة الفنية واعتبارها توجيهها وتقويما من مسئوليات التوجيه التربوى . ()
- * عدم وضوح رؤية الإدارة المدرسية للتربية السكانية لتهيئة الأنشطة المصاحبة لها وربطها بالبيئة وحاجاتها . ()
- * قلة الاهتمام بعمل معسكرات للتلاميذ خلال العطلة الصيفية لنشر الوعى السكانى والتربوى واقتقاد العمل بروح الفريق . ()
- * عدم وجود آلية تخطيطية ترتبط بجوهر التربية السكانية داخل المدرسة وتملك القدرة على متابعة التنفيذ والبحث والتقويم . ()
- * هبوط دافعية الإدارة المدرسية لعدم التحفيز . ()

• أسباب أخرى (تذكر) :

Figure 1. Schematic representation of the experimental design. The subjects were divided into two groups: the control group (CG) and the experimental group (EG). The CG was divided into two subgroups: the control group (CG) and the control group (CG). The EG was divided into two subgroups: the experimental group (EG) and the experimental group (EG). The subjects were divided into two groups: the control group (CG) and the experimental group (EG). The CG was divided into two subgroups: the control group (CG) and the control group (CG). The EG was divided into two subgroups: the experimental group (EG) and the experimental group (EG).

(٤) للعلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي أثر بالغ في موازنة القضية السكانية ويمثل الاتصال بالبيئة إحدى المحددات الحاكمة لنقل الوعي السكانى والأسباب الآتية تقف عادة خلف انحسار دور المؤسسة التعليمية فى خفض معدل الزيادة السكانية .
الرجاء وضع علامة () أمام كل سبب تراه مناسب لوجهة نظرك

- * تضارب الجهود وعدم التنسيق والتكامل بين المدرسة والمجالس الشعبية والمحلية . ()
- * ضعف الدور الثقافى للمدرسة كمركز إشعاع داخل البيئة. ()
- * ضعف موازنة المؤسسات المجتمعية المعنية بالثقافة والإعلام ورعاية الشباب للمدرسة بما يؤدى للتكامل . ()
- * القصور فى تقديم برامج خدمة عامة لمعاونة الأسرة على مواجهة مسئولياتها المتعلقة بالتنشئة والتعامل الواعى مع مشاكل الحياة العائلية وتنظيم وإدارة الأسرة . ()
- * ضعف قدرة المدرسة على إشراك المجتمع المحلي وعدم إدراك المجتمع المحلي لأهمية المشاركة . ()
- * قصور المدرسة فى بناء خطة إعلامية تسعى لتوضيح أهداف التربية السكانية لأولياء الأمور والجمهور وانفصام العلاقة بين المدرسة والأسرة . ()
- * الكفاية الخارجية للمدرسة وتأثيرها فى المجتمع المحلي ومؤسساته الفاعلة روتينية بحتة ولا منهجية لها . ()
- * ضعف ما تقدمه البيئة العامة والخاصة من موارد مادية ومالية للمدرسة . ()

أسباب أخرى (تذكر) :

(٥) ما مقترحاتكم لتفعيل دور المدرسة في مواجهة المشكلة السكانية ؟

رقم الإيداع ٢٠٠٣/١٤٩٠٨

I.S.B.N : الترقيم الدولي

977- 317- 141- 8

طبع بمطبعة
المركز العربي للبحوث النظرية والتطبيقية
البرج النخلة - ١٢ في واكت من في الجندرية - القاهرة

